أكاديمية العلوم الروسية
معهد الاستشراق

النضال والأخفاق

(المسألة الكوردية في سنوات ١٩٢٣ ـ ١٩٤٥)

J. K. K.
م. س. لازاريف

ترجمه من الروسية
صادق الجلّاد

بنكەی ژین
السليمانية-٢٠٠

٣٢٠,٩٥٣٢١
ل ٢٣٢ لازاريف، م. س.
النضال والإخفاق، المسألة الكوردية في سنوات ١٩٢٣–١٩٤٥، ترجمة صادق الجلاد، السليمانية: بنكەى ژين، ٢٠٠٦.
٣٨٤ص، ١٦,٥ × ٢٣ سم.
١– المسألة الكردية ٢– الأكراد ٣– الجلاد، صادق (المترجم) ٤– العنوان
أعدت المكتبة العامة في السليمانية البيانات الأولية للتصنيف والفهرسة

مشرف المطبوعات: صديق صالح

التسلسل: ٤٩
الكتاب: النضال والإخفاق، المسألة الكوردية في سنوات ١٩٢٣–١٩٤٥
المؤلف: م. س. لازاريف
المترجم: صادق الجلاد
مراجعة: رفيق صالح
التصميم: رينوار
تصميم الغلاف: قادر ميرخان
خط الغلاف: أحمد سعيد
عدد النسخ: ١٠٠٠
رقم الإيداع: ٨٢٧ لسنة ٢٠٠٦
مكان الطبع: السليمانية، مطبعة شڤان

بنكەى ژين

لإحياء التراث الوثائقي والصحفي الكردي
إقليم كردستان العراق– السليمانية، سرچنار، محلة رقم ١١٩، شارع ٧٥ سگرمه، رقم الدار ٧٣
الهاتف: ٣١٣٣١٠٥ النقال: آسيا– ٠٧٧٠١٤٨٤٦٣٣ أو ٠٧٧٠١٥٦٥٨٦٤ سانا– ٠٧٣٠١١٢٨٣٠٩
صندوق البريد: ١٤ E.mail: bnkaizhin@ yahoo.com

عناوين المواضيع

المقدمـــة	٥
الفصل الاول ـ المجتمع الكوردي في مرحلة جديدة.	١١
الفصل الثاني ـ من لوزان حتى الموصل.	٤٥
كوردستان بعد لوزان.	٤٥
الانتفاضة الثورية الكوردية الأولى ... وعواقبها.	٧٣
استقرار الأنظمة الاستعمارية في كوردستان العراقية وكوردستان السورية	١١٣
إضطرابات في كوردستان إيران	١٣١
المسألة الموصلية	١٤٤
الفصل الثالث ـ نهوض القومية الكوردية	١٦٤
خويبون	١٦٤
الحرب الثورية الكوردية الثانية	١٩٦
الفصل الرابع ـ التراجع	٢٤٨
معارك المؤخرة في كوردستان العراق	٢٥٠
انتفاضات الكورد في سوريا	٢٦٤
الحرب الثورية الكوردية الثالثة	٢٧١
خطة نحو الاتجاه الايراني (الأيرنة)	٢٨٥
حلف الشرق الأوسط والمسألة الكوردية	٢٩١
الفصل الخامس ـ المسألة الكوردية في الحرب العالمية الثانية.	٣٠٤
كوردستان قبل دخول الاتحاد السوفييتي في الحرب	٣٠٦
الاتحاد السوفيتي وانكلترا وايران.. المسألة الكوردية خلال سنوات ١٩٤١–١٩٤٣	٣٢٣
المسألة الكوردية مع إقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية	٣٥٢
الخاتمة	٣٨١

المقـــدمـــــة

في خـلال سـنوات ١٩٢٢ـ١٩٢٣، لخـص مـؤتمر لـوزان النتـائج الدبلوماسـية للحـرب العالميـة الاولى في الشرق الاوسط. وصيغت صياغة قانونيـة الأسـس الحقوقيـة العالميـة لحالـة تلـك الأوضـاع الحقيقيـة الـتي تشكلت في المنطقة نتيجة لانتصار الحلفاء والاحداث الثورية في روسيا وبلدان الشرق المتاخمة لهـا. ونتيجـة لذلك تعرضت الخريطة السياسية الجغرافية لجنوب غربي آسيا الى تغيرات فعلية. ففـي الـشمال ظهـرت علـى أرض تراكيا الشرقية وآسيا الصغرى وشـرق الاناضـول وانبثقـت الجمهوريـة التركيـة الـتي ولـدت مـن رحـم نيران الثورة الوطنية التحررية. والى الشرق منها ظهرت مملكتا ايران وأفغانستان. وبقيت حدودهما علـى مـا كانت عليه قبـل الحـرب. الا ان في هـذين البلـدين ومعهمـا تركيـا وفي علاقتهـا العالميـة قـد حـدثت تحـولات جذرية. فإنها قد تخلصت مـن الانظمـة شـبه الاسـتعمارية وبـسطت سـيادتها الكاملـة، رغـم بقـاء علاقاتهـا الاقتصادية بالغرب قوية الى حد ما. وكانت هذه من ثمار انتصار شعوب هذه البلدان علـى الامبرياليـة الـذي حققته بفضل المساعدة المباشرة من قبل روسيا السوفييتية.

والى الجنوب، في الشرق العربي حدثت تحولات مشابهة اكثر عمقاً مـن حيـث الـشكل والمـضمون. فـإن انكلترا وفرنسا فرضتا وصايتهما علـى الاراضـي العربيـة الـتي كانـت ولايـات تابعـة للامبراطوريـة العثمانيـة المنهارة، والواقعة في منطقة ما بـين النهـرين ـ ميـسوبوتاميا، وفي بلـدان ليفإنـت اي بلـدان شـرق المتوسـط واقامتا في غالبيتها دولاً صورية او اشباه دول. وكانت المملكة العراقيـة وامـارة شـرق الاردن وفلـسطين قـد صارت تحت الهيمنـة الانكليزيـة بينمـا صـارت لبنـان وسـوريا تحـت الهيمنـة الفرنـسية. وفي شـبه الجزيـرة العربية ظهرت دولتان مستقلتان هما العربية السعودية واليمن. امـا الامـارات الواقعـة في جنـوب وشـرق شـبه الجزيرة العربية فقد بقيت تحت الحماية الانكليزية على سابق عهدها.

كانت لهذه التحولات آثارها المستقبلية البعيدة بالنسبة للملايـين مـن ابنـاء الـشعب الكـوردي وكان ينبغبي لحياة الشعب الكوردي ونـضاله ان تأخـذ مجراهـا منـذ الآن ضـمن ظـروف الـسياسة الواقعيةالجديدة، وهي ظروف تختلف اختلافاً جـدياً عـن تلـك الـتي الـتي كانـت موجـودة مـن قبـل مرحلة "لوزان". فاذا كان الكورد قد استطاعوا بعد انتهاء الحرب العالميـة الاولى عقـد الأمـل علـى توحيد أرض وطنهم المتقسمة (حتى ولو توحيداً جزئياً) والفوز بالاستقلال او حتى بالحكم الذاتي

في اسوأ الحالات، مستغلين في ذلك ظروف الرجات التي حدثت بعد الحرب والفوضى والصراعات ومن بينها الصراع على الجبهة الدبلوماسية، فإن قضيتهم انقلبت بعد لوزان على عكس ذلك تماماً. فإن المسألة الكوردية بصفتها مسألة عالمية (بالمفهوم الواسع) قد رفعت من جدول الاعمال لسنوات طويلة وبقيت على هذه الحال، ولكن ضمن أطار مسائل الشرق الأوسط الأقليمية.

وفي الواقع، فإنه كانت توجد في كل بلاد يعيش فيها الاكراد قضيتهم الخاصة، رغم ان الطلبات القومية الكوردية كانت تشير دائماً الى توحيد جميع الكورد بدولة مستقلة واحدة.

وهكذا فإن موضوع الدراسة في هذا البحث موجه لدراسة المسالة الكوردية في كل بلد من البلدان التي تقاسمت امة كوردستان نتيجة لتسويات ما بعد الحرب العالمية الاولى، اي دراستها في تركيا وايران والعراق وسوريا وليس القصد من هذه الدراسة النظر الى المسألة الكوردية على المستوى الجغرافي، لاسيما وانها موجودة بهذا القدر او ذاك في كتابات من اختصوا بالمسألة الكوردية من البحاثة السوفييتين والاجانب.

وهذا الكتاب هو مواصلة شاملة وتاريخية لكتابين سابقين[1] حيث ان المسألة الكوردية تجري دراستها ايضاً من "الداخل" ومن "الخارج" على حد سواء من حيث وجهة النظر الأقليمية (كوردستانيّاً وشرق أوسطيّاً) وكذلك على مدى أوسع ضمن علاقاتها العالمية في هذه المرحلة التي هي موضوع الدراسة. وهذا المنحى في الدراسة يتفق مع لب هذه المسألة التي ترتبط مع شعب متجزيء، اتخذت حقيقة التجزئة صفة الحدود الدولية الدائمة. وبناء على ذلك، فإن المسألة الكوردية، اذا كانت قد فقدت زخمها في مراحل اخرى (ومن ضمنها المرحلة التي يتناولها البحث في هذا الكتاب)ولم تعد قضية عملية على مستوى الحقوق العالمية، الا أنها واصلت اثبات وجودها وتطورها بصورة عملية. وكذلك فإن الحركة القومية الكوردية لم تتوقف بجميع صفحاتها ابداً عن تأكيد وجودها في كل بلد يعيش فيه هذا الشعب الكوردي. ولهذا فإن الضرورة لمثل هذا المنحى الشامل في تناول المسالة الكوردية بصفتها مسألة عالمية (على جميع المستويات) تظل قائمة دائماً. ومن نافلة القول ان نذكر ان الكورد يتخذون بالذات هذا النهج في اثناء هذا المنعطف الجديد من حياتهم نحو مسالتهم القومية الحيوية بالنسبة لهم.

---

[1] لازاريف م. س.، المسألة الكوردية (١٨٩١–١٩١٧)، موسكو، ١٩٧٢. وله ايضاً، الامبريالية والمسألة الكوردية (١٩١٧–١٩٢٣)، موسكو، ١٩٨٩.

كما ان ممارسة اسلوب الدراسة الشاملة للمسألة الكوردية مثمر من حيث انها تسمح بأظهار وإعادة تحليل عناصرها الحيوية وطبيعة الصفات الحيوية المشتركة التي تتصف بها. ومن الطبيعي ان تعبر هذه الملامح عن نفسها في كل مرحلة تاريخية لاحقة بحسب ما هي عليه. وكذلك فمن الطبيعي ان يتعلق ذلك بمرحلة ما بعد لوزان في تاريخ بلدان الشرق الأوسط.

لقد حل زمن قيام تكتلات القوى القومية في جميع بلدان المنطقة التي تأثرت تأثراً كبيراً ومباشراً بالأفكار التحررية للثورة الروسية عام ١٩١٧. وأزدهر آنذاك أزدهاراً هائلاً العنفوان القومي فكرياً وسياسياً على حد سواء نتيجة لظروف مؤاتية على المستويين الداخلي والخارجي وهي كانت مناسبة لتطور المسألة الكوردية. الا ان تلك الظروف كانت مناسبة فقط وبالتاكيد للقوميات الحاكمة المسيطرة في الدول المستقلة التي هي تركيا وايران وافغانستان.

ان هذه البلدان بعدما قطعت الارتباط السياسي بالدول الاستعمارية اتجهت نحو طريق التطور الرأسمالي الحر نسبياً، ألا أنها بقيت فيها إقطاعيات متعفنة غير قليلة (وهي تزداد كلما ابتعدت عن البسفور نحو الشرق). وهيأ هذا أرضية طبيعية لنمو عاصف بالدرجة الأولى للقوميتين التركية والفارسية.

ووجدت القومية العربية في حال نهوض لاسيما في البلدان التي عاش فيها الكورد أي في العراق وسوريا حيث كانتا قد شقتا لنفسيهما طريق العلاقات الرأسمالية ايضاً. ألا إن هذا النهوض القومي قد جابهه عدو عنيد هو الإمبريالية التي كانت قد فرضت وصايتها على هذين البلدين (التي هي نظام استعماري بغلاف جديد).

وبالإضافة الى ذلك فقد كان هناك فرق جوهري ما بين أوضاع القوميتين التركية والفارسية (اللتين يهمنا أمرهما في هذه المناسبة) وبين القومية العربية. ففي أواسط السنوات العشرينيات، وبحكم مجريات الأمور القائمة فإن القوميتين التركية والفارسية بدأت تفقد مضمونها المعادي للإمبريالية، مع الاحتفاظ به جزئياً في العلاقات الاقتصادية الخارجية والعلاقات السياسية ايضاً مع الغرب. أما القومية العربية فإنها عبرت عن روح معادية للإمبريالية في الشؤون الداخلية وبالدرجة الأولى في النضال من اجل حق العرب في تقرير المصير، ومن ثم عندما صارت سلطات الانتداب مضطرة الى إعطاء القوى الوطنية جزءاً من السيادة في الشؤون الداخلية فإن هذه القوى تحولت في نشاطها نحو الشؤون الخارجية.

كانت القومية الكوردية في أثناء نهوضها الملحوظ قد اجتازت خلال هذه المرحلة المعنية بالدراسة وضعاً صعباً جداً كانت تعاني منه بصورة خاصة. وكان هذا النهوض ظاهرة فتية لاحت

(على أعتاب القرن العشرين) وهي ظاهرة اجتماعية سياسية لم تنضج اجتماعياً، كانت قد جسدت التخلف الذي كان يعاني منه المجتمع الكوردي الحديث الذي لم يلق عن متنه بعد، غطاء التقاليد الإقطاعية، ناهيك عما له صلة بذلك في المجال الأدبي والثقافي. وفي مرحلة تسوية ما بعد الحرب العالمية الأولى، في أثناء تناول المسألة الكوردية العامة فإن القومية الكوردية ظهرت ضعيفة لا تملك الاستقلالية، وغير مؤهلة للتعاون مع الحركات الوطنية التحررية في داخل كوردستان نفسها، بحيث انها عهدت الشأن الكوردي الى مكائد وقيادات دول التحالف، ولا سيما الى الدبلوماسية البريطانية بحيث أن القضية الكوردية تعرضت الى عملية غادرة قاسية. وكان انهيار مشروع (كوردستان المستقلة) قد شكل درساً بليغاً بالنسبة للجيل الأول من القوميين الأكراد. فإن لوزان قد وضعت القومية الكوردية أمام ضرورة النهوض اعتماداً على قواهم الخاصة. ألا أن هذه المهمة ظهرت أنها معقدة كل التعقيد.

فإن الحركة القومية الكوردية قد اصطدمت بعد مرحلة لوزان بعقبات جدية عسيرة الاجتياز. وكانت هذه العقبات مزدوجة الأنواع. وأول هذه العقبات كانت عقبات تقليدية، إذ هي قد تجذرت في التخلف الاجتماعي الاقتصادي والثقافي للمجتمع الكوردي، الأمر الذي وجد انعكاساً له طبعاً في الذهنية الأيديولوجية السياسية للقومية الكوردية، وهو بدوره انعكس عملياً على الحركات التحررية للجماهير الكوردية. والأمر الرئيسي أن هذا التخلف الذي قد مارس عامل تشتيت على الحركات الكوردية كان الوسط المغذي للانعزال الكوردي القديم جداً. وثاني هذه العقبات حركتها ظروف تاريخية جديدة. فهي من ناحية عززت (إقليمياً) قومية العناصر الحاكمة (التركية والفارسية والعربية)، ومن ناحية أخرى سهلت على الإمبريالية التدخل المباشر (وفي الدرجة الأولى داخل البلدان العربية) وهاتان القوتان دخلتا منذ البدايات الأولى في مجابهات حادة مع القومية الكوردية التي كان هدفها الأخير خلق كوردستان مستقلة. وكان هذا يعني تقسيم بلدان الشرق الأوسط التي تقاسمت ارض كوردستان وهو ما يتعارض مع المصالح الاقتصادية والسياسية للندن وباريس في المنطقة.

وهكذا فإن دراسة القومية الكوردية دراسة شاملة من حيث وجهة النظر السياسية هو الأمر المكرس له هذا الكتاب قبل كل شيء وهذه المسألة تضم في مكوناتها ثلاثة عناصر أساسية هي:

الحركة الوطنية الكوردية (بمجموعها، وعلى انفراد، في البلدان التي تتقاسم ارض كوردستان) والعلاقات المتبادلة لهذه البلدان ما بينها حول ما يتعلق بالمسألة الكوردية، وسياسة الدول الغربية وفي مقدمتها إنكلترا وفرنسا حول هذه المسألة. ومن الطبيعي إن تعير دول أخرى كالاتحاد

السوفييتي والدول الرأسمالية إنتباهها نحو الحركة الكوردية والأحداث المتمخضة عنها فضلاً عن عصبة الأمم والمنظمات الاجتماعية العالمية.

أن عام ١٩٤٥ هو الإطار التأريخي الختامي المتسلسل، حيث انه العام الأخير من الحرب العالمية الثانية. فإن هذا العام هو التأريخ الذي تحققت من بعده التحولات التأريخية العالمية الشاملة المعروفة للجميع والتي كان لها تأثير مباشر على الحركة القومية الكوردية.

إن قاعدة المصادر والوثائق لهذا العمل هي نفس المصادر والوثائق تقريباً التي تناولت هذه المسالة من قبل[٢]. والفرق فقط في التسلسل التأريخي، أي أنها تضمنت مواد (وثائق أرشيفية ومطبوعات)، تتعلق بالتأريخ المرتبط بها تماماً. فقد تم لأول مرة استخدام أعداد كثيرة من المؤلفات المكرسة خصيصاً لدراسة هذه المرحلة كالرسائل العلمية المهمة للمستعرب غ. أي. ميرسكي وعدد من الأطاريح[٣]. وجرت دراسة على مستوى كبير نسبياً للصحافة التي تزخر بها مكتباتنا بشكل واسع. وفي الأخير أعير إنتباه كبير الى الوثائق السوفييتية المنشورة والمدونات التأريخية السوفييتية العامة حول هذه المسألة، وهي مدونات تسنى لها ان تحتوي كثيراً من المواد حول الأحداث التي تهمنا.

وحري بالذكر أن هذه المحاولة لإضفاء صفة البحث المتكامل للمسالة الكوردية للمرحلة من عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٤٥ لا تدعي الارتفاع الى مستوى الكمال. فقد ظلت مطروحة على السطح أكداس من المواد ومن ضمنها المصادر الأولى البعيدة عن متناول الباحث لأسباب موضوعية. وعلى رأس هذه المواد الوثائق غير المنشورة من خزائن أرشيف دوائر السياسة الخارجية والحربية والمخابراتية الموجودة ليس في البلدان الأجنبية فحسب، بل وفي الاتحاد السوفييتي جزئياً، وبقي قسم من الوثائق والصحف ليس في متناول اليد، وخاصة ما موجود منها في الشرق الأوسط. ألا أن المواد المتوفرة تسمح في رسم صورة أن لم تكن كاملة تماماً ولا جدال حولها، فإنها كاملة التفاصيل ومدعومة بالحجج.

---

[٢] انظر: لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ٦–١١.

[٣] ميرسكي غ. أي.، العراق في زمن المضطرب، ١٩٣٠–١٩٤١، موسكو، ١٩٦١، عبدالجبار قادر غفور. الحركة الوطنية الكوردية في تركيا بين الحربين العالميتين. اطروحة دكتوراه، موسكو، ١٩٧٧، جرجيس حسن عبدالله، الكورد في الحياة الاجتماعية السياسية السورية خلال سنوات ١٩١٨–١٩٦٢، اطروحة دكتوراه، موسكو، ١٩٧٧. ناطق غفور رمضان، المسألة الكوردية في نطاق العلاقات العالمية بين الحربين العالميتين، اطروحة علمية. كييف، ١٩٧٩.

وهكذا يصل الجزء الختامي من الثلاثية المكرسة لدراسة المسألة الكوردية خلال اكثر من نصف قرن ابتداءً من تسعينيات القرن الماضي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك تحت أنظار محكمة القراء. وينبغي أدراك دراسة المرحلة الحديثة في تطور المسألة الكوردية التي هي مسألة تقتضي زيادة البحوث حولها بجهود جماعية. وفي هذا الوقت ومع ختام هذا العمل الذي استغرق اكثر من أربعين سنة (مع إستراحات زمنية) يطيب لي التعبير عن الشكر بالذات لاسرة المستشرقين الذين حفزوني على الغوص في موضوع الدراسات الكوردية وهم: الراحل ب. أ. اوليانوفسكي المبادر في دراسة المسألة الكوردية في معهد الاستشراق التابع لإكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتى، ثم ب. م. دانتسيغ وكذلك ن. أ. خالفين. وكانت إرشاداتهم ومعاونتهم لاتقدر بثمن.

الفصل الأول

المجتمع الكوردي في مرحلة جديدة

في بداية السنوات العشرينيات بعد أعوام طويلة عديدة من حرب دموية طاحنة، وبعد اضطرابات سياسية واقتصادية أعقبت الحرب، دخل العالم في مرحلة من الاستقرار الوقتي نسبياً. وعلى العموم صارت الحالة أكثر هدوءاً في الشرق الأوسط، حيث توطدت هنا من جديد الهياكل السياسية التي جرى بناؤها، باستثناء إقليم واحد فقط في هذه المنطقة، هو إقليم كوردستان. فقد كانت بلاد الكورد تغلي، حيث إن سكانها رفضوا الركون الى حالة الاستعباد التي هم عليها، والى الوعود العديدة التي لم يتحقق تنفيذها حول الحق في تقرير المصير.

ماذا تعني كوردستان في هذه المرحلة قيد الدرس هذا، من حيث العلاقات السكانية والعرقية والاجتماعية والاقتصادية؟ أن هذه المنطقة لا تملك كالسابق حدوداً خارجية دولية. وما تعرض للتغيير هي الحدود الداخلية التي تفصل كوردستان الشمالية والشمالية الغربية (كوردستان التركية) عن كوردستان الجنوبية والجنوبية الغربية (كوردستان العراقية والسورية) التي شكلت حدوداً دولية بين تركيا والعراق وسوريا. وبقيت بلاتغيير الحدود بين كوردستان التركية والإيرانية وكذلك الحدود بين كوردستان العراقية والإيرانية. وبقيت عملياً بلا تغيير ايضاً الحدود العرقية لكوردستان. وبقيت على حالها ايضاً قضية التوزع السكاني، إذا لم نأخذ بعين الاعتبار الجيوب الكوردية الجديدة في قلب الأناضول وغربها التي تشكلت بعد التهجير القسري في أثناء الحرب وفي السنوات الأولى التي تلت الحرب. ولكنه قد حصلت تغييرات جوهرية عميقة في التركيبة العرقية السكانية لكوردستان.

نشير قبل كل شيء الى ان الاستعمال القانوني لمصطلح (كوردستان) لا يثير أي شكوك حول ما يتعلق بهذه المرحلة قيد الدراسة بنفس المستوى الذي كانت عليه، وكذلك بالنسبة لجميع مراحل التأريخ الكوردي السابق واللاحق. "أن كوردستان تجزأت عمداً بين العراق وإيران وتركيا في نفس الوقت الذي هي تعتبر فيه وحدة واحدة اقتصادياً وسكانياً، وذلك بحسب ما نقرأه في

واحدة من المجلات السوفييتية الأستشراقية القديمة[1]". وان هذا التعريف (وهو واحد من تعريفات كثيرة مشابهة)، يعكس بدقة جوهر المصطلح.

ليس من الممكن عملياً التحديد بدقة للتكوين العرقي لكوردستان. وان الإحصائيات السكانية كانت في الماضي وفي الوقت الراهن مكرسة دائماً بشكل واضح لخدمة الأهداف السياسية للأوساط الحاكمة في بلدان الشرق الأوسط. والهدف الرئيسي هو التقليص المتعمد لعدد سكان الأقليات القومية، والزيادة الواسعة لعدد نفوس القوميات المسيطرة. ان غابريل أفندي نوراتونكيان المستشار القانوني للدولة ووزير الخارجية التركية خلال سنة ١٩١٢ـ١٩١٣ الذي هو واضع مجموعة عديدة من قوانين الإمبراطورية العثمانية التقى مرة مع أرشاك سافرستيان المشهور سابقاً بالدراسات الكوردية وذكر له ان الطريقة (التركية) في الإحصاء السكاني كانت حتى عام ١٩١٤ تضيف ٢٥٪ الى عدد نفوس الأتراك وتخفض ٢٥٪ من عدد نفوس الأقليات القومية.

وبحسب رأيه، فإنه بسبب الخسائر الكبيرة بين أعوام ١٩١١ ـ ١٩٢٣ فإن الإحصاء الأول الذي جرى بعد الحرب في عام ١٩٢٧ كانت الزيادة في عدد السكان الأتراك قد زيدت بنسبة ٥٠٪[2] ولهذا فعند إحصاء السكان في كوردستان نضطر الى اللجوء الى تقديرات تقريبية أو موضوعية أحياناً ثم نطبقها على سنوات مختلفة.

لا يوجد وضوح كامل فيما يتعلق بالعدد العام للسكان الكورد. فبحسب مصادر كوردية فإن عددهم كان يبلغ اكثر من خمسة ملايين نسمة في عشية الحرب العالمية الأولى. وكان ف. ب نيكيتين الذي لجأ الى فرنسا بعد الثورة والشخصية المتضلعة في الدراسات الكوردية قد ذكر ان النمو الطبيعي للسكان خلال المرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية لا يعوض الخسائر البشرية التي نزلت بالكورد من جراء العمليات الحربية والقمع الوحشي الدموي للانتفاضات الكوردية الكثيرة العدد، والتهجير القسري للسكان الكورد. الا ان البحوث الكوردية (الكوردولوجية) عبرت عن وجهة نظر أخرى، هي بحسب ما يراه نيكيتين، بإمكانها أن تكون قائمة على أساس أنه رغم الظروف غير الملائمة، فإن النمو العددي للسكان الكورد لم يكن قليلاً. وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان عدد السكان الكورد قد وصل الى ٨ـ٩ ملايين نسمة. ويميل نيكيتين الى اعتماد هذا الرقم المعلن. ولكنه اعتماد ضعيف. وبصورة عامة فإن عدد نفوس الكورد قد بلغ

---

[1] يو. ك، "لا هدوء في كوردستان"، (رسالة صحفية). وكالة الشرق الأوسط الصحفية، ١٩٢٨، عدد ٤ـ٥، ص ٧٣.

[2] **سافرسيتيان ارشاك، الكورد وكوردستان. لندن، ١٩٤٨، ص٩٠.٩١.**

حتى نهاية الثلاثينيات ٧,٥ مليون نسمة[٣]. وفيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار إحصاء مجلة "نير ايست" ـ الشرق الأوسط الإنكليزية الذي يعود الى أواسط العشرينيات، فإن هذه المجلة المشهورة ذكرت بحسب اللهجة الكرمانجية الكوردية الأوسع انتشاراً ان نفوس الكورد تبلغ ٦ ـ٨ ملايين نسمة[٤]. وهذا الرقم يمكن اعتباره واقعياً.

وهكذا، فإنه في هذه المرحلة من الدراسة (وكذلك حتى في الوقت الراهن، عندما ارتفع عدد السكان الكورد ثلاث او أربع مرات تقريباً) فالأكراد كانوا يحسبون أكبر أقلية عرقية في الشرق الأوسط، حيث أنهم يشكلون من الخمس أو الربع بين سكان هذه البلدان التي تتقاسم كوردستان. وفي جميع هذه البلدان عدا إيران[٥] فإن الكورد كانوا وما يزالون حالياً يعتبرون أقلية قومية أساسية.

والغالبية الكبرى من الكورد عاشت في تركيا، اي في الولايات التركية الشرقية (باستثناء الولايات الواقعة على البحر الأسود) والولايات الجنوبية الشرقية منها المحاددة لإيران والعراق وسوريا. ويطلق على هذه الأراضي مصطلح كوردستان التركية. وتبلغ مساحتها ٢٢٥ ألف كيلو متر مربع تقريباً. (وهذا يشكل نسبة ٣٠٪ من مساحة تركيا). وتشغل كوردستان التركية (الشمالية والغربية حالياً) مساحة تصل الى ٤٧٪ من مساحة الأراضي لجميع كوردستان العرقية[٦].

تعرضت كوردستان التركية خلال الحرب العالمية الأولى، ومن بعد تلك الحرب الى تحولات عرقية سكانية على أكبر مستوى. وكانت هذه التحولات من نتائج العمليات الحربية والاضطرابات الشعبية والانتفاضات والإجراءات الانتقامية التي تمارسها السلطات من منطلق ذي هدف (عنصري) تماماً. وقد حدثت تغيرات جذرية في التركيبة العرقية السكانية في شرق الأناضول نتيجة لسياسة الآبادة بالجملة (وبالأصح الآبادة العرقية) التي انتهجها الحكام السلاطين وسلطات تركيا الحديثة ضد الأرمن، هذه السياسة التي بلغت أوجها في عمليات التهجير والمجازر الدموية سنة ١٩١٥ (والتي عانى منها أشد المعاناة قسوة الآشوريون ايضاً). ومما ساعد على استشراء

---

[٣] نيكيتين ف.، الكورد. موسكو، ١٩٦٤، ص٩٥.

[٤] الشرق الأدنى، عدد ٩٦٢، ١٤ آب/ أغسطس ١٩٢٤، ص ١٦٩.

[٥] الكورد في إيران يوازيهم الأذريبجانيون من حيث عدد النفوس. وفي بعض الأحيان يلحقون بالكورد أعراقاً اثنية قريبة منهم مثل اللور والبختياريين. ولكن هؤلاء البختياريين، بحسب ما يلاحظ ف. نيكيتين، بحق "يملكون صفات خاصة بهم" (نيكيتين ف.، مشكلة الكورد."بوليتيك ايترانجير"، ٣/ تموز/يوليو/١٩٤٦. باريس، ص٢٥٢

[٦] **عصمت شريف وانلى ، مخطط المسأله القوميه لكوردستان تركيا مع الخلفيه التأريخيه لها. روما، ١٩٧١، ص٤.**

تلك الإجراءات هي الأحداث التي وقعت في نهاية الحرب العالمية الأولى والسنوات الأولى التالية لها، عندما تم القضاء قضاءً مبرماً في سير العمليات التي شهدتها الصراعات الحربية بين تركيا وأرمينيا الطاشناقية،على الكيان الأرمني فوق الأرض التأريخية الواقعة في غرب أرمينيا، حيث كان يعيش قسم كبير من الكورد[٧].

وقد نزلت الضربة الكبرى على الاقلية المسيحية التركية من الأرمن والآشوريين الذين عانوا مأساة قومية حقيقية. إلا أنه نتيجة للحروب والمجاعة والقمع والأمراض والتهجير الشامل فقد تعرض أكراد الأناضول الى معاناة قاسية. وفي اعقاب ذلك فإن العوامل السياسية وليس الطبيعية قد تركت تأثيرها بالدرجة الرئيسية على عدد نفوس الأكراد (التُرك). وان هذه العوامل بمجموعها قد رسمت خطوط الحالة العرقية السكانية في كوردستان تركيا التي اتسمت بالتقلبات والغموض.

كان الكورد يشكلون حتى بداية هذه المرحلة قيد الدراسة أكثرية السكان الساحقة في تلك الولايات الواقعة في شرق الأناضول التي ترتبط تقليدياً مع أرمينيا (التركية) الغربية وكوردستان الشمالية والغربية. وحتى أواسط السنوات العشرينيات، فإن الأتراك وبحسب المصادر السوفييتية قد شكلوا ١٢٪ من نفوس ولاية بتليس و ٢٠٪ من ولاية وان و ٣٢٪ من ولاية ديار بكر و٥٥٪ من

---

[٧] نورد المناقشة المستفيضة بهذه المناسبة للمؤرخ والجغرافي العسكري الروسي والسوفييتي البارز ن. غ. كوسون: "كان العدد العام لنفوس الأرمن حوالي ١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة حتى الحرب العالمية *، واستوطنوا في غالبيتهم في الولايات الأرمينية** (التي تشكل جزءاً من أرمينيا العرقية العظيمة والصغيرة). والمسلمون في جميع هذه الأرض (الأتراك والكورد) اكثر من عدد السكان الأرمن بخمس مرات، ولكن السكان الأرمن في الأراضي المحاذية لحدودنا كان عددهم حتى الحرب لسنوات ١٩١٤ـ١٩١٨ ثلثي جميع الأرمن في تركيا الآسيوية، وان الأرمن حتى هنا كانوا يشكلون ما نسبته ٢٥٪؛ وعلى العموم فإن المسلمين كانوا اكثر من الأرمن بمقدار ٣ مرات*** وفي الوقت الحاضر فإن السكان الأرمن بتركيا بعد الحرب العالمية وما تبعها فيما بعد من عمليات حربية على جبهة القفقاس قد هبط عددهم هبوطاً كبيراً **** وانهم اختفوا من الوجود في مناطق كثيرة بسبب الهجرة او الآبادة*****

* المسيحيون بالدرجة الأولى.

** في ولايات وان وبتليس وارضروم وخربوت وديار بكر وسيواس وطرابزون وأدنه. وفي القسطنطينية يشكلون ١٥٪ من السكان.

*** فقط في ارض سنجق وان وفي وادي موش، حيث كان يعيش حتى ٢٠٪ من الأرمن كلهم، فإن الأخيرين شكلوا حتى ٦٥٪ من سكان هذه الأرض غير الكبيرة ويفوق فيها عدد المسلمين مرتين.

**** بحسب بعض المعلومات، بمليون إنسان.

***** **كثير من مستوطنات الارمن قد دمرت تماماً. ن. غ. كورغون. تركيا. دوره محاضرات في الجغرافيه الحربيه، تليت في الاكاديميه الحربيه اير. كا. كا. موسكو، ١٩٢٣، ص ٣٧.**

منطقة معمورة العزيز (خربوت) و ٢٧٪ في منطقة (قارس) التي كانت من الممتلكات الروسية سابقاً[٨].

وبسبب طرد الأرمن وإبادتهم من هذه الولايات فإن من بقي من السكان في هذه الولايات هم من الكورد كما هو واضح.

وأكد ف . ب نيكيتين، تأكيداً تاماً أن الأرمن "لا وجود لهم تقريباً في أرمينيا التركية ولاسيما السكان القرويون منهم على أقل تقدير"[٩] وقد شغل الكورد والاتراك الفراغ السكاني.

لقد تعرض عدد السكان الكورد والاتراك في خلال هذه المرحلة التي نتناول دراستها الى تبدلات متواصلة، وهي تبدلات لم تكن مقتصرة على المجال الطبيعي فإن السكان الكورد تحملوا خسائر بفعل القمع الدموي والتهجير الأجباري الذي تعرضوا له. وحدث من بعد القضاء على انتفاضة الشيخ سعيد في شتاء عام ١٩٢٦ـ ١٩٢٧ ان جرى طرد ما يقرب من مليون كوردي من كوردستان التركية الى غرب الأناضول. ومن جانب آخر فإن عدد السكان من العرق التركي قد زاد بفضل مجيء المهاجرين الذين انتقلوا من بلدان البلقان بموجب أتفاقيات حول تبادل السكان. وفي نفس الوقت هناك عامل فعل فعله في تعديل الفوارق بين السكان الكورد والاتراك فبينما كانت نسبة المواليد متساوية بين الطرفين الا ان معدل العمر في الحياة هو أطول عند الكورد[١٠].

بحسب ما ذكره ن. غ كورسون، ان تركيا كان يعيش فيها حتى بداية السنوات العشرينيات ١,٧ مليون كوردي (١,٥ مليون منهم من المذهب السني و ٢٠٠ ألف من المذهب (القزلباشي)[١١] بصرف النظر عن الأيزدية. ومن الواضح هنا التقليل من عدد (القزلباشيين). وإذا أضيف الأيزديون إليهم فسيصل عدد الكورد الذين عاشوا في تركيا حتى بداية هذه المرحلة من الدراسة، الى مليوني نسمة. وينبغي أدخال تصحيحات علمية دقيقة على نتائج الاحصاءات السكانية الرسمية التركية، إذ ان تزوير النتائج الاحصائية حول الأقليات القومية يجري تطبيقه عملياً وخاصة في تركيا وايران منذ زمن قديم، واستمر حتى الوقت الراهن الذي نحن فيه.

---

[٨] ابولتين ب.، التشكيلة القومية للجمهورية التركية، الشرق الجديد، ١٩٢٥، الكتاب ١، (٧)، ص ١١٨.

[٩] نيكيتين ف.، الكورد، ص ٩٠.

[١٠] أقوام الشرق الاوسط وشمال افريقيا، التقارب الجغرافي، بقلم ج. أ. كلارك دبليو. ف. فيشر، ١٩٧٢، ص ٥٩.

[١١] كورسون ن. غ.، تركيا، دورة محاضرات في الجغرافية العسكرية تليت في الاكاديمية الحربية، موسكو اير، كا. كا. ١٩٢٣، ص ٣٥.

وهذا التزوير يعتبر جزءاً حيوياً في ترسانة الايديولوجيا الشوفينية المسيطرة القائمة على مقولات علمية كاذبة أو (في أحسن الاحوال) على صيغ مزورة، وكان القصد منها متابعة تطبيق اهداف سياسية متشابهة تماماً.

من الطبيعي ان التلاعب المنتظم بالمعلومات عن المكونات القومية في ولايات شرقي الأناضول من الجمهورية التركية (بخصوص عدد السكان الكورد) فقد كان يقتضي وجود قاعدة واقعية لهذا الغرض. وهي تتمثل أولاً في التحولات الجغرافية السياسية المعروفة، وثانياً في سير العمليات التأريخية الطبيعية المتشابهة (التي ولد عنها بصورة خاصة ثنائية اللغة والظواهر الاخرى من اللهجات العرقية والسكانية). وكما كتب ن. غ كورسون، يقول: "... بعدما اقتطعت من تركيا بعض المناطق الآسيوية مع سكانها العرب وقسم من الكورد، وكذلك بعد تقلص عدد الأرمن واليونانيين اما بتهجير قسم منهم او بآبادة قسم آخر فإن التكوين القومي لتركيا قد أستفاد كثيراً حول ما يتعلق بتشكيل بنية سكانية من قومية واحدة أكثر تلاحماً"[١٢].

واستغل الشوفينيون الاتراك هذا الوضع لتقليص عدد نفوس الكورد بل وحتى الى انكار منحدرهم القومي. واستناداً الى تقرير نشرته جريدة "ملليت" في ٩ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٣١ فإن نائب المجلس محمد الذي رافق وزير داخلية تركيا شكر كايا في جولة زار فيها ديرسيم وأورفه أفضى بهذا القول: "مما لاشك فيه ان سكان هذه المنطقة هم من الاتراك. وهؤلاء يؤكدون ذلك بأنفسهم. أنهم يتحدثون هنا بلغات مختلفة: أي بالتركية والكوردية والعربية..."

في ولاية أورفه توجد حياة قبلية بكل معنى الكلمة"[١٣].

ان مثل هذا النوع من التعليل يؤكد جدياً على ان من الطبيعي على البرلمانية التركية ان تكون هذه الآراء ملائمة للمسؤولين الاتراك والاوساط الرسمية لتركيا الكمالية، في سعيها لاثبات وتبرير نهجها نحو المساواة العرقية بين جميع سكان الجمهورية التركية بصفة الأمر الواقع رغم كراهيتهم الاعتراف ببعض الفوارق اللغوية والعرقية). وكان هذا هو موقفهم إزاء الاحصاءات العرقية. ولكن مثل هذا الاتجاه ليس له اي قاعدة عامة مشتركة مع واقع الامور.

ان الموضوع الحقيقي الذي تتضمنه المؤلفات السوفييتية والاجنبية تؤكد على ان الكورد ليس فقط هم الأغلبية الساحقة في الولايات الشرقية من الاناضول بتركيا. بل وعلى وجودهم

---

[١٢] المصدر نفسه، ص ٣٨.

[١٣] المسألة الزراعية، ١٩٢٣، كتاب ٥-٦، ص ٥٥، المعهد الاكاديمي المركزي: مواصفات الاساليب الاقطاعية وشبه الاقطاعية في إستغلال الزراعة التركية (تحليل نظام المحاصصة التركي).

وتطورهم. وطبيعي انه لا وجود لمعلومات دقيقة حول هذه الناحية بسبب غياب احصائيات عرقية قائمة على أسس علمية ورغم ذلك فإن الأساليب البوليسية البالغة التطرف الواضحة للعيان التي كانت تمارس في مثل هذه الحالات سمحت بالحصول على أرقام أحصائية اكثر دقة مع بعض الزيادة والنقصان.

بموجب الاحصائيات السكانية لمسؤولين غربيين معاصرين في هذا المجال واعتماداً على معطيات معلومات مؤهلة رسمياً، فإن الكورد كانوا في سنة ١٩٢٥ يشكلون الاغلبية السكانية في ولايات آگرى، بتليس، ديار بكر، حكاري، ماردين، سيرت ووان، واكثر من ثلث سكان ولايات اديامان، بنگول، موش وأورفه، وان ثلاثة أرباع سكان هذه المناطق يتحدثون باللغة الكوردية (وهم اكثر من ٢,٢ مليون نسمة)[١٤]. ولدى الأخذ بالحسبان ما يسمى بالألاعيب المبرمجة لدى اجراء الاحصاء السكاني القائم على اساس مبدأ حسابي مشكوك فيه بصورة استثنائية المحصور فقط بـ(اللغة الأم) الذي يتجاهل تجاهلاً واسعاً الازدواجية باللغة، فضلاً عن وجود سكان كورد كثيرين سواء في المناطق الاخرى من الاناضول الشرقية أم في وسط تركيا وغربها فإن عدد أربعة ملايين نسمة تقريباً من الكورد هو رقم واقعي بالنسبة لعددهم حتى نهاية هذه المرحلة من البحث قيد الدراسة.

وفيما لو أخذنا ديناميكية التقديرات المطلقة والنسبية لعدد نفوس الاكراد في تركيا، كما هي تبدو في مؤلفات الاختصاصيين السوفييت لحصلت لدينا نفس النتيجة تقريباً بل وحتى أنها تبدو مثل متاهة وخريطة مشوهة. فبالنسبة لأواسط العشرينيات فإن الرقم ١,٥ مليون لنفوس الكورد هو عدد مقبول عموماً. وهذا الرقم يتفق مع التعداد السكاني لعام ١٩٢٠. اما تعداد عام ١٩٣٣ فيرفع الرقم الى ١,٧٥ مليون نسمة[١٥]. ولكن نقص هذه المعلومات الواضح يجرح العين. وبصرف النظر الآن عن النواقص المشار اليها، فإن تعداد النفوس في عام ١٩٢٧ لم يشمل العشائر، الأمر الذي استبعد من التضمين اعداداً كبيرة من الكورد. وكذلك فإن الاحصاءات السكانية لم تدرج في القيود "اقليات" كوردية مثل الايزديين[١٦] ، فضلاً عن عدم ادراجها قسماً من الزازا والشيعة (العلويين).

---

[١٤] أقوام الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ص ٥٧.

[١٥] ابولتين ف.، التشكيلة القومية للجمهورية التركية، ص ١٢٠، وزافيرييف د. س. اقتصاد تركيا الحديث، تفليس، ١٩٣٤، ص ٧–١٠.

[١٦] زافرييف د. س.، الاناضول الشرقية، تعليقات اقتصادية، ١٩٣٦، ص ٢٢ و ٢٣.

ان العيوب المتعمدة في التعداد السكاني المطبق على الاكراد في تركيا قادت الى تضليل الباحثين في هذه المسالة، حيث يلاحظ التشويش في بحوثهم. فإن د. س. زافرييف، الشخصية البارزة في زمانه بأبحاثه حول المشاكل في الاناضول الشرقية، ذكر ان عدد الكورد هو ٨٥٣ ألف (المحسوبين على اساس اللغة الأم) اي ٣٤,٤٪ من جميع سكان الاناضول الشرقية و٧٢٪ من جميع الاكراد في تركيا[١٧]. وكما هو واضح فإن هذه الارقام لا تصل الى ١,٥ مليون نسمة كما هو مذكور في كتاب آخر لنفس هذا الكاتب, وفي مؤلف آخر لنفس هذا الكاتب د. س. زافرييف، ظهر فيما بعد وذكر فيه المعلومات التالية: بحسب التعداد السكاني (على اساس اللغة الأم) الذي اجري عام ١٩٢٧ فإن نفوس الكورد قد بلغت ١,١٨٤,٤٤٩ نسمة، وفي تعداد عام ١٩٣٥ جاء رقم ١,٤٨٠,٢٤٦. ونسبة هذه الزيادة السكانية خلال ثماني سنين هي ٩,٢٪[١٨] وان نسبة السكان الكورد المئوية (حسب التعداد السكاني عام ١٩٢٧) في ولاية بايزيد ٦٠٪ وفي بتليس (موش) ٧٥٪ وديار بكر ٧٠٪ ومعمورة العزيز ٥٠٪ وارزنجان ٤١٪ وارضروم ١٣٪ وحكاري ٦٨٪ وقارس ٢٠٪ وماردين٦١٪ وسيرت٧٨٪ وأورفه٤٠٪ ووان ٧٧٪ وأشار د. س. زافرييف ان الكورد كانوا اكثر عدداً في شرق الاناضول حتى عام ١٩٢٥: كان عددهم ١٣٠ الف بدلاً من ٣٦ الف سنة ١٩٢٧. وفي وان ٧٢ الف بدلاً من ٥٨ ألف، وفي بتليس ١٣٢ الف بدلاً من ٦٨ الف، وفي خربوت (معمورة العزيز) ١٧٢ الف بدلاً من ١١٢ الف[١٩].

ولدى تقدير جميع هذه الذخيرة من الاحصائيات ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار حقائق مثل عمليات الأجلاء القسري والنمو الطبيعي للسكان، والتعداد غير الكامل وخاصة تعداد عام ١٩٢٧ وهو الاكثر اهمية ويؤكد د. س. زافرييف، ان في هذا التأريخ كان يعيش في شرق الاناضول ٣ ملايين نسمة من الاقليات القومية وفي عام ١٩٤٠ كان يعيش ٣,٢٩٠,٠٠٠[٢٠]. وغالبية هذه الاقليات السكانية كانوا من الكورد الذين نكرر ان قسماً كبيراً منهم كانت تعيش في مناطق اخرى من تركيا. ومع ضرورة الأخذ بنظر الأعتبار أدخال التعديلات السابقة فمن الممكن الافتراض بان دراسات البحاثة السوفييت لا تتعارض مع الاستنتاج القائل بان عدد نفوس الكورد في تركيا كان يقترب من ٤ ملايين نسمة حتى بداية الحرب العالمية الثانية.

---

[١٧] المصدر نفسه ، ص ٢٥.

[١٨] زافرييف د. س.، التأريخ المعاصر للولايات التركية الشمالية الشرقية، تبليسى، ١٩٤٧، ص ١٣٧.

[١٩] المصدر نفسه، ص ١٣٩ و ١٤٠.

[٢٠] المصدر نفسه، ص ١٣٥.

ان العدد التقريبي لنفوس السكان الكورد في ايران والعراق وسوريا بهذه المرحلة، قيد الدراسة، يفتقر في البحوث والمصادر، الى اي نوع من المعلومات الموثقة الأمر الذي يستدعي اللجوء تماماً الى التقديرات التقريبية. فإن الكورد في العراق يشكلون حسب احدث الاحصائيات من ١٥٪ الى ٢٠٪ من السكان[٢١] وانهم كانوا يشكلون ١٦٪ بحسب وثيقة رسمية لعام ١٩٣٦، ومثل هذه الارقام يمكن اعتبارها انها تميل الى التقليل[٢٢]. وبالاستناد الى ذلك فإنه اذا كان العدد العام لنفوس العراق هو ٣ـ٤ ملايين نسمة في السنوات العشرينيات والثلاثينيات فمن الممكن ان يكون عدد نفوس الكورد في العراق بين ٧٠٠ ألف و٨٠٠ الأف.

أن مثل هذه المعلومات غير الموثقة تنطبق على السكان الكورد في ايران فبالنسبة للعدد العام لسكان ايران (حتى بداية عام ١٩٣٠) وهو ما كان يبلغ ١٠ـ ١٢ مليون نسمة فإن الكورد قد شكلوا نسبة ٨٪ بحسب التأكيد الذي اورده غ. ف. شيتوف المستفرس. وشكل اخوانهم اللور ١٠٪[٢٣]. ومن المعتقد ان نسبة عدد الكورد الى عدد اللوريين وزيادة اللوريين فيها هي نسبة خاطئة، فضلاً عن تقليص النسبة المئوية لعدد السكان الكورد[٢٤]. وكما يبدو فإن العدد العام للأكراد في ايران في عشية الحرب العالمية الثانية يقرب من ٢ مليون نسمة. وان الكورد يشكلون بالذات الاكثرية الساحقة من السكان في اقليم كوردستان الايرانية ويشكلون في خانية ماكين ما يصل الى ١٠٪ من السكان، في منطقة اورومية ٤٠٪ وفي خراسان فقط فإن قبيلة زافارانلي الكوردية تشغل نسبة ١٠ـ١٥٪ من السكان[٢٥]. اما المناطق الاخرى من ايران فلا توجد معلومات عنها.

وبصدد سوريا فإن من الممكن تعيين عدد السكان الكورد فيها في العشرينيات والثلاثينيات واعتبار ذلك ممكناً انطلاقاً من الاحصائيات الحاضرة، حيث ان العدد يقرب من نسبة ٦ـ٧٪ أي ٢٠٠ـ٣٠٠ الف نسمة[٢٦].

---

[٢١] اقوام الشرق الاوسط، ص ١٠٣.

[٢٢] دانتزغ غ. ب. م.، العراق، لمحة جغرافية موجزة، موسكو، ١٩٥٥، ص ٢٤.

[٢٣] شيتوف غ. ف.، فارس تحت سلطة آخر القاجاريين. لينينغراد، ١٩٣٣، ص ١٧٢.

[٢٤] بحسب احدث دليل مشهور، على سبيل المثال بقلم س. أي. بروك، ففي اواسط عام ١٩٨٣ فإن من بين نفوس ايران البالغ عددهم ٤١٦٤٠٠٠٠ نسمة كان الكورد يبلغ عدد نفوسهم ٣٨٠٠٠٠٠ نسمة، اما عدد اللور فكان ١٨٠٠٠٠٠ نسمة، س. أي. بروك.، سكان العالم. دليل الاعراق السكانية، موسكو، ١٩٨٦، ص ٣٥٨.

[٢٥] شمال فارس، (تقرير قنصلي)، موسكو، ١٩٨٣، ص ٤و ٦٥و ٧٣.

[٢٦] بروك س. أي.، سكان العالم، ص ٤٢٢.

وبناء على ذلك وعلى الرغم من جميع التغيرات العرقية السكانية في حقبة ما بين الحربين العالميتين فإن كوردستان بقيت كمفهوم جغرافي بلاداً للسكان الكورد بالدرجة الرئيسية الذين هم يشكلون في جميع اصقاعاتها اساساً مجموعة عرقية ذات اصل واحد.

ولكنه هل يجوز طرح سؤال حول الوحدة العرقية للشعب الكوردي في المرحلة قيد الاستعراض (فضلاً عن طرحه في المرحلة المعاصرة) وهو هل ان المجتمع الكوردي من حيث العلاقات العرقية يمثل بنفسه كوحدة واحدة؟ الجواب هنا يستدعي شروطاً جدية.

أنها شروط او تحفظات واضحة بهذه الصورة او تلك. فإن الحدود الدولية قبل كل شيء هي التي تشكل عقبة لتوحيد الأمة الكوردية. وهي الحدود التي قسمت هذا الشعب. فإن التجزئة لشعب كوردستان قد تضاعفت بعد الحرب العالمية الاولى. فهو صار يعيش ليس على ارض بلدين بل على ارض اربعة بلدان. الا ان الوسط السكاني العرقي الذي عاش فيه الكورد لم يتغير (الاتراك والعرب والفرس والايزديون).

الا ان عوامل ثقيلة بدأت تضغط على التطور الوطني للحكومتين العربيتين العراق وسوريا في تطورهما الوطني مثل السياسة الخارجية وهما حكومتان واقعتان تحت الهيمنة الانكليزية والفرنسية اللتين مارستا تأثيراً مباشراً على الكورد.

والعقبة الأخرى هي (داخلية) تضرب جذورها عميقاً في قلب التقاليد الكوردية العريقة، وبعبارة اكثر وضوحاً، أنها عقبة ناشئة عن التخلف التقليدي للمجتمع الكوردي. وهذا التخلف متمثل بالخلافات القبلية والاختلافات اللغوية والعقائد الدينية والفوارق في مستويات القوى. وان بعض الاختلافات على درجة من الضخامة بحيث تثور الشكوك حول إعتبار بعض القبائل جزءاً من الشعب الكوردي.

واذا كان لمثل هذه الشكوك بالنسبة للوريين بل وخاصة للبختياريين أسس مكشوفة فإن هذه الشكوك لا أساس لها بالنسبة للكورد الزازائيين الذين يتحدثون بلهجة خاصة هي لهجة دوملي (الزازاكية) الذين يدينون بواحد من المذاهب المتطرفة ـ الشيعية ـ أهل الحق او العلي اللاهية، والذين يعيشون في ديرسيم وهي حالياً تدعى (تونجيلي في كوردستان التركية) والذين كثيراً ما يطلق عليهم العلويون او قزلباشي، وكذلك بالنسبة الى الايزديين الذين يعيشون مشتتين الى الشمال والشمال الشرقي من الموصل (غالبيتهم الساحقة يعيشون في جبل سنجار) وايضاً

بالنسبة للكورد الذين يعيشون في شرق سوريا وتركيا وفي القفقاس الذين يدينون بديانة كردية صافية اصيلة وعريقة[٢٧].

وفي هذا المجال يدور الكلام حول درجة النقاء العرقي الجوهري الأصيل حتى ولو في (اللغة والدين والمنظمات الاجتماعية لبعض الجماعات من السكان الكورد).

وعلى كل حال فمن غير الجائز ان يوصف الكورد خلال هذه المرحلة من الدراسة بأنهم شعب متجانس عرقياً. والسبب الرئيسي لعدم التجانس هو ماضيهم التأريخي الصعب (فقر مدقع بلا حدود، وحروب واضطهاد وما شاكل ذلك الذي انتج الانقسامات السياسية التي عرقلت خلق دولة كوردية موحدة) وما نجم عن ذلك من تخلف اجتماعي اقتصادي وثقافي وهو تخلف بصيغ أكل الدهر عليها وشرب، لمنظمات اجتماعية ايديولوجية في الحياة الاجتماعية. ومن أكثر رواسب الماضي المتخلفة انتشاراً بالنسبة للكورد التي بقيت لدى الكورد هي العلاقات القبلية مع طراز مناسب في حياتهم لهذه العلاقات.

لا ينبغي رغم كل شي المبالغة بعامل التشتت في الوحدة الاثنية ـ العرقية للشعب الكوردي. وفيما لو اخذنا الفوارق الاثنية المجردة (اللغة والديانة والظروف الحياتية وما شابه ذلك) فإن هذه ليس في وسعها ان تكون عقبات لا يمكن تجاوزها بالنسبة لتفاهم السكان الكورد ما بينهم في مجالات اللغة والأدب والحياة العامة. وكذلك فإن الحدود الدولية لم تكن ايضاً على هذه الحال من حيث الحراسة الضعيفة مما يخلق السهولة في اجتيازها من جميع الجهات. وما يتعلق بمستويات التطور الاجتماعي الاقتصادي، فهي مستويات متباينه بالطبع في شتى مناطق كوردستان، وهي قد اتسمت (تقريباً بنفس السمات التي كانت عليها مستويات البلدان التي يعيش فيها الكورد، اي بنفس مستويات تركيا وايران والعراق وسوريا)، ولكنها سمات غير كبيرة التباين على العموم. فإن المناطق الكوردية كانت مناطق نائية متخلفة ضمن هذه البلدان التي تفتقر الى قوى انتاجية

---

[٢٧] مؤلف البحث الخاص عن الايزديين ر. ايمبسون، وصفهم بأنهم عنصر محتمل من الكورد، وكتب يقول انهم في سنجار يستخدمون اللغة الكرمانجية ويخلطونها ايضاً بالعربية. اما من حيث المنحدر الانثروبولوجي فهم ينتمون الى الجنس الهندو- اوروبي. واما الاخرون فينتمون الى العنصر السامي (العربي). وعدد الايزديين ١٥٠ الف نسمة في اواخر القرن التاسع عشر. وهبط هذا العدد بفعل المذابح والطرد الى ٤٠ الف نسمة حتى اواسط الاعوام العشرينيات وعددهم في ولاية الموصل ١٧٥٠٠ نسمة، ويعدد ايمبسون جميع مناطق الايزديين وقراهم والقبائل التي تقطنها منهم، فضلاً عن القبائل الرحل منهم ايضاً وتجمعاتهم. ايمبسون ر. ايتش. دبليو.، عبادة الملاك الطاووس. ديانة محدودة لقبيلة الايزدية في كوردستان، لندن، ١٩٢٨، ص ٢٤ و٦٦و ٦٨.

متطورة واتخذت اسلوب الحياة الرأسمالية واستطاعت بصعوبة التضييق على البنية القبلية الاقطاعية التقليدية القائمة على اساس العلاقات الاقتصادية البدوية.

وبهذه الصورة فإن الكورد هم في علاقاتهم الاثنية ـ العرقية خلال هذه المرحلة موضوع الدراسة، ان لم يكونوا متجانسين فإن غالبيتهم كتلة من أصل واحد، والاقسام الباقية التي من هذه الكتلة تربط ما بينهم عوامل اختلاط مشتركة دائمة. والذي يعزز هذا التخالط المشترك هو مجموعة من عناصر اثنية نفسية، أركانها الارض المشتركة واصل المنشأ وتاريخ الحياة التي صارت هي القوى المحركة لتوحيد القومية الكوردية تحت تأثير الافكار الوطنية التحررية التي تغلغلت عميقاً في المجتمع الكوردي. وأمام جميع كل هذا الذي يوحد جميع الكورد فإن قوى الاختلاف في اللغات والأديان والآداب والادارات السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية والحياتية وغيرها قد تراجعت كلها الى مواقع متأخرة الى الخلف.

ان ما جرى التطرق اليه لا يستبعد ضرورة اللجوء الى تحليل دقيق للحالة الاساسية للمجتمع الكوردي عموماً ولكل منطقة على انفراد من مناطق كوردستان في مرحلة ما بين الحربين العالميتين. ومن الصعب بدون هذا التحليل ان نتلمس المضمون السياسي للمسألة الكوردية على المستويين الداخلي والخارجي. ومن المفيد الانتباه الى بعض المشاكل المركزية كي نتجاوز ان تكون دراسة هذه المسائل هدفاً بحد ذاته استناداً الى الابحاث المنجزة.

وأولى هذه المسائل هي تشخيص حالة المجتمع الكوردي عبر تاريخه. ويجب في هذا الشأن التحرك من مقاييس المرحلة ومن نفس ذلك الموقع الذي تشغله آنذاك سوءاً البلدان التي يعيش الكورد فيها ام كوردستان نفسها. ومثل هذه المعالجة بإمكانها التمخض عن تقييم شامل للمجتمع الكوردي، اولاً كمجتمع انتقالي من المرحلة التقليدية للاقطاع (بنموذجه في الشرق الأوسط) الى المرحلة الرأسمالية، وثانياً كمجتمع يقف في بداية المرحلة الاولى لهذا الانتقال التي تعرض خلالها الى العواقب الفاسدة والمشوهة الناجمة عن التأثير الاستعماري، وثالثاً كمجتمع موجود في اسفل درجات سلم التطور حتى بالقياس الى البلدان التي يعيش الاكراد فيها، التي لا تمتلك ابداً مقومات عالية، وكذلك بالقياس الى اكثر انواع العلاقات العشائرية قوة في التخلف والقوالب البدائية في الحياة الاقتصادية والثقافية والوتائر البطيئة في التقدم. وان هذا التقييم العام تؤكده ابحاث محددة لمفكرين اجتماعيين كورد في كل جزء من كوردستان والتي تمت ترجمة بعض منها على يد مستشرقين سوفييت وأجانب.

ففي القسم التركي من كوردستان كان الشعب الكوردي خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين قد احاطته ظروف غاية في الصعوبة لم تهيء له مطلقاً ظروف من اي نوع كان، للتطور الناجح على طريق التقدم الاجتماعي ـ الاقتصادي والثقافي. ويجب البحث عن أصل الشر قبل كل شيء في الظروف السياسية التي احاطت اكراد تركيا في مرحلة ما بين الحربين. فإن حزب القوميين الأتراك برئاسة القائد البارز مصطفى كمال باشا (اتاتورك) الذين تسنموا كرسي الحكم بعد انتصار ثورة الكماليين الوطنية التحررية انتهجوا سياسة سريعة لتحديث بلادهم، قدر الامكان تحديثاً راسمالياً وفق الطراز الغربي، ولكنهم لم يسيروا سريعاً في هذه السياسة لتطبيقها في الولايات الشرقية من البلاد التي يقطن فيها المتمردون الكورد. وقد عرقلت ذلك جزئياً صعوبات حقيقية نشأت من جراء المستوى البدائي "للشرق" قياساً الى الولايات الغربية والمتاخمة للبحر الأسود والبحر المتوسط التي بدأت الرأسمالية تتأصل فيها منذ ايام السلاطين، حيث بدأت بخلق البنية التحتية المناسبة وتطبيق اساليب الحضارة الغربية. اما أهم شيء بالنسبة للسلطة التركية المنهمكة بسحق الانتفاضات الكوردية العديدة بحيث أنها خلقت في شرق الاناضول خلال اعوام العشرينيات والثلاثينيات أوضاعاً حربية دائمة مع جميع ما يصاحبها عادة من مظاهر الحياة الداخلية، فهو عدم رغبتها في تطوير هذه المنطقة اقتصادياً وثقافياً وذلك لغرض منع اشتداد قوة القاعدة المادية لنمو الروح القومية الكوردية في تركيا.

كانت انقرة تسعى قدر ما تستطيع مستقبلاً للأبقاء على "الشرق" في حالة حياة بدائية نسبياً، انطلاقاً من تصورات حربية ـ ستراتيجية ايضاً المتمثلة في مواصلة "احتكار عدم فتح الطرق" سيء الصيت، بوجه "الخطر السوفييتي" المحتمل، وبوجه مختلف انواع التحركات الكوردية من جهات الحدود الايرانية والعراقية. وكان هناك رأي قديم هو ان البنية التحتية غير المتطورة تكون لفائدة الجانب المدافع عن نفسه، اي لصالح تركيا، وكذلك من الممكن ان تكون ترياقاً علاجياً ضد خطر توحيد كوردستان المقسمة هذا التقسيم الذي يعتبر الوسط الذي يديم حياة الانقسام الكوردي التقليدي.

وبإختصار فإن كوردستان التركية في المرحلة الكمالية قد بقيت أقليماً متخلفاً في نواحي العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية وفقيراً مع ظروف حياتية بدائية لسكانه المضطهدين والمعذبين عذاباً قاسياً. وفي خلال هذه الحقبة حدثت طبعاً بعض التطورات المتقدمة في الولايات الشرقية الأمر الذي شمل المجتمع الكوردي نسبياً، الا ان هذا المجتمع بقي متخلفاً تخلفاً شديداً عن التقدم الذي تحقق في جميع البلاد التركية وهو تقدم شمل عموم تركيا ولاسيما في مناطقها الغربية والوسطى بصورة خاصة.

من الممكن ايراد عدد كثير من الادلة والشهود المعاصرين (المطلعين بأنفسهم والبحاثة) حول الفقر المدقع والتخلف الشامل للسكان الكورد في الجمهورية التركية الفتية[٢٨]. وقد وصف د. س.زافرييف، حالة الزراعة في تركيا (ومن ضمنها زراعة كوردستان بأنها زراعة "فقيرة" معتبراً هذا الفقر مصدراً "للاضطرابات المتواصلة بلا نهاية في كوردستان"[٢٩]. وتأكيداً منه على ذلك، فقد تسطرت حقائق مؤكدة غير قليلة.

وهذه الحقائق تعطي انطباعاً مؤثراً وخاصة عند مقارنتها بالاوضاع في المناطق المتطورة الاخرى نسبياً من تركيا. فإن منطقة الاناضول الشرقية كانت هكذا وبقيت اقليماً زراعياً بشكل استثنائي مع غالبية زراعية من السكان، ومدن لا تكاد تلاحظ فيها حياة متطورة وفي النصف الاول من عقد الثلاثينيات، كان سكان المدن يشكلون في هذه المنطقة لا اكثر من ١٠٪ [٣٠]. وبناء على ذلك فإن كوردستان تركيا كانت اقليماً في اقصى درجات التخلف، ولاسيما في العلاقات الاجتماعية وذلك بالنسبة لسكان المدن والقرى الذين كانوا يعيشون في مجتمعات القرون الوسطى.

وتجسد التخلف هنا في الهيكلية البنيوية لسكان الارياف وفي تنظيم الانتاج الزراعي الذي اتسم بالتشتت والاساليب البالية. واستناداً الى احصاء زراعي تركي لسنة ١٩٢٧ في شرق الاناضول فقد كان معدل حصة القرية الواحدة ٢٣ "ديم" بينما كان معدله ٤٣ في تركيا كلها. وطبقاً لذلك فقد كان يعيش في القرية الواحدة من الشرق ١٢٠ نسمة بالمعدل مقابل ٢٢٣ في بقية انحاء تركيا الاخرى كلها. ومعدل كثافة السكان في الكيلو متر المربع في الشرق ١١,٠٢ مقابل ٢٤. وكانت الاراضي المخصصة للزراعة في الشرق٣٪ من كافة مساحة الارض بينما تشكل ١٤٪ في بقية تركيا. وفيما بعد فإن هذه المؤشرات قد أرتفعت قليلاً بصورة مبدئية[٣١].

ومن الطبيعي لمثل هذا التوزيع السكاني لسكان الارياف في شرق تركيا ان يعزى الى الظروف الجغرافية (السلاسل الجبلية التي تعرقل تهيئة مساحات كبيرة من الاراضي للأستغلال الزراعي

---

[٢٨] العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لدى الكورد جاءت تفصيلياً في البحث العلمي للكاتب أ. م. مينيشاشفيلي "الكورد .. مقالات حول الحالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعيشية، موسكو، ١٩٨٤. وكذلك في الملخص الكلاسيكي بقلم ف. ب. نيكيتين، الكورد، ولكن الابحاث الاثنية التي صدر بعض منها في الغرب حول الكورد كانت تخلو مما يهمنا في خلال هذه المرحلة من البحث، وهو ماسنحاول نحن عمل كل ماهو ضروري من اجل ذلك تقريباً. (بسبب ضآلة وتناقضات المصادر والكتابات).

[٢٩] زافرييف د. س.، اقتصاد تركيا المعاصرة، تفليس، ١٩٣٤، ص ٣٥.

[٣٠] زافرييف د. س.، الاناضول الشرقية، ص ٢٨.

[٣١] زافرييف د. س.، التأريخ المعاصر للولايات الشمالية الشرقية التركية، ص ١٨٥.

وانشاء مستوطنات زراعية ضخمة). الا انه بنفس الوقت يمكن لهذا ان يعتبر علامة على التخلف والبدائية في الحياة المعيشية والزراعية. وبحسب نتائج نفس ذلك الاحصاء فإن نسبة استخدام الماكنات الزراعية لم تزد عن ١,٠٣ من بين جميع ادوات الانتاج الزراعي. ومما له دلالته البالغة ان منظمة التجارة الخارجية السوفييتية زاكفوستورغ قد باعت منذ عام ١٩٢٧ والى عام ١٩٣٣ في سوق ارضروم لا اكثر من ١٢٣ محراثاً وعشر حاصدات حبوب وعشر مجارف حصانية و٢١ مذراة[٣٢].

وكان السائح الالماني كورت فابير، قد صور تصويراً ساطعاً أحوال القرية الكوردية في سنوات العشرينيات حيث قال : "لقد تحدثت عدة مرات حول بؤس القرية التركية. ولكنني اين اجد تلك الكلمات لأصف بها التراكم الكئيب للغيران الارضية التي يسكن بها الكورد في الأودية الجبلية المنعزلة خلف ارضروم! فإن هؤلاء أناس حطموا بكل معنى الكلمة الرقم القياسي للقناعة حول ما يتعلق بالحياة المريحة... وانني لم اشاهد في حياتي ابداً أناساً كان لديهم مثل هذا النزر اليسير من النقود، في الوقت الذي هم بأمس الحاجة اليها"[٣٣]. ثم يواصل حديثه بالقول "لربما ان نوئي ـ الفلاح ما يزال يحرث أسفل سفوح آرارات بنفس ذلك المحراث الذي هو قطعة خشب ذات نهاية حادة لا تكاد تعمل الا بتخديش سطح الارض! .. ويبدو ان التأريخ قد قرر التوقف هنا لعدة مئات من السنين متخلفاً عن السيارة الحديثة. فهل سيبقى هكذا طويلاً؟"[٣٤].

أن التخلف الحياتي والتكنولوجي في القرية الكوردية بتركيا، كان وليداً بالدرجة الاولى طبعاً للعلاقات الاجتماعية التي بقيت بالية بصورة أستثنائية. فالنظام الاقطاعي الكوردي المتأسس على البنية القبلية ذات الأصل الواحد من السكان منذ قديم الزمان، والانتاج الفريد من نوعه في زمن المشاعية "اوبا" لتربية قطعان المواشي ومنتجاتها مع الحل والترحال الدوري "بشكل عمودي" مع العيش في ظروف الاضطهاد السياسي والاقتصادي من جانب الدولة التركية التي رغم دخولها في مرحلة التحلل الحتمي فإنها واصلت الأمساك بقوة في أحضانها بالغالبية الساحقة من سكان شرق تركيا[٣٥]. لقد ادى دخول القرية في تركيا مرحلة انتقالية عندما حدث اختلال في وسائل الانتاج التقليدية القديمة

---

[٣٢] المصدر نفسه، ص ١٨٨.

[٣٣] فابير كوت.، على طريق الشرق العظيمة، موسكو- لينينغراد، ١٩٣١، ص ٥٠و٥١.

[٣٤] المصدر نفسه، ص ٥٣.

[٣٥] وصف تفصيلي باللغة الروسية للحالة الاقتصادية الاجتماعية في المجتمع الكوردي التقليدي والذي هو بطرق التحول في جميع اجزاء كوردستان. انظر: نيكيتين ف. الكورد، الفصل ٣و٦، منتيشاشفيلي أ. م. الكورد، الفصل الثالث.

بينما كانت تجري ببطء اقامة العلاقات الاجتماعية الجديدة في ظروف اضطرابات داخلية واضطهاد قومي، لقد ادى هذا حتماً الى تدهور الحالة الاقتصادية للجماهير الاساسية من جماهير الشعب الكوردي العاملة في القرى والى افقارها ليس افقاراً نسبياً بل مطلقاً.

ان بنية ملكية الارض وزراعتها في كوردستان التركية بمساحاتها الصغيرة من جهة وملكيات الاراضي الضخمة في الجهة المقابلة كانت نموذجاً عادياً لانحدار المجتمع الاقطاعي نحو الانهيار اخيراً في الاقليم الآسيوي الغربي.

فإن الاراضي الزراعية ذات مساحة هكتار واحد كان عددها عام ١٩٢٤ في ولاية بتليس ٢١٪ وفي طرابزون ٣٨٪ وفي الئازيز (معمورة العزيز) ٢٧٪ وفي ارضروم ٤٥٪ وفي وان ٣٦٪ وفي ديار بكر ١٧٪ وفي أورفه ١٨٪ وكان عدد الاراضي ذات مساحة ١ـ١,٥ هكتار في ولاية بتليس ٤١٪ وفي طرابزون ٤٦٪ وفي أورفه ٣٥٪[٣٦]. ومن جانب آخر فإن في الولايات الشرقية، اي في الولايات الكوردية الرئيسية بتركيا كان تركيز الاراضي بيد الاقطاعيين اعلى مما في الولايات الاخرى من البلاد، وهو ما تتحدث عنه رهون الضمان عن ديون المصارف الزراعية (فإن عدد المعاملات اقل مما في المناطق التركية الاخرى، والمعدل المتوسط لتثمين المعاملات اعلى، ونمو متوسط التثمين حسب السنين)[٣٧].

كان شيوخ العشائر الكوردية بالاضافة الى هذه المناصب يمارسون كقاعدة في نفس الوقت اعمال كبار التجار من طراز النظام الاقطاعي الذين يملكون مقاطعات كبيرة من الاراضي. وكانوا مثل الاقطاعيين الاتراك في الشرق يطلق عليهم لقب "دريب" اي مايعني "ملاك الوديان". وفي ممارساتهم لاعمال غير مفيدة اقتصادياً وغير مضطرين لها فإنهم كانوا في نفس الوقت يؤجرون اراضيهم ومراعيهم، ويقايضونها (قطعان ماشية) فيركزون بيكديهم قطعاناً ضخمة من الماشية المتمثلة بعشرات الالوف من الاغنام وبالاف الرؤوس من قطعان البقر واسراب الخيول. وظلت على اتساعها السابق اساليب القرون الوسطى في قيام شيوخ العشائر بجباية الضرائب للدولة وهي ضرائب ثقيلة جداً في اذاها لجماهير الناس العاملين. ولم تختف من مسرح الحياة ايضاً عادات تقليدية قديمة بشان الحقوق الاقطاعية الكوردية كالهدايا واجبة التقديم (في اثناء الزواج وتشييع الموتى وغير ذلك) والقيام بأعمال الخدمة لهم وهلمجرا[٣٨].

---

[٣٦] زافرييف د. س.، التأريخ المعاصر، ص ٢٠٩.

[٣٧] المصدر نفسه، ص ٢٠٩–٢١١.

[٣٨] زافرييف د. س.، الاناضول الشرقية، ص ٩٥.

وقد جرت مجادلات في اثناء ذلك حول مدى قوة ثبات النظام الاقطاعي في كوردستان التركية خلال المرحلة الكمالية؟ وقد وصف أ. ف. ميللير (أ. ميلنيك) هذا النظام بأنه شبه اقطاعي، حيث أجرت الحكومة الكمالية في الولايات الشرقية إصلاحات اجتماعية ذات طبيعة برجوازية موضوعية رغم أنها كانت بطيئة ومتقطعة وليس بالحجم الكبير جداً. ففي سنة ١٩٢٩ قامت الحكومة التركية في الولايات الشرقية بتوزيع ما نسبته اقل من ٣٪ من الاراضي الصالحة للزراعة (بطريقة الايجار او البيع للناس) واستمر الفلاحون في اعطاء ملاك الاراضي نصف او حتى ثلثي الحاصل الزراعي[٣٩] ثمناً للايجار. وظلت سارية المفعول اساليب الاخضاع الاقطاعية مثل اعمال السخرة والمحاصصة (مورابا جاليك) رغم الشيوع اثناء ذلك لاساليب اكثر حداثة في الاستئجار (كيسيمليك) (اي ان مالك الاراض يتقاضى حصته نقداً) او بمختلف اشكال الاستئجار الاخرى[٤٠]. ويقر بمثل وجهة النظر هذه كل من ب. ف. اوسيتروف، ايراندوست وكيتا يغورودسكي.

وفي مقابل ذلك فإن المناهضين للسياسة الكمالية (اليساريين) وهم علماء مستشرقون قد برهنوا على توطد مواقع الوحش الاقطاعي الذي حافظت عليه انقرة في كوردستان. وعبر عن مثل هذه النظرة الفريدة ك. غ. فاسيليفسكي حيث كتب، يقول"اننا نجد في الولايات الشرقية بكوردستان وفي بعض أقاليم البحر المتوسط قبائل رعوية (!) ونمطاً اقطاعياً قائماً على اقتصاد طبيعي مصاب بقليل من التحلل". فإن هناك "نظام استغلال اقطاعي من نوع فريد يمارسه في الزراعة الشيوخ الكورد - "ديري باي؟"[٤١]. والعلاقات الاقطاعية في كوردستان هي علاقات مستقرة، وان الكماليين ابقوها "بدون مساس تماما" وان قوانين الاصلاح الزراعي في كوردستان هي "ديماغوجية"[٤٢]. وفي تصويره للنظام الاقطاعي في كوردستان، فإن التهري "يزداد تعقيداً وبطئاً نتيجة للاضطهاد القومي الذي يتعرض له الكورد وللتدخل الامبريالي" وللحالة التي عليها الجماهير الاساسية من المجتمع الكوردي "فالاقطاعي الكوردي هو في نظر سكان منطقته مستغل

---

[٣٩] ميلنيك أ.، الازمة الاقتصادية في تركيا "الحياة العالمية"، ١٩٣٠، العدد ١، ص ٤٣.

[٤٠] زافرييف د. س.، التأريخ المعاصر، ص ٢١١.

[٤١] ضد التركيز على الاستغلال الانتهازي في البنية الزراعية بتركيا، المسألة الزراعية، ١٩٣٠، كتاب ٤–٥، ص ٧٦و٧٧.

[٤٢] المصدر نفسه، كتاب ٦–٧، ص ٤٠.

اضـافي" [٤٣]. ولم يأمـل فاسيليفـسكي ان يتحقـق اي نـوع مـن التقـدم في العلاقـات الاجتماعيـة الاقتصادية لاكراد تركيا في العهد الكمالي.

وعند النظرة الاولى الى اوضاع الحالة الاقتصادية والسياسية والثقافية للقرية الكورديـة في تركيـا الكماليـة فإن معطيات المعلومات تؤكد هذه النظرة. وفي الواقع فـإن كـثيراً مـن المؤشـرات علـى هـذا التـدهور كانـت حقيقية. فإن الاقتصاد الزراعي كان في شرق تركيا ينحو كالعادة في غالبيته منحى تربيـة قطعـان الماشـية، فضلاً عن انها تزداد انتشاراً بشكل خارق للمألوف. وان اكثر من نصف السكان القادرين علـى العمـل كـانوا يـشتغلون بتربيـة المواشـي. وبحـسب مختلـف الاحـصائيات فـإن الارض الزراعيـة تـشكل مـن ١,١٤٪ الى ٢,٧٨٪ من جميع مساحة الارض هناك. وتـذكر احـصائية ان عـدد الماكنـات الزراعيـة بلـغ اقـل مـن ألـف وخمسمئة ماكنة وحوالي ١٣٠ الف من المعدات البدائيـة الزراعيـة مـن الـصنع المحلـي. وكـان يوجـد في كـل مزرعة قطيع واحد او نصف قطيع من رؤوس الماشية[٤٤].

وكانت الزراعة الكوردستانية وهي الفرع الاقتصادي الرئيسي، تعاني مـن تـدهور عميـق. وهـذا الفرع هو الذي يغذي غالبية السكان الكورد الذين هم يعملون في تربية الماشـية . ومنـذ المنتـصف الثاني لعقد العشرينيات فإن قطعان الاغنام والماعز قد اخذت تنخفض اعدادها مقـدار ١٠٪ سـنوياً (وذلك بسبب الكساد والخسائر في اثنـاء القـضاء علـى الانتفاضـات وتقلـص كـلأ القطعـان بـسبب التركيز على الاعمال الزراعية). اما بالنسبة لقطعان الماشية الكبيرة فقد هبطت رؤوسها منـذ عـام ١٩٢٧ الى ١٩٣٢ ما يصل الى ٢٠٪[٤٥]. وعلى الرغم من ان الأهمية التي انطوت عليها تربية قطعـان المواشي بالنسبة للعمـل الزراعـي في كوردسـتان التركيـة كانـت أعلـى قياسـاً الى المنـاطق التركيـة الأخرى، فإن حصة الاسرة الواحدة في الولايات الشرقية خلال سنة ١٩٢٧ وكـذلك في بـاقي منـاطق البلاد الاخرى كانت بمعدل ١٢,٦ و٢٧,٦ من رؤوس الماشية على التـوالي. وفي عـام ١٩١٢ كـان في اقليم قارس (الذي كان آنذاك ضمن الامبراطورية الروسية) من قطعان الابقـار مـا وصـل عـددها الى ٣٢٥ و٥٣٢ رأسـاً امـا في عـام ١٩٣٢ فقـد تقلـص الى ٢٤١ الـف رأس وكـذلك فـإن رؤوس المـاعز تقلصت على ضـوء ذلـك مـن ٨٨١٣١ رأس الى ٥٤ الـف رأس، والخيـول والجـاموس تقلـصت مـن ٢٨٦٨٤ رأس الى ١٣ الف رأس، وتقلصت اعداد الحمير من ٩٤٠٩ الى الفين. وتوالى هذا الانخفـاض

---

[٤٣] معالجة المسألة الزراعية في كوردستان.. تحليل المشكلة الكوردية، المسالة الزراعية، ١٩٣٢، كتاب ١–٢، ص ١١٥–١١٦.

[٤٤] المصدر نفسه ، ص ١٢٤.

[٤٥] زافرييف د. س.، الاناضول الشرقية، ص ٩٩.

في السنوات التالية. وعلى سبيل المثال فإن هذا الانخفاض بلغ بين اعوام ١٩٤١ ـ ١٩٤٣ في ست عشرة ولاية "قومية" ما نسبته ٢٠٪ (وبلغت هذه النسبة في عموم تركيا ١١٪)[٤٦].

في الزمن الذي يغطيه هذا البحث يتوفر ما يكفي تماماً من المعلومات عن ظلم الاقطاع في كوردستان التركية، وعن حالة الفقر المدقع للكسبة الكورد البسطاء، وعن أشد المستويات بدائية لحياتهم المعيشية وثقافتهم. وعدا هذا فإن مثل هذا النوع من المعلومات يغطي بل وينطبق تماماً على مراحل زمنية ابعد من هذه كثيراً[٤٧]. وفي السنوات العشرينيات والثلاثينيات فإن القرية الكوردية في كوردستان التركية كانت تبدو الحياة فيها حقيرة تماماً من حيث وجهة نظر التقدم الاجتماعي. وهذا مثال ناصع على هذه الحقيقة. فإن الفلاحين الكورد عندما بدأوا يميلون لاستخدام اساليب اكثر تقدماً لفلاحة الارض فصاروا يمتلكون المحاريث الحديدية. الا ان السلطات عندما حاولت ان توزع عليهم حوالي ٥٠٠ ذراية بسعر زهيد جداً، فإن الفلاحين امتنعوا عن شرائها، وذلك لان الملالي عندهم اعلنوا ان هذه الاداة "بدعة شيطانية" بل وقاموا حتى بتحطيم المحاريث التي اشتروها[٤٨]. وان الجريدة التركية "اكشام" كتبت بعددها في ١٩ ايلول/ سبتمبر ـ ١٩٢٥: "ان الفلاحين في القرى لا يتمتعون بأية حقوق، اي ان هذا هو وضعهم الحقوقي. وحول ما يتصل بالواجبات الملقاة عليهم فإنها ملخصة في عبارة موجزة: "العمل حتى الموت". وان حالة الفقر التي هم عليها اوصلتهم الى مستوى العبودية الحقيقية [٤٩]. وبعد ست سنوات من ذلك أكدت جريدة "ملليت" ان المنتسبين البسطاء للعشائر الكوردية في ديرسيم (تونجيل) هم في حالتهم كالعبيد لشيوخهم"[٥٠].

وبالطبع يجب الأخذ بنظر الأعتبار ان الصحافة التركية الموالية للحكومة (ولم تكن هناك في الواقع صحافة اخرى في تركيا الكمالية) كانت تتعمد احياناً ان تزيد من حدة تصارع الالوان، للتمويه على السياسة الشوفينية التي تمارسها السلطة ضد الكورد بإسم التبشير بـ "التحضر التركي". وما عدا ذلك فإن من جراء عدم صحة المعلومات الاحصائية، ثم بسبب محاولات الكورد التملص من الضرائب المفروضة عليهم، فلربما ان هذا كان قد أدى الى حصول بعض الانخفاض في رؤوس قطعان المواشي. الا ان هذا ليس في وسعه تغيير جوهر القضية المتمثل بإنحطاط

---

[٤٦] زافرييف د. س.، التأريخ المعاصر، ص ٢٢٢–٢٢٤.

[٤٧] مينتيشاشفيلي أ. م.، الكورد، ص ١٤٠–١٤١، وهسرتيان م. أ. اكراد تركيا في التأريخ المعاصر، يريڤان، ١٩٩٠، ص٢٢٩–٢٣٠.

[٤٨] منور.، حول كوردستان، على حدود الشرق، ١٩٢٨، عدد ٣–٤، ص ٢٠١.

[٤٩] نحو اصلاح زراعي في كوردستان، ص ١٢٤.

[٥٠] مواصفات الاساليب الاقطاعية وشبه الاقطاعية للاستغلال الزراعي بتركيا، ص ٥٦.

الاقتصاد التقليدي للقرى الكوردية في شرق تركيا وذلك في أوقات القحط الذي انزل أوخم العواقب في هذا الأقليم (كما حصل خلال سنتي ١٩٢٣ـ١٩٢٤)[٥١].

ان هبوط الانتاج الزراعي في كوردستان التركية خلال المرحلة الكمالية[٥٢] اعطى خلفية للصورة العامة التي رسمها هذا الهبوط للتخلف الاجتماعي الاقتصادي والثقافي لهذا الاقليم، وهو تخلف ليس بالمعنى المجرد، بل وبالقياس نسبياً الى التخلف الخاص بتركيا كلها. فإن المدن والصناعة والحرف والنشاط المالي المصرفي وطرق المواصلات والاتصالات هي كالسابق موجودة في حالة بدائية بائسة. كما ان جميع المؤسسات الصناعية هي يدوية العمل حيث يعمل بكل واحدة منها ثلاثة عمال[٥٣]. وبحسب المعلومات فإن في أواخر الثلاثينيات كان في تركيا ٧٢ محطة لتوليد الكهرباء لتزويد المؤسسات الصناعية بالطاقة. وكان في الولايات الشرقية توجد واحدة فقط من هذه المحطات (في بتليس) وهي واطئة الطاقة. ومن بين ١٨٧ محطة كهربائية تعمل لاضاءة المدن كانت تعمل منها ١٤ محطة في الولايات الشرقية. وجميع محطات الأقليم الكهربائية كانت تنتج ٤ ملايين KB ساعة (وهي تغطي ٢٪ من جميع مساحة تركيا) وعدد المشتركين المستفيدين منها لا اكثر من ١٠٥٢٨ مشتركاً (٣,٤٪)[٥٤].

وكذلك فإن البنية التحتية لاقليم تركيا الشرقي قد تخلف تخلفاً حاداً بالطبع. فحتى السنوات الاربعينيات فإن خطوط السكك الحديد التي طولها ٧٤١٠ كيلو متر لم يكن منها في الولايات الشرقية سوى ٨٠٠ كلم تقريباً. وأما بشأن طرق العجلات فإن الطرق الارضية في المقاطعات التركية الشرقية شكلت ٥٥٪ من جميع اطوالها. وكانت الجادات التي بحالة سيئة تشكل ٢٦٪ والتي بحالة حسنة ١٩٪ اي ٩,٦٪ من حجمها الذي في البلاد كلها)[٥٥].

وكانت التجارة الخارجية تعاني كساداً كبيراً كما هو الشأن في التجارة الداخلية. وفي عام ١٩٢٧ بلغ مقدار رأس المال المستثمر في ولايتي قارص وارضروم ١,٦ مليون ليرة. اما الثقل النوعي لجميع الولايات الشرقية في مجمل التجارة الخارجية التركية فإنه قد بلغ في الاستيراد والتصدير

---

[٥١] زافرييف د. س.، الاناضول الشرقية، ص ٩٥، التأريخ المعاصر، ص ١٤٧.

[٥٢] أحد المعادين للتطلعات الكوردية وهو كاتب الماني اكد ان في كوردستان تركيا .. الظروف القومية لاتشكل عقبة بوجه تطوير الزراعة، والسلطات التركية بأمكانها خلق اي وسيلة دون جهد خاص للعناية بالاقليات القومية في البلاد، ببليوغرافيا الشرق، الاصدار الاول، ١٩٣٢، ص ٧٤.

[٥٣] زافرييف د. س.، الاناضول الشرقية، ص ١١٨.

[٥٤] زافرييف د. س.، التأريخ المعاصر، ص ٢٥٤–٢٥٥.

[٥٥] المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

خلال سنة ١٩٣٠ نسبة ٥,٦٪ و٥,٨٪، وفي عام ١٩٣٣ بلغ نسبة ٧,٤٪ و٤,٧٪ وفي عام ١٩٣٧ بلغ نسبة ١,٧٪ و٠,٩٪ وفي عام ١٩٤٠ بلغ نسبة ٠,٢٪ و٠,٤٪[٥٦].

وكذلك كانت على نفس هذا المستوى المنخفض في كوردستان تركيا العلاقات الاجتماعية ايضاً. وفي عامي ١٩٣١ـ١٩٣٢ شكل الكادر المهني من السكان في الولايات الشرقية ما نسبته: ٩٤٪ عاملون في الزراعة و١٪ عمال وحرفيون ومثل هذه النسبة المئوية تجار، و٠,٥٪ مستخدمون و٠,٣٪ افراد مهن حرة و٢٪ مقاتلون[٥٧]. وكانت توجد هنا الورش فقط بدلاً من النقابات[٥٨] وكانت نسبة رأس المال المستثمر في الاعمال التعاونية أقل من ٧٪ مما هو في تركيا كلها. وفي ولاية قارص كانت توجد اثنتان من التعاونيات وفي طرابزون تسع تعاونيات[٥٩].

وشاع الفقر والبطالة في كوردستان التركية. وفي عام ١٩٣٣ فإن معدل كلفة الحياة (في عام ١٩١٤ هي ١٠٠) تقدر في ديار بكر بـ١١٢٠، وفي ايليازيغ بـ ١١٤٥، وفي طرابزون ١٠٩٠[٦٠] وفي عام ١٩٤٢ ـ١٩٤٣ كان في الولايات الشرقية اثنان من المستشفيات فقط اي (في ارضروم وديار بكر) بما فيها ٢٩٥ سريراً، وثلاث دور للولادة فيها ٦٠ سريراً[٦١]. وفي عام ١٩٢٩ كان في هذا الاقليم كله ٢٨ طبيباً فقط[٦٢]. والمتعلمون من السكان نسبتهم قدرت سنة ١٩٢٧ حوالي ٤٪ (مقابل ٨٪ في تركيا كلها)[٦٣]. وعن ولايتي وان وحكاري فإن نسبة المتعلمين فيهما لا اكثر من ١ الى ٢ بالمئة، علماً ان نسبة النساء اقل من الرجال عشر مرات وان نفقات الحكومة على التعليم شكلت ٤٪ فقط من ميزانية الدولة وفي خلال الازمة الاقتصادية خلال اعوام ١٩٢٩ـ١٩٣٣ أخذ عدد المدارس في التقلص في شرق تركيا. اما المدارس من المستوى العالي فلم يكن لها وجود على العموم في بداية

---

[٥٦] المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

[٥٧] المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

[٥٨] منور، حول كوردستان، ص ٢٠٣.

[٥٩] زافرييف د. س. التأريخ المعاصر، ص ٢١٦.

[٦٠] المصدر نفسه ، ص ٢٣٢.

[٦١] المصدر نفسه ، ص ٢٧٩.

[٦٢] زافرييف د. س.، الاناضول الشرقية، ص ٣٢.

[٦٣] المصدر نفسه، ص ٢٨–٣٠.من الملاحظ انه في خلال الحملات التأديبية والجهاز القضائي الاداري في الولايات الشرقية لم يكن هناك اي نقص. على عكس ما في المجالات الاخرى والخاصة بخدمات السكان. فمثلاً ان في ولاية وان لم يكن هناك اي طبيب، بينما بلغ عدد المحامين ١٥ محامياً (المصدر نفسه السابق، ص ٣٦.

عـام ١٩٣٠. وبعـد عـدة سـنوات مـن ذلـك فقـط افتتحـت في قـارص وارضـروم مـدارس متوسـطة للأغنياء.

وعلى هذا المنوال فإن كوردستان التركية كان فيها التدهور والكساد واضحاً خلال مرحلة هـذا البحث، والخراب هنا وهناك من جراء التخلف في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية طبعـاً (واسـتبداد الانظمة الاقطاعية المتهرئة)، وسياسة السلطات التركية الشوفينية تجاه الكورد (بما فيهـا حمـلات القمع الدموية للانتفاضات الكوردية التي كانـت تبعاتهـا خـسائر كـبيرة وتخريبـاً واسـعاً) وتخريـب الاتصالات التقليدية بين مختلف اجزاء كوردستان نتيجة لأعادة تقسيم الخريطة الجغرافيـة للـشرق الأوسط بعد الحرب. والازمة الاقتصادية العالمية وبعض العوامل الاخرى. ولكن هذا لم يكـن لـيعني ان تـطور المجتمع الكوردي في المنطقة قد توقف، بل أنه سار حتى في اعقـاب ذلـك. فعلـى العكـس من ذلك كانت الاحداث ذات الـصبغة العالميـة الـتي جـرت في الربـع الأول مـن القـرن العـشرين ولهـا علاقة مباشـرة بالـشرق الأوسـط، وخاصـة بكوردسـتان قـد هـزت نمـط التقاليـد العريقـة للمجتمـع الكوردي، وزعزعت تحت اقدامها الارضية التي كانت عملياً قاعـدة للمظـاهر الرجعيـة في حيـاة هـذا المجتمع، وأرست أسساً لظهور ونمو بداية تقدمية. وباختـصار فـإن كوردسـتان، مـن بعـد الحـرب العالمية الاولى، وكما هو واضح من كونها أكبر الاقـاليم التركيـة حيـث يعـيش فيهـا حـوالي نـصف جميع السكان الكورد، قد بدأت الدخول في مرحلة انتقالية من تاريخ تطورها، بعدما اهتزت دعـائم قاعدتيها الاجتماعيـة والاقتـصادية التقليديـة القديمـة الـتي اقيمـت علـى اسـاس علاقـات الانتمـاء العشائري وتربية المواشي القائمة على الحل والترحال وبانت آفاق للتطور على الطريـق الرأسمـالي وطريق الحضارة العصرية. والى جانب ذلك ظهـر تـدهور علـى حيـاة الجمـاهير الكورديـة العاملـة في المجالات الاقتصادية القديمة التقليدية، وانحطاط جزئي على القوى المنتجة في هذا الاقتصاد، علماً ان مثل هذا النوع من الظواهر كانت اعتيادية وموقتة بالدرجة الرئيسية بالنسبة لمرحلة اي مجتمع انتقالية. ولقد اضحى التحضر الواعد للمجتمع الكوردي أمراً لا مفر منه.

ان مثل هذا التحول كان قد جرى بين اكراد ايران والعراق وسوريا. الا ان خصائص هذه البلـدان قـد تركت طابعها على هذه التحولات. والشيء الرئيسي الذي تختلف فيه هذه البلدان عـن تركيـا، هـو أنهـا ادنـى مـن تركيـا مـن حيـث مـستوى التطـور الـسياسي والاجتمـاعي الاقتـصادي والثقـافي، ومـن حيـث نجاحات ملحوظة أقل من تركيا على طريق التحديث الرأسمالي في هـذه المرحلـة مـن البحـث. وقـد تـرك هذا التخلف تـأثيره علـى تطـور المجتمـع الكـوردي في اقـسام كوردسـتان المـشابهة. الا انـه لم يحـصل انقطاع كبير ما بينها . وبالنسبة لما يتعلق بمستوى الادراك القومي فـإن اكـراد العـراق مـثلاً لم يتخلفـوا حتى بأقل القليل عن اكراد تركيـا، بـل ويمكـن القـول أنهـم قـد تقـدموا علـى اكـراد تركيـا في مـا يتعلـق

بالثقافة وتصدروا على اكراد سوريا (والمقصود هنا فئة ذوي التحصيل العالي) وهكذا فإن هذه الاختلافات هي اختلافات نسبية، ورغم ذلك فإنها لعبت دوراً تقسيمياً بعض الشيء يعيق توحيد السكان الاصليين والاساسيين في كوردستان بمجتمع واحد.

وكان النظام الاقطاعي في كوردستان الايرانية من أشدها قوة على الصمود. وكانت الاصلاحات التي اجرتها حكومة مؤسس الاسرة البهلوية الجديدة رضا شاه، اصلاحات فوقية ومتقطعة ولم تتناول الا بمستوى لا يعتد به المجال الاجتماعي الاقتصادي وفضلاً عن ذلك فإن هذه الاصلاحات ما كانت لتجري الا في آخر الادوار في المناطق النائية من ايران، ان لم تكن لا تجرى هناك على العموم.

ان المجتمع الكوردي في غرب ايران خلال السنوات العشرينيات وحتى الاربعينيات يمكن وصفه بالاساس بأنه مجتمع عشائري. وانه من حيث حياته وأعماله الاقتصادية فإن غالبية اكراد ايران يمكن اعتبارهم شبه رحل، بإستثناء اولئك الكورد الذين عاشوا في اطراف المدن. وان اعيان القبائل الكوردية (مثلهم مثل زعماء القبائل الرحل الايرانية وشبه الرحل، اي اللور والبختياريين والشاه سيفإنيين والعرب والكاشكاتسيين وغيرهم) جعلوا أنفسهم اقطاعيين موجرين ياخذون الايجار عيناً بالدرجة الرئيسية من انتاج الارض الزراعية وقطعان الماشية او انهم كثيراً ما يأخذون الايجار مباشرة من القطعان نفسها[٦٤].

وبناءً على ذلك فإن المجتمع الكوردي في ايران رضا شاه، ينبغي ان نصفه بدقة بأنه مجتمع اقطاعي عشائري. وكقاعدة فإن شيوخ العشائر هم في نفس الوقت التجار وملاك الاراضي. وكانت اساليب الاستغلال الاقطاعي تجري بصورة واسعة على الاراضي الموقوفة وكذلك على الاراضي العائدة للدولة وللشاه شخصياً. وكانت فلاحة الاراضي ضعيفة التطور[٦٥].

وهكذا فإن كوردستان ايران التي لم تخرج بعيداً من مرحلة الاقطاع، فقد كانت حالتها الاجتماعية الاقتصادية بأقصى درجات التأخر في الزراعة، وهي الصفة الغالبة فيها، مع الفقر المدقع لسكانها، والحرمان من امكانية الخدمات الاجتماعية. وابتداء من الحرب العالمية الاولى بعد الفتنة التي اعقبت الحرب فإن غرب ايران بسكانه الاذربيجانيين والكورد قد صار في أشد حالات الخراب.

---

[٦٤] لاميتون أ. ك. س.، الملاك والمزارع في فارس، دراسة حول حق ملكية الارض وإدارة الريع، لندن، ١٩٥٣. ص ٢٩٠–٢٩١.

[٦٥] بحسب معلومات الشخصية الكوردية الاجتماعية البارزة، العالم عبدالرحمن قاسملو (وهي معلومات في الواقع تعود الى أوقات متأخرة جداً) فإن الملكيات الزراعية الخاصة هي ٨٪ من الارض المفلوحة (١٠٪ من سكان الارياف) يعملون في مزارعهم الخاصة عبدالرحمن قاسملو، كوردستان والكورد، براغ، ١٩٦٥، ص ١٢٨، انظر: ايضاً مينتيشاشفيلي أ. م.، الكورد، ص ١٣٤–١٤٠.

وكان سكان محافظة اورومية يبلغ عددهم قبل الحرب ٢٠٠ ألف نسمة ولكن هذا العدد هبط في نهاية العشرينيات الى ٨٠ الف. وان مدينة اورومية (رضائية) قد صارت مجرد خراب[٦٦].

كانت الزراعة في كوردستان ايران، وهي الاساس الاقتصادي لها، في حالة بائسة. وان جميع المعدات الزراعية غير الكثيرة والجزء الرئيسي من معدات الانتاج الاخرى هي بيكدي التجار. كما ان انتاجية العمل في انتاج الحاصلات الزراعية كان ضئيلاً. وبحسب احصائيات مهمة جاءت فيما بعد (في بداية الستينيات) فإن انتاج حاصلات الحبوب في اورومية من الاراضي المروية تراوح ما بين ٥و١٥ تسينتر في الهكتار الواحد [اي من نصف طن الى طن ونصف ـ المترجم] . اما في الاراضي غير المروية فقد تراوح الانتاج من ٥٠٠ كغم الى ٨٠٠ كغم. وفي مهاباد فإن هذه النسبة كانت على هذا المنوال، من نصف طن الى طن واحد ومن ٤٠٠كغم الى ٦٠٠ كغم، وفي سيينا ـ من ٥٠٠ كغم الى ٨٠٠ كغم، وان المعدل الوسطي لأنتاج القمح كان لا يتجاوز ٦٠٠ـ٨٠٠ كغم. وتوجد كل المبررات للافتراض بان هذه المؤشرات كانت حتى اقل من ذلك في السنوات العشرينيات والثلاثينيات[٦٧].

العقبة الاساسية بوجه تطور الانتاج الزراعي في كوردستان الايرانية كانت تتمثل بالظروف الاجتماعية المتخلفة التي تعود للقرون الوسطى من حيث جوهرها. وافضل الاراضي هي تلك العائدة للدولة والشاه والتجار الاقطاعيين الذين هم غير معنيين بتطوير القوى الانتاجية بقدر ما هم منصرفون الى الاستغلال البدائي والثراء على حساب الزراعة. فإن رضا شاه الذي هيمن على افضل الاراضي في منطقة كرمنشاه وغيرها من الاماكن ".. صار واحداً من اكبر الاقطاعيين المتسلطين في كوردستان"[٦٨]. واتخذ اجراءات قسرية غير اقتصادية بصورة واسعة لاهداف وسياسة صريحة. وان الفلاحين الذين قاموا بانتفاضات ضد الحكومة قد صودرت اراضيهم[٦٩]. وغالبية الفلاحين كانوا يملكون او يستثمرون ما بين ١ـ٣ هكتار من الارض, والقلة القليلة منهم

---

[٦٦] زاشكوك ل.، اذربيجان الايرانية، لمحة اقتصادية، تجارة الاتحاد اسوفيتي، ١٩٢٩، العدد٧–١٠، ص ٥–٦.

[٦٧] عبدالرحمن قاسملو ، كوردستان والكورد، ص ٩١.

[٦٨] المصدر نفسه، ص ١٢٤.

[٦٩] المصدر نفسه، ص ١٢٤.

تملك ما بين ٥ـ ٢٠ هكتار[٧٠] وكتب احد المؤلفين الايرانيين: "ان الفلاح الكوردي يعيش في ادنى درجات الفقر". واكد آخر ايضاً: "ان الفلاح في كوردستان لا يملك اي شيء"[٧١].

صحيح ان معلومات توجد في الكتابات والمصادر حول حصول نوع من التحرك نحو دخول علاقات رأسمالية في قرى كوردستان الايرانية. وسجلت حوادث ظهور ملكيات زراعية غنية تنتج بضائع تجارية. وصارت بعض البيوت تملك من ٥٠ الى٢٠٠ بقرة، كانت تزود السوق بمنتجات الالبان[٧٢]. وصارت تذهب من قرى كوردستان ولورستان الى الاسواق لسد حاجات الصناعات اليدوية ونصف اليدوية، الجلود والاصواف وجلود الاغنام والماعز (لمصنوعات السختيان) فضلاً عن بعض آخر من منتجات تربية المواشي والاعمال الزراعية[٧٣] وصارت تتسع بشكل متزايد حالة العمل بأجور فإن الفلاحين الكورد واللور ذهبوا للعمل في الصناعات النفطية ومصانع تكرير البترول في جنوب غربي ايران وفي شق الطرق وغيرها الكثير وفي منطقة كرمنشاه تطورت تجارة حدودية مع العراق الذي ترد منه كميات كبيرة من البضائع الانكليزية[٧٤] وباختصار، فإن في كوردستان الايرانية قد ظهرت بعد حقبة الحرب علامات مشهودة لدخول المجتمع الكوردي في حالة انتقالية من الاشكال التقليدية للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية الى اشكال اكثر حداثة.

الا ان هذا السياق كان في بدايته فقط. اما الصورة العامة لحالة المجتمع الكوردي، فإنها بقيت بحسب جميع المؤشرات الاساسية، مشوهة كما هو شأنها في السابق. ولا توجد اي معلومات دقيقة خلال مرحلة هذا البحث، الا ان تصوراً تقريبياً حول مستوى التطور الاقتصادي لاقليم كوردستان (بأستثناء المناطق الايرانية الاخرى التي يعيش الكورد فيها) يعطيه قاسملو لسنة سبقت "الثورة البيضاء" وذكر فيه ان ١٧٪ من سكان ايران كانوا يعيشون هنا. وأقيمت هنا ايضاً ٤٪ من المؤسسات الصناعية مع ٤,٥٪ من العمال الصناعيين، وانتاجها الكلي ٣٪من

---

[٧٠] المصدر نفسة، ص ١٢٨.

[٧١] المصدر نفسه، ص ١٧١. في المناطق الجنوبية من كوردستان الايرانية وبحسب المعلومات السوفيتية كان يوجد ١٠٪ من المزارع الغنية بين جميع المزارع. وبكل واحدة منها (١٠ اقنان، ٦٠ ثور، ٣٠ بقرة، ٢٠ حصان وبغل، ٥٠٠ رأس من المواشي). والمزارع المتوسطة ٢٠٪ (٨–١٠ حيوانات كبيرة، ٥٠ حيوانات صغيرة، حصان واحد وحمار واحد). المزارع الفقيرة ٦٠٪ (ثوران، بقرة واحدة، ١٠ خرفإن وحمار واحد). و١٠٪ لايملكون مزارع خاصة بهم. المسألة الزراعية، كتاب ٩–١٠، ١٩٣١، ص ١٢٥.

[٧٢] تادروف ف.، حول عمليات الاصلاح الزراعي في ايران، المسألة الزراعية، كتاب ١٢، ١٩٣٠، ص ١٢٣

[٧٣] زاشكوك ل.، كوردستان الايرانية، ص ٦–٧.

[٧٤] تادروف ف.، المميزات الاساسية في العلاقات الانتاجية لدى القبائل الرحل في ايران، المواد حول المشاكل القومية الاستعمارية، العدد ٣(٩)، ١٩٣٣، ص ١٧٠. التجارة الروسية مع الشرق، العدد ١–٢، ١٩٢٦، ص ١٨.

المنتجات الصناعية في ايران[٧٥]. وفي السنوات العشرينيات والثلاثينيات تجدر الاشارة الى كوردستان الايرانية انها منتجة للسجاد فقط (اذ ان فيها ثلاثة آلاف آلة نول من اصل تسعة آلاف نول في حالة عمل تنتج سنوياً ٢٥ ألف متر مربع[٧٦](٧٦)، اما الجلود فهناك ١٢٠ مصنعاً صغيراً لها، كان يعمل فيها اكثر من ألف عامل بقليل[٧٧]. ويبدو واضحاً ان الحديث اكثر ما يدور هنا عن معامل صغيرة هي في جميع الاحوال ضعيفة ميكانيكياً في الانتاج.

ولدى العودة الى احصائية قاسملو من المناسب ايراد هذه المعلومات ايضاً التي لها صلة باوقات اكثر تأخراً: فإن الدخل الوطني في كوردستان الايرانية بلغ ٨٠ دولاراً في السنة (٨٠٪ منه يتأتى من المنتجات الزراعية و١٠٪ من النفط والصناعة) وكانت الارض المستغلة ٢٤٪ فقط من الاراضي الصالحة للزراعة مع بضع عشرات من التراكتورات التي كانت تعمل فقط في منطقة كرمنشاه، اما في جميع المناطق الكوردستانية الاخرى فقد كانت تعمل محاريث تقرن بالثيران او الخيل مع ابسط الادوات الزراعية البدائية[٧٨]. ومما لا شك فيه ان في حقبة ما بين الحربين العالميتين فإن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لكوردستان الايرانية قد تدهورت ايضاً لمستوى اكثر إنخفاضاً من حيث بدائيتها وعلى الأخص فإن النظام الحديث للصحة والتعليم قد تدهور تماماً. وحتى عام ١٩٣٦ كانت توجد في كوردستان ايران المدارس الدينية فقط. ومن بعد ذلك فتحت عدة مدارس ابتدائية ومتوسطة للتعليم العام في سقز ومهاباد وكرمنشاه وكان التعليم فيها باللغة الفارسية[٧٩].

ان المؤشرات الكمية والنوعية الاساسية لمستوى تطور اكراد العراق وسوريا لا تختلف مبدئياً عن مثيلاتها في تركيا وايران. فإن هناك قد بقي قائماً نظام الاقطاع التقليدي في حالة من الركود النسبي وهو النظام الذي حاولت السلطات الاستعمارية الانكليزية والفرنسية ان تكيفه وفق ما

---

[٧٥] عبدالرحمن قاسملو، كوردستان والكورد، ص ٨٨ و ١٧١.

[٧٦] التجارة الروسية مع الشرق، العدد ١–٢، ١٩٢٦، ص ١٣.

[٧٧] ايل، حول فارس ومابين النهرين، ١٩٣١، ص ٤٥.

[٧٨] ان صناعة السجاد متركزة كلها ضمن معامل (وفي عدادها معامل متفرقة فضلاً عن انتاج نسجها يدوياً، وفي كوردستان الايرانية يبلغ عددها ٣ الاف نول من بين ٩ الاف نول نسيج يدوي تنتج سنوياً مايصل الى ١٢ الف متر من السجاد، وان ٢٥٠٠ متر منها سجاد طويل بدون مخمل. ويبلغ عدد العاملين بأنتاج السجاد في لورستان ١٥ الف عامل، (زافرييف د. س.، ايران الوقت الراهن... لمحة اقتصادية، تفليس، ١٩٣١، ص ٤٧–٤٨.

[٧٩] ارستوفات ف.، لمحة ادبية عن الحياة المعيشية للفلاحين الاكراد في ايران.(مقتطفات اثنية ماقبل الاسيوية، موسكو، ١٩٥٨، ص ٢٥٧.

يخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية في هذين البلدين العربيين اللذين هما (تحت الانتداب)[٨٠]. وحتى هناك فإن هذا النظام بدأ بالتداعي تحت ضغط لا يلين من قبل التقدم الصاعد، فضلاً عن ان حكومات دولتي الانتداب ساعدتا في جر هذين البلدين للدخول في علاقات اقتصادية عالمية ساعدت في تسريع هذا التقدم، رغم ان من المفهوم ان دولتي الانتداب لم تفعلا أي شيء عملي يستهدف مساعدة الكورد في البلدان العربية لتجاوز حالات التخلف والفقر والأمية التي عليها الكورد.

وبالاضافة الى ذلك فإن الاقليم الكوردي في البلدين العربيين قد تطور في ظروف ذات مواصفات خاصة. واحدى هذه المواصفات الخاصة قد ظهرت، كما يبدو، بعد الحرب العالمية الاولى، وهي المتمثلة بالحكم الاستعماري عملياً القائم مباشرة (او تحت ستارة خفيفة) للسلطة الانكليزية على كوردستان العراق والسلطة الفرنسية على كوردستان السورية.

ان الغاء نظام الانتداب في العراق واعطاءه استقلالاً شكلياً (عام ١٩٣٠ـ١٩٣٢) والمناورات الادارية السياسية المختلفة للسلطة الفرنسية في سوريا لم تغير من جوهر هذه القضية. الا ان تأثير هذا النظام على الحالة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الكوردي في العراق وسوريا كان تأثيراً ثانوياً تقريباً. وكان هذا التأثير غير مختلف عن ذلك التأثير على النتائج التي ولدها الرأسمال الغربي في الاقاليم الكوردية الاخرى في الشرق الأوسط (مثلاً تأثير شركات النفط في كل من ايران والعراق).

لقد كان تأثير الانظمة الاستعمارية على الاجواء السياسية والثقافية هو الاكثر ظهوراً وعمقاً. ومع تصرفاتهم بصفة ممارسين للاستغلال والاضطهاد فإن المنتدبين نقلوا فضلاً عن ذلك بنفس الوقت الى جنوب وجنوب غرب كوردستان حضارة اكثر رُقياً من تلك التي تغلغلت تواً الى الاجزاء الاخرى من بلدان الاكراد. وقد كانت هنا حسابات سياسية غير قليلة فالانكليز والفرنسيون لم يكونوا غير عابئين في ان يلعبوا على تناقض الكورد ضد خصمهم الرئيسي الذي هو الحركة

---

[٨٠] اجرى الانكليز في العراق تسوية الاراضي التي كانت تابعة للاغوات والبيگات وثبتت هذه الاراضي بأسمائهم، المسألة الزراعية والحركة الفلاحية، دليل، الجزء ٤، موسكو، طبعة ثانية،١٩٣٧، ص ٢٤٠. البنية الاجتماعية والاقتصادية لكوردستان الجنوبية مسطورة افضل تسطير في البحث الذي وضعه الكاتب الكوردي كمال مظهر احمد، الحركة الوطنية التحررية في كوردستان العراق لسنوات ١٩١٨–١٩٣٢، باكو، ١٩٦٧، ص ٣١–٦٦، انظر: ميرسكي ع. أي.، العراق في زمن مضطرب، ص ١٥–٤٦، مينتيشاشفيلي أ. م.، الكورد، ص ٢٤–٢٧ و ١٣١و ١٣٤و ١٤٣و ١٤٥.

القومية العربية. ولهذا فإنهم لم يعارضوا إرتفاع حماسة القومية الكوردية على اقل قدر من الخدمات الاجتماعية الضرورية والثقافية التي ظهر انها في وضع افضل قياساً الى ما هي عليه لدى اقاربهم الكورد في تركيا وايران.

وهناك فوارق اخرى لاكراد الاقليم في العراق وسوريا وهي فوارق تاريخية، وكذلك يمكن القول انها طبيعية المنشأ- جغرافية وأثنية). فهذا الاقليم كان يعود في السابق الى الامبراطورية العثمانية واحتفظ بالكثير من تقاليدها. وان اقليم كوردستان سوريا كان من الناحية الجغرافية والأثنية جزءاً متصلاً مباشرة باقليم كوردستان تركيا، وان الحدود الجديدة لم تشكل عقبة بوجه الاتصالات من اي نوع كانت. ولهذا فإن من الصعب جمع اي نوع مهما كان، من المعلومات المتعلقة بتكون علاقات اجتماعية خاصة في جزء كوردستان سوريا خلال المدة التي يتناولها هذا البحث تختلف عن تلك التي في جزئها التركي.

أما قضية كوردستان العراق التي شغلت قسماً كبيراً من ولاية الموصل السابقة في الامبراطورية العثمانية فهي قضية اخرى. فإن الثقافة الاثنية والخصائص الاجتماعية شديدة الوضوح هنا. وتنتشر هنا بصورة واسعة اللغة الكوردية الاساسية الثانية وهي السورانية (بالخط العربي). فقد كان هذا الاقليم منذ اقدم العصور مكاناً مناسباً لعيش مختلف الاعراق والديانات. وكما كتب احد البحاثة الانكليز يقول :"قليلة هي الاماكن في العالم (عدا القفقاس التي ليست اكثر تعقيداً من حيث اطياف الاعراق)على مثل هذا الجنون لخريطة الاعراق كما هي عليه في ولاية الموصل"[٨١]. فعدا الكورد عاش هنا العرب والاثوريون والتركمان والاتراك والأرمن واليهود. وكما عاش ممثلو الديانتين الرئيسيتين الاسلامية والمسيحية عاش هنا العديد من الطوائف والاشياع ومنذ قديم الزمان حصل هنا في المناطق الريفية بين الكورد نظام اجتماعي فريد بخصائصه، وكان قائماً على امتلاك ملكية ارض صغيرة وعلى إستغلال اراضٍ زراعية ضخمة (وبالدرجة الاولى بفضل الظروف الطبيعية) وبقبول الفلاحين الشخصي الحر وبارتباطهم الشديد في نفس الوقت بالقبيلة وبزعيمهم (الذي كثيراً ما يكون هو الشيخ بنفس الوقت اي مرشدهم الروحي). وان هذا قد خلق في المجتمع الكوردي بشمال العراق حالة خاصة عندما تتوارى التناقضات الطبقية امام التلاحم القومي والديني العشائري[٨٢]. وهنا كانت ترتفع عالياً على الاخص السمعة الهائلة لبعض

---

[٨١] لوكي ايتش سيتش، الموصل وثيرانها المجنحة، لندن، ١٩٢٥، ص ١٣.

[٨٢] صدرت في الغرب خلال العقود الاخيرة من السنين عدة مؤلفات ثمينة (بارتا وهوتيروتا وغيرهما) اقيمت على اساس ابحاث ميدانية مكرسة للبنية الهيكلية الفريدة للمجتمع في جنوب كوردستان، وقد جرى استخدامها في دليل

الاعراق المشهورة العريقة منذ مئات السنين كالبرزنجيين (في منطقة السليمانية) والبارزانيين (في شمال شرق العراق) وبعض الاعراق الاخرى.

وحول الاوضاع المتعلقة بشأن اكراد العراق وسوريا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية فهي كما أشير اليها من قبل، لاتختلف مبدئياً عن تلك التي كانت عليها حالة اقربائهم لدى تركيا وايران الا مع فارق بسيط، هو ما يتعلق بالمدارس والمطبوعات، وهي ان الحالة افضل في العراق وسوريا (رغم ان المستوى العام ظل منخفضاً في هذا الاقليم). ان مآسي الازمة الاقتصادية العالمية في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات قد ألقت بظلالها على الاقليم الكوردي في العراق وسوريا، وذلك بسبب الهبوط الفظيع في اسعار الصوف والقطن والسجاد والتبغ واصباغ الجوز[٨٣]. وفي عام ١٩١٩ كان من بين ٧٥ مدرسة إبتدائية وثانوية علمانية غير كاملة الصفوف في العراق يوجد فقط ٧ مدارس تجري بها الدراسة باللغة الكوردية[٨٤]. وبعد مرور ربع قرن على ذلك فإن حالة المدارس قد تعرضت للتدهور، ولكن ليس بدرجة كبيرة. وفي كوردستان العراق كان عدد المدارس

أ. م. مينيشاشفيلي، الكورد، وهذا الموضوع نفسه، بصفته موضوعاً رئيسيا في المصادر الشرقية والثقافية كان قد سلطت عليه الانوار جزئياً في الكتاب المشار اليه لمؤلفه كمال مظهر احمد الذي صدر باللغة الروسية. وحتى ظهور هذه الكتب حول توضيح الحالة الاجتماعية الفريدة في جنوب كوردستان. فإن المستشرقين السوفييت ابدوا ارتياحهم للمخططات الصريحة المقامة على الاستيعاب الحرفي للحقائق الماركسية المسلم بها (وآثارها التي هي طاهرة في كتاب كمال مظهر احمد) والمثل الرائج لهذا النوع من التناول موجود في مقال أ. غالجانيان ، المسألة الزراعية في العراق، (المسألة الزراعية في الشرق، موسكو، ١٩٣٣)، والتي انطلق فيها الكاتب من محطات على خط مستقيم بحيث تؤدي الى نتائج مباشرة بنفس المستوى. الذي يتلائم وروح العصر. ونورد بعض الحالات الطبيعية لهذا العمل بمالا تحتاج الى تعليقات. فإن المنظمات القبلية في كوردستان تعتبر سلاحاً فقط لدى الارهاب الاقطاعي بيد الشيوخ القدامى ووسيلة شخصية لربط الزراعة الكوردية بالاقطاع، ص ٢٨٢.إن تضييق السلطات البغدادية (الانكليزية والعربية) على الاقطاعيين الكورد يوضح لنا الاسباب الفعلية لماذا ان بعض الاقطاعيين من امثال الشيخ محمود من السليمانية والشيخ احمد من بارزان اللذين تزعما حركة فلاحية كوردية سعياً لتوجيه هذه الحركة نحو طريق الاقطاعية الرجعية، ص ٢٨٣. وحول الحركة الكوردية: الطبيعة الفلاحية لهذه الحركة هي بدون ادنى شك سمة هذه الطبيعة الا ان المأساة تكمن في ان الحركة الفلاحية الكوردية غير متميزة وهي لاتحمل ايضا طبيعة فلاحية. وهي في بعض الاحيان تثأر من قبل الانكليز، وهي تقاد من قبل كبار الاقطاعيين تحت شعارات اقطاعية رجعية. ولكنه قياساً بتطور هذه الحركة النسبي فإنها ستدخل بأتساع متزايد في الجبهة الموحدة الثورية. الاقطاعيون الكورد يبيعون الكورد. فإنهم ينتقلون تدريجياً الى المعسكر الحكومي والى عون للانكليز. والجماهير الفلاحية بدأت تدرك الان مصالحها الحقيقية، ص ٣٠٤. نتائج وتوقعات، هي بالعكس تماماً.

[٨٣] نشرة الانباء الصحفية للشرق الاوسط، عدد ١٠، ١٩٣١، ص ٤٠.

[٨٤] نشرة الادارة المدنية لمابين النهرين (مسيوبوتاميا)، بقلم ج. بيل، لندن، ١٩٢٠، ص ١٠٥.

٦٠مدرسة. والابتدائية منها حوالي ٣٠مدرسة واثنتان منها من المرحلة الثانية. اما البقية فهي كانت رياض اطفال عملياً وجميع الاقليم كان به مستشفى واحد وكان متوقفاً عن العمل. وفي ذلك الوقت عانى ٤٨٪ من سكان كركوك من مرض الملاريا والى جانب ذلك فإن ٣٠٪ من جميع ما كان يرد الى الخزينة العراقية كان يتم بالليرات الكوردية[٨٥]. وفي المناطق الكوردية من سوريا فإن الحالة الاجتماعية والاقتصادية كانت على مثل هذا المستوى تقريباً[٨٦].

وهكذا، فإن في كل واحد من اجزاء كوردستان الاربعة الرئيسية التي تشكلت بعد الحرب العالمية الاولى وبعد اقتسام الامبراطوية العثمانية المنهارة تهيأت ظروف كيانات وتطورات للسكان الكورد المحليين تنطوي على فوارق حقيقية. وعدا ذلك فإن في الاقاليم الجنوبية ذات الاغلبية السكانية الكوردية (في محافظة خراسان بشرق ايران وعلى ارض ارمينيا- السوفييتية وفي اذربيجان) تكونت ايضاً مجتمعات كوردية ذات خصائص مناسبة لها. فهل هذا يعني انه لا يجوز الكلام عن وجود مفهوم كمفهوم المجتمع الكوردي خلال هذه المرحلة التي يتناولها هذا البحث؟

ان الجواب المنطقي الوحيد على مثل هذا السؤال المطروح غير ممكن ومما لاشك فيه انه لم يكن آنذاك بهذا المقدار او ذاك وحتى الآن وجود لمجتمع كوردي ذي فكرة اجتماعية واحدة يتالف من سكان من جنس اثني واحد في اطار دولة واحدة. وأهم عقبة في هذا الطريق هو التقسيم الدولي للسكان الاكراد الذي يحول دون توحيد الكورد في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافة العرقية والآداب. الا ان هذه العقبة لم تكن كاداء مطلقة وكذلك فإن الحدود الدولية التي تقسم كوردستان لم تلعب ابداً دور سور الصين ولا حتى جدار برلين. فقد كان من السهولة بمكان اختراق الحدود، وتواصلت دائماً العلاقات التقليدية في ما بين القبائل الكوردية. ولهذا فإن توحيد الكورد كان سيره، مع ذلك، ليس على مستوى جغرافي بقدر ما سار على المستوى الاعلى لكوردستان بصورة عامة. وان الاختلاف كما في الاثنوغرافية (في اللغات واللهجات والديانات وما شابه ذلك) وكذلك في التركيبات الاجتماعية الاقتصادية (مستوى التهري في البنية التقليدية واقامة البنية العصرية والحالة الاقتصادية العامة وحالة الخدمات الاجتماعية وغيرها) لم تكن جوهرية في الاصل الآن، بل انها قد تراجعت، وهذا هو المهم، الى المرتبة الثانية امام الفكرة السياسية الاساسية المتعلقة بتوحيد جميع الكورد (وليس فقط :الكوردستانيين) فضلاً عن انه مع كل عقد من سنوات القرن العشرين ظلت المساعي تزداد اكثر فأكثر وتتوطد نحو التحرر الوطني الى حين إقامة الدولة الكوردية المستقلة الموحدة.

---

[٨٥] رامورت ل.، الكورد والحق، النصوص والوقائع، باريس، ١٩٤٧، ص ٧٠–٧١.

[٨٦] انظر: الفصل الاول من اطروحة دكتوراه لجرجيس حسن عبدالله، الكورد في الحياة السورية الاجتماعية والسياسية في سنوات ١٩١٨–١٩٦٢، موسكو، ١٩٧٧.

ومن الممكن بحسب زمن هذا البحث، الكلام عن ان بداية تكوين المجتمع الكوردي على مستوى عموم منطقة كوردستان انها كانت منطلقة بالدرجة الاولى من وجهة نظر سياسية. والفكرة السياسية بالذات المستجيبة للتجربة التأريخية والمجبولة على الاستجابة لمطاليب الشعب الكوردي كله ولكافة فئاته الاجتماعية (بأستثناء العناصر السياسية والعرقية المشابهة) صارت هي الحلقة الرئيسية التي ترص الصفوف، والقوى الاساسية الموحدة للمجتمع الكوردي المتكون في جميع كوردستان وكذلك في كل جزء من اجزائها.

ان تطوير هذه الفكرة التي تحمل في صميمها طبيعة وحدوية حول ما يتعلق بجميع هذه الاجزاء الاربعة التي تقتسم كوردستان، وتأثيرها على السياستين الداخلية والخارجية لبلدان الشرق الأوسط مع السكان الاكراد ومع تلك الدول الغربية وكذلك مع الاتحاد السوفييتي التي لها مصالح في غرب آسيا، وتأثيرها بالأخير الذي يمس المجال الاجتماعي الاقتصادي والثقافي، ان في هذا يكمن جوهر المسالة الكوردية والمضمون الأساسي للتأريخ الكوردي بعد الحرب العالمية الاولى. فبعد مرحلة لوزان (وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية) فإن المرحلة المهمة والجديرة بالتقدير في هذا التأريخ، هي عندما ظهرت ظهوراً عملياً خصائص مميزة للمسالة الكوردية ومن بينها الصعوبات الجدية في المحاولات الرامية الى التحقيق العملي لتلك الفكرة المذكورة آنفاً.

الفصل الثاني
من لوزان حتى الموصل
كوردستان بعد لوزان

قنن مؤتمر لوزان نهائياً الجغرافية السياسية للشرق الأوسط بما يتفق مع النتائج الفعلية للحرب العالمية الأولى وبعد الفتن التي أعقبت تلك الحرب. وكان قد رسم الحدود الدولية بموجب ماهي قائمة عليه حتى الآن. وكان قد تم قانونياً (من وجهة النظر الحقوقية العالمية) دفن الإمبراطورية العثمانية، ومعها ايضاً دفن حتى المسألة الشرقية التي عاشت قرناً ونصف القرن (ولكنها ظلت اكثر من ذلك عملياً)، وهي واحدة من بين اكثر مشاكل الأمراض والصراعات في السياسة العالمية.

أن دفن المسألة الشرقية تحت ركام الإمبراطورية العثمانية لم يجلب لشعوب الشرق الأوسط وبلدانه الحرية الحقيقية ولا الاستقرار ولا الأمن. في الحقيقة، أن الصراعات العالمية السابقة قد دخلت التأريخ، ولكنها تركت خلفها تلك العواقب التي أناخت بكلكلها على أكتاف الأجيال اللاحقة. ومن هذه العواقب مسألة الموصل التي سنتناولها فيما يلي. وفي بعض الأحيان ظهرت صراعات (واستمرت حتى الوقت الراهن) بسبب عدم تسوية الخلافات حول الحدود، وهي خلافات حدودية ظلت موروثة من العهود الماضية وكذلك بسبب مطاليب بالأراضي (على سبيل المثال مطالبة تركيا بسنجق الاسكندرونة الذي ادمج ضمن سوريا التي هي نفسها تحت الانتداب).

وفضلاً عن ذلك فإن الظروف الجديدة دفعت الى الخلف الصراعات القديمة، وأحيانا حلتها حلاً جزئياً (وكاملاً أحياناً أخرى). وتحركت التعقيدات العالمية التي نشأت من رحم هذا العصر في منطقة الشرق الأوسط الذي هو أخطر بؤرة للتوتر.

إحدى هذه البؤر التهبت في إقليم كوردستان جغرافياً وعرقياً الذي تجزأ سياسياً الى أربعة أقسام. فمن المعروف أن الاضطرابات في كوردستان قد اندلعت في العقود الأولى من القرن التاسع عشر واتخذت مديات واسعة على امتداد ذلك القرن وبدايات القرن التالي. وانذاك كانت تلك الاضطرابات من الشؤون الداخلية للإمبراطورية العثمانية وإيران، ولكنها كانت في الأغلب محط إهتمام دولتين استعماريتين هما روسيا القيصرية وبريطانيا العظمى. وفي التسوية السلمية في الشرق الأوسط خلال مرحلة ما بعد الحرب (١٩١٨ـ ١٩٢٣)، فإن مجموعة الدول المعنية بالمسالة الكوردية قد حلت هذه المسألة على حساب فرنسا والولايات المتحدة الأميركية. ألا أن هذه المسألة لم يتم حلها حتى في ذلك الوقت لا في صالح الكورد أنفسهم، ولا في صالح بلدان الشرق الأوسط، ولا بصالح الدول الغربية التي لها يد بهذه المسالة. أن المسألة الكوردية، وهي القلب الذي يدور حوله حق تقرير المصير القومي للشعب الكوردي في البلدان التي توزع عليها، انتقلت من الفعل السري مع بعض الاحتدامات من وقت لآخر، الى الفعل العلني والى انتفاضات حتمية دائمة والى اندحارات. وسواءً من حيث الناحية الداخلية لهذه المسألة أم النواحي الخارجية، فإنها صارت قضية سياسية دائمة في تاريخ تركيا وإيران والعراق وسوريا في الوقت الراهن.

لقد هبطت نحو الهدوء الحماسة الدبلوماسية موقتاً بعد مؤتمر لوزان، وانتقلت المباحثات الإنكليزية التركية حول مسالة الموصل الى صيغة اكثر هدوءاً. ولكن كوردستان نفسها لم تكن تعرف الهدوء فأحياناً يكون هناك بركان على وشك الانفجار. فإن الكورد على العموم لم يكونوا مستعدين للتسليم بضياع آمالهم في التحرر الوطني بعد الحرب.

عند دراسة الموقف في كوردستان خلال هذه المرحلة (وكما في جميع المراحل السابقة واللاحقة على حد سواء)، ينبغي دائماً أن نميز مصالح الكورد أنفسهم من ناحية، ومصالح دول الشرق الأوسط والدول الأخرى من ناحية أخرى. فإن المحللين الذين يتجاهلون واحداً من الأطراف أو يسيئون تثمينه، فإنهم سيكونون بالذات قصيري النظر، فيعطون صورة مشوهة، وهو ما يقع فيه الكتاب من مختلف القوميات ومختلف السياسيين وأصحاب التوجهات العقائدية.

واكثر الميول انتشاراً لدى الناشرين والعلماء السياسيين والمؤرخين الذين يعالجون الموقف في كوردستان، سواءً من كان منهم من الشرق أم من الغرب، فإنهم ينظرون الى كوردستان على

الأغلب من الزاوية والتأثيرات التي ليست الى جانب المصالح الكوردية. فإن واحداً من اكبر خبرائنا المتميزين بمسائل الشرق الأوسط في العشرينيات، ف. أ. غوركو ـ كرياجين كتب هكذا عن قضية الموصل: ".. لربما أن الحدود الكوردية قد تكاد أن تكون اكثر أهمية في قضية الموصل من حق تقرير المصير بإقامة الدول الوطنية لهذا الشعب المقسم الآن بين ثلاث دول متجاورة، ومن استخدام الإنكليز هذا الشعب بنفس الوقت ضد تركيا، ومن المحتمل ضد الاتحاد السوفييتي في المستقبل"[1] ثم يشير لاحقاً إشارة عادلة بان "قضية الموصل هي جزء من المسألة الكوردية الضخمة التي ستلعب في المستقبل القريب دوراً حاسماً في الحياة السياسية للشرق الأوسط". ويصل هذا الكاتب الى استنتاج يفيد: "مما يعرقل على الكورد تحقيق المصير في إقامة الدولة الوطنية تخلفهم الاجتماعي والثقافي غير المألوف الذي يتجسد في هيمنة البنية القبلية والإقطاعية، وفي غياب الثقافة المؤثرة التي يجري عادة تعريبها او تتريكها. وبسبب هذه الظروف فإن الكورد هم الآن لا اكثر من أدوات بهذه أو تلك من الدول"[2] ومن الظاهر للعيان هنا الميلان الذي لاشك فيه نحو الجانب الذي يوحي وكأن الوضع في كوردستان هو نتيجة لتأثيرات أجنبية.

ومثل هذا النوع من المعالجة ذات النظرة وحيدة الطرف كانت من سمات الكتابات الغربية، بل وأحيانا تكون ذات مؤشر عكسي ("بلا نفوذ، أي بلا مسألة"). ومثال على ذلك المستشرق الأمريكي هنري فوستير الذي رأى ان الفرق في الموقف بين الكورد والأرمن في أن "المسيحية الغربية لم تتبن الحرص على مصالح الكورد. وتبعاً لذلك فإن الروح الإنسانية المحرومة هنا من المنفعة المادية هي التي هيأت للكورد مصيرهم الخاص بهم"[3]. وان بول جانتيزون الذي كتب عن تركيا في عشرينيات القرن يرى سبب الاضطرابات المستمرة في كوردستان كامناً فقط في تناقض الإسلام مع الحضارة الغربية، وفي ردود فعل "الإقطاع ضد الدولة"، وفي المساعي الأنانية لقادة الكورد وشيوخهم. وتحدث ايضاً عن "الرجعية الكوردية المتطرفة، واكد أن كوردستان " لم تبلغ النضوج" لاستيعاب المفاهيم الديمقراطية، وان الكورد المنقسمين الى عشائر، والمتخلفين في اللهجات، والمتباينين في العقائد الدينية، فإنهم "بعيدون ان يكونوا أمة واحدة" أما حركتهم فلا

---

[1] غوركو كرياجين ف. أ.، الشرق العربي والامبريالية، موسكو، ١٩٢٦، ص ١٠٥.

[2] المصدر نفسه، ص ١١٩.

[3] فوستر هنري أ.، عمل العراق المعاصر، نتاج القوى العالمية، نورمان، ١٩٣٥، ص ١٥٢.

تعبر عن "مشاعر قومية عميقة:[٤] وما اكثر ما كتب آنذاك من هذا النوع من الادانات السطحية الناقصة التي حملوها على الكورد.

الموقف في كوردستان في الواقع خلال مرحلة الاستقرار النسبي من بعد حقبة لوزان يتميز بمجموعة من الأسباب المعروفة للجميع من البلدان التي كانت تسعى سعياً مباشراً لتطمين مصالحها بهذا المستوى او ذاك، عن طريق استغلال النهوض المتنامي للقومية الكوردية بما يخدم مصالح تلك الدول التي هي متناقضة كقاعدة، الواحدة ضد الأخرى. ولهذا فإن من الصحيح القول تماماً ليس عن الاستقرار، بل عن استغلال الصراعات القديمة السابقة في الإقليم الكوردي، بما يتطابق مع الظروف الجديدة التي تكونت في عالم ما بعد الحرب.

ومهما كانت الظروف، فإن الحركة القومية الكوردية بقيت كعهدها السابق السبب الأول لجميع التناقضات الداخلية والخارجية في الإقليم الذي يسكنه الكورد والتي تصب في تأزيم التناقضات ما بين أطرافها. وتجذرت الحركة القومية الكوردية عميقاً وانتشرت بكل مكان من كوردستان كلها، وصارت عاملاً دائمياً في السياسة الداخلية لجميع بلدان الشرق الأوسط التي تقتسم ارض كوردستان، وفي الوضع العالمي الذي تشكل من حول هذه الدول، وفي غرب آسيا كلها. ان المسألة الكوردية لم تتوقف أبدا لا في هذه المرحلة من البحث ولا في الأوقات اللاحقة عن أن تكون عنصراً ثابتاً مؤثراً في الحياة السياسية الداخلية والخارجية في هذا الإقليم. ألا أن هذه المسألة لم تكن العملية الوحيدة. فإن تقسيم كوردستان وتجزئة المجتمع الكوردي قد تركت طابعها على المسألة الكوردية. فإن مظاهر هذا التقسيم والتجزئة وتأثيرهما على الوضع العام فوق مسرح الشرق الأوسط قد كانت من حيث مغزاها التأريخي، مختلفة كل الاختلاف، سواء من الناحية الجغرافية أم من ناحية العلاقات الوقتية.

بعد مؤتمر لوزان كانت المسألة الكوردية قد تركزت أساساً في البداية حول قضية الموصل التي لم تحل حلاً نهائياً، مع أنها بعيدة بالطبع عن أن تستنفد وجود حل لها. فهناك جانبان متعارضان في المنافسة حول نفط الموصل هما تركيا وانكلترا اللذان استخدما الورقة الكوردية كورقة أساسية. ألا أن ثقل هاتين الدولتين وأهميتهما كانا مختلفين طبعاً، فضلاً عن أنهما لعبتا أدواراً مختلفة كل الاختلاف في الأحداث المرتبطة مباشرة أو غير مباشرة بالمسالة الكوردية.

---

[٤] كينتيز يشين باول، مصطفى كمال، الشرق في اذار/مارس، باريس، ١٩٢٩، ص ٧١–٧٨.

بقيت مواقف الإنكليز هي المهيمنة. وفضلاً عن تفوقها العسكري والسياسي والاقتصادي على الشرق الأوسط كله، فإنها كانت السيد المطلق في العراق وبضمنه القسم الشمالي منه، أي في ولاية الموصل. وان لندن التي كانت قد تخلصت من مطالبة فرنسا بالموصل، فإنها لم يكن من العسير عليها أن ترد على ادعاءات بالموصل عرضتها الجمهورية التركية الفتية التي لم تستكمل بعد امتلاك القوة التي تسند بها إدعاءاتها. وكان قادة السياسة الاستعمارية البريطانية ينتظرون المصاعب فقط من الكورد العراقيين الذين كانوا بلاريب قد تصدوا لهؤلاء المضطهدين الجدد تصدياً عدائياً. ولكن العامل الكوردي للتأثير المعاكس على الموقف الإنكليزي في الصراع على الموصل مع تركيا، قد هدأ بسبب عدم رغبة الكورد الواضحة، أولاً بالرجوع الى سيطرة النير التركي، وثانياً بسبب الخصومة التي تشجع إنكلترا على تصاعدها بين القوميتين الكوردية والعربية في العراق. ولهذا فإن بعض الأقسام الاجتماعية الكوردية في العراق كانت مستعدة للتصالح الموقت مع السيطرة الإنكليزية، معتبرة إياها أحيانا اقل شراً من اكثر أعدائها خطراً الذين تراهم متمثلين بالحاكمين في بغداد وانقرة.

وفي هذا السياق اضطرت تركيا الكمالية الى الاصطدام بصعوبات غاية في الأهمية في جميع مجالات سياستها الكوردية سواء في القضايا الداخلية أم الخارجية. ولا نبالغ إذ قلنا أن الوضع في كوردستان وفي ما حولها كان واحداً من المشاكل الرئيسية التي اضطرت الحكومة الكمالية التعامل معها. وهذه المشاكل لها صلة بمسالة الموصل وجميع المسائل الأخرى التي لها بهذه الصورة أو تلك علاقة مع الكورد ونضالهم الوطني.

منذ الشهور الأولى تماماً لإقامة النظام القومي الجديد الذي يقوده مصطفى كمال في تركيا الذي حصل على تأييد نهائي من قبل إنكلترا ضد التدخل اليوناني في خريف عام ١٩٢٢، وإلغاء السلطنة، وإعلان الجمهورية التركية بعد سنة من ذلك (في العاصمة انقرة)، ومن ثم في آذار/ مارس عام ١٩٢٤ إعلان إلغاء الخلافة وطرد أعضاء السلالة العثمانية من البلاد، بعد حكم دام ٦٠٠ عام، فإن العلاقات بين تركيا وبين القوميين الكورد الذين رفعوا رؤوسهم صارت متصارعة. ويوجد حول هذا الصراع ما يكفي من الدلائل التي أشبعت تحليلاً في مؤلفاتنا[٥].

---

[٥] انظر: لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية ١٩١٧–١٩٢٣، موسكو، ١٩٨٩، ص ٢٢٧–٢٤٠، وهسرتيان م. أ.، كورد تركيا في العصر الحديث، يريفإن، ١٩٩٠، ص ٦–٤٢.

أما أسباب هذا الصراع الذي كان يبدو عسيراً على الحل فهي أسباب طبيعية وعميقة الأسس: منها عدم ملاءمة العيش لقوميتين على ارض واحدة، ناهيك عن أن القومية التركية كانت وما تـزال حتى الوقت الراهن ذات نظام رسمي قانوني وحيد يتمتع بالأغلبيـة الـساحقة. أن الخـلاف التركـي الكوردي صار له في مرحلة تأسيس الجمهوريـة التركيـة الفتيـة تـاريخ خـاص بـه مـع جـذور اثنيـة واجتماعية اقتصادية وثقافية عميقة.

هذا الخلاف لم تخفف حتى اقل القليل منه كما هو واضح التحـولات الجذريـة الـتي أجرتهـا مـا تسمى بالثورة الكمالية في حياة المجتمع التركي التي استدارت استدارة حـادة نحـو تحـديث جميـع أسس حياته السياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية. وسبب ذلك ينحـصر في أن الإصـلاحات التقدمية في الجمهورية التركية التي انتهجت وجهة التطور الرأسمالي، والارتبـاط بالحـضارة الغربيـة المعاصرة، فإنها لم يصل منها ألا القليل الى الكورد، كما سبق أن ذكرنا من قبـل، وكـان سـريانها اكثر بطئاً في كوردستان تركيا بالنـسبة لجميـع المنـاطق. فـإن الإصـلاحات قـد أجريـت مـن قبـل الأتراك لاجل الأتراك وباسم الأتراك وهذه بالـذات كانـت الفكـرة الأساسـية للتطبيـق العملـي لتلـك الإصلاحات. ومن الممكن القول بأنها كانت محض إصلاحات قومية.

من الطبيعي ان تؤدي هذه النوعية من التحولات الى تحركات تقدمية لابد لهـا أن لا تـستدير في جزء منها عن تلك الأراضي التركية التي تقطنها غالبيـة ليـست تركيـة، أي أنهـا كورديـة بالدرجـة الرئيـسية. وكـذلك فقـد جـرت هنـاك بعـض التطـورات في البنيـة التحتيـة الإنتاجيـة والاجتماعيـة وانخفض التأثير الـساحق للـدين بفـضل إعـادة بنـاء الدولـة علـى مبـادئ علمانيـة. ولكـن النتـائج الملموسة لهذه التطورات لم تظهر أبدا بالسرعة المطلوبة، حيـث أن الأجيـال المعاصـرة لم تـشعر بها تقريباً، ولهذا فإن أساليب أجراء الإصلاحات ظهر أنها أساليب معلولة بالنـسبة لتلـك الأقليـات العرقية في تركيا التي ناهضت الإدماج، وفضلت الدعوة لحياتها القومية، وعلى الخصوص بالنـسبة للأكراد.

وبما ان هذه الأساليب كانت قسرية ومعادية للديمقراطية فإنها تحـت تغطيتهـا ظاهريـاً بغطـاء "التقدمية" المزعومة قد تطاولت تطاولاً فظاً على النمط التقليدي للمجتمع الكوردي. وقامت بهذه الإجراءات بالدرجة الأولى السلطات الكمالية ضد النظام الديني والنظام العشائري.

وسيكون من المناسب في محله أيـراد مراقبـات شـاهد علـى أحـداث الـسنوات الأولى مـن إدارة الحكم الكمالية، هو الدبلوماسي السوفييتي غ. أ. استاخوف، الذي ذكـر أن الانتفاضـات الكورديـة المتواصـلة في تركيـا لهـا أسـباب، مـن بينهـا، عـدا الدسـائس الإنكليزيـة (وهـذا التوضـيح مـرتبط

بزمانه) وعدا الاختلافات الاثنية والدينية (يتعلق الاختلاف الديني بالكورد الزازا فقط)، فهي "الإجراءات التعسفية وقلة الخبرة الإدارية التي لم تأخذ بعين الاعتبار جميع خصائص الحياة الكوردية، وكثيراً ما كانت تتعامل تعاملاً فظاً مع التقاليد القومية والدينية والحياتية للكورد. أما السبب الرئيسي فإننا يجب أن نراه محصوراً في التفاوت الأساسي لكل من الكورد والأتراك في الأوضاع الاجتماعية والحياتية لكل منهما"[٦].

باختصار فإن لدى أكراد تركيا كان ما يكفي من الأسباب لموقفهم المعادي للنظام الكمالي الجديد، وبالتالي لتقاربهم مع أعدائه السياسيين. ومن ناحية أخرى فإن أعداء النظام الكمالي، من المعارضة اليمينية (الملاكون شبه الإقطاعيين، ورجال الدين، وتجار الاستيراد- الكومبرادور، المؤيدون للبلاط العثماني والعسكريون والبيروقراطيون، ثم أخيرا أذناب تركيا الجديدة) قد تنظموا في الحزب الجمهوري التقدمي برئاسة الجنرال كاظم قره‌بكر باشا ورأفت باشا وآخرين قد بحثوا عن حلفاء لهم ووجدوهم بين الشرائح الرجعية للمجتمع الكوردي في العمليات المعادية للإصلاحات التقدمية التي تمارسها انقرة.

أن واحدة من نقاط الاحتكاك الأساسية للمعارضين الأتراك والقيادة الكوردية العليا هي كراهيتهم للسياسة المعادية للدين التي أعلنها الكماليون. وفضلاً عن ذلك فإن الديانة في التقاليد القومية الكوردية تشغل أعلى مكانة وان الشخصيات الكوردية الدينية، وهم الشيوخ الذين في غالبيتهم هم بنفس الوقت رؤساء تكيات الدراويش (مثل النقشبندية والقادرية) وزعماء العشائر يتمتعون في كوردستان بنفوذ عظيم فكرياً وسياسياً، أن هؤلاء كانوا محاطين بهالة من التقديس والاحترام. وان هؤلاء بالذات كانوا من بين اكثر القادة المتنفذين في السياسة القومية الكوردية التي كانت تماما في اسفل مراحلها العتيقة.

هذا هو ما حاول استغلاله المعادون لتركيا الكمالية وذلك بإطلاقهم ورقة الإسلام في العمل. وكان الزعيم الكوردي قدري جميل باشا (زنار سلوبي) الذي أعدمه الكماليون فيما بعد(!)، قد كتب الى الشيخ سعيد بيراني الذي سرعان ما تزعم اكبر الانتفاضات الكوردية: "إن حزب كاظم

---

[٦] استاخوف غ.، من السلطنة الى تركيا الديمقراطية، موسكو-لينينغراد، ١٩٢٦، ص ٣٥، استاخوف يعزو العداء التركي الكوردي الى النزاع على الارض فقط، ولايثق بانتصار الكورد (هذيان وتقهقر) ولكنه يؤكد في نفس الوقت ان ما اتخذته انقرة من اسلوب انتقامي وحيد الطرف، ليس حلاً ايضاً للصراع. ومهمة مراقباته المباشرة، ان الحوذية الاتراك يقومون بالتفاف المسافة ١٠-٢٠ كلم كي لايجتازو فقط القرى الكوردية. وجميع الادارات والجندرمة في المناطق الكوردية هم اتراك على الاطلاق.ويشير بنفس الوقت ان مركز الاناضول بدءاً من انقرة وحتى قونية يعتبر الموقف فيه سعيداً. والسكان الكورد المحليون لايشاركون في الحركة القومية. (المصدر نفسه، ص ٣٦).

قره‌بكر باشا هو مؤمن ويحترم الفروض الدينية. وليس عندي شك في تأييد الحزب لنا". وهناك مناصر آخر هو الشيخ سعيد شيخ أيوب، قال فيما بعد عن سير العمليات حول الانتفاضات الكوردية: "أن الحزب الوحيد الذي بإستطاعته إنقاذ الديانة هو الحزب الذي أسسه كاظم قره‌بكر باشا. ففي برنامج هذا الحزب جاء القول، انه سيتعامل باحترام مع الفروض الدينية". وقال في هذا السياق أن أعضاء هذا الحزب كانت لهم ارتباطات مع العناصر التي "كانت تنظم مؤامرة، سعياً منها للقيام بحركة رجعية وتمرد شامل في البلاد". وان واحدة من" الجمعيات الإسلامية السرية" أعطت وعوداً عريضة لشيوخ النقشبندية. وعقد الآمال على حزب كاظم قره‌بكر باشا حتى "أولئك الذين كانوا في الجهة الأخرى من الحدود يوالون الدعاية لصالح الانتفاضة"[٧].

وكما يبدو فإنه بهذه الصورة ظهرت أرضية فكرية مشتركة لإقامة حلف قوي بين الأتراك والكورد المعارضين الذين يوحد بينهم عدم قبولهم بالدرجة الأولى لسياسة بناء البلاد على أساس المجتمع المدني العلماني. إلا أن هذا التقارب الفكري بين اليمينيين الأتراك والكورد المحافظين، ظهر انه تقارب سطحي وغير كافٍ لأي مستوى مهما كان، لتقارب سياسي قوي من جميع الوجوه. وكان في علم زعماء الكورد، حتى الذين من ذوي العمامات، علم واضح كل الوضوح، إن المهيمنين على السلطة في تركيا اظهروا أنفسهم من عهد قديم انهم الأعداء الأكثر شراسة لحرية الكورد واستقلالهم. وليس توجد أي أدلة تثبت أن فكرة التقارب التركي الكوردي المذكورة بين رجال الدين من الطرفين قد أفضت الى خلق أي نوع مهما كان من قواعد الوحدة السياسية. ولهذا فإن هذا التقارب أعطى الحجة الى انقرة لتفتري على خصومها السياسيين في المعسكرين التركي والكوردي على حد سواء. ومن المؤسف ان ذلك الافتراء لم يتعرض للنقد من قبل الكتاب الأجانب ومن ضمنهم الكتاب السوفيت.

بعد مؤتمر لوزان بقي الوضع متوتراً بما فيه الكفاية في كوردستان تركيا، وهو توتر ظل متصاعداً. وساعد على هذا التصاعد يأس الكورد من نتائج المؤتمر الذي لم يبق لهم اي أمل في حق تقرير المصير الوطني.

والدليل البارز غير القابل للدحض على ذلك كان متمثلاً في دستور الجمهورية التركية الذي تم تصديقه في نيسان/ أبريل عام ١٩٢٤. وهو دستور كان، نصاً وروحاً، مشبعاً بالروح القومية التركية ذات التقييم الشوفيني المحض. وسمي سكان تركيا والمواطنون فيها بأنهم الأتراك

---

[٧] مصطفى كمال، كمال اتاتورك.. طريق تركيا الجديدة ١٩١٩–١٩٢٧، انتصار تركيا الجديدة ١٩٢١–١٩٢٧، موسكو، ١٩٣٤، ص ٢٥٨.

(المادة ٦٨، ٦٩، ٧٠،٨٨). وليس هناك أي حرف يشير الى وجود قوميات أخرى في البلاد. وأعلنت اللغة التركية اللغة الوحيدة للدولة (المادة ٢). وبنفس هذا السياق أدرجت بعض المواد الأخرى في الدستور[٨].

وبموازاة ذلك جرت عمليات إستمالة السكان أيديولوجياً في الجمهورية الفتية، وفق سياق رسمي وشبه رسمي، وبروحية التتريك العسكري التي تنكر بالأخص العنصر القومي للكورد وتحسبهم واحداً من الفصائل المختلفة للأتراك[٩].

مما ساعد على تصاعد الامتعاض في الإقليم الكوردي من الجمهورية التركية ليس وجود وولادة الحقيقة الاجتماعية السياسية فحسب بل والنشاط الهادف للقوميين الكورد الذين رفعوا أصواتهم في الظروف الجديدة. وكما سبق عرضه في البحوث السابقة بشأن تاريخ المسألة الكوردية، فإن تركيا بالذات صارت الوطن والشاهد على الخطوات الأولى للقومية الكوردية[١٠]. أن تركيا بعد خسارتها في الحرب العالمية الأولى وسقوط استنبول والمضايق على يد قوات الحلفاء فقد تشكلت ظروف ملائمة نسبياً لنشاط مختلف المنظمات الاجتماعية القومية الكوردية. وقد كانت متركزة بالأساس في العاصمة وكانت دول الاحتلال تميل نسبياً الى هذه المنظمات، أملاً منها في استخدامها لصالح المحتلين، وللتأثير من ناحية على الحكومة السلطانية ومن ناحية أخرى على (الكماليين) القوميين الأتراك الذين أخذت قوتهم بالتزايد.

من الصعوبة بمكان أن نسمي مثل هذه الجمعيات أحزابا سياسية (ولربما أن مثل هذه الجمعيات السابقة الجنينية) لم تكن قليلة، وانها ظهرت تحت أسماء مختلفة[١١]. وانها كثيراً ما

---

[٨] هسرتيان م. أ.، الكورد والاتراك في العصر الحديث، ص ٥٤–٥٦.

[٩] المصدر نفسه، ص ٥٣–٥٤.

[١٠] انظر: لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، الفصل الخامس، ص ١٤٤–١٤٨، وله ايضاً الامبريالية والمسألة الكوردية، الفصل الثالث، ص ٩٦–١١١.

[١١] في استعراض الظروف لعالمنا الكبير في الدراسات الكوردية أو. ل.، فيلتشيفسكي، الحركة القومية الكوردية، تبليسي، ١٩٤٦، الالة الكاتبة، ص ٣٦٣. وللاسف بقي مخطوطة. فإن الجمعيات الكوردية يعتبر ظهورها في تركيا وبالدرجة الاولى في اسطنبول، قد جاء بعد الحرب العالمية. والاسم سهل على التعبير بالفارسية. وفيلتشيفسكي يعدد الجمعيات التالية الاكثر شهرة آنذاك:

١. "مديرية الدعاية الكوردية= ايديري تبليغاتي كورد"، التي اصدرت مجلة ژين=الحياة، وهذه الجمعية نادت بالحكم الذاتي الداخلي وكانت لها اتصالات مع الكماليين والشيخ محمود البرزنجي. وسرعان ما انتقلت قيادة هذه الجمعية الى كوردستان الجنوبية نحو الشيخ محمود.

غيرت برامجها وأساليبها وتوجهاتها السياسية، وهي على العموم كانت قصيرة الأعمار. وعن نشاطها العملي ومنجزاتها الثقافية فإن مضامينها كانت متناقضة تماماً وذات معلومات غير واعدة

---

٢. "جميعية انقاذ كوردستان=تعالي كردستان جمعيتى"، ودخل فيها القوميون المعادون لتركيا. بدرخان والجنرال شريف باشا وغيرهم من الذين دعوا الى إقامة كوردستان ذات حكم ذاتي تحت وصاية ايران وفي تكتل مع الارمن وغيرهم من الاقليات. والتوجيه السياسي الخارجي لهذه الجمعية كان متناقضاً، فإن هذه الجمعية كانت تعادي انكلترا ولكنها مع فرنسا. وحتى مع المانيا المهزومة. وكان لقيادة هذه الجمعية اتصالات بالدرجة الكبرى مع كوردستان المركزية والغربية.سنتناولها لاحقاً. وقد ترأسها عبدالقادر، ومصطفى پاشا الكوردي، وخالد بك جباري (ربما اسمه محرف والصحيح هو جبران). وانضم الى هذه الجمعية بعض الزعماء البارزين من كوردستان الشمالية والمركزية وفي طليعتهم الشيخ سعيد البيراني رئيس التكية النقشبندية المتصوفه في شرق الاناضول.ودعت هذه الجمعية الى استقلال كوردستان تحت الانتداب الانكليزي لمرحلة انتقالية. ورأى قادة هذه الجمعية ان تكون كوردستان المستقلة ملكية دستورية برئاسة ملك يكون واحداً من الممثلين للسلالات الحاكمة. والاسلام، هو دين الدولة برئاسة شخصية ذات صفات دينية وواحداً من الشيوخ المشهورين ومع برلمان يتألف من الزعماء المدنيين والروحيين.

٣. "جمعية التشكيلات الاجتماعية= تشكيلات اجتماعية جمعيتى"، اسم آخر لها هو الحزب الكوردي الراديكالي، برئاسة الوليد الشاب من جيل البدرخانيين، وهم اشقاء جلادت عالي بدرخان و كامران عالي بدرخان وثوريا بدرخان، وانضم الى هذا الحزب المثقفون الكورد والطلاب. وأقر برنامج الحزب استقلال كوردستان والدعوة الى تأسيس مجلس انتقالي لحل المسائل حول صيغة الادارة وإتخاذ دستور من طراز البلدان الديمقراطية في اوروبا الغربية. ووقف الحزب ضد دول الحلفاء وضد أي شكل من اشكال الحماية لاي من اعضاء الائتلاف على كوردستان. مع اظهار بعض التعاطف في خلال ذلك نحو فرنسا. وان الجمعيات الثلاث الاخيرة كونت ما بينها كتلة واحدة في اثناء انعقاد المؤتمر في سيفر وترأس هذه الكتلة شريف باشا، ص ٨٥–٩٠. في نفس هذا الوقت فإن القوميين الكورد قاموا بمحاولة للعثور على لغة مشتركة مع الكماليين بشرط الاعتراف من قبل الكماليين بكوردستان ذات حكم ذاتي. وفي حالة ما اذا لم تحصل امكانية للاتفاق مع الكماليين، فقد وضعت خطة للقيام بإنتفاضة ضد السلطنة بصرف النظر عما يفعله الكماليون، ص ٩٣.

وفي خلال مؤتمر لوزان ومن بعده توحدت الجمعيات الكوردية تحت اسم الحزب الكوردي (شوبي كورد!)، ويقوده عملياً البدرخانيون، واعلنت السلطات عدم شرعية هذا الحزب. هذا الحزب الذي جرى تأسيسه كحزب صارم السرية، شكل اللجنة الشمالية، بمقر قيادة في ارضروم للتحضير المباشر للانتفاضة ومركز خارج الحدود، ومن اعضاء هذه اللجنة افراد لهم علاقات مع الحزب الطاشناق الارمني، ص ١١٣–١١٦.كانت هذه الخطوات الاولى للقوميين الكورد في تركيا مابعد الحرب في الملخص الذي كتبه أو. ل. فيلتشيفسكي. وفي البحوث التي هي بقلم كتاب آخرين (والتي هي في جزء كبير منها مستندة الى معلومات استخباراتية بريطانية في ذلك الوقت) توجد كثير من التفاصيل التي تشير الى غير ذلك (مثل التواريخ واسماء المنظمات السياسية الكوردية وغير ذلك)، الا ان الفوارق بحسب وجهة نظرنا ليست كثيرة جوهرياً فضلاً عن انه لاتوجد أسس لتكذيب الخبر المشكوك فيه الذي استخدمه مثل فيلتشيفسكي الخبير المؤهل بالدراسات الكوردية.

بالآمال. ألا أن هناك أمراً واحداً غير مشكوك به: وهي أنها صارت مدرسة للتربية السياسية للروح القومية والنضال السياسي، للنخبة الكوردية في ذلك الزمان. ولكن بعض الجمعيات الكوردية تركت آثاراً ملحوظة في تاريخ النضال الوطني.

هكذا كانت "جمعية الحرية الكوردية" التي حملت فيما بعد اسم "جمعية الاستقلال الكوردية" المشهورة في الأدبيات باسم "آزادى" التي تعني ("الحرية" باللغة الكوردية). وبحسب أحد المصادر فإنها كانت قد تأسست في عام ١٩٢٣، وبحسب مصدر آخر حصلت عليه الاستخبارات البريطانية يفيد بأنها تأسست في ارضروم سنة ١٩٢١. وتطلق المصادر الكوردية على مؤسس الجمعية اسم خالد بيك جبران وهو ضابط برتبة عقيد، وآمر حامية في ارضروم. وكانت "آزادى"، تملك فروعاً لها في جميع المراكز الضخمة من كوردستان التركية. وكانت قد تأسست على أساس المركزية الصارمة والسرية، وكانت تضم في صفوفها كثيراً من الأعضاء المتنفذين من نبلاء الكورد، سواء من بين علية قبائل كوردستان أم من بين الأرستقراطيين الذين كانوا يعيشون في اسطنبول. وبحسب المصادر البريطانية فإن "جميع القبائل ستؤيدها "آزادى" من منطلق القومية والدين"[١٢].

وهكذا بالتدريج ولكن بتركيز سارت التحضيرات في كوردستان تركيا لتنظيم الانتفاضة ضد السلطات الجمهورية الجديدة، من اجل حرية الكورد واستقلالهم. غير انه الى جانب الأسباب الداخلية لتفاقم المسألة الكوردية في تركيا، خلال حقبة ما بعد مؤتمر لوزان، كانت توجد أسباب خارجية جدية جداً.

ونتجت هذه الأسباب عن عدم توقف التمرد من بعد الحرب، طوال سنوات العشرينيات، وما بعد ذلك، في مناطق كوردستان المجاورة، الداخلة ضمن إيران والعراق وسوريا. وكانت القوى المحركة لهذا التمرد، ليس القوى الداخلية المتصارعة ما بينها بهذه البلدان فحسب، بل والدول الاستعمارية الأوربية وفي مقدمتها بالدرجة الأولى، بريطانيا التي كانت تحاول إستغلال الوضع لخدمة مصالحها الإمبراطورية. وكثيراً ما لعبت الدول الاستعمارية الغربية دوراً مستوراً وأحيانا دوراً حاسماً في الأحداث التي وقعت على الحدود الشرقية لتركيا والأحداث ذات الصلة المباشرة بالمسألة الكوردية.

---

[١٢] روبرت ولسون، ظهور القومية الكوردية والشيخ بيراني ١٨٨٠–١٩٢٥، اوستين، ١٩٨٩، ص ٤١–٤٣.

وهكذا فإن أحد الأمثلة الساطعة على حضور "اليد الإنكليزية" في الصراعات القومية، هو ذلك الذي حدث عرضياً بهذا الإقليم حيث اندلعت اضطرابات في حكاري خلال صيف وخريف عام ١٩٢٤. أن تلك الاضطرابات أثارتها محاولة إعادة قسم من الآثوريين النساطرة الى هناك، حيث كان هؤلاء قد هربوا الى إيران نجاة بجلودهم من الآبادة بالجملة على يد تركيا الفتاة. ومن ثم بعد الحرب أجبرهم الإنكليز أولا على الإقامة في بعقوبة (بالقرب من بغداد) ومن ثم أسكنوهم في شمال العراق داخل مناطق كوردية، بهدف خلق توازن للقوى، مقابل قوى الحركة الكوردية المتصاعدة[١٣]. وتقديراً من الأتراك في أن الآثوريين هم أداة للنفوذ البريطاني، فقد منعوهم بواسطة القوات المسلحة من السكن في حكاري، وأجبروهم على الرجوع الى منطقة الموصل. ومما يجدر ذكره أن الضباط الكورد الذين كانوا يخدمون في الجيش التركي وقسماً من الجنود قد انتقلوا الى جانب الآثوريين. وقام الكماليون خشية من إقامة الكورد علاقات مع الإنكليز باعتقالات واسعة وسط ناشاطي الكورد في ارضروم[١٤].

وسرعان ما شملت الاعتقالات الكورد في موش وغيرها من المناطق الأخرى[١٥]. وأرادت السلطات الكمالية من وراء تشديدها التنكيل القاسي ضد القوميين الكورد وتوسيعها لدائرة الاعتقالات، الحيلولة دون حدوث انفجار عام شامل في الولايات الكوردية. ان شكوكاً قوية أوحت الى انقرة بقلق خاص حول ان النشاطات التخريبية للقوميين الكورد إنما تقودها إنكلترا من وراء ستار التي كانت آنذاك الخصم الرئيسي للجمهورية التركية، حديثة التشكيل، على مسرح الشرق الأوسط. وقد كان هناك لمثل هذه الشكوك أسس معروفة.

لقد كان الكماليون متأكدين قبل كل شيء ان البرنامج السياسي للقوميين الكورد يصب الماء في طاحونة السياسة الإنكليزية في موقفها من تركيا. وفي الواقع فإن الضباط الكورد الذين استعدوا للقيام بانتفاضة في الولايات الكوردية، وبحسب الحجج الواردة في "آزادى" سيستطيعون الحصول على تعاطف لندن لهم. وهذه الحجج ملخصة في وثيقة من إحدى عشرة نقطة حصلت عليها المخابرات البريطانية. ومن غير المستبعد أن معلومات عن هذه الوثيقة قد وصلت الى علم الأجهزة

---

[١٣] انظر: ماتفيف ك. ب. (بار، ماتاني) ومار يوحنا ن.، المسألة الاثورية في الحرب العالمية الاولى وبعدها ١٩١٤–١٩٣٣، موسكو، الفصل الثاني والرابع، ١٩٦٨، وماتفيف ك. ب. الاثوريون والقضية الاثورية في العصر الحديث والاحداث، الفصل السادس، موسكو، ١٩٧٩.

[١٤] مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، المجلد الرابع، ص٤٣٠–٤٣٢، باول جينشين، التمرد الكوردي، ريفيو دي باريس، عدد ٥، ١٩٢٥، ص٨٣٩.

[١٥] مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، المجلد الرابع، ص ٤٣١.

الخاصة التركية المنبثة في كل مكان. وغالبية هذه النقاط تتضمن نقداً للإصلاحات التي تجريها الحكومة التركية مما لها علاقة بمصالح السكان الكورد القومية (الاعتراف بوضع "الاقليات" بالنسبة للمسيحيين فقط، وإسقاط الخلافة، وقطع "العلاقات بين الأتراك والكورد"، وتجاهل اللغة الكوردية، وضغوط إدارية متنوعة ومن ضمنها ما هو حول انتخاب نواب أكراد الى البرلمان التركي هو الجمعية الوطنية التركية العليا، وإساءة معاملة المجندين الكورد في الجيش التركي الجديد، وأخيرا اجتذاب "رأس المال الألماني لاستغلال "الثروات الطبيعية الكوردية" وغيرها"[١٦] التي باستطاعة الإنكليز استخدامها في دعاية معادية لتركيا في جميع أقسام كوردستان والبلدان الأخرى من العالم الإسلامي.

لم يكن الأتراك قليلي المعلومات عن نشاطات "آزادى" في عام ١٩٢٤، الا انهم كانوا عاجزين عن اتخاذ إجراءات فعالة معاكسة آنذاك. فإن سلطة انقرة على شرقي البلاد كانت ما تزال غير متوطدة. أما حول ما يتعلق بـ "آزادى" فإنها في خططها للنضال من اجل التحرر من الاستعباد التركي قد اعتمدت في البداية على الجانب الإنكليزي لتلقي المساعدة منه.

صحيح أن بين المناضلين الكورد كان يوجد عدد غير قليل من المؤيدين للأتجاه العلماني الذين فتنتهم الدعاية الأممية التي أشاعها البلاشفة. وكذلك ففي خلال مرحلة مؤتمر لوزان وما بعده، فقد كانت عدة نداءات من الزعماء الكورد وقادة المنظمات القومية توجهوا بها الى الحكومة السوفييتية برجاء حول تقديم المساعدة لهم، بل وحتى عبروا عن الاستعداد بقبول حماية روسيا السوفييتية على كوردستان. ورغم أن موسكو لم تبعث برد إيجابي على هذه النداءات (وذلك لان الاتحاد السوفييتي كان مهتماً آنذاك بتوطيد وتطوير علاقات الصداقة مع تركيا وإيران ولم يرغب في أن يعرض هذه العلاقات للامتحان من اجل الكورد) فإن المزاج الطيب في كوردستان نحو السوفييت قد ظل زمناً طويلاً واسع الانتشار[١٧]. ومع ذلك ففي الأيام الأولى من بعد مؤتمر لوزان فإن زعماء أكراد تركيا زادوا في اعتمادهم على إنكلترا أملاً في أن يستغلوا لصالحهم الصراع الإنكليزي–التركي المستمر حول الموصل. واقام أعضاء "آزادى" اتصالات مع رجال الاستخبارات البريطانية في شمال العراق لغرض بناء قواعد دفاعية لهم في منطقة هي عملياً (لم تزل غير محددة بقوة) على الحدود التركية العراقية[١٨].

---

[١٦] روبرت ولسون، التمرد الكوردي، ص ٤٣–٤٥.

[١٧] انظر: لازاريف م. س.، الاتحاد السوفيتي وكوردستان، آسيا وافريقيا اليوم، عدد ٣، ص ٤–٥.

[١٨] روبرت ولسون، التمرد القومي الكوردي، ص ٤٥–٤٦.

وعلى هذا الأساس أدان الأتراك بعض الضباط الأكراد من الذين ينتمون الى "آزادى" بتهمة التجسس لصالح إنكلترا[١٩].

أن السلطات الاستعمارية البريطانية في العراق وعملاءها في شمال العراق وجنوب شرقي تركيا تعاونوا عن طيب خاطر مع القوميين الكورد وشجعوهم بكل الوسائل، ألا انهم ما كانوا مصدقين بقدرة القوميين الكورد على تحقيق خططهم البعيدة المدى في تحرير شمال كوردستان وغربها من السيطرة التركية. ومع الاعتراف بفائدة العلاقات مع "الآزاديين" بالنسبة للسياسة الإنكليزية مع تركيا، وخاصة فيما إذا تأزمت العلاقات معها، فإن المخولين ذوي الصلاحيات من الإدارة الاستعمارية في العراق أشاروا الى الخطر الذي ينطوي عليه نهوض القومية الكوردية على المصالح البريطانية في هذه البلاد[٢٠]. وبناء على ذلك فإن تأييد الإنكليز للقوميين الكورد في تركيا كان يتسم بطبيعة موقتة من جميع الوجوه.

وهكذا فإنه من بعد مرحلة مؤتمر لوزان تكونت في كوردستان التركية حالة من الصراع الحاد خلقت عوامل متبادلة التأثير، سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي. وكانت هذه الحالة حبلى بتطور أزمة مستقبلية أخذت تشمل ايضاً القسم العراقي والإيراني من كوردستان. وسحبت هذه الأزمة نحوها ليس الكورد وحدهم بصفتهم مشاركين فعالين ومناضلين من اجل الحرية والاستقلال بل والدوائر الحاكمة التركية والإيرانية والعراقية فضلاً عن بريطانيا العظمى. وعدا ذلك فإن الوضع الذي تعقد قد ترك آثاره على المصالح الدولية لكل من فرنسا والاتحاد السوفييتي.

وكانت تركيا اكثر الجميع انجراراً إلى القضية الكوردية لأسباب مفهومة وفضلاً عن ذلك فإن القضية الكوردية التي كانت قضية داخلية حيوية بالنسبة الى تركيا، فإنها قد برزت متخذة الصدارة من ناحية السياسة الخارجية للمسالة الكوردية. وان انقرة لم تستطع قبل كل شيء، وبأىّ صورة من الصور، أن تتهاون مع واقع "إقتطاع" الموصل منها في لوزان. ورغم أن قادة الجمهورية التركية الفتية قد أدركوا، كما يبدو، أن هذه الخسارة بلا رجعة، فإنهم عقدوا الأمل على استغلال الوقت، حول عدم تسوية كيان ولاية الموصل، وفق وجهة نظر القانون الدولي، لغرض الانتقام ولو جزئياً على الجبهة الدبلوماسية، لغرض انتزاع بعض التنازلات من إنكلترا عن طريق الاستخدام بنفس الوقت "للعتلات" الكوردية او التركمانية.

---

[١٩] المصدر نفسه، ص ٥٠–٥١.

[٢٠] المصدر نفسه، ص ٥٠–٥١.

الهموم الأخرى الحيوية للحكومة التركية فضلاً عن كونها تقليدية، هي هموم الحدود التركية الإيرانية التي تقسم كوردستان الشرقية والشمالية الغربية فإن التمرد المستمر في غرب إيران الذي كانت القبائل الكوردية هي المشترك الرئيسي فيه، كان من ناحية يهدد تركيا بسبب العلاقات الوثيقة بين أكراد كل من إيران وتركيا، وبسبب انه قد خلق من ناحية أخرى ذرائع مقبولة لتدخلها ليس في الشأن الإيراني فحسب بل وفي الشأن العراقي (أن الحدود بين كوردستان الإيرانية والعراقية كانت دائماً نموذجية للاتصالات بين أكراد إيران والعراق بل وكانت اكثر قرباً من الاتصالات مع أكراد تركيا) وكان الهدف من وراء مثل هذا التدخل ممارسة ضغط على إنكلترا الخصم الرئيسي لتركيا في هذا الإقليم.

من الطبيعي أن ما هو اكثر أهمية بالنسبة للترك هو ذلك الذي يتعلق بإرساء علاقات متبادلة مع زعماء الكورد في كوردستان إيران والعراق الذين كان ينبغي من بعد ذلك تحويلهم الى حلفاء لانقرة في الصراع ضد إنكلترا وانصارها في طهران وبغداد. وهذه المهمة لم تكن سهلة ولا سيما على ضوء التباعد التقليدي (في اقل مستوياته) بين تركيا والقادة الكورد وخاصة في كوردستان تركيا. وقد زاد هذا التباعد قوةً بعد وصول الكماليين الى السلطة. وفضلاً عن ذلك فإن القابضين الجدد على السلطة في تركيا كرسوا قوة غير قليلة من اجل أن يجذبوا الى جانبهم القبائل الكوردية في إيران والعراق. وقام الكماليون باستئناف عمل نشيط بين الكورد على خطوط الحدود التركية الإيرانية وفي غرب إيران كلها. ولهذا الغرض قام سكرتير القنصلية الرئيسية التركية في اورومية (إيران) فريدون بيك في خريف عام ١٩٢٣ بزيارة للزعماء الكورد كريم خان وحاج آغا ونوري بيك للتعرف عليهم وتسليمهم رسالة مصطفى كمال باشا التي احب من خلالها أن يتعرف الزعيم التركي على ما يحتاجه الكورد، وعبر عن الاستعداد لتقديم كل أنواع المساعدات لهم[٢١].

أن نشاط الكماليين بين الكورد في إيران لم يكن بلا غرض بالذات، لاسيما وانه بعد انقلاب (٣خوت) (٢١ شباط/ فبراير) عام ١٩٢١ الذي سرعان ما قاد الى أن يستولي وزير الدفاع رضا خان على السلطات كلها، فإن إيران قد هبط فيها النفوذ الإنكليزي وصار رضا خان صديقاً لدولة تركيا. وكانت الاضطرابات الدائمة القديمة في الأوضاع على الحدود التركية ـ الإيرانية والاتصالات بين الكورد في كل من إيران وتركيا هي الشغل الشاغل لانقرة، ألا أن هذه الاضطرابات كانت مشاكل محلية

---

[٢١] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق قسم الشرق الاوسط، بلاغات ايرانية، الفهرس ٥أ، الملف ١٠٥، القضية ١أ، السنة ١٩٢١–١٩٤٥، القنصلية في اورومية اصدارات من سجل الاحداث من ١٠/٢١ حتى ١١//١٥ عام ١٩٢٣.

فإن الكماليين اظهروا اهتماماً حقيقياً آنذاك نحو العلاقات المتبادلة بين أكراد إيران وأكراد العراق، وذلك لان كوردستان الجنوبية كانت الهدف الأكبر لما يسعون أليه. وكانت الاتصالات القائمة آنذاك بين أكراد العراق وأكراد إيران اكثر التصاقاً وقُرباً مما بين أكراد إيران وأكراد تركيا أو بين أكراد العراق وأكراد تركيا. وفي الواقع فإن في كوردستان إيران والعراق (وخاصة في الأجزاء الجنوبية منها) قد تشكل الفضاء الجغرافي السياسي الواحد الذي تطور فوقه الصراع بين الأتراك والكورد والإنكليز. وان مشاركة الحكومة الملكية في بغداد والسلطات في طهران حتى النصف الثاني من العشرينيات لم تلعب ألا دوراً ثانوياً في ذلك الصراع.

لقد اصطدم الكماليون بصعوبات كبيرة في كوردستان إيران وكوردستان العراق. وكانت تلك صعوبات عجزوا تماماً عن تجاوزها. فإن مجابهاتهم غير القابلة للحسم التي كانت متزايدة مع زعماء كوردستان تركيا أدت لهم خدمة سيئة في الأجزاء الشرقية والجنوبية من كوردستان. وبهذا الصدد كتب القنصل السوفييتي في اورومية أ. دوسون في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٣، أن جميع الكورد عرفوا "تغيير الكماليين للجبهة في المسألة الكوردية" واكد القنصل أن اندحار التوجهات التركية في كوردستان الشمالية سيقود حتماً الى مثل هذه النتيجة في الأجزاء الجنوبية منها.

كما انه ما كان واضحاً للكماليين بعد، عدم وجود آفاق نجاح لمحاولاتهم اجتذاب السكان الكورد الى جانبهم من الجيران الشرقيين لتركيا. فإنهم سعوا في إيران الى اللعب على ما حاولوا إشعاله من نيران العداوة بين الكورد والآثوريين. وان قسماً من الآثوريين الذين طاردهم أعداء كثيرون قد سكنوا على ضفاف بحيرة اورومية الأمر الذي أثار ردود أفعال معادية لدى سكان المنطقة المسلمين ومن ضمنهم الكورد. وفي العراق عقد الأتراك الأمل على التعاون مع العدو الأكبر للسلطات الاستعمارية البريطانية وأذنابها العرب، ألا وهو الشيخ محمود البرزنجي.

أن التمرد في آب/ أغسطس عام ١٩٢٣ الذي أعلنه الشيخ الكوردي الذي كان قد اختفى تماماً داخل الأرض الإيرانية (هەورامان) سيطر من جديد على السليمانية [٢٢]. "وكما كتب دوبسون، فإنه راح يسعى فيما بعد الى توسيع نفوذه وجذب الشيوخ الكورد الى جانبه، وأجراء مباحثات مع الأتراك والإنكليز حول التنظيم السياسي لجنوب كوردستان، وهو عاقد الأمل بالحصول على المساعدة من الأتراك". وبحسب هذا المصدر فإن هذه السياسة كان لها حظ من النجاح بالنسبة الى السليمانية وكركوك، "ألا أنها لن

---

[٢٢] عن الاوضاع في كوردستان الجنوبية خلال الفترة من سيفر حتى لوزان، انظر: لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ١٩٩–٢١٥.

تحدث بالنسبة للشيخ أي تغيير مطلقاً في الوضع العام" الذي من جراء البرود إزاء تركيا "والعواطف العذرية نحونا" قد دفعته للوقوع بيد الإنكليز[٢٣].

ولكنه لم يكن له حظ من النجاح مع الإنكليز. فالطرفإن كانا يعانيان من عدم ثقة عميقة تجاه بعضهما البعض، بحيث كانت تتصاعد أحيانا الى عمليات عدائية. وضرب الإنكليز طوقاً من الحصار بالقطعات العسكرية على أملاك الشيخ محمود من الشمال والغرب، في محاولة لإجباره على الاعتراف بحكومة الملك فيصل (الخاضعة تماماً للمندوب السامي البريطاني) والقبول بأخذ مستشارين من الضباط الإنكليز وتملص الشيخ محمود بكل الطرق من هذا التشريف، وحاول بنفس الوقت توطيد العلاقات مع الأتراك، حيث أرسل مبعوثين عنه الى وان. وقد وعده الكماليون بالمساعدة في تحرير كوردستان الجنوبية من السيطرة البريطانية. ولكن الكورد لم يثقوا بالأتراك اكثر مما بالإنكليز[٢٤].

وعدا ذلك فإن الشيخ محمود أرسل وفداً للتفاوض مع العميل التركي المشهور في شمال العراق، اوزديمير (علي شفيق بيك). وعقد هذا الوفد معه في راوندوز الاتفاقية التالية:

١ـ الحكومة التركية تتعهد باستقلال كوردستان الجنوبية ولا تتدخل في شؤونها الداخلية، ولكن من دون أن يكون لها حق إقامة علاقات مع بلدان أخرى.

٢ـ الاعتراف بالشيخ محمود البرزنجي حاكماً على كوردستان الجنوبية مع الحق في أن يكون له مجلس في السليمانية.

٣ـ ارض كوردستان الجنوبية يحدها من الشمال قضاء شامدينان، ومن الجنوب سلسلة جبال حمرين، ومن الشرق الحدود الإيرانية ومن الغرب نهر دجلة.

٤ـ حكومة كوردستان الجنوبية لها الحق في تشكيل قوة عسكرية لها.

٥ـ يجب على كوردستان الجنوبية في حالة قيام حرب أن تقدم الى تركيا مساعدة حربية.

٦ـ لتركيا الحق بعد موافقة كوردستان الجنوبية في أن تمر قواتها العسكرية عبر أراضي كوردستان الجنوبية.

٧ـ الحكومة التركية تستطيع تقديم المساعدة المادية والمعنوية الى كوردستان الجنوبية.

---

[٢٣] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق قسم الشرق الاوسط، الفهرس ٦أ، الملف ١٠٦، عدد الصفحات ١، بلاغ رقم ٥، من ٩/١٥ حتى ١٠/١٥ عام ١٩٢٣ ومن ١٠/٢٨ عام ١٩٢٣، رقم ٧٣س.

[٢٤] المصدر نفسه، ص٣.

٨ـ حكومة كوردستان الجنوبية هي التي تعين مناطق توزيع قواتها الحدودية.

وكانت هناك مادتان غير معروفتين للمخبر في القنصلية السوفييتية في اورومية المدعو احمد تقي بيك[٢٥]

بهذه الصورة اقترح على كورد العراق الاستقلال تحت الحماية العملية من جانب تركيا. ألا أن الوفد الكوردي لم يثق بهذه الوعود فتابعها الى انقرة، حيث انه في خلال لقائه مع الرئيس حسين رؤوف بيك، (في الواقع كان قد أحيل الى التقاعد) قد طالب بالحصول على تأكيد لهذه الاتفاقية. وقد تحققت شكوك الكورد. فإن الجانب التركي مارس موقف المراوغة ولم يتعهد بيك التزامات بشأن الحكم الذاتي، ووعد الكورد بتقديم المساعدة لهم فقط (وكانت بالكلام فقط كما ظهر ذلك) مع نصيحة وجهوها بنفس الوقت لهم أن يحافظوا على علاقاتهم الإقليمية الخارجية بالنسبة للإنكليز[٢٦]

أن الكماليين بعد مؤتمر لوزان قد خفضوا نشاطهم في شمال العراق بصورة واضحة (ولكن ليس فوراً).وانطلاقاً من كون التأييد لكورد الحدود قد يكون منطوياً على مغامرة واحتمال قيام الإنكليز بأعمال جوابية في كوردستان التركية التي بدأت بالغليان. وهذا الوضع استدعى تحجيم النشاطات الاستخباراتية القليلة الفعالية. وكذلك فإن الكورد توقفوا من جانبهم عن الاعتماد على العون التركي. وفي الواقع فقد أجريت محاولات من قبل الزعماء الأكراد في العراق وإيران للحصول على دعم السوفيت (الذين سبق لهم أن حاولوا الحصول عليه كما أشير الى ذلك من قبل)[٢٧]، وهي محاولات ارتبطت قبل كل شيء باسم الشيخ محمود البرزنجي واسم اكبر قادة أكراد إيران، إسماعيل آغا عبدو سمكو (سمكو) رئيس قبيلة شكاك الذي كان آنذاك حليفاً للشيخ محمود البرزنجي واشترك في معارك حول راوندوز والسليمانية. ولكنه حسبما كتب دوبسون "فإن التوجه نحونا لا يمكن أن يكون وطيداً وطويلاً". وبحسب رأيه فإن جنوح الزعماء الكورد نحو الجانب الإنكليزي أمر لابد منه، حالما يحل الإنكليز مشاكلهم في العراق. فالهدف الإنكليزي الرئيسي هو في الواقع التوصل الى اتفاقية مع الشيخ محمود.

والشريك الآخر الثمين رآه الإنكليز متمثلاً بزعيم الشمدينانيين الشيخ سعيد طه (معروف باسم طه). وكان هو السيد الحقيقي للقطاع الستراتيجي الهام في كوردستان والواقع على نقطة التقاء الحدود العراقية –الإيرانية– التركية. وكان يتمتع بنفوذ كبير جداً على قبائل راوندوز (العراق) واشنوئيا (اوشنو=شنو) و

---

[٢٥] المصدر نفسه، ص ٤.

[٢٦] المصدر نفسه، ص ٥.

[٢٧] انظر: هسرتيان م. أ.، كورد توركيا في الوقت الراهن، ص ٥٠–٥٣، لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ٢١١–٢١٢.

مَرگـوَر و تَرگـوَر (إيران). وكان قد تحددت له منحة بمبلـغ ألـف روبيـة وحـق جبايـة المـال مـن الجمـارك. وعدا ذلك فقد أرسلت أليه، بصفة هدية ٥ آلاف بندقية. ولكن طه كان مالكاً لزمام فكره ولم يبد استعداداً لخدمة الإنكليز بإخلاص. وبحسب رأي احمد تقي بيك "فإنه مرتبط معهم (أي مـع الإنكليـز) ظاهريـاً فقـط ومن الممكن دائماً أن يكون ميالاً للعمل المشترك مع الشيخ محمود، بـل وحتـى مـع سمكو لـو أن روسـيا تقدم العون للحركة الكوردية".

وهكذا فإن فكرة التوجه نحو السوفيت كانت بلا آفاق مستقبلية ولهـذا فهـي لم تحـظ بانتـشار واسع في كوردستان. بل بالعكس أن الكورد واصلوا البحث عن حلفاء لهم بـالتطلع بأنظـارهم نحـو الشمال. وحول هذا كتب دوبسون "بالنسبة للكورد فإنهم على الضد من توقعاتهم المتشائمة بعد الإحباط الذي أصاب توجهاتهم الإنكليزية والتركية في تعاقبها واحدة بعد أخـرى، وان تعزيـز وضـع تركيا سـيجر وراءه ذلـك التكـرار لـسياسة تركيـا القديمـة في كوردسـتان، وان روسـيا الـسوفييتية وحدها هي التي بإمكانها أن تكون صديقاً نزيهاً للكورد قادراً على تحقيق آمالهم ومساعيهم[٢٨].

أن المصدر يسمي بالأسماء أولئك المؤيدين للتوجه الـسوفييتي. ومـنهم علـى سـبيل المثـال الرئيس جبران خالد بيك "المبادر بالتوجـه نحونـا" والـذي كـان يقـيم علاقـات دائمـة مـع سمكـو والشيخ محمود. وكانت له صلة وثيقة مع الزعماء الكورد في كوردسـتان تركيـا كـور حـسين باشـا وحسن (كونفدرالية حيدريان) وخالد بيك (حسانانلو) وموسى بيك (مليان، مـوش) وإبـراهيم بيـك (جليلي، بايزيد). وبحسب قول احمد تقي بيك، فإنه قـد تكونـت جمعيـة "تـەخليـصى وەطـەن" "تحرير الوطن" التي استهدفت إقامة كوردستان ذات حكم ذاتـي يتجـه نحـو روسـيا الـسوفييتية. ويدخل في هذه الجمعية من يدعون انهم من الترك المعادين للكماليين جذرياً. وانجـذب للانتمـاء الى هذه الجمعية الزعماء المتنفذون في كوردستان الجنوبية والشرقية (بما فيهم سمكو) وراحت تحاول توحيد جميع الزعماء الكورد[٢٩].

أعلن سمكو نفسه في كوردستان إيران مؤيداً متحمساً للتوجه نحو السوفييت. وكـان القنـصل السوفييتي في اورومية قد سلمت أليه في منتصف شـهر تـشرين الأول /أكتـوبر عـام ١٩٢٣ رسـالة موجهة الى "الحكومة المركزية) جاء فيها: "..أننا عقدنا كل آمالنا عليكم وعنـدما سـتقدمون انـتم لنا باسم الإنسانية العون والمساعدة الضرورية، فإننا عنـد ذاك سـنكون مـستعدين لتنفيـذ جميـع أوامركم". وتقدم سمكو برجاء شفهياً الى الحكومة السوفييتية أن تقوم بدور الوسيط بيـنهم وبـين

---

[٢٨] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، الفهرس ٦أ، الملف ١٠٦، ص ٦–٧.

[٢٩] المصدر نفسه، ص ٨.

الفرس، مع إعطائه وعداً مضموناً بالأمن الشخصي وتقديم المساعدة في استعادة الأملاك والسلطة الى جميع الشكاكيين، واتباع سياسة موسكو في كل شيء. وأشار القنصل أن يذهب للقاء سمكو لغرض تحييد المؤامرات التركية بين أكراد إيران. وكتب دوبسون، يقول "أن الجماهير الكوردية الواسعة في كوردستان التي انسلخت عن الإنكليز، وبواسطة الخيوط النادرة التي شدتهم الى الكماليين، مع انقطاع في الوسط عند راوندوز، ومع ذلك الجنوح من هذه الجماهير نحو روسيا السوفييتية، فإن قادة هذا الجنوح نحونا يواجهون ظروفاً موضوعية تقذفهم قوتها على أعقابهم نحو الإنكليز والأتراك". وكان يجب ومن الممكن "تقوية ذلك الجنوح"[٣٠].

من دون انتظار توجيهات من المركز عملت القنصلية بحماسة في هذا الاتجاه في وسط أكراد اورومية "من اجل تركيز مشاعر الكورد نحونا" ومن اجل "إستئصال أوهام الكورد حول إمكانية قيام الإنكليز أو الأتراك بتنفيذ مساعيهم الكوردية السياسية" علماً أن هذا العمل "أثمر عن نتائج جوهرية". ومع إبلاغ الكورد عن الحالة في روسيا السوفييتية، فقد نجحت القنصلية في تجاوز "الموقف العدائي ضدنا". وأهم هدف حسب رأي القنصل، كان "تنظيم تبادل البضائع بجميع الوسائل مع المنتجين الكورد" والمساعدة في تطوير الحركة التعاونية بين الفلاحين في المنطقة"[٣١].

اضطر المندوبون السوفيتيون في منطقة اورومية خلال النضال من اجل الكورد المحليين الى التغلب في المنافسات الحامية. واحد العاملين في القنصلية في اورومية كتب في أواخر آب/ أغسطس عام ١٩٢٣: "أن هناك كثيراً جداً من الذين يعملون مع الكورد ويحتالون عليهم. فإن هناك يعمل انكليز وأتراك وفرس وكورد ومن الممكن وجود أمريكان ايضاً. انهم يستعملون النقود وفي ظل حماية قوة حقيقية... أما أنا فاعمل بدون نقود وبدون قوة حقيقية بل فقط بالكلام والوعود. وفي ظل مثل هذه الظروف فإن نتائجنا في البداية لابد أنها ستكون بائسة"[٣٢].

وفضلاً عن ذلك ورغم ضحالة الوسائل، فإن القنصلية السوفييتية شنت بين الكورد حملة دعاية مضادة مكثفة ضد الإنكليز والأتراك والفرس. وكتب أحد العاملين المجهولين في القنصلية

---

[٣٠] المصدر نفسه، ص ١٠–١٢.

[٣١] المصدر نفسه، ص١٣–١٨.

[٣٢] المصدر نفسه، ص٢٤.

"أنني بواسطة أناس موثوقين انشر بين الكورد أفكاراً عن عظمة الشعب الروسي وعن تحسينه لظروفه الزراعية وعن التقدم الذي حققه" وليس بدون نجاح"[٣٣].

أن أجواء نشاط الدعاة السوفييت كان محدوداً جداً كما يبدو إذ لم يخرج عن حدود منطقة اورومية. أما في المناطق الأخرى من كوردستان الشرقية والجنوبية فإن النضال من اجل كسب الكورد ظل كالسابق بين الإنكليز والأتراك. أن طه السيد المسيطر في الموقف الستراتيجي لمنطقة راوندوز كان الهدف الذي تتركز عليه أنظار الإنكليز الذين وصفوه بأنه "رأس الهدوء" في هذه المنطقة أما شقيقه الشيخ موسى، فهو على العكس منه إذ كان مؤيداً للأتراك الذين قلدوه وساماً وأرسلوا أليه رجالهم[٣٤].

لقد اشتد بصورة خاصة الصراع بين الإنكليز والأتراك من اجل بسط النفوذ على كورد العراق بحسب الاقتراب من حل أزمة الموصل. ومن الطبيعي أن يسير الإنكليز في الطليعة، لأن موقفهم في العراق كان هو الأقوى بلا منازع. وان الورقة القاتلة في حملة الإنكليز الدعائية وأذنابهم السياسيين العرب التي أثيرت ضد محاولات الأتراك تأكيد تأثيرهم على كورد الموصل، كانت عمليات التنكيل التي جرت في ذلك الوقت بالذات ضد الثوار الكورد في كوردستان تركيا. وهكذا علقت الجريدة الإيرانية "شَفق سُرخ" مثالاً على ذلك (في اليوم الثالث من آذار/ مارس عام ١٩٢٥) على خلفية هذه الحملة: "أي كلاب هناك لم يطلقوها عليهم (أي على تركيا ـ م.ل)؟... من الطبيعي أن تضاف مسرحية الى هذه الدعاية ضد الحكومة التركية هي انتفاضة فعلية بين القبائل الكوردية الذين هم أقرباء أولئك الذين يسكنون هناك في ولاية الموصل التي تعتبر الآن فصلاً "سياسياً" كاملاً... دع ذلك افتراضاً أن هذه الانتفاضة محكوم عليها بالفشل التام، وذلك لان من الواضح أن هذا لا يشكل صعوبة بالنسبة لتركيا أن تعيد هناك خلال اقصر وقت فرض النظام الكامل أن هذا ليس هو المهم.. فالمهم هنا هو انه سيقتل بهذا الأجراء حتماً أرنبين فوراً: فأولاً، انه نتيجة للإجراءات التأديبية التي تقوم بها القوات العسكرية التركية فإن ما بين الذين خضعوا للقوة وما بين أقربائهم ستبذر بذور الكراهية نحو "القامعين". أما ثانياً، وهو الأكثر أهمية، فهو شدما تنطوي موعظة وفعالية هذه الصورة بالنسبة لوفد عصبة الأمم الذي يعمل الآن في ميسوبوتاميا وبالنسبة للرأي العام في الكرة الأرضية كلها..).

---

[٣٣] المصدر نفسه، ص٢٦.

[٣٤] المصدر نفسه، ص٣٣.

"... فمن هو الممسرح لهذا كله؟... ولمن تعود هذه الأيدي الخفيفة التي استغلت الآن "تعصب" البسطاء الكورد...؟ يوجد مثل قديم من اجل أن تعثر على مجرم ينبغي النظر الى الجهة التي كانت الجريمة لصالحها"[٣٥].

وكتبت صحيفة إيرانية أخرى "ستاره ء إيران" بعد شهر من ذلك: "..من المعروف جيداً بالنسبة لنا ضد من اشتعلت بالأساس هذه الأحداث (في كوردستان تركيا ـ م. ل) ومن هو الذي لحنها هناك" [٣٦].

أن الصراع بعد مؤتمر لوزان من اجل بسط النفوذ على الكورد قد أثير ليس في كوردستان وحدها فحسب بل وعلى الجبهة الدبلوماسية فإذا كانت بغداد لا تملك آنذاك سياسة خارجية مستقلة، فإن انقرة كانت مضطرة الى مناقشة المشاكل ذات العلاقة بكوردستان الجنوبية مع لندن مباشرة، أما في العلاقات المتبادلة مع إيران الجارة الشرقية لتركيا فإن المسالة الكوردية شغلت المرتبة الأولى.

في الجدل الإنكليزي التركي بشأن الموصل فإن المسألة الكوردية باعتبارها قائمة بذاتها لم تلعب دوراً واضحاً في ذلك. فلم يكن من المفيد إبرازها بالنسبة لإنكلترا ولا بالنسبة الى تركيا لأنه سيكون أمراً لابد منه مناقشة مسألة تقرير المصير للكورد علناً وهو ما لا يراه الطرفإن مقبولاً لديهما إذ سيبدو توجههما الى الكورد "على الخصوص" فضيحة عارية. ألا أن المسألة الكوردية كانت حاضرة دائماً بصورة علنية أو من وراء ستار كعنصر هو جزء تكميلي حتمي في جميع ظروف الصراعات التي نشبت بالدرجة الرئيسية على اثر عدم تحديد مصير ولاية الموصل والحدود التركية العراقية بما في ذلك الخروقات الحتمية العديدة لها.

وهكذا فإن الحكومة التركية قد وجهت في شهر أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٤ احتجاجاً ضد العمليات التأديبية الإنكليزية في السليمانية وضد تحليق الطائرات الإنكليزية التي رافقت العمليات فوق الأراضي التركية[٣٧]. ولم يقف الإنكليز عن الرد مكتوفي الأيدي، إذ انهم أعقبوا ذلك بإرسال مذكرة احتجاج ضد احتشاد القطعات العسكرية التركية في الجزيرة وجولّميّرگ، وضد الاختراقات التركية للخط الفاصل بين تركيا والعراق [٣٨]. واعتبروا كما يبدو في لندن أن الإجراءات المتخذة في

---

[٣٥] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق ٩٤، قسم الشرق الاوسط، بلاغات فارسية، الفهرس ٩أ، الحقيبة ١، المحفظة ١٠٨، ص ١٤٦–١٤٧.

[٣٦] المصدر نفسه، ص ١٩٩.

[٣٧] مصطفى كمال، طريق تركيا الحديدة، المجلد الرابع، ص ٤٣٠–٤٣١.

[٣٨] المصدر نفسه، ص ٤٣١.

التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٤ غير كافية فقامت حكومة ماكدونالد بتوجيه إنذار الى تركيا طالبت فيه بان تنسحب خلال ٤٨ ساعة من الأراضي التي احتلها الأتراك على الحدود التركية الإيرانية والابتعاد الى الخط المتفق عليه في مؤتمر لوزان.

وهكذا ظهرت أزمة في العلاقات الإنكليزية– التركية. وسرعان ما سافر مصطفى كمال الى الأناضول الشرقية ومن ثم الى انقرة. وبدأت في الصحافة التركية حملة معادية للإنكليز. واستدعي المجلس لعقد جلسة خاصة. ألا أن القضية لم تصل الى نشوب عمليات عدائية. فإن إنكلترا وافقت على إحالة الخلاف الى عصبة الأمم. وصرح عصمت باشا في المجلس عن موافقة الحكومة التركية على التمسك بالحدود، بموجب "الحالة الراهنة"، بما يتفق مع القرارات في جنيف. وفرض مجلس عصبة الأمم من جانبه على تركيا أن تراعي الحدود التي كانت قائمة حتى الرابع والعشرين من تموز/ يوليو عام ١٩٢٣، وهو يوم توقيع اتفاقية لوزان. وكان قد اتخذ قرار تساومي بصدد المواجهة العسكرية للجانبين المتصارعين: إنكلترا يجب عليها أن تسحب قواتها من السليمانية، وتركيا من العمادية[٣٩].

ومثل هذه الأنواع من النزاعات حدثت من بعد ذلك ايضاً.

ولكن تلك النزاعات صارت محسوسة اكثر على جبهة الدعاية ففي انقرة مثلاً تأسست في بداية عام ١٩٢٥ "لجنة الدفاع عن حقوق الموصل" التي قامت بالدعاية لهذه القضية. وجاء الرد الجوابي القاصف من حلب (سوريا) حيث انعقد في هذا الوقت مؤتمر للشيوخ الكورد برئاسة المدعو حجي صبري أفندي الذي اقترح إعطاء العرش الملكي على كوردستان الى سليم ابن السلطان عبدالحميد الثاني سئ الصيت[٤٠]. ومما يذكر أن هذه الإجراءات المتطرفة لم تكن ذات أهمية جدية.

لم يكن لفرنسا مع الجمهورية التركية في ذلك الوقت خلافات حول المسألة الكوردية. فإن باريس التي تخلت على مضض عن الموصل لم تكن بأي شكل من الأشكال تريد أن تعزف مع لندن على لحنها السياسي في كوردستان الموجه ضد المصالح التركية. وان الحدود التركية السورية الموثقة في مؤتمر لوزان قد جرى رسمها وفق حساب الخط اللغوي حيث كان من شماله

---

[٣٩] المصدر نفسه، ص ٤٣١–٤٣٢.

[٤٠] المصدر نفسه، ص ٤٣٦–٤٣٨.

تسيطر اللغتان التركية والكوردية، ومن الجنوب اللغة العربية[٤١]. وفي الواقع فإن هذه الحدود قسمت جنوب غربي كوردستان، وخرقت اتصالات القبائل الكوردية المحلية التأريخية والاثنية والاقتصادية فضلاً عن أعداد كثيرة من السكان العرب والأتراك، الأمر الذي أدى فيما بعد الى نزاعات حادة. أما ما يتعلق بطريق سكة حديد بغداد، التي مرت بصورة مباشرة عبر جزء كبير من الحدود فإن وضعها الذي يسمح باستخدام أقسام من الطريق تمر عبر أراضى أجنبية كان ملائماً لتركيا وفرنسا من حيث مرور النقليات الحربية[٤٢].

أن الأحداث المتشابكة ما بينها بقوة في كوردستان الجنوبية والشرقية تركت بصماتها مباشرة على العلاقات التركية ـ الإيرانية وقادتهما مما أدى الى حصول توتر شديد بينهما في بداية عام ١٩٢٥. فإن تحركات الشيخ محمود البرزنجي وسيد طه وسمكو وغيرهم من زعماء كورد العراق وإيران خلقت وضعاً متوتراً غير مألوف في واحدة من اكثر المناطق "التهابا" في كوردستان، أي على الحدود التركية الإيرانية، التي لم تتوقف أبدا فيها النزاعات التي كان الكورد مساهمين عمليين حتماً فيها منذ لحظة تقسيم كوردستان في بداية القرن السادس عشر. أن محاولات الإنكليز والأتراك استغلال الحركات الكوردية ونزاعات الحدود ما كانت تؤدي ألا الى سكب الزيت على النار. وإذا كانت إنكلترا وتركيا قد خاضتا صراعاً بينهما في خطط متقابلة كما يقال، ومن ثم ببساطة "لوحتا بقبضات أيديها بعد المشاجرة" بإعتبار أن ذلك لن يغير في حقيقة الأمر بعد مؤتمر لوزان الحال في شمال العراق، فإن إيران رأت في هذا الوضع المعقد تهديداً غير قليل على مصالحها الدولية وفي ذلك الوقت فإن رضا خان رئيس الوزراء بعدما سيطر على السلطة الفعلية وصار يتطلع الى عرش الشاه (الذي جلس عليه في تشرين الثاني عام ١٩٢٥)، اتخذ سياسة حازمة في تعزيز جميع هياكل الدولة، واعلن حرباً حازمة ايضاً ضد الأطراف القبلية الإقطاعية الانفصالية. وأولى المهمات في رأيه كانت الكفاح ضد الحركات الكوردية التي اعتبرها القناة الأساسية للتطاولات التي تمارسها إنكلترا وتركيا على إيران التي لم يصل استقلالها الى درجة التوطد. ولما كان غير مستعد بعد، للدخول في نزاع مع إنكلترا، فإنه، أي رضا خان دخل في صراع مكشوف مع انقرة.

قام الشخصية الكمالية شوكري قايا بالتعبير عن القلق الى المفوض السوفييتي في تركيا يا. ز. سوريتس من جراء اشتداد النزاع مع الحكومة الفارسية. وبحسب قوله فإن السلطات الفارسية تشن حملة

---

[٤١] ارنولد توينبي، العالم الاسلامي منذ اقرار السلام (اشراف افاريس عالمية)، الفصل الاول، ١٩٢٥، لندن. ١٩٢٧، ص ٤٥٧.

[٤٢] المصدر نفسه، ص ٤٦٣.

دعائية معادية لتركيا "لغرض عزل الشيخ محمود وهي توزع على الشيوخ الكورد الأموال والهدايا وتطارد المواطنين الأتراك لغرض الإساءة الى هيبة الحكومة التركية في المناطق الحدودية". واستدعى رضا خان زعماء الكورد الى طهران لغرض "استمالتهم" بشكل لائق. واكد كايا، انه تجري على مقربة من الحدود التركية أعمال شق طرق ستراتيجية بأموال إنكليزية، ومن ثم بالأخير، توجه بالرجاء الى الاتحاد السوفييتي أن يتدخل في هذا النزاع الى جانب تركيا[٤٣]. وفي هذا الرجاء بالذات تلخص جوهر الخطوة السياسية التي اتخذها الأتراك. وعلى خلفية النهوض المتصاعد للحركة الكوردية في تركيا نفسها، والتناحر الذي لم يتوقف مع الإنكليز بسبب الموصل، ومع تدهور العلاقات مع إيران الناجمة عن التمردات في كوردستان الجنوبية والشرقية، فإن هذا قد أثار في انقرة أخطارا جدية. ولهذا فإن التأييد الدبلوماسي من جانب دولة صديقة في ذلك الحين هي الاتحاد السوفييتي كان أمرا مرغوباً من جميع الوجوه.

وبهذه الصورة فقد كانت الإمكانية فعلية لتورط الاتحاد السوفييتي في الصراع التركي الإيراني المختمر، والذي كان يهدد باشتعال عمليات حربية مباشرة. وكان من المفيد للسياسة الخارجية السوفييتية اتخاذ مثل هذا الموقف الذي لا يؤدي الى تأييد طرف وحيد، أي لا الى تركيا ولا إيران على أن يكون في نفس الوقت عقبة أمام حصول إنكلترا على أي نوع من المنافع من هذا الوضع المتفجر بالخطر في الإقليم الكوردي. وبعبارة أخرى، فإن موسكو كانت تحبذ هذه الوساطة، أن لم تكن لغرض إنهاء النزاع بين تركيا وإيران، فلتخفيف هذا النزاع في نهاية المطاف، وهو ما ابلغ به إ. ف. تشيتشيرين وزير الخارجية الى سوريتس[٤٤]. وكان حل هذه المسألة بالنسبة للاتحاد السوفييتي أمرا ملحاً، لان حوادث الحدود التي يشترك الكورد بها قد وصلت الى حدوده، الأمر الذي أدى الى قيام وزارة الخارجية السوفييتية بتسليم مذكرة خاصة الى السفارة التركية[٤٥].

ظلت وزارة الخارجية التركية حتى صيف عام ١٩٢٥ تكرر مرة بعد أخرى اقتراحها بشأن وساطة موسكو حول إمكانية نشوب نزاع مسلح بين تركيا وإيران. وكان قد عرض مشروع عقد "ميثاق ضمان" حول "عدم المساس بالحدود الشرقية للبلدان مع إمكانية جذبها للتعاون"[٤٦]. ومن بعد ذلك

---

[٤٣] وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، المجلد ٨، موسكو، ١٩٦٣، ص ١٠٢–١٠٣، برقية السفيرالمفوض بتركيا يا. ز. سوريتس الى وزارة الخارجية السوفيتية، ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٦، رقم ٤٤.

[٤٤] المصدر نفسه رقم ٥٠، ص ١١٤، برقية غ. ف. تشيتشيرن الى سوريتس في ٢ شباط ١٩٢٥.

[٤٥] المصدر نفسه، رقم ٥٣، ص ١١٨، مذكرة تشيتشرين الى القائم بالاعمال التركي في الاتحاد السوفيتي انيس بيك، ٦ شباط ١٩٢٥، رقم ١٠٩.

[٤٦] المصدر نفسه، رقم ١٨٨، ص ٣٧٠، برقية سوريتس الى وزارة الخارجية السوفيتية في ١٦ حزيران ١٩٢٥.

حددت وزارة الخارجية التركية بان الحديث يدور حول مواثيق ضمان تعقد بين تركيا وإيران، ثم بين الاتحاد السوفييتي وإيران. وأوضح وزير الخارجية التركية الى السفير السوفييتي، أن تركيا لا تخشى من إيران ولكنها متأكدة من "أن من الممكن أن تتحول بلاد فارس الى رأس جسر لعدوان من جانب إنكلترا". والذي يوحي بفزع خاص لانقرة هو التحضير لاتفاقية إيرانية– عراقية رغم أن تركيا لا تملك "أي وثائق عن قيام إيران بعقد ميثاق"[٤٧].

ولكنه سرعان ما هدأ التوتر في العلاقات التركية الإيرانية وانتفت الحاجة الى الوساطة السوفييتية في عقد مواثيق الضمان. وان الانتفاضة الكبرى لأكراد تركيا كانت قد تم القضاء عليها في ربيع عام ١٩٢٥ وهي (انتفاضة الشيخ سعيد)، وتسنى للإنكليز وللفرس التغلب على أكرادهم، وان رضا خان الذي كان قد أسس سلالته، شعر أن لديه ما يكفي من الثقة في أن أزمة الموصل تقترب من الوصول الى حل لها (من الطبيعي أن يكون ذلك لصالح بريطانيا العظمى). وبعد ذلك فإن كلاً من انقرة وطهران لم يظهرا أي اهتمام نحو الوساطة السوفييتية، بل على الأرجح انهما كانتا تخشيان من هذه الوساطة لأسباب مفهومة. وفي أمسية في السفارة السوفييتية يوم ١٩ شباط/ فبراير، أقيمت بناء على رجاء من مصطفى كمال وعندما حضر يرافقه عصمت باشا وعدد آخر من معاونيه البارزين، وألقى هناك "خطاباً نارياً ضد المؤامرات الإمبريالية"، وتحدث عن توريد أسلحة، وعن مسألة الموصل، وعن العلاقات التركية الفرنسية بشأن سوريا، ولكنه لم ينطق بكلمة واحدة حول المسألة الكوردية[٤٨].

هكذا كان الوضع السياسي العام الذي شمل داخل كوردستان وما حولها في حقبة ما بعد مؤتمر لوزان. وهذا الموقف السياسي كان ينطوي على صراعات جدية في كل جانب من جوانبه التي سيتناولها التحليل التالي.

---

[٤٧] المصدر نفسه، رقم ٢١٢، ص ٤٠٢و٤٠٣، برقية سوريتس الى وزارة الخارجية السوفيتية في ١ تموز ١٩٢٥.

[٤٨] المصدر نفسه، الاصدار ٩، موسكو، ١٩٦٤، رقم ٧٢، ص ١١٨–١١٩. برقية سوريتس الى وزارة الخارجية السوفيتية، ١٩/شباط/١٩٢٦.

الانتفاضة الثورية الكوردية الأولى
وعواقبها

هكذا سميت انتفاضة أكراد تركيا بقيادة الشيخ سعيد التي كانت قد اندلعت في نهاية شتاء وربيع عام ١٩٢٥، الكاتب ارشاك سافراستيان الذي رغم أن تسميته لها قصيرة ألا أن ما كتبه حول المسألة الكوردية يعتبر بحثاً غنياً وموضوعياً[٤٩] فما هو حجم هذه الشهادة التي بهذا الرنين لهذا الحدث من النظرة الأولى الى كوردستان المتمردة دائماً بشكل اعتيادي؟

قبل كل شيء فإن هذه الانتفاضة تستلفت ذلك الاهتمام الكبير الذي أثارته واستدعت نحوها انتباه المؤرخين المعاصرين والسابقين القدامى. فليس هناك من انتفاضة كوردية أخرى، باستثناء هذه الانتفاضة الأخيرة أن تتمخض عن مثل هذه الأصداء العديدة المتناقضة. وان هذا لوحده يتحدث عن أهميتها المرحلية التأريخية.

وهذا هو الواقع. فإن هذا الحدث كان قد شكل علاقة في تاريخ النضال الذي دام قروناً عديدة للشعب الكوردي من أجل الاستقلال. وان الانتفاضة أخذت هذه الصورة بفضل ضخامتها وتأثيرها ليس على الوضع في كوردستان تركيا حيث يعيش اكثر من نصف السكان الكورد تقريباً فحسب بل وعلى الإقليم الكوردي كله في غرب آسيا. فمن المفهوم أن هذه الانتفاضة كانت الجواب الجماهيري الأول للسكان الكورد في تركيا على "نظام" ما بعد مؤتمر لوزان الذي قبر آمالهم في اتخاذ قرار عادل حول المسألة القومية الكوردية. وهذا ينطوي على أهمية تاريخية ليست سريعة الزوال.

ومن حيث وجهة النظر العملية، فإن تاريخ انتفاضة أكراد تركيا بقيادة الشيخ سعيد بيراني انعكست بشكل ليس رديئاً سواء في الأدب الوطني[٥٠] أم في الأدب الأجنبي[٥١] ولهذا، وتحديداً لتعداد موجز للأحداث فإن الاهتمام الرئيسي سيكون هنا موجهاً نحو عواقبها الداخلية والعالمية.

---

[٤٩] ارشاك سافراستيان، الكورد وكوردستان، لندن، ١٩٤٨، ص ٨١–٨٢.

[٥٠] هسرتيان م. أ.، كورد توركيا في الوقت الراهن، يريفإن، ١٩٩٠.

[٥١] روبرت ولسون، التمرد القومي الكوردي والشيخ سعيد بيراني ١٨٨٠–١٩٢٥.

أن الجرس الأول قد قرع في ليلة الثالث على الرابع من أيلول / سبتمبر عام ١٩٢٤، عندما اندلعت في بيت شيباب (حالياً بيتوالشباب) بمقاطعة حكاري اضطرابات أثارتها المحاولات الرامية الى إعادة توطين الاثوريين الفارين في حكاري من العراق. ومن هذا الحدث بالذات بدأت الاستعدادات المباشرة لانتفاضة الشيخ سعيد، أو للمرحلة الأولى منها أن جاز القول. وعند ذاك بالذات، ظهرت الصفات الخاصة التي تكبر كلما تقدمت، لهذه "الانتفاضة الثورية" الأولى في العصر الحديث للكورد، التي برزت فيها بروزاً واضحاً المزايا الجديدة والمستقبلية والقديمة التي عايشت الحركة التحررية الكوردية في مرحلة ما بعد الحرب.

أن واحدة من أكثر الخصوصيات جوهرية هي مستوى التنظيم الأكثر دقة، قياساً الى الانتفاضات الكوردية السابقة في العهد العثماني والسنوات الأولى التي أعقبت الحرب، وكذلك قياساً مع الحركات الكوردية في الأقسام الأخرى من كوردستان المجزأة. والخطة الأولى للانتفاضة وتوقيتها وتوزيع القوات المقاتلة للثوار، كانت قد وضعت من قبل عسكريين محترفين كورد، كانوا يخدمون في القوات العسكرية التركية. وهم كانوا ايضاً أعضاء لجنة "آزادى". وهؤلاء كانوا قد استوعبوا خبرات حربية وسياسية لا يستهان بها خلال الحرب العالمية الأولى والحروب القومية التحررية، وانهم وضعوا أمامهم هدفاً سياسياً رئيساً: هو التوصل عبر طريق الحرب الى تأسيس كوردستان موحدة مستقلة اعتماداً بالدرجة الأولى على قواهم الخاصة.

وكان الجديد المهم في نشاط "الآزاديين" ومناصريهم في الأفكار، الحضور في هذا النشاط لرجال دين، من نوع خاص، ذوي وجهة نظر في قواعد القوانين العالمية التي بدأت تتكاثر في حدود سنوات ١٩١٠ ـ ١٩٢٠ تحت تأثير انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، والأحداث الثورية في روسيا، وأزمة النظام الاستعماري التي ظهرت في أعقاب ذلك كله. والواقع التأريخي الجديد المتمثل في زوال عدد كثير من الإمبراطوريات القومية في أوربا وآسيا (الألمانية والنمساوية المجرية والتركية والروسية) طرح سؤالاً حاداً ملحاً حول مصائر الاقليات القومية التي كانت تقيم في هذه الإمبراطوريات، والساعية نحو الحرية والاستقلال.وسواءً أراد قادة الدول المنتصرة أم لم يريدوا كان يجب عليهم وعلى قادة روسيا الثائرة أن يعالجوا المسألة القومية بصفتها مسألة حيوية في نظام العلاقات العالمية الذي يعاد بناؤه والذي هو بحاجة الى صياغة معايير مناسبة. وباختصار، لقد حل الزمن لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير العالمي للقوميات.

وأول من أظهر تأييده لهذه المبادرة هي الحكومة السوفييتية التي كانت افضل من جميع الدول في ذلك الزمن، في الاستعداد لما يمكن أن يطلق عليه استعداداً أيديولوجياً نظرياً. وقد نضج منذ نهاية القرن التاسع عشر الفكر الماركسي وبالدرجة الأولى في النمسا ـ المجر وروسيا ذات القوميات الكثيرة التي تعاملت تعاملاً لصيقاً مع المسالة القومية باعتبارها واحداً من الشروط التي لابد منها لتحقيق مثلها الوطنية العالية، فضلاً عن الجناح الراديكالي ـ الحر للحركة الوطنية التحررية آنذاك التي نادى بها البلاشفة الروس في دفاعهم عن إعطاء الاقليات القومية الحق في تقرير المصير، الى حد الانفصال التام وتأسيس دولها المستقلة. وان البلاشفة بعدما انتزعوا السلطة بيدهم في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩١٧ نادوا بحق الأمم في تقرير المصير، بصفته بنداً مركزياً في سياستهم حول المسألة القومية في المجالات السياسية الداخلية والخارجية، وهو ما انعكس في قرارات للحكومة السوفييتية، مثل "بيان حق شعوب روسيا" بتاريخ ، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٧، ونداء "الى جميع الكادحين المسلمين في روسيا والشرق" بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر (٣ كانون الأول/ ديسمبر) عام ١٩١٧، والمرسوم "عن أرمينيا التركية" بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩١٧ (١١ كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٨) فضلاً عن إصدار وثائق أخرى[٥٢]. وطبيعي أن جميع هذه البيانات كانت تتابع أهدافا عملية سياسية محددة تمام التحديد، (لنستذكر مقولات فلاديمير ايليش لينين المشهورة حول أسبقية "مصالح الاشتراكية" أمام الحقوق القومية في (تقرير المصير) [٥٣]. ولكن تأثير هذه المقولات الدعائية على الشعوب المضطهدة ولاسيما على سكان كوردستان التي تقع على مقربة من روسيا عظيم جداً. فإن الكورد رأوا في روسيا السوفييتية حليفاً أيديولوجياً وسياسياً لهم.

وحول المسألة القومية صرحت الدول الغربية المنتصرة في نفس الوقت تقريباً مع روسيا السوفييتية عن رأيها بصدد المسألة القومية. ويعود ذلك في جزء منه انطلاقاً من تصورات تنافسية تتلخص في اقتناص مبادرة السوفييتات، بشأن سياسة ما بعد الحرب، في عالم الاستعمار ولكنها تستهدف غرضاً رئيسياً هو إعادة صياغة أساليب جديدة بمناسبة تبدل الوضع على المسرح العالمي لاجل الحفاظ على المواقع الإمبريالية في الشرق وإعادة تقسيم مجال النفوذ هناك وبالأخص في إقليم كوردستان.

---

[٥٢] انظر: لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ٢٥–٢٧.

[٥٣] انظر على سبيل المثال: لينين ف. أي.، نتائج المناقشات حول تقرير المصير، مقالة ٣، المجلد ٩، ص ٢٥٧–٢٥٨. وله ايضا مباحث حول مسألة الصلح المنفرد، والمصدر نفسه، المجلد ٢٠، ص ١٩٨–١٩٩. وله ايضا تقرير عن السياسة الخارجية، والمصدر نفسه، المجلد ٢٣، ص ١٤.

أن (البنود الأربعة عشر) المشهورة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية فيودور ويلسون التي أذيعت في الثامن من كانون الثاني/ يناير عام ١٩١٨ والتي تضمنت شروط السلام مع "دول المحور" نص البند الثاني عشر منها على أن المناطق غير التركية في الإمبراطورية العثمانية "يجب أن تحصل على ضمان جليّ لوجودها وعلى ظروف وطيدة تماماً لتطورها الذاتي"[٥٤]. ومن الطبيعي أن يشمل ذلك كوردستان ايضاً.وكانت إنكلترا وفرنسا الحليفتان للولايات المتحدة الأمريكية اللتان لعبتا في الواقع الأدوار الأولى في الشؤون الدولية، وخاصة حول ما يتعلق منها بالشرق الأوسط، قد اضطرتا للانضمام الى المبادرة الأمريكية، ألا انهما حددتا موافقتهما بشرط تلبية ادعاءاتهما الخاصة الاستعمارية فعلياً، حول ما يتعلق في الظرف الحالي المذكور بالمناطق غير التركية من الإمبراطورية العثمانية[٥٥].

ولكنه، وعلى الرغم من جميع الشروط، والتطبيق الفعلي للخطط الاستعمارية لكل من لندن وباريس في الشرق الأوسط، بعد تدمير وسقوط الإمبراطورية العثمانية، فإن المبدأ الأساسي لحق الشعوب في تقرير المصير قد دخل في ما يسمى (نظام فرساي) الذي توج الحرب العالمية الأولى. والقسم الأساسي من هذا النظام هو معاهدة سيڤر للسلام مع تركيا (في العاشر من آب، أغسطس عام ١٩٢٠) حيث أن المواد ٦٢ـ٦٤ منها وعدت الأكراد (خاصة في تركيا) بالاستقلال أو الحكم الذاتي. ورغم أن معاهدة سيڤر، هي على العموم مشحونة بروح إمبراطورية ألا أنها مع ذلك لم يجر تطبيقها، إذ أن المواد "الكوردية" قد دخلت كما يقال في الاحتياطات القانونية للقومية الكوردية، لأنها أنشأت لأول مرة في التأريخ سابقة حقوقية عالمية، تشير الى الاعتراف بحق تقرير المصير للقومية الكوردية[٥٦] ومن هذه الاحتياطات مازال المناضلون من اجل الاستقلال الكوردي يقترفون الحجج في نضالهم من اجل تأسيس دولة كوردية متحررة. وانهم قاموا بذلك بصورة مباشرة بالذات بعد مرحلة سيفر. وهكذا فإن الكورد قد استوحوا فكرياً أكتوبر الروسي في روحية سيفر السياسية.

أن انتفاضة الكورد والاثوريين في بيت شيبابي على مقربة مباشرة من الحدود المفترضة مع العراق صارت علامة مباشرة للقيام بالتحضير لانتفاضة عامة لأكراد تركيا. وهذه على العموم حادثة محلية وواحدة من كثير في الحوادث في السنوات العشرينيات بكوردستان تركيا، كشفت أحد

---

[٥٤] لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ٥٠.

[٥٥] المصدر نفسه، ص ٥١.

[٥٦] المصدر نفسه، ص ١٨١–١٩٢.

العناصر المهمة الذي هو عدم الإخلاص للجمهورية التركية الوليدة من قبل العسكريين من اصل كوردي، وخاصة من مراتب الضباط الذين يشكلون قسماً مهماً من الملاك الحربي التركي. وان اكثر من ٥٠٠ منهم انضموا في بيت شباب ضد الحكومة، وسرعان ما فروا الى الأراضي العراقية للانضمام تحت سلطة الإنكليز. وقامت دعاية الآزادى بفعل كل ما ينبغي عليها فعله[٥٧].

على مدى خريف عام ١٩٢٤ كله وشتاء عام ١٩٢٤ـ١٩٢٥ سارت في جنوب شرقي تركيا الاستعدادات التي كان يقوم بها الآزادى وإن تحضيراً لإعلان انتفاضة كوردية عامة شاملة، تلك التي جرت على خلفية الهياج المتصاعد عفوياً أو تنظيمياً للسكان الكورد. وكانت انتفاضة ساهم فيها أحياناً السكان المحليون والقادمون الاثوريون (من العراق). وفي خلال شهري آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٤ قام فصيل من الاثوريين بإعتقال والي حكاري، خليل رأفت بيك واحتجازه أسيراً لبعض الوقت[٥٨]. وفي خلال شهري أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر من نفس ذلك العام، يشار الى حدوث عدة انتفاضات في ضواحي وان التي نسبوها الى كونها رد فعل على إلغاء الخلافة، وعلى إجراءات السلطات الاستعمارية إزاء المسألة الزراعية (لقد اسكنوا الأتراك في الأراضي التي خلت نتيجة لآبادة الأرمن ومن جراء العمليات الحربية التي جرت مؤخراً من قبل الكورد)[٥٩]. زادت الأوضاع التهاباً باستمرار لأحداث لا انقطاع لها في منطقة الحدود التركية–العراقية، وعندما استغل كل من العملاء الأتراك والبريطانيين على حد سواء هذا التذمر في قلب كوردستان وذلك من اجل تدعيم الحجج المتبادلة حول الأرض والادعاء بها بشأن أقليم الموصل محل النزاع، فإن كلاً من تركيا وانكلترا سارعتا للتظاهر بالقوة، فضلاً عن قيام إنكلترا بممارسة ضغط من جانب عصبة الأمم[٦٠].

ومع استعداداتهم للانتفاضة العامة فإن الآزاديين عقدوا عدداً من الاجتماعات الهامة. واحدى هذه الاجتماعات عقدوه في أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٤ وذلك في ساسون وخاتم، حيث انهم انتخبوا تحت واجهة عرس كوردي ممثليهم الى المؤتمر الذي كان قد جرى في كانون الثاني/يناير في حلب. وتقرر في ذلك المؤتمر إعلان الانتفاضة في بداية عام١٩٢٥ [٦١]. وقامت قيادة التحضير للانتفاضة بتشكيل لجان محلية. واللجنة الرئيسية من بينها بصورة خاصة هي لجنة ارضروم برئاسة المقدم

---

[٥٧] روبرت ولسون، التمرد القومي الكوردي، ص ٤٢–٤٣ و ٥٠ و ٩٠–٩١.

[٥٨] اورينت مودرنو، رقم ٩، ١٥ ايلول، ١٩٢٤، ص ٥٤٢.

[٥٩] المصدر نفسه، ١٥ تشرين الاول/١٩٢٤، ص ٦٠٦.

[٦٠] مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، المجلد ٤، ص ٤٣٢.

[٦١] فاسييف ك.، الاسباب والقوى المحركة للانتفاضات الكوردية "المسألة الزراعية"، ١٩٣١، الكتاب ٩–١٠، ص ١٠٦.

خالد بيك جبرانلي. ولعبت دوراً ملحوظاً ايضاً لجان اسطنبول وحلب والموصل. وكان يقود لجنة اسطنبول سعيد عبدالقادر من اشهر البارزين في النشاط القومي الكوردي وهو نجل الكوردي المعروف الشيخ عبيد الله والعضو السابق بمجلس الشيوخ في البرلمان العثماني. وقامت هذه اللجنة بعقد إتصالات مع الإنكليز (وان لجنة الموصل قامت بذلك ايضاً كما يبدو)، أما لجنة حلب فإنها اتصلت بالفرنسيين[٦٢]. وكل هذا مفهوم تماماً، لان الكورد بوجودهم في وضع استثنائي معقد، كانوا بحاجة ماسة الى التأييد من الخارج، ولكن هذا لا يعني أبدا، كما كان سيظهر فيما بعد، بإن الحركة الكوردية كانت مدفوعة من قبل الإمبرياليين. أن الأسباب الداخلية للارتفاع الحاد في نشاط الحركة الكوردية بتركيا ساعدت بالقضاء على الخلافة. ".. أن الكورد يتفجرون عداءً بصوت واحد تقريباً في هذا الوقت ضد تركيا، وان إلغاء الخلافة قد أكمل ابتعادهم عنها". أن هذا هو ما أكده مصدر إنكليزي[٦٣]. ولكن هذا لم يكن ألا ذريعة لغضب مفهوم بالنسبة للمجتمع الكوردي المتخلف في ذلك الزمان، وهو المجتمع الذي كان في حالة الخضوع الديني الكامل للقيادات الدينية، ولكن سبب الخلافة سبب غير أصيل.

ما كانت التحضيرات التي يقوم بها الكورد للانتفاضة في الولايات الشرقية خافية على الحكومة التركية. وكانت إجراءات سريعة مضادة قد اتخذت بأسلوب "تركي" صافٍ وهو يتمثل بالتنكيل تماماً ضد الحلقة القيادية بالدرجة الأولى للحركة الكوردية. وفي خريف عام ١٩٢٤ كان قد وقع بالاعتقال جميع الشخصيات القيادية عملياً، وهم "لجنة استقلال كوردستان" والمنظمات الكوردية الأخرى ومن ضمنهم خالد بيك جبرانلي ويوسف ضياء وغيرهما، وذلك لإحالتهم الى محكمة عسكرية. وان بعضاً منهم قد ابعدوا الى خارج الحدود، وآخرين "ومن بينهم العقيد إحسان نوري الذي لعب فيما بعد دوراً قيادياً في الحركة الكوردية" فإنهم سارعوا الى طلب اللجوء[٦٤].

وبهذه الصورة فإن الانتفاضة الكوردية في تركيا كانت قد حرمت من قياداتها حتى من قبل أن تبدأ. ولهذا فإن هذه الانتفاضة كانت محرومة من الضمان الذي توفره قيادة سياسية ومنظمة ملائمة تمثل اكثر الأقسام الطليعية آنذاك في المجتمع الكوردي وذلك بشخص مقر قيادة القوميين

---

[٦٢] المصدر نفسه، ص ١٠٦–١٠٧.

[٦٣] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، السلسلة أ، الكتاب ٩–١٠، ص ١٠٦.

[٦٤] هسرتيان م. أ.، كورد تركيا في الوقت الراهن، ص ٦٣–٦٤، روبرت ولسون، التمرد القومي الكوردي، ص ٩١–٩٢.

الكورد، أي "لجنة استقلال كوردستان" ولهذا فإن مقدمة الخطة الجديدة لدورة النضال الجديدة في النضال التحرري الكوردي قد صعد أليها بصورة طبيعية تماماً الشخصيات التقليدية من كبار الإقطاعيين ورجال الدين. أن الشيخ سعيد من بيران (ولاية الئازيز=معمورة العزيز) كان الزعيم بلا منازع في السنوات الأولى بعد مؤتمر لوزان الذي هو الرئيس العام والمتنفذ في كوردستان للتكية الصوفية النقشبندية. وان اتباع فرع هذه التكية المنتشرين بين الكورد هو فرع الخالدية لعبوا دائماً دوراً قيادياً في الانتفاضات الكوردية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

الشيخ سعيد كان ثرياً ومشهوراً، واعتبر هو واحداً من اكثر الشخصيات المتنفذة الكوردية وجاهة ليس في ولاية معمورة العزيز (الئازين) وأطرافها فحسب بل وفي كوردستان كلها. وهو منذ نهاية عام ١٩٢٣ قد صار عضواً في هيئة "لجنة استقلال كوردستان" ومن ثم بعد القضاء عملياً على هذه اللجنة صار هو القائد الوحيد للحركة الكوردية في تركيا. أما الكورد الايزديون والزازا (علي اللاهية او أهل الحق) والشيعة العلويون فهم وحدهم الذين ظلوا خارج سلطة نفوذه.

ان الدور القيادي للنخبة التقليدية الكوردية في نضال الكورد الذي كان دائراً آنذاك في تركيا من اجل الحرية والاستقلال كان له آثار إيجابية وسلبية بنفس الوقت. فمن جهة فإن رؤساء العشائر والشخصيات الدينية (وهم قبل كل شيء كانوا بوجه واحد) كانوا يتمتعون بنفوذ ساحق بين جماهير الكورد وقادرين في لحظة على إشعال انتفاضة عامة. ومن ناحية أخرى فإنهم كانوا يفتقرون الى التنظيم والانضباط والى الهدف السياسي المحدد، الذي ينتهل معينه من المثل الطليعية التي كانت مألوفة في ذلك الوقت. ان الفوضى والانعزال الإقطاعي الكوردي النموذجي اضعف الحركة القومية الكوردية. وكل هذه السمات السلبية قد صاحبت إنتفاضة الشيخ سعيد والحركات الكوردية الأخرى التي أعقبتها سواء في تركيا او في بلدان الشرق الأوسط الأخرى.

في نهاية عام ١٩٢٤ وبداية عام ١٩٢٥ أنضم للتحضيرات المكثفة للانتفاضة اتباع الشيخ سعيد وهم ولده علي رضا وسيد عبدالقادر الذي كان يقيم في اسطنبول وبعض الآخرين من كبار رجال الدين الكورد البارزين. وكان العمل سارياً بنجاح في الأساس، ألا أن الوحدة المنشودة لم تتحقق. فإن الزازا في ديرسيم والعلويين (قزلباشي)، القبائل غير السنية رفضوا الانضمام للاستعدادات التحضيرية لانتفاضة الكورد، الأمر الذي أدى فيما بعد الى أن يلعب ذلك دوراً سيئاً.

في الرابع من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٥ وفي أثناء اجتماع للزعماء الكورد في ضواحي بالو تم وضع اللمسات الأخيرة للخطة وتعين موعد بدء الانتفاضة، وهو يوم العيد القومي الكوردي "نوروز" أي في ٢١ آذار/ مارس عام ١٩٢٥. وفيما بعد تتابعت الإجراءات التحضيرية المباشرة

للحركة، التي اتضح في نفس الوقت أنها لا تحظى بالقبول لدى قبائل ديرسيم، وبعض القبائل الأخرى، ولا تقبل الانضمام إليها. وفي أثناء التحضيرات للانتفاضة قد ظهر ما هو معتاد لدى الكورد من انعدام التنظيم الذي تسبب من جرائه، في أن تبدأ الانتفاضة بداية عفوية، قبل موعدها المحدد، وعندما كانت الاستعدادات لها لم تكتمل بعد فلقد وقع الانفجار في العشرة الأولى من شهر شباط/فبراير عام ١٩٢٥ وكان سببه على العموم اشتباك حصل بين قطعة قتالية مشكلة تابعة للشيخ سعيد وبين الجندرمة الأتراك. وقد ترك اندلاع الانتفاضة قبل ساعة الصفر المحددة لها، فضلاً عن عدم إنجاز التحضيرات اللازمة لها أثره المحتوم على طريق سيرها ونتائجها[٦٥].

أن الانتفاضة نفسها التي اندلعت في الثامن من شباط/ فبراير عام ١٩٢٥، تحمل من حيث وجهة النظر العسكرية المحضة صفة انتفاضة محلية نسبياً، وذات طبيعة لا تتصف بالاستمرارية من حيث الزمن. وكان البركان الأساسي للانتفاضة موجوداً الى الغرب من بحيرة وان ومن الغرب الى الشرق من بالو، وحتى موش ومن الشمال الى الجنوب تبدأ من كارليوف حتى خزرو (أقل من ١٥ ألف كيلو متر مربع) ، الا أن العمليات الثورية قد امتدت الى أراضٍ واسعة جداً (تقريباً الى ٥٠ـ٦٠ ألف كيلو متر مربع)، ولكن هذا المجال الواسع لم يشكل اكثر من ربع مساحة كوردستان تركيا كلها[٦٦].

استمرت الانتفاضة مدة ليست طويلة. والنجاح فيها حالف الكورد لمدة لا تتجاوز اكثر من شهر. وعند حلول اليوم الحادي عشر من آذار/ مارس تعرضت للإخفاق محاولتهم السيطرة على ديار بكر التي كانوا ينوون إعلانها عاصمة "لكوردستان المستقلة. وفي نفس هذا الوقت دخل الثوار الى الئازيز (اليازيغ) ألا أن محاولتهم تعزيز مواقعهم في هذا القاطع ومن ثم الزحف نحو ديرسيم، أثارت مقاومة غالبية القبائل المحلية التي سارع الأتراك الى استغلالها استغلالاً ناجحاً. وفي شمال القسم الرئيسي من إقليم الثوار (إقليم تشاباكتشور ـ كارليوف) فإن القوات التأديبية التركية التي عانت من الفشل في البداية أفلحت ايضاً في بداية نيسان/أبريل إنزال هزيمة بالثوار بمساعدة قبيلة خورميك الشيعية. وأخيرا في الشرق والشمال الشرقي (منطقة مالاذگرت ـ موش ـ بتليس) استطاع الترك في نهاية آذار/ مارس، بعد معارك طاحنة، التغلب على الكورد، وان قسماً من قواتهم المقاتلة شقت طريقها الى إيران. وفي منتصف نيسان/ أبريل عام ١٩٢٥ فإن القوات الأساسية من الثوار قد صارت مطوقة في وادي خنس وتعرض قسم منها للآبادة. أما الشيخ سعيد نفسه وزملاؤه المقربون أليه فقد وقعوا بالأسر. وحتى أواسط ايار/مايو عام ١٩٢٥ كان

---

[٦٥] هسرتيان م. أ ، مؤلف ص ٦٤–٦٨. وروبرت ولسون، مقتبس، ص ٩٣–٩٥.

[٦٦] انظر: الخارطة على صفحة ٩٧ التي استخدمناها من كتاب روبرت ولسون.

قد تم في كوردستان تركيا القضاء على آخر مواقد الانتفاضة الكوردية[٦٧]. لقد تعرض أكراد تركيا الى أول هزيمة كبيرة بعد إنتهاء الحرب العالمية. وبدأت السلطات التركية تمارس عمليات الانتقام الجماهيرية.

لدراسة تاريخ المسألة الكوردية فإن انتفاضة الشيخ سعيد هي انتفاضة مهمة بالنسبة لهذه الدراسة، لأنها انتفاضة تحمل علامات الحقبة القديمة أو الجديدة التي كانت قد بدأت، على حد سواء. ومن العسير التمييز بين هاتين الحقبتين في المسيرة الاثنية الوطنية الكوردية التي كانت تعكس ظهورها في جميع الحركات السياسية في كوردستان، وتجد تعبيرها تعبيراً دقيقاً في إفصاح كامل، عن حب الحرية وكراهية جميع أنواع الاضطهاد. وفي الحقيقة فإن الكورد في القرن العشرين، وخاصة في حقبتي الحربين العالميتين الأولى والثانية قد دخلوا في مرحلة انتقالية من تاريخهم، عندما بدأت العلاقات القبلية القائمة على العرق والبنية الإقطاعية، بالتحول نحو المقاييس الحضارية المعاصرة. فبسبب تخلف المجتمع الكوردي والظروف غير الملائمة لتطوره التأريخي، فإن هذه المرحلة الانتقالية استطالت عهداً طويلاً وهي لم تصل الى نهايتها الختامية حتى الآن. ولهذا فإن الأشكال السياسية والدواعي الفكرية للحركة القومية الكوردية ظلت مدة طويلة خلال زمن هذه الدراسة على الأغلب قديمة وتقليدية. أما الجانب الإيجابي في الحركة التأريخية فهو يبدو اكثر رقياً وتقدماً. وان مثل هذه الملامح كانت سمة ملاصقة لانتفاضة الشيخ سعيد.

أن هذه الانتفاضة تستدعي الى الذاكرة، من حيث علاماتها الخارجية كلها، الانتفاضات الكوردية الكثيرة عدداً، في عصر الإمبراطورية العثمانية وإيران القاجارية. لقد وقف على رأس هذه الانتفاضة اكثر قادة الكورد المتنفذين الدينيين بلا منازع (وليس بين أكراد تركيا وحدهم) وان وضعه الاستثنائي قد تعزز بفضل شخصيته الدينية التي لا منازع لها بصفته رئيس تكية النقشبندية الصوفية (الدروشة) المشهورة في كوردستان نفسها منذ زمان قديم جداً. ففي الرابع عشر من شباط/ فبراير عام ١٩٢٥ اصدر الشيخ سعيد فتوى أعلن فيها نفسه أميراً للمجاهدين، أي للمناضلين من اجل العقيدة. وأكد في تلك الفتوى أنه بصفته رئيساً "للطريقة" النقشبندية (أسلوب الإدراك الصوفي للحقيقة لدى المتصوفين) فهو يعتبر ممثلاً للخليفة وللإسلام. ويؤكد اولسون أن قرية داراخين بالقرب من خنس أصبحت "مقر القيادة الموقت للخلافة

---

[٦٧] اشترك في قمع الانتفاضة حوالي ٧٨ الف من الجنود الاتراك وبحسب معلومات اخرى اشترك ٣٥ الف ومعهم ١٢ طائرة (موسكو، بوغوريلوف، المسالة الكوردية) هي حرب وثورة ١٩٢٥، الكتاب ٣، ص ١٥١. والثوار بحسب تأكيد نفس ذلك الكاتب بلغ عددهم ٧١٠ الاف. والامر الذي تبدو فيه المبالغة واضحة، البلاغ الحربي، رقم ١١، ١٩٢٥، ص ٤١. روبرت ولسون، التمرد القومي الكوردي، ص ١٠٧–١٢٠.

النقشبندية"[٦٨]. (من الواضح للعيان أن خليفة آخر في العالم الإسلامي على هذا الأساس غير موجود بنفس ذلك الوقت). وان هذا أمر مبالغ فيه في الواقع، ولكن الشعار الرسمي للثوار كان النضال "بإسم الشريعة ومقدسات الله"[٦٩]. وهذا من حيث القيمة يساوي إعلان الجهاد ضد الكفار، وموجه ضد جميع المسلمين الأتراك بصرف النظر عن قومياتهم. ودعا قادة الثوار الى استعادة السلطنة والخلافة في تركيا التي اعترفوا بإعلان إسنادها الى ابن السلطان عبدالحميد الثاني الذي يدعى محمد سليم أفندي الذي كان يعيش في بيروت[٧٠].

وانطلاقا من هذا كله، فإن كل شيء كان يتحدث كما يبدو عن أن انتفاضة الشيخ سعيد هي على الأغلب حركة دينية. فإن قادة الانتفاضة في بياناتهم الواسعة التي وجدوها أشارت من جميع النواحي الطبيعية الشريفة لنواياهم. وفي أحد نداءاته أعلن الشيخ سعيد عن أنه "هو الذي أنعم الله عليه" لاستعادة الخلافة. ومثل هكذا بيانات لم تكن قليلة.وكانت السلطات التركية مدانة فقط "بالكفر" و "التخلي عن العقيدة" وما شابه من مثل هذه الآثام، في الوقت الذي لم يكن هناك ما يقال عن الاضطهاد ضد الكورد[٧١]. وحتى عندما تحتوي نداءات الثوار على بواعث سياسية، فإنها تكون مغلفة بمطاليب ذات طبيعة دينية. وكمثل على ذلك، فإن أحد الكتاب السوفييت يورد الاقتباس التالي (وهو في الواقع لا يشير الى مصدره) الذي يرتبط بشعارات الثوار الكورد: "حكم ذاتي لكوردستان تحت حماية تركيا" استعادة الخلافة والسلطنة وإلغاء المحاكم المدنية واستئناف عمل المحاكم الشرعية والشريعة، أي أن القضاء في المحاكم يكون بحسب القرآن ومن ثم في الأخير إعلان الأمير سليم خليفة لتركيا كلها[٧٢].

أن الروايات عن الطبيعة الدينية الإسلامية لحركة الشيخ سعيد لم تقابل بلا نقد من قبل افضل قسم غربي آنذاك وسوفييتي ايضاً من ذات الاختصاصات بالكتابات الاجتماعية والآداب القريبة من الاستشراق ذات الأهلية القليلة والميالة للإثارة، التي جعلت الأيمان الديني قناعاً مقصوداً للقادة الكورد وللافتراءات الخبيثة للدعاية الحكومية التركية. وهكذا كان الكاتب الإنكليزي ارمسترونك قد كتب في زمان مضى سيرة حياة كمال اتاتورك حيث قال: "كان الكورد جبليين متوحشين بدائيين ومتعصبين دينياً وهم منصاعون الى رجال دينهم مع الراية المطوية الصفراء

---

[٦٨] روبرت ولسون، المصدر نفسه، ص ١٠٨.

[٦٩] زافرييف ر. س.، نحو احدث تأريخ للولايات التركية الشمالية الشرقية، تفليسي، ١٩٤٧، ص ١٤٤.

[٧٠] عارف حسان، الكورد والتأريخ والدراسة السياسية، لندن، ١٩٦٠، ص ٣٦.

[٧١] هسرتيان م. أ.، كورد توركيا، ص ٧١، الحياة الدولية، العدد ٣، ١٩٢٥، ص ٨٩.

[٧٢] بوغوريلوف م.، المسألة الكوردية، الحرب والثورة، ١٩٢٥، الكتاب الثالث، ص ١٤٨.

للنبي، ثاروا لإنقاذ الإسلام وللقضاء على الأتراك الكفار"[٧٣]. كما أن جانتيزون وصف الكورد وصفاً غير حميد ومستخفاً بهم بقوله: "أن الكورد هم يشبهون قومية من الرعاة والقتلة مع "حضارة متخلفة ليس لديها أدب او تجارة او حرف مهنية ولا قانون، ولهذا ينبغي "اعتبار الانتفاضة الكوردية إسلاماً مناهضاً "للنظام" الغربي. أن كوردستان "لم تنضج الى الحد الذي تستوعب عنده الأفكار العصرية: قال هذا الكاتب وأضاف أن وجود القبائل العديدة واللهجات والمذاهب الإسلامية وما شابه ذلك يعرقل تكامل تشكيل القومية الكوردية، "القومية المتطرفة".أن بمثل هذه النعوت يطفح كتاب جانتيزون. وهو بدون تعليقات يقتبس مقاطع مما يزعم أنه "بيان" يفيد أن النظام التركي الجديد"أعلن الحرب" التي شرعها الله ضد المؤسسات الدينية "وهذا هو السبب في أن المثقفين والشيوخ والبيكات الكورد قرروا الرد على هذا العدوان"[٧٤].

أن المؤيدين للروايات عن الطبيعة الدينية الغالبة للتذمر العام لدى كورد تركيا بقيادة الشيخ سعيد، يستندون الى أقوال القادة الكورد أنفسهم والى الكتابات التركية الرسمية المتحيزة والصحافة شبه الرسمية. وان الأمر ليبدو وكأنه لا مجال للجدال عن شيء. فإن الولايات الكوردية كانت في واقع الحال اكثر الولايات تخلفاً من جميع النواحي في الجمهورية التركية، وان تأثير الشخصيات الإقطاعية والدينية في المجتمع التركي بقي هو الطاغي، وان نهج التحضر وخاصة نحو تمدين البلاد كان يضرب المصالح السياسية والمادية لهذه الشخصيات ضربات مميتة. ولكن التخلف والعنف مما تمارسه الدوائر الرجعية كان سمة طبيعية بالنسبة للكثير من الأقاليم التركية الأخرى، فضلاً عن عدم الإشارة الى التحركات الجماهيرية في مرحلة أجراء الإصلاحات، فكيف الحال مع الفعاليات الوقتية للأحزاب والجماعات المعارضة ذات النفوذ القليل. ومن ثم فإن استياء السكان الكورد من النظام الجمهوري الجديد ارتدى فوراً أقصى أنواع الاحتداد أما الأهم في ذلك كله فإن هذا الاستياء عبر تعبيراً ساطعاً عن نزعة قومية.

بل وحتى أن المراقبين السطحيين الذين هم من الأوساط الصحفية المقربة، كثيراً ما كانوا يضطرون للاعتراف بأن الحالة الدينية، أن لم تكن هي الوحيدة، فإنها الأكثر أهمية من حيث الأسباب الدافعة للانتفاضة الكوردية في تركيا. ويعترف جانتيزون ذاك نفسه، أن شعارات الثوار الأكراد الداعية الى: "احترام العقيدة الدينية وتأييد إقرار الشريعة واستعادة الخلافة" إنما تخفي

---

[٧٣] ارمسترونگ ايتش س.، الذئب الرمادي مصطفى كمال، دراسة متأنية عن الدكتاتور، لندن ١٩٣٥، ص٢٦٤.

[٧٤] جينتسون ب.، مصطفى كمال، اورينت، اذار–مارس، ص ٦٧و٧٦ و ٧٧.

خلفها ليس نزاعاً دينياً فحسب بل وإدارياً. والنتيجة هي "رد فعل الإقطاع الكوردي ضد الدولة وصراع في تركيا بين المناصرين للتقاليد الإسلامية القديمة وبين تركيا المدنية التقدمية" ثم يواصل جانتيزون تأكيده بأن قادة الانتفاضات الكوردية أرادوا "تأسيس دولة كوردية مستقلة" ولكنهم كانوا عديمي الثقة بتحقيقها من جراء الانقسامات الكوردية العشائرية واللغوية والدينية. وهو لهذا الغرض يورد تشبيهاً مغامراً بين الأوضاع القومية في كل من تركيا وبلجيكا (أي أن العلاقة بين الكورد والأتراك هي مثل العلاقة بين الفالونيين والفلامنديين)[٧٦].

الجنرال الإيراني حسن ارفع، يعرف شخصياً معرفة جيدة المسألة الكوردية (وهو قد شارك مرات عديدة في إخماد أكراد إيران) يذكر الأسباب الرئيسية التالية لانتفاضة الشيخ سعيد:

١ـ إلغاء الخلافة وتهتك الدولة.

٢ـ تدهور الأحوال الاقتصادية في الولايات الشرقية.

٣ـ تطاول الحكومة على السلطة السياسية لعلية القوم من القبائل.

٤ـ خشية الإقطاعيين الحرمان من امتيازاتهم[٧٧].

أن الجنرال يضع العنصر الديني في المقام الأول، ألا أنه يلحق به عدداً آخر من العوامل ليس اقل أهمية من حيث التأثير.

والمؤرخ الإنكليزي الرصين أرنولد توينبي الذي نشر في زمانه أعمالا أصيلة حول المسألة الشرقية اظهر معالجة اكثر اتزانا لمسألة دراسة أسباب وطبيعة الانتفاضات الكوردية في تركيا، كتب بصدد حركة التحول المدني في هذه البلاد (إلغاء الخلافة وغيرها) يقول "كان التسرع في الانتفاضة الكوردية عام ١٩٢٥ واحداً من جوانب الملامح الرجعية للحركة الدينية التي عبر عن أيمانه بها كل من المراتب الدينية والمؤسسات الروحانية في الولايات الشرقية، ولعبت فيها هذه المراتب الدور القيادي"[٧٨]. وهكذا فإن المؤرخ توينبي، اثبت أولاً، أن الانتفاضة الكوردية عجلت في انهيار المؤسسات الإسلامية التي ولى زمانها في تركيا (وبموجب هذا وحده لايمكن اعتبارها رجعية)، وثانيا، فإن "ظاهرها" فقط كان "رجعياً" أي من حيث شكلها، وليس من حيث مضمونها بتاتاً، وثالثاً، أنه وضع موضع الشكوك الدور القيادي للدين في الانتفاضة ("أمنوا"). أن المستكردين الغربيين المعاصرين (ولسون ومارتين فان برينسن) يؤيدان تماماً وجهة النظر

---

[٧٦] جينتسون ب.، التمرد الكوردي، ريفيو دي باريس، رقم ٢٠، ١٩٢٥،ص ٨٤٠و ٨٤٥و ٨٤٦.

[٧٧] حسن ارفع، الكورد، ص ٣٨.

[٧٨] ارنولد توينبي، العالم الاسلامي منذ اقرار السلام، اشراف افاريس، ١٩٢٧، ص ٧٢.

تلك، التي تفيد أن الانتفاضة عام ١٩٢٥ اتصفت بلاريب بطبيعة قومية، أما الإسلامية فإنها استخدمت من قبل الموحين بها والمنظمين لها والآزاديين من اجل "الستراتيجية والتكتيك الضرورين للثورة الناجحة"[٧٩].

لقد أثارت الاضطرابات في كوردستان تركيا اهتماماً مفهوماً في المؤلفات الكتابية السوفييتية العامة والخاصة وكان الكتاب السوفييت مثل الكتاب الغربيين لم يستطيعوا فوراً أن يقدروا هذه الأحداث تقديراً متساوياً وقد حال دونهم ودون ذلك، الجهل الأيديولوجي، والاطمئنان الى الصحافة التركية. وبهذا الصدد كتب أحدهم يقول أن التدين بصفته قوة سياسية بقي فقط في الولايات الشرقية من تركيا ". وفي شخص الإقطاعيين المحليين اكتشف الدين وجوده بشكل استثنائي تقريباً في إطار الحركة الكوردية التي لا تحمل كقاعدة، طابع حكم ذاتي قومي بقدر ما تحمل طابعاً دينياً رجعياً"[٨٠].

وكان هناك الكثير من مثل هذه الأقوال في الصحافة السوفييتية ولكنه ليس جميع الكتاب السوفييت ساروا بموجب هذا السياق الذي لدى الشخصيات الرسمية التركية وأصحاب الصحف. وعلى هذه الشاكلة يعطي ف. أ. غوركو كرياجين صورة اكثر تعقيداً وألواناً في ما أورده من كلام عن إنتفاضة الكورد عام ١٩٢٥: "أننا نرى هنا كومة من الخيوط المتشابكة بلا نظام للمقاومة الإقطاعية التي تضم المذعورين من النشاطات الإصلاحية، التي تقوم بها حكومة انقرة. وتضم هذه المقاومة الرجعية الدينية والرهبنة والمتصوفة في التكايا الذين تحركوا من اجل حماية امتيازاتهم العريقة تحت شعار الدفاع عن الخلافة الملغاة والسعي للاستقلال القومي الذاتي الكامل (مثلاً على ذلك ما لدى خالد بيك القائد العسكري) هذه المساعي التي تعاني من الاضطهاد القومي الذي يمارسه النظام التركي"[٨١].

وبناء على ذلك فإن ما يروى عن الصفة الدينية والإقطاعية، ومن ثم ذات الطابع الرجعي لانتفاضة الشيخ سعيد، هو ليس فقط غير مقبول بالنسبة للأبحاث الجدية التي وصفتها بعد وقوعها بل وبالنسبة لكثير من الكتاب المعاصرين الموضوعيين الذين لم يكن فهمهم مشوهاً بفعل نزعة مقصودة خدمة لأيديولوجية معينة. ومما يستحق التنويه عنه أن الكتاب المعاصرين الموضوعيين استطاعوا استناداً منهم على المصادر التركية، (بالدرجة الرئيسية على المصادر المعادية للكورد والمصادر الرسمية وشبه الرسمية)، التي كثيراً ما كشفت عن غير قصد أسرارا

---

[٧٩] روبرت ولسون، التمرد القومي الكوردي، ص ١٥٣–١٥٤ و ٢٠٩. وهسرتيان م. أ.، كورد تركيا، ص ١٧–١١١.

[٨٠] كروس ت.، الوضع الداخلي التركي، الحياة الدولية، العدد ٧–٨، ١٩٣٠، ص ٦١.

[٨١] غوركو كرياجين ف. أ.، الشرق العربي والامبريالية، موسكو، ١٩٢٨، ص ١٢١.

تفند الرواية المشار إليها. فإن رونالد ليندسين السفير البريطاني في تركيا المح في استعراض لـه في الصحافة التركية أن أسباب انتفاضة الشيخ سعيد هـي "الـدين والقوميـة"، ومـع ضـياع العلاقـات الدينية بين الأتراك والكورد، فإن هؤلاء الكورد "يجب عليهم الآن ضمان مستقبلهم" وان هذه هـي أول انتفاضة علنية "ضد نزعة التجاهل الذي يمارسه النظام التركـي الحـديث"، بحيـث أن الـشيخ سعيد بعدما اتشح بالدفاع عن الدين والأخلاق واسترجاع الخلافة كان يحلـم في واقـع الحـال بإقامـة كوردستان مستقلة[٨٢]. وبعبارة أخرى فإن الثوار برفعهم الـشعارات الدينيـة إنمـا أرادوا أن يخفـوا وراءها أهدافاً سياسية كاملة.

وهنا يلوح سؤال، هل كان النضال من اجل كوردستان مستقلة الهدف الرئيسي مـن بـين هـذه الأهـداف؟ وعلـى العمـوم، فمهمـا كانـت الغايـة الـسياسية للمـنظمين والقـادة الكـورد المباشـرين للانتفاضة في تركيا عام ١٩٢٥، فألى أي مدى خرجت هذه الغاية السياسية عن الإطـارات التقليديـة الإقطاعية الانفصالية المصبوغة بصبغة دينية كانت تمثل طابعاً لهذا النـضال في العهـود الـسابقة؟ ليس من البساطة الرد على هذه الأسئلة بجواب من معنى واحد.

أن بعض الكتاب يؤكد تأكيدا قاطعاً أن النضال دار مـن اجـل "كوردسـتان المـستقلة" ومـثلاً على ذلك أن د.س. زافريف كتب يقول "أن شعار "كوردستان المـستقلة" كـان هـو شـعار شـيوخ الكورد". ألا أنه لم يذكر دليلاً وثائقياً علـى ذلـك. ولهـذا يتكـون انطبـاع وكـان زافريـف أراد بهـذا التأكيد رفع التناقض في الحكم المتصلب الذي أنحصر في الكتابات السوفييتية التي كـان متعارفـاً عليها آنذاك. "أن الانتفاضة الكوردية حملت طابعـاً دينيـاً رجعيـاً ألا أنهـا رفعـت شـعارات قوميـة كوردية" أي "أن الشيوخ والبيگات الرجعيين" رفعوا هذه الشعارات التي (في نهايتها المنطقية هي دولة كوردية مستقلة) وذلك فقط لغـرض الحـصول علـى "مـساعدات مـن الخـارج الـذي ستـستغله بعض الدول الأجنبية نحو أضعاف الحكومة التركية من اجل تحقيق مخططاتها في الشرق"[٨٣].

وهناك بحوث لا يجرؤ أصحابها على التأكيد مباشرة أن الكورد توجـد لـديهم خطـط لتأسـيس كوردستان المستقلة، وهم على كل حـال يقومـون بوضـع تحفظـات جوهريـة.وقـام غـيفين بوضـع الـسعي لتقـسيم تركيـا لتأسـيس "كوردسـتان المـستقلة" علـى لـسان المـدعي العـام التركـي في المحكمة ضد الثوار الأكراد. وقارن المدعي العام حركة الكورد بالثورة في البوسـنة والهرسـك خـلال

---

[٨٢] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ٣٠٤، ص ٣١و ٣٧. من ليندسي الى وزير الخارجية او. تشيمبرلن، ١٩٢٥/٢٨/٢٤.

[٨٣] زافرييف د. س.، نحو احدث تاريخ للولايات التركية الشمالية الشرقية، ص ١٤٤–١٤٥.

سنوات السبعينيات من القرن التاسع عشر[٨٤]. ومن الواضح أن هذا ليس دليل إثبات. ونقل بيرسي لوزين المبعوث البريطاني الى طهران خبراً عن نية الثوار إقامة "دولة ذات حكم ذاتي او مستقلة "كان قد استقاه من عبارات علي رضا ابن الشيخ سعيد الذي أجرى معه محادثة في القنصلية الإنكليزية في تبريز. الا أنه من المشكوك فيه أن يكون علي رضا قد روى في القنصلية شيئاً عن موقف قيادة الثوار الأكراد بل على الأرجح أن هذا لم يكن اكثر من جس نبض (لاستفزاز البلاشفة او السلطات الإيرانية) لغرض أن تتضح نوايا الإنكليز إزاء الأحداث في كوردستان تركيا[٨٥]. وكان توينبي، على حق عندما وصف الأسباب الأساسية لانتفاضة الشيخ سعيد بأنها (التغريب والمركزية والتتريك وعدم رغبة القيادات الكوردية التخلي عن امتيازاتهم الإقطاعية والدينية)، فضلاً عن ملاحظته الثاقبة، أن من الصعب تشخيص الفكرة الرئيسية لانتفاضة الكورد، لأن جميع المصادر التركية مهتمة (من جراء الجدال حول الموصل) بتصوير الحركة الكوردية بأكثر الصور حقارة ورجعية. ومع ذلك فإن النزعات القومية هي التي كانت مسيطرة، وذلك لأن اكثر السكان الترك تطرفاً في الدين والمنظمات التي تمثلهم لم ينحازوا الى الانتفاضة الكوردية[٨٦]. وأخيرا فإن الباحثين الاثنين المعاصرين اولسون وتاكير اللذين كانا منصرفين في استيعاب مواد جميع السابقين من البحاثة الغربيين والأتراك وفضلاً عن الأرشيف الإنكليزي الذي رفع المنع عنه، قد أكدا أن انتفاضة الشيخ سعيد رغم أنها "كانت عامل تحفيز في المرحلة الأولى من نهوض القومية الكوردية" ألا أنه ليس هناك دليل على أن الرغبة بالاستقلال كانت موجودة لدى جميع اكراد تركيا او غالبيتهم، بل هي كانت لدى جزء منهم. ان الروح القومية لدى الشيوخ كانت ضعيفة في التعبير "رغم ان الشعور الوحدوي كان قد تكون بالطبع"[٨٧] وبناءً على ذلك يمكن الخروج باستنتاج مفاده، انه كان غائباً شعار النضال من اجل إستقلال كوردستان، او في أقصى الحالات، من اجل حكم ذاتي لها على الأراضي التركية (وفضلاً عن ذلك على أراضي الأقسام الأخرى من كوردستان الاثنية)، وذلك بصفته شعاراً رسمياً صاغته وقبلت

---

[٨٤] جابان، س. س.، كوردستان الوطن المجزأ في الشرق الاوسط، لندن، ١٩٥٨، ص ٢٤–٢٥.

[٨٥] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ١٤٩، ص ١٧٠و ١٧١، مذكرة من سكرتارية المندوب السامي الانكليزي في العراق الى مستشار وزارة الداخلية في ١٩٢٥/٩/١٦، من لورين الى القنصل الانكليزي في تبريز ب. جيلليت سيمث في ١٩٥٤/١٠/٧.

[٨٦] توينبي أ.، العالم الاسلامي منذ اقرار السلام، ص ٥٠٨ و ٥٠٩.

[٨٧] ولسون ر. دبليو وتوسكير وليم ف.، الشيخ بيراني ١٩٢٥، دراسة في رقي الوضع القومي الناضج ونمو القومية الكوردية البدائية، المجلد ١٨، العدد ٣–٤، ليدن ١٩٧٨، ص ١٩٦–١٩٩.

به أكثرية الثوار الذين تجمعوا تحت راية الشيخ سعيد. فإن السعي نحو الحرية والاستقلال كان فطرة لا جدال حولها، للغالبية العظمى من الشعب الكوردي، وقد ظل هذا السعي كالعادة من حيث الفكر والسياسة ضعيفاً في التعبير والصياغة.

وإذا كان التوضيح بشأن الأسباب الحقيقية الداخلية لانتفاضة الكورد في تركيا عام ١٩٢٥ ولأهدافها العامة لا تثير الآن مجادلات مبدئية لأنها تطفو على السطح، فإن العامل الخارجي لهذا الحدث، لم يتضح شأنه نهائياً حتى الوقت الراهن، إذ أن القضية متعلقة في أن تناول هذه المسألة الحساسة جداً والمسيسة ينطلق من منطلق مبدأ حقوقي معروف: "لصالح من هذا؟" ولكن ما هو حسن ومفيد في التطبيق القضائي هو أن (الحقيقة لن تظل غائبة الى الأبد) وان هذا يمكن أن يبدو مشكوكاً فيه تماماً في تحليل هذا او ذاك من الحقائق التأريخية. وان هذا هو ما كان حاصلاً في هذه المرة.

أن الآراء حول وقوف الإنكليز وراء الانتفاضة الكوردية في تركيا قد ظهرت فوراً كما يقال، على الآثار الساخنة لهذه الانتفاضة. وانطلقت هذه الآراء من منطلقات منطقية بسيطة: فطالما أن إنكلترا وتركيا اشتبكتا، بالذات، بعد مؤتمر لوزان، في علاقات عدائية من جراء النزاع غير المنتهي تماماً حول عائدية الموصل، فضلاً عن اكثر الجوانب التي يتكون منها هذا النزاع أهمية الذي هو القضية الكوردية، فكان على إنكلترا أن تؤلب الكورد على انقرة لغرض حرمانها من الحجج التي تفيدها بالادعاء بولاية الموصل العراقية التي تسكنها غالبية كوردية. وبهذه الصورة ناقشت الأطراف المؤيدة لهذه الرواية من مختلف البلدان.

كتبت الصحفية الفرنسية بيرتا جورج غولي مثلاً ان إنكلترا "لم تفتح أحضانها السياسية لكوردستان في الولايات الشرقية"[٨٨]. اما الكاتب الألماني كارل غورفمان فقد كتب عن انتفاضة عام ١٩٢٥ مايلي: "بحسب المعلومات التركية، فإنه قد تم العثور لدى الثوار الأسرى على نقود إنكليزية وأسلحة تعود للبريطانيين. ان إنكلترا هي التي أججت هذه الانتفاضة لكي تحرم الأتراك من قاعدتهم الأرضية بالادعاء بمنطقة الموصل ولوضع اللجنة التابعة لعصبة الأمم الموجودة هناك أمام حقيقة التغيرات في الموقف السياسي الدولي"[٨٩]. ويتحدث ارمسترونك عن التحريض الإنكليزي على الانتفاضة استناداً منه فقط على الأتراك (مسألة الموصل)، وهو نفسه يفترض ان

---

[٨٨] غيورغ عاوليس ف.، المسألة التركية، صفحات من تأريخ تركيا الاوروبية ١٩١٩–١٩٣١، ص ٣٦٧.

[٨٩] غوفمان كارل، السياسة النفطية والامبرالية السكسونية، لندن، ١٩٣٠، ص ٣٦١–٣٦٢.

الكورد قد نهضوا اعتماداً على قوتهم ذاتياً المجبولة على روح "الانفرادية" والتعصب الديني وعلى كراهية طابع الإجراءات المدنية، وانهم على العموم يشبهون جداً قبيلة البشتون[٩٠].

ولا يسع العين ألا ان تلتقط ان المؤيدين للرأي حول "الإنكليز" لا يعرضون أدلة مباشرة، بل انهم يعتمدون تقريباً وبشكل استثنائي على المصادر التركية، في الوقت الذي كانت فيه المصادر الرسمية والصحافة التركية ممتلئة تماماً بالاتهامات ضد إنكلترا (ونادراً ضد فرنسا) بأنها هي التي تحرض الكورد على تأسيس دولة كوردية بمثابة حاجز بين تركيا والعراق وسوريا[٩١]. وان الاهتمام المباشر للمصادر الرسمية وشبه الرسمية التركية بمثل هذا النوع من الاهتمام لا تثير حولها أي شكوك. ومن الطبيعي ان الإنكليز قاموا بنفي هذه الاتهامات نفياً قاطعاً. وفي الواقع فإنه لم يعثر على وثائق تؤيد التحريض الإنكليزي. اما الوثائق المكتشفة فهي تعود لمرحلة مبكرة جداً الى عامي ١٩١٩ـ١٩٢٠ عندما كانت إنكلترا تتهيأ لتوقيع اتفاقية سلام مع الإمبراطورية العثمانية، إذ اقترحت في عشية مؤتمر سيفر إقامة كوردستان ذات حكم ذاتي او مستقلة[٩٢]. بل وحتى المصادر الدبلوماسية السوفييتية التي كانت تمارس أقصى المواقف العدائية ضد بريطانيا العظمى، قد اعترفت بأنه "لا توجد مؤشرات مباشرة حول وجود ضلع لبريطانيا في هذه الانتفاضة، ولكنه توجد مؤشرات غير مباشرة" وعلى أية حال فليس هناك أي شيء محدد حول وجود هذه المؤشرات[٩٣]. وعكس ذلك توجد مؤشرات ذات طبيعة معارضة، وهي على الأرجح غير مباشرة في الواقع. فإن إنكلترا رفضت عدة مرات في خلال الانتفاضة، ومن بعد القضاء عليها ان تقدم للكورد المساعدات، بناء على رجاء منهم. فمثلاً ان هنري دوبس المندوب السامي البريطاني في العراق، في حديث جرى له في أواسط أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٥ مع السيد عبدالله، نجل عبدالقادر أحد القادة القوميين الكورد الذي اعدمه الأتراك، ومع حفيد الشيخ المجيد عبيد الله كان قد رفض رفضاً قاطعاً تقديم المساعدة للكورد ونصحهم بتأجيل النضال ضد تركيا. واعلن دوبس ان إنكلترا لا تريد المجازفة بالسلام مع تركيا طالما أنها ماتزال، على كل حال، لم تخرق قرار عصبة الأمم حول الموصل ـ ومن ثم فإن دوبس لم يعط عبيدالله اي وعود.

---

[٩٠] ارمسترونگ ايتش، تركيا وسوريا الوليدة، شهادة عبر عامين من الشعر، لندن، ١٩٣٠، ص ١٨٦.

[٩١] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ٣٠٤، ص ٣٣، استعراض الجرائد التركية.

[٩٢] لازاريف م. س.، الامبرالية والمسألة الكوردية، ص ١٦٤–١٨١.

[٩٣] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق ١٣٢، فهرس ١٤، قضية ٢٣، ص ٥–٦، انكلترا والمسألة الكوردية (شهادة).

ان الاتهامات الموجهة الى إنكلترا في تحريض الكورد على العصيان، كانت مقتصرة على الصحافة التركية فقط. وكما يبدو فإن هذه الاتهامات أخذت طريقها عبر قنوات رسمية او غير رسمية، الأمر الذي تتحدث عنه ردود الأفعال السلبية الشديدة جداً والصحافة والدوائر القريبة من الحكومة البريطانية التي نفت نفياً قاطعاً، تدعمه الحقائق نفسها، أنها أوعزت او قدمت المساعدة للثوار بالمال والسلاح[٩٤]. ومن نافلة القول ان نذكر ان الكورد ما كانوا يمتنعون أحياناً في ان يحسبوا أنفسهم حلفاء مع الإنكليز انطلاقاً من افتراض ساذج في ان هذا سيزيد من ثقل "وزنهم" بنظر السلطات التركية ويجبرها على أجراء تنازلات. وفي رده على سؤال المدعي العام من هو العدو الرئيسي لتركيا أجاب الشيخ سعيد في المحكمة أثناء محاكمته كما يزعم: انهم "البريطانيون". واسترشاداً منه بالطابع الديني النقي للانتفاضة فقد أكد انه يقف من إنكلترا موقف العداء، وهو أمر تؤيده فيه أكثرية الأتراك المسلمين[٩٥]. ولكن هذا الادعاء لم يساعده حيث كان قد جرى إعدامه شنقاً.

ان "الرواية" الإنكليزية كانت هي الأكثر شهرة في الكتابات السوفييتية خلال ذلك الوقت. وان هذا الأمر مفهوم: فإن إنكلترا كانت آنذاك الخصم الرئيسي للاتحاد السوفييتي على المسرح العالمي، بما في ذلك على مسرح الشرق الأوسط، اما تركيا فهي كادت ان تكون الدولة الصديقة الوحيدة وان هذا الاحتجاز المقصود حال دون تعرف الكتابات السوفييتية على قسم مهم من المعلومات العلمية الثمينة عن المسألة الكوردية في خلال السنوات العشرينيات والثلاثينيات. فإن الانتفاضة الكوردية في تركيا، كما كتب عنها أحد الكتاب في السنوات العشرينيات، يقول: "... أنها من حيث طابعها ومن حيث منطقة اندلاعها كان غرضها إيقاع نزاع بين روسيا وتركيا من جهة، ومن ثم بين تركيا وإيران من جهة أخرى... وفي وقت انتفاضة الشيوخ الكورد التي حملت طابعاً استفزازياً صريحاً على الحدود التركية السوفييتية، فإن الحكومة السوفييتية قد تصرفت تصرفاً صحيحاً بتقديمها العون الى تركيا وذلك بتجريدها الثوار الذين يخترقون الحدود من السلاح"[٩٦]. "وكتب آخر ان مما لاشك فيه وجود بعض من الزعماء الكورد في كوردستان تركيا وإيران المؤيدين لتأسيس كوردستان ذات حكم ذاتي تحت الانتداب البريطاني. وان قسماً منهم تم شراؤهم بالذهب الإنكليزي، والآخرون هم يتمنون مخلصين تطوير بلادهم، ويرون ان شق طرق

---

[٩٤] الشرق الاوسط، العدد ٧٢١، مارس–آذار ١٩٢٥، ص ٢٥٠.

[٩٥] المصدر نفسه، العدد ٧٣٨، ٩تموز ١٩٢٥، ص ٣٢.

[٩٦] غالكوفيتش م. ز. غ.، الشرق والاتحاد السوفيتي، موسكو، ١٩٢٨، ص ٦٦.

برية للسيارات والقطارات تلحق بلادهم عموماً بركب الحضارة، وان هذا في مستطاع الإنكليز الأغنياء، اما في حالة بقاء كوردستان تحت هيمنة السلطات التركية او الإيرانية، فإنه سيؤدي بمصير كوردستان الى وجود بائس والى ظروف من الفقر والجهل"[٩٧]. ان ما قيل يتضمن شيئاً افضل، ولكنه ليس دقيقاً، إذ المهم انه بدون أدلة.

ان العلم العصري المسلح بالمواد الوثائقية الأرشيفية التي صارت مباحة للاطلاع عليها، لا تؤمن بتاتاً بوجود يد إنكليزية" في انتفاضة الشيخ سعيد. فإن اولسون وتاكير اللذين تابعاً متابعة أساسية في الأرشيف البريطاني، لم يعثرا هناك على الدليل وثائقي يؤيد ذلك. وكذلك فإن هذا دليل غير موجود في "أرشيف الهند الوطني" الذي قمنا بدراسته، والذي احتوى على جميع النسخ الأصلية والمستنسخة لوثائق الشرق الأوسط لبريطانيا العظمى. ان البراهين على ان الإنكليز كانت لهم مصلحة في تقويض الجمهورية التركية الفتية على يد الكورد دحضت من قبل البحاثة الأمريكان باعتبارها غير جدية. وفي الواقع فإن من المستبعد في داوننغ ستريت ان تستحق الرفض شخصيات واقعية. وكذلك فإن واحدة من الحقائق غير الكثيرة التي عثر عليها اولسون وتاكير في الارشيفات البريطانية لصالح "الرواية الإنكليزية" تتمثل في حصول الشيخ سعيد على كاتولوك من تجار الأسلحة صادر من لندن. اما براهين أخرى اكثر جدية حول أي نوع من الاتصالات بين الإنكليز والشيخ سعيد فإنه لم يعثر على شيء منها، ولاسيما في الأراضي التي تطمح إنكلترا إليها في كوردستان تركيا (في منطقة دياربكر التي كانت مثار الأقاويل). وكما يبدو فإنه كان ينبغي القبول برأي اولسون وتاكير (وشأنهما في ذلك شأن المستكردين الآخرين) حول ان المصدر الأساسي للرواية عن "اليد الإنكليزية" في انتفاضة الشيخ سعيد هي الدوائر الحكومية التركية (وعلى الأخص مصطفى كمال نفسه) التي لا تريد الاعتراف بأن الإصلاحات الداخلية التي أجريت في تركيا هي سبب تذمر الكورد، بل أنها ضغطت بقوة على ما تدعيه بان الإنكليز وعدوا القادة الكورد باحتفاظهم بجميع امتيازاتهم[٩٨].

وكانت قد جرت محاولة في الصحافة السوفييتية لربط فرنسا مع الدول الداعمة لثوار الشيخ سعيد على أساس ان السلطات الفرنسية في سوريا لا تمنع نشاط لجنة حلب للآزادىين، باعتبار

---

[٩٧] بوغوريلوف م.، المسألة الكوردية، الحرب والثورة، الكتاب ٣، ١٩٢٥، ص ١٤٥.

[٩٨] ولسون ر. دبليو.، و تيوسكير دبليو. ف.، الشيخ سعيد بيراني في تركيا، ١٩٢٥، ص ١٩٦–١٩٨، ولسون ر.، التمرد القومي الكوردي، الفصل السادس، وكابولسكي، تركيا الحديثة، ص ٤٢.

ان ذلك يعرقل على الأتراك مطالبتهم باستعادة الاسكندرونة[٩٩]. الا انه لم يمكن العثور على مؤيدين لهذه الرواية تقريباً، وذلك لأنها تتعارض مباشرة مع حقائق التأييد الفرنسي المباشر للأتراك: وذلك حول ذلك القسم من خط سكة حديد بغداد الذي يمر عبر الأرض السورية والذي سمح للقوات العسكرية التركية ان تمر خلاله وتتوغل الى مؤخرة الثوار الكورد. وان الاستخبارات البريطانية في بيروت أعلمت ان مقر القيادة الفرنسية العام يخشى من امتداد الانتفاضة الكوردية في تركيا الى أكراد سوريا[١٠٠].

وبناء على ذلك فمن الممكن الإقرار لم يعثر على أي آثار إنكليزية فضلاً عن الفرنسية في انتفاضة أكراد تركيا بقيادة الشيخ سعيد. بانتباه في منطقة كوردستان التركية، ومستعدين دائماً للتدخل في حال ما إذا لو ظهر خطر سريع يهدد مواقعهما في العراق وسوريا في هذه الأجزاء من المنطقة. وكذلك فإنهما كانتا تراقبان بانتباه، إحداهما الأخرى مع سعي كل منهما بعدم السماح للتدخل من طرف واحد. وعلى العموم فإن تنامي الحركة القومية الكوردية وانتصارها في تركيا، وإمكانية امتدادها الى العراق وسوريا وإيران، بحسب هذه التعليلات، لم يكن في صالح الدول الغربية الاستعمارية.ولهذا فإن من الممكن الافتراض، مع قسط كبير من الثقة حول اندساس الأجهزة الاستخبارية البريطانية الخاصة في المقدمة، بالنشاط الاستخباراتي التجسسي حول الانتفاضة الكوردية والحركة الكوردية في تركيا والبلدان المجاورة لها خلال حقبة هذا البحث. ومن المحتمل ان هذه القضية غير محصورة "بالكاتولوكات". واما إذا لم يعثر على وثائق (وبالعادة يمكن إخفاؤها عميقاً جداً) فإن هذا لا يعني أن مثل هذه الوثائق غير موجودة على العموم او انه كان من غير الممكن العثور عليها في الوقت اللازم.

وفي الحقيقة فإنه على الرغم من ذلك، فإن بعض الشواهد غير المباشرة قد حوفظ عليها، وهي التي تتحدث عن ظهور اهتمام أجهزة الاستخبارات البريطانية الخاصة في ذلك الوقت، بالانتفاضة الكوردية في تركيا. ولكنه عند إلقاء نظرة ثاقبة سيبدو أن الكلام كان يدور عن نشاط الإنكليز في

---

[٩٩] كابولسكي ا. س.، تركيا الحديثة، ص ٤٢، ان أ. س. كابولسكي لايشك في ان انكلترا قد وضعت يدها على الانتفاضة، وتأكيداً منه على ذلك فإنه يعرض مثل هذه السلسلة من الادلة غير المباشرة من امثال النماذج سيئة الصيت الموجهة ضد الامير الكوردستاني ووزير الدفاع الكوردستاني وضد امثالهما من العناوين الخرافية، وهذا غير جدي بالطبع.

[١٠٠] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ١٤٨، ص ٢٠و ٥٣، برقية من بيروت في ١٩٢٥/٣/٥ الى المندوب السامي في بغداد، ومن السفير في باريس اللورد كريو أ. أو، تشمبرلن في ١٩٢٥/٣/٢.

كوردستان العراق والمناطق الحدودية القريبة من تركيا. فإن الوضع في كوردستان تركيا، لا يتطلب، بحسب رأي السلطات البريطانية في العراق، اتخاذ "أجراءات خاصة"[١٠١]. وبإختصار فإنه لم تكتشف أي حقائق من تلك التي كان بإمكانها أن تؤكد المبالغة القوية آنذاك للعداء الإنكليزي بحسب الإدراك الملائم للصحافة السوفييتة لدوافع الرواية القائلة بان أكراد تركيا كانوا "أدوات للإمبريالية" وان "الكورد الأغرار(!)" قد تحركوا "وفق نصيحة استفزازية من قبل "أصدقاء" رجعيين"[١٠٢].

ومن المفهوم أن أي كلام لا يمكن أن يدور عن اشتراك الاتحاد السوفييتي في انتفاضة الشيخ سعيد. فإن الجمهورية التركية كادت أن تكون الدولة الوحيدة التي استطاعت التخلص بواسطة الاتحاد السوفييتي من ضغوط الحصار، حيث ساند آنذاك ليس حسن الجوار فحسب بل وعلاقات الصداقة ايضاً. ففي يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٢٥ كان قد تم عقد معاهدة سوفييتية تركية حول الصداقة والحياد ثم جرى تأكيدها في " بروتوكولات انقرة" التي أعقبتها. وبالنسبة الى موسكو فإن دعم العلاقة مع انقرة على هذا المستوى يتضمن بالطبع أهمية أولوية تسبق اي تصورات أخرى تمليها الأيديولوجية الرسمية بصيغتها الدوغماتية الجامدة (الحركات القومية في الشرق هي "الاحتياطي الرئيسي المعادي للإمبريالية" (وما شابه ذلك). ولهذا فإن الدعاية الرسمية السوفييتية كانت قد وصفت فيها القومية الكوردية بأنها اكثر رجعية بالقياس الى القومية التركية (القومية الكوردية تستوحي الأوساط الإقطاعية الدينية بينما القومية التركية تستوحي الأوساط البرجوازية).

في وثائق السلطة السوفييتية غير المعينة للنشر في الصحافة لم تكن فيها ضرورة نظريا لتبرير الموقف السلبي تجاه الحركة الكوردية في تركيا وفي البلدان التي تتقاسم كوردستان. ففي آذار/مارس عام ١٩٢٣، قررت زمرة من انكيدا ـ اللجنة الشعبية للعلاقات الخارجية: "عدم إبداء التأييد الى الانفصاليين الكورد ضد الأتراك، ولا الى الإمبريالية التركية في تعاملها مع الكورد مع

---

[١٠١] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، التسلسل أ، قضية ٣٠٤، ص ٦٢، مذكرة سرية من مستشار المندوب السامي الانكليزي في العراق في ١٩٢٥/٣/٧.

[١٠٢] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، قضية ٣٠٤، ص٦٢، مذكرة سرية من مستشار المندوب السامي الانكليزي في العراق في ١٩٢٥/٣/٧.

الاحتفاظ بالتعاطف نحو نضال الكورد ضد إنكلترا..."[١٠٣]. وسرعان ما تغير الموقف بأحد التوجيهات الوثائقية، تجاه المسألة الكوردية تغيراً اكثر تحديداً: "ان فكرة تأسيس دولة كوردستان المستقلة في الظروف المعاصرة هي فكرة رجعية. فإن الحالة السياسية في الوقت الراهن تتطلب توازن القوى وتوحيد جميع أجزاء كيان الدولة التركية وليس تجزئتها. ولا تؤيد فكرة "استقلال كوردستان" حتى الأوساط الحاكمة في بلدان الشرق الأخرى، وذلك لأنها وجهت ضربة الى وحدة هذه الدول واستقلالها. وطالما ان السكان الكورد هم بجماهيرهم الأساسية متخلفون وواقعون تحت النفوذ الكامل والخضوع التام لزعمائهم القبليين الذين هم في غالبيتهم عملاء لمختلف الدول الإمبريالية، فإن إقتراح اللجنة الكوردية حول تأسيس دولة كوردستان المستقلة تحت حماية روسيا يجب ان يقابل بالرفض لأنه اقتراح مغامر"[١٠٤]. واكد القرار الخاص للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي البلشفي في عام ١٩٢٥ سلبية العلاقة من قبل القيادة السوفييتية تجاه الحركة الكوردية في تركيا[١٠٥]. فظهر ان آمال قادة أكراد تركيا بالحصول على المساعدة من الجار الشمالي هي آمال عقيمة.

هكذا كانت نظرة بعض البلدان الغربية والاتحاد السوفييتي الى انتفاضة الشيخ سعيد. ولكن هذه الانتفاضة كانت قد هزت بالدرجة الأولى تركيا نفسها التي كانت قد بدأت تواً السير على طريق التمدن لكامل بنيتها الاجتماعية والسياسية. وكانت المسألة الوطنية قد واجهت بكل ثقلها الجمهورية التركية الفتية، اي المشكلة الكوردية بشكل رئيسي. اما المشاكل الاثنية الوطنية الأخرى التي واجهتها تركيا (الأرمنية والاثورية واليونانية) المعروفة التي اجتاحت مرحلة الحرب العالمية الأولى والسنوات الأولى من بعد الحرب، فإن تلك المشاكل قد استبعدت جانباً على حافة طريق الحياة الداخلية لتركيا.

كتب ر. ليندسون، السفير البريطاني آنذاك، ان النموذج الذي تريد تركيا الاحتذاء به هو دولة أناضولية صافية بفلاحين يتكلمون باللغة التركية. "الغرباء غير مرغوب بهم. اما الكورد فهم شر

---

[١٠٣] انظر: مثلا ماديار ل.، مهام اعمال الابحاث العلمية في دراسة بلدان الشرق الاوسط، الشرق الثائر، العدد ٦، ١٩٢٩، ص ٥٩، فيلتشيفسكي أو.، استعراض بيبليوغرافي للاصدارات الصحفية الكوردية في الخارج خلال السنوات العشرينيات، اللغات الايرانية، ١٩٤٥، ١، ص ١٥٢، ان مصطلح الشباب الكورد (من الواضح انه مماثل الى الشباب الترك)، اما عدا فيلتشيفسكي ليس هناك من استعمل هذا المصطلح.وفيلتشيفسكي قد استعمل هذا المصطلح في سياق سلبي بصورة استثنائية بدون اي مبرر لهذا الاستخدام.

[١٠٤] فيلتشيفسكي او. ل.، الحركة القومية الكوردية، مخطوطة، تبليسي، ١٩٤٦، ص ١٢٧.

[١٠٥] كوزنيتسوف أ. أ.، المسألة الكوردية في المرحلة الاولى من الازمة الرأسمالية الشاملة، مخطوطة، أ، موسكو، ١٩٦٦، ص ١٩٢٦.

لابد منه" وان الانتفاضة الكوردية أنزلت "ضربة شديدة" بهذه السياسة، لان كوردستان قد ظهرت فيها القومية الكوردية وليس التركية مطلقاً، هذه القومية التي من الممكن ان تستخدم من قبل إنكلترا عند الحدود الجنوبية لتركيا، حيث يدور هناك جدال حول ولاية الموصل في العراق والتي يقيم فيها السكان الكورد بالأساس. وكانت الشكوك حول نوايا إنكلترا بان تقيم في العراق ما يشبه "موقداً قومياً كوردياً" قد اعتبرت انقرة ذلك بأنه "خطر مباشر يهدد القلب نفسه للسياسة التركية. وافترض ليندسون ان باستطاعة إنكلترا ان تقف موقف المتفرج غير أنها تستطيع "توجيه ضربة موجعة الى الهدف مباشرة". ولكن السفير رأى ان الحكومة الإنكليزية لن تقع بخطأ لا يمكن إصلاحه بتشجيع الشعور القومي في جنوب كوردستان، رغم ان (بيدنا الورقة الرابحة) التي هي مسألة الموصل التي صارت "حجر عثرة على طريق الصداقة الإنكليزية التركية".

كان جواب أو. تشيمبرلين من الدواعي لتبديد خشية الأتراك من إقامة "كوردستان ذات الحكم الذاتي غير الواقعية على حدودها الجنوبية". ورغم انه سيكون من الصعب الإشارة الى عدد من الإجراءات في مجال إعطاء حقوق للكورد في العراق، فليس لدى الحكومة البريطانية نية ما، في الواقع، لإقامة دولة ذات حكم ذاتي في العراق، لبعث السياسة التي كانت قد أعلنت في سيفر. وقد كلف تشيمبرلين ان يوضح السفير ذلك للأتراك[١٠٦].

في المؤتمر الإمبراطوري الذي انعقد في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٦ اعتبر ويلسون تشيمبرلين ان من الضروري إبداء الرأي صراحة حول المسألة الكوردية في تركيا "ربيع عام ١٩٢٦ [هكذا جاء في النص ـ المترجم] ان الانتفاضة الكوردية قد هزت وأقلقت الديكتاتور واتباعه المطيعين له" ـ هكذا صرح هو وأضاف يقول ان هذه الانتفاضة كانت قد قضي عليها بلا رحمة. ان الانتفاضة الكوردية كانت أرثاً من الإمبراطورية العثمانية، بل وحتى "الغازي" لم يستطع ان يدرأها. ومن المحتمل أنها ستبقى قذى في عيون النظام الجديد. وان سحق الكورد كان في الواقع موجها ضد كل أنواع المعارضة لنظام كمال[١٠٧].

---

[١٠٦] المصدر نفسه، ص ١٢٥.

[١٠٧] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، الفهرس، التسلسل أ، قضية ٣٠٤، ص ١٠١و١٠٢، من ليندسي الى وزارة الخارجية رقم ٧٨٥، في ١٩٢٥/١٠/١٦، وثائق الادارة الاجنبية البريطانية، ١٩١٩–١٩٣٩، التسلسل ١أ، الجزء ١، عقابيل لوكارنو، ١٩٢٥–١٩٢٦، ١، ١٩٦٦، رقم ٥٣١/ ص ٧٦١–٧٦٢.

وعلى هذا الأساس فإن البريطانيين ليس لم يسارعوا الى التنصل (ببرهنة أساسية) من إبداء الدعم المباشر او غير المباشر لانتفاضة أكراد تركيا فحسب بل وأشاروا ايضاً الى سبب التوتر العصبي الخاص الذي ابداه الكماليون أمام التهديد من الخطر الكوردي. ان السلطة الجديدة التي أقيمت في تركيا، بعد إلغاء السلطنة والخلافة، وبعد إقامة النظام الجمهوري، وسن دستور، كانت ما تزال ضعيفة نسبياً، وغير واثقة من قواها وهي لهذا فقد كانت حساسة بشكل خاص تجاه ظهور المعارضة السياسية الجماهيرية (الشعبية). لقد صار من الممكن بالدرجة الرئيسية تلافي انفجار سخط جماهير المسلمين المتخلفة على الإصلاحات الجديدة في تركيا بفضل ما يلي. أولاً، السمعة السامية للسلطات العليا التي تكونت في خلال مسيرة النضال الوطني التحرري وثانياً، دمج الإصلاحات المدنية مع التحولات ذات الطبيعة المناهضة للإقطاع على الرغم من أنها غير كافية. وكانت القوة الوحيدة الحقيقية المخيفة تماماً التي تقف ضد السلطة الجديدة والإصلاحات التي تنفذها هم الكورد الساخطون دائماً وأبدا والذين يمتلكون تنظيمات قبلية مقاتلة خاصة تكون جبارة في حال نجاحها بالتوحد على أرضية معادية للحكومة مع المحافظين والمعارضين للأوساط الكمالية في المجتمع التركي.

ان هذا التهديد قد ظل في الواقع بصورة مقصودة. فإن حصن المعارضة للكمالية الذي ظهر في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٤ يتمثل في الحزب التقدمي الجمهوري (كاظم قەرەبكر باشا وعلي فؤاد وآخرين) وبالجناح اليميني لحزب الشعب الجمهوري الرئيس علي فتحي وآخرين من كانون الثاني /يناير عام ١٩٢٤ حتى آذار/ مارس عام ١٩٢٥) وبآخرين من المستائين من النظام الكمالي، هؤلاء كانوا بأمزجة شوفينية ومعادية للكورد شأنهم في ذلك شان المؤمنين الكماليين وليس هناك براهين عن وجود علاقات لهم مع الثوار الكورد. اما تلك الحقيقة التي اتضحت فيما بعد في المرافعات القضائية على قادة الانتفاضة، والتي تفيد بان المتهمين كانوا يعولون على مساعدة يحصلون عليها من قبل المعارضين، لا تعتبر دليلاً، باى حال من الأحوال، على تعاطف المعارضين مع المتهمين[١٠٨]. ولكنه لايجوز استبعاد ما يمكن ان يقع من حادثة ويحصل نزاع مع الكورد يتخذ مجرى ليس في صالح الحكومة، فسيكون ممكناً توحد المعارضين الأتراك مع الثوار

---

[١٠٨] ميللر أ. ف.، تحقيقات صحفية عن تاريخ تركيا الحديث، موسكو–لينينغراد، ١٩٤٨، ص ١٥٢، بالعكس، فإن الحزب الجمهوري التقدمي لكاظم قرەبكر ايد تمام التأييد الاجراءات الانتقامية الحكومية ضد الكورد، انظر: هسرتيان م. أ. كورد تركيا في الوقت الراهن، ص ٨٤–٨٥، عند القاء القبض على الشيخ سعيد. كانت قد صورت وثائق هامة ومبالغ كبيرة من المسكوكات النقدية الذهبية، ولكن مصادرها لم تتضح ابداً، الشرق الاوسط والهند، العدد ٧٢٨، نيسان ١٩٢٥، ص ٤٢١–٤٢٢.

الكورد. وعلى ضوء اشتداد النزاع مع إنكلترا في عشية اتخاذ القرار النهائي حول مسألة الموصل فإن هذا يشكل خطراً أكيدا على الجمهورية التركية. ومن هنا ينطلق رد الفعل الحاد لانقرة الرسمية على الانتفاضة الكوردية.

وبعد وقوع هذا الحدث عرض مصطفى كمال في افتتاح الدورة الثالثة للمجلس الشعبي التركي وبجلسته الثانية التقييم الذي صار تقييماً رسمياً لهذا الحدث يلتزم به الجميع. وقد وصف انتفاضة الشيخ سعيد بأنها "انتفاضة رجعية" تمثلت ايديلوجيا رجعية وبأنها جاءت نتيجة لعدد من "الإجراءات التحضيرية". "وواصل "الغازي" كلامه ان الانتفاضة الرجعية صارت بالنسبة لنا درساً لا ينسى، تعلمنا منه ان لا نغمض العيون عن جميع القوميات التي ما تزال موجودة في بعض الولايات، إذ هي قروح اجتماعية وإدارية. ويجب علينا ان نواصل بإصرار معالجة هذه القروح الى ان يتحقق في وطننا العزيز الموحد تنفيذ جميع المواطنين لجميع الواجبات المادية الشخصية والمعنوية"[١٠٩]. وبعد مرور سنة على ذلك وفي الدورة الرابعة للمجلس الشعبي التركي عاد الرئيس مرة أخرى الى نفس هذا الموضوع إذ قال: "بمناسبة نفس الحدث الهام خلال السنوات الأخيرة ورغم التمردات الرجعية فإنه كانت تتحقق الإصلاحات وبعض الإجراءات الأخرى. وان هذه الإصلاحات قد تحققت بنجاح وأثرت تأثيرا حسناً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمعاصرينا وأشاعت السلام والهدوء"[١١٠].

في كل ما أفضى به الزعيم التركي يلاحظ صمت مطبق حول الحالة القومية بل وعلى العموم حول المسألة الكوردية باعتبارها أساس وجوهر ما يحصل آنذاك من أحداث عاصفة في شرق الأناضول. ان الأوامر قد صدرت الى أجهزة الدعاية كلها ان تسير على خط واحد فقط، هو ما يقال بأنه خط وطني سياسي، يتمثل برواية كل ما يتحدث عن خلفية الأزمة. وتقوم بتنفيذ هذا الأمر جميع القوانين التركية بصرامة منذ سبعين سنة. والدولة في تركيا هي للترك، بشكل استثنائي. ولا يمكن ان توجد اي مسألة قومية أخرى على وجه التحديد ومن ضمنها طبعاً المسألة القومية الكوردية. اما اذا انبثقت اضطرابات في أحد الأماكن فينبغي البحث عن سببها في اي مجال آخر حتى ولو وصلت الى مجال الجناية، ولكن ليس في المجال القومي بتاتاً. كانت هذه هي التعليمات الراسخة لمؤسس الجمهورية التركية وأبي جميع الأتراك ـ اتاتورك ولهذا فإن اي تطاول على هذا المبدأ فسينظر إليه وكأنه خرق للأسس. ومن هنا تكون ردود الأفعال المناسبة.

---

[١٠٩] كمال اتاتورك، خطب مختارة وتصريحات، موسكو، ١٩٦٦، ص ٣٣٣.

[١١٠] المصدر نفسه، ص ٣٤١.

ان الانتفاضة الكوردية عام ١٩٢٥ هي "واحدة من اشد اللحظات توتراً في الجمهورية التركية"[١١١]. كتب ف.ب. اوسيتروف العلامة المشهور في زمانه بمشاكل الشرق الأوسط (مختص بإيران) ان "انتفاضة الشيخ سعيد الكوردي طرحت الورقة بخصوص وجود الجمهورية التركية بالذات"[١١٢]. وفي نفس ذلك الوقت أشار أ.ف. ميللير الى نفس الموضوع. ومن الواضح ان القيادة التركية العليا كانت تساورها مثل هذه الأفكار فأتخذت الإجراءات المناسبة.

في اليوم التالي بعد استيلاء الثوار الكورد على خربوت في الخامس والعشرين من شباط/فبراير عام ١٩٢٥، فإن المجلس الشعبي التركي أعلن بناءً على طلب من الحكومة حالة الحصار في الولايات التي اشتعلت بها الانتفاضة (موش وديرسيم وماردين وأورفه وسيڤيرك وبتليس وسيرت ووان وحكاري وإرغني وارضروم وديار بكر وملاطية، وذلك لمدة شهر واحد، الا انه سرعان ما جرى تمديده وقام الحزب التقدمي الجمهوري (ولا حاجة للتذكير بالحزب الشعبي الجمهوري الحاكم) بإدانة الانتفاضة الكوردية فوراً. وكان قد تم إقرار القانون رقم ٥٥٦ عن منع كافة الجمعيات التي تستخدم الدين في الأغراض السياسية. وفي اليوم الرابع من آذار/ مارس كان قد تم تشكيل محكمتين باسم "محكمة الاستقلال"، واحدة في انقرة (بصلاحيات قانونية محددة) والثانية في ديار بكر (بصلاحيات قانونية غير محدودة). وكان هذا أول أجراء لرئيس الوزراء الجديد عصمت باشا (اينونو) الذي خلف علي فتحي بيك الميال أخيراً للمساومة والتوافق. وكان عصمت باشا الصديق المقرب لكمال والمؤيد له، الذي ذاع صيته بالانتصارات على اليونانيين حسن السمعة وهو في الواقع قد تصرف بحزم وسرعة.

وكانت هاتان المحكمتان قد أعطيت لهما صلاحيات محاكم استثنائية تستهدف إصدار الأحكام بالموت التي لا تتطلب تصديق المجلس عليها وفي الواقع فإن هذه كانت محاكم ميدان عسكرية مع مرافعات قضائية عاجلة. وإحدى أوائل القضايا التي نظرتها "محكمة الاستقلال" في انقرة هو الحكم بالسجن سبعة أعوام على العقيد المتقاعد علي روحي بيك لمجرد انه عبر عن تعاطفه فقط مع الكورد في المقهى ثم الحكم بالسجن لسنوات عديدة على الصحفي أوجوز لتعاطفه مع علي روحي[١١٣]. ولكن اكثر الأحكام انتشاراً على العموم التي صدرت فعلاً عن "محاكم الاستقلال" كانت أحكام الشنق. مثلاً عند إصدار حكم المحكمة على الشيخ سعيد وعلى أعوانه

---

[١١١] ايراندوست، القوى المحركة للثورة الكمالية، موسكو–لينينغراد، ١٩٢٨، ص ١١٥.

[١١٢] ميلنيك أ. ف. ميللير، خمس سنوات من حياة الجمهورية التركية، الحياة الدولية، ١٩٢٨، عدد ١١، ص٦.

[١١٣] اورينت موديرنو، ١٥ نيسان ١٩٢٥، ص ١٨٠.

المقربين (أيار/مايو ـ حزيران/ يونيو عام ١٩٢٥) فإنه كان حكماً بشنق جميع المتهمين السبعة والأربعين[١١٤].

ان القضاء على انتفاضة الكورد كلف الدولة جهداً قوياً كبيراً، وانبغى الاعتماد الأساسي بالطبع على العمليات العسكرية التي شارك في التخطيط والتنفيذ لها مباشرة كل من مصطفى كمال نفسه، ورئيس الوزراء عصمت باشا، ورئيس الأركان العامة فوزي باشا (تشاكماك)، ووزير الدفاع السابق كاظم باشا وغيرهم من القادة العسكريين الأتراك البارزين. وعندما تعرضت مقاومة القوات الأساسية للثوار الكورد في نهاية نيسان/أبريل عام ١٩٢٥ للاندحار، فقد جرى تسريح القوات العسكرية التركية المتمركزة في كوردستان تركيا وهكذا مرت المرحلة الحادة من الازمة[١١٥].

ان سحق انتفاضة الشيخ سعيد، وما تبع ذلك من التهدئة في ولايات البلاد الشرقية ذات السكان الكورد، قد جرت كلها بموجب الطريقة التركية التقليدية: اي بطغيان الأساليب الإرهابية الصارخة. فعمليات التعذيب كانت ذات طبيعة شاملة. وقد مارستها القوات العسكرية النظامية والجندرمة وسلطات البوليس المحلية على حد سواء. "كتب ارمسترونگ يقول: ان أتراك مصطفى كمال قتلوا الكورد بانتقام متعطش وبتلك القسوة والشراسة التي قتل بها الأتراك السلطان أولئك اليونانيين والأرمن والبلغار"[١١٦]. وعبر توينبي، بصيغة اكثر طراوة، الا أنها انتقادية في جوهرها فقد أشار الى ان الحكومة التركية قد سحقت الانتفاضة بقوة كبيرة، الا ان الجهد العسكري لم تصطحبه "حكمة سياسية". ان العمليات الانتقامية كانت على درجة من الوحشية بحيث أنها خلقت في الولايات الإسلامية المجاورة انطباعات سيئة بالنسبة لتركيا. وان الأتراك لم يستفيدوا من دروس الخبرة الإنكليزية التي قامت بتصفيتها للثورة الشعبية في العراق عام ١٩٢٠ بممارسة سياسة تهدئة في هذه البلاد، وقدمت تنازلات للأوساط القومية. والحكومة التركية نفسها، مع إعلانها عن خطة واسعة للإصلاحات الديمقراطية بما في ذلك التحضر والتمثل بالحياة الغربية الا

---

[١١٤] اولسون ر.، التمرد القومي الكوردي، ص ١٠٣.

[١١٥] وصف الجوانب الحقيقية للاحداث، انظر: هسرتيان م. أ. كورد تركيا في الوقت الراهن، ص ٧٠–٧٨. مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، المجلد ٤، ص ٤٣٨–٤٤٩، اولسون ر. التمرد القومي الكوردي، ص ١٠٧–١٢٧، و اورينت موديرنو، عدد ٣، ١٩٢٥، ص ١٣١–١٣٤، ١٩٢٥، عدد ٧٢١ و ٧٢٥و ٧٢٧و ٧٢٨.

[١١٦] ارمسترونگ ايتش، س. الذئب الرمادي مصطفى كمال، ص ٢٦٥.

أنها شددت عملياً سياسة التتريك، الأمر الذي أدى الى موجة جديدة من المقاومة المسلحة في كوردستان تركيا، والى حصول تدهور قوي في سمعة تركيا لدى الكورد على جانبي الحدود التركية العراقية، وكذلك في شمال العراق بحيث صار ملاحظاً التدهور في موقف انقرة داخل عصبة الأمم، وخلال المرحلة الختامية من المباحثات مع إنكلترا حول قضية الموصل[١١٧]. وجدير بالذكر ان عصبة الأمم لم تظهر اي استجابة، رغم العديد من الإشارات والنداءات المباشرة التي تتحدث عن التجاوزات المفرطة التي كان يقوم بها الجيش التركي والجندرمة في أثناء عمليات التهدئة.

لم يستطع القضاء على انتفاضة الشيخ سعيد أبدا ان يزيح من مجرى الحياة الداخلية التركية، المسألة الكردية كما تصور القادة الكماليون الأتراك ان يحدث ذلك في البداية. فإن الإجراءات الوحشية ضد الكورد، لإخضاعهم، لم تخلق تلك الانطباعات التي كانت تنتظرها انقرة. فقد لعلعت على سبيل المثال، أصوات محذرة ساخطة من الاتحاد السوفييتي، الذي كان هو الصوت الوحيد آنذاك الى جانب تركيا على العموم بصفة رسمية. فقد كتب ف. يا. ابولتين (آفارين) آنذاك في "الشرق الجديد" الموضوعية نسبياً: "ان العداء الوحشي للشعوب هو واحد من اكثر الأماكن الموجعة في تركيا الجديدة، والتي لا تعد الجمهورية الفتية الا بالقليل الجيد... ان القوميين الأتراك يقفون على نفس ذلك الطريق الزلق الذي أدى الى موت تركيا الفتاة"[١١٨]. ومن الغرب ترددت إدانة حادة للعمليات التأديبية التركية في كوردستان. الا انه لا الانتقادات ولا التحذيرات لم تؤثر بالطبع على انقرة. ومع ذلك فقد اضطرت قيادة الجمهورية التركية ان تتنبه سريعاً الى أنها استطاعت ان تحقق فقط اجتيازها للمرحلة الحاسمة من النزاع مع الكورد ليدخلوا في المزمن منه.

بعد القضاء على الانتفاضة العامة، فإن المقاومة الكوردية في تركيا لجأت الى أسلوب حرب الأنصار. وكتب ليندسين عن اولسون تشيمبرلين ان الأنباء الصحفية حول إستتباب الحال في كوردستان "هي غير صحيحة" فإن الترك عازمون اشد العزم على "محق القومية الكوردية"[١١٩].

ورغم ذلك فإن هذه القومية تواصل في الواقع دائماً التذكير عن نفسها. ففي حزيران/يونيو عام ١٩٢٥ قام سعيد عبدالله نجل القائد الكوردي البارز عبد القادر الذي اعدم قبل وقت قصير بحكم من "محكمة

---

[١١٧] توينبي أ.، العالم الاسلامي منذ اقرار السلام، ص٥١٠–٥١١، الشرق الاوسط، عدد ٧٢٧، نيسان ١٩٢٥، ص٣٠٦.

[١١٨] اوبلتين ف.، البنية القومية للجمهورية التركية، الشرق الجديد، الكتاب ١(٧)، ١٩٢٥، ص ١٢٨.

[١١٩] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل ١، قضية ٣٠٤، عدد ٣٣١، تقرير بتأريخ ١٩٢٥/٤/٢٨، مستنسخ.

الاستقلال" بانتفاضة في منطقة شمدينان (بالقرب من الحدود التركية– العراقية) وكانت هذه الانتفاضة قد لاقت الإخماد بسرعة. اما عبدالله نفسه فقد فر الى إيران. ولم تفلح الحكومة التركية في طلبها بتسليمه إليها[١٢٠]. وفي آب / أغسطس ـ أيلول/سبتمر عام ١٩٢٥ هب الكورد في منطقة بتليس ـ موش بانتفاضة على رأسها شقيق الشيخ سعيد ونجل الشيخ عبدالله ونجل عبدالقادر. ولوحظت اضطرابات في ديرسيم داخل قبيلة الزازا[١٢١].

ولوحظت اضطرابات عديدة في كوردستان تركيا خلال سنتي ١٩٢٦ـ١٩٢٧.وامتدت المعارك الى الشمال من نهر دجلة ثم سرت نحو سفوح جبال آرارات (آگرىداغ) ولاجل إخماد الكورد استخدمت القوات العسكرية التأديبية التركية الطائرات لأول مرة. ولم تتوقف عمليات التسلل الفدائية للكورد الزازيين في ديرسيم. ففي آذار/مارس عام ١٩٢٦ فإن المعارك بين الكورد والتأديبيين الأتراك دارت في ميديات (ولاية ماردين)[١٢٢]. وفي صيف عام ١٩٢٦، حدث موقف شديد التوتر تماماً في كوردستان تركيا (وخاصة في القسم الجنوبي الشرقي منها). حيث عكس هذا الموقف بصورة غير سيئة استيلاء الإنكليز على رسالة الشيخ مهدي نجل الشيخ سعيد الى ضابط كوردي يدعى أمين، وذلك في يوم ١٩ حزيران/يونيو عام ١٩٢٦. ويبدأ مرسل الرسالة بخطط لتنظيم ثورة لملة الكورد الذين يعيشون في المناطق المجاورة لتركيا وسوريا وبقيادة أبناء إبراهيم باشا الذي كان معروفاً في زمان مضى انه "ملك كوردستان". واكد مهدي ان چەته الكورد (فصائل الفدائيين الأنصار) في ديرسيم هم على أهبة الاستعداد للثورة (لدى الايزديين فقط "لا يوجد شعور قومي"). "وهذا المكان الذي نحن موجودون فيه هو "كوردستان المستقلة". وينادي كاتب الرسالة داعياً كل واحد قادر على زيارتها.

الرسالة تتضمن النداء التالي بدون تشخيص. الى "المجلس الكوردي الكريم، الى الوطنيين الأشراف المؤيدين للأمة": وفي البداية تحدثت الرسالة عن الدسائس التركية بين العشائر الكوردية لغرض إثارة الأخ على أخيه بينها. ونجح الأتراك في تحقيق ذلك جزئياً. ولهذا فإنها تعرضت للهزيمة (وبالأخص فإن لجنة ارضروم لم تنضم الى الانتفاضة بسبب تلك الدسائس. وراح الأتراك يطبقون الآن تتريك جميع الكورد.

ولكن الكورد ظلوا يقاومون منزلين الخسائر بالأتراك ويقطعون خطوط التليغراف، ومنها مثلاً تلك التي بين نصيبين والجزيرة واستطردت الرسالة تقول ان الفدائيين من مقاتلينا التشتى يكافحون في منطقة سينات وحسن كيف، وبوشرا وسور. وتحقق نجاح في إقامة علاقات حسنة مع العشائر العربية

---

[١٢٠] مصطفى كمال، طريق تركيا الجديد، المجلد ٤، ص ٤٥١، اورينت موديرنو، عدد ٨، اب ١٩٢٥، ص ٤٠٤.

[١٢١] أورينت موديرنو، عدد٩، ص ٤٥٤–٤٥٥.

[١٢٢] ارشاك سافراستيان، الكورد وكوردستان، ص ٨٢–٨٣.

المجاورة التي من طي والجفإن وشمر. ويوجد الآن ٥٠٠ مقاتل فدائي تشتى، غير انه عند الضرورة فمن الممكن ان يصل عددهم حتى ١٠ آلاف. وعدا ذلك فإن بعض الزعماء باستطاعتهم ان يجندوا معهم من ثلاثة آلاف الى خمسة آلاف مقاتل.

حانت الآن مهمة اتحاد القبائل الثائرة. ففي بالو قام الشقيقان للشيخ سعيد وهما الشيخان طاهر وعبد الرحيم مع ٥٠٠ من المقاتلين من قبيلة الزازا بمقاومة صامدة في الدفاع ضد الأتراك. وكتب الدكتور احمد صبري رئيس عشيرة لولان ان قبائل أخرى قد ثارت في ديرسيم. وهو يرجو مساعدته بالمدافع والرشاشات والأفراد. وعند ذاك "سنطهر بلادنا من الأتراك" خلال فترة قصيرة. الحاجة تدعو الى معلومات حول الموقف بالنسبة لزعماء شرق كوردستان وغربها: وهم سمكو، و"نجل الشيخ سعيد" (يبدو ان عبدالله قد هرب الى إيران) ونجل الشيخ بارزان وزعماء بوهتان. وكذلك تدعو الحاجة الى معلومات عن فرنسا وهل ان موقفها معادٍ للكورد. والرسالة موقعة من قبل رئيس الهاڤركيين خوجه (قضاء نصيبين ورئيس الرامانيين محمد أمين (قضاء دياربكر) ورئيس هبسبان بدر الدين (ميديات) ويوسف ضياء ومحمد إبراهيم وإسماعيل حقي (ميديات)[١٢٣].

ومن الطبيعي ان ليس كل ما قيل في هذه الوثيقة وأمثالها يمكن ان يؤخذ بكونه صادقاً، الا ان مما لاشك فيه ان سحق انتفاضة الشيخ سعيد لم يحقق أبدا الهدوء في الولايات الكوردية بتركيا. فقد سيطر هناك، زمناً طويلاً، وضع مضطرب مألوف بالنسبة لكوردستان وترافقه غارات لا انقطاع لها من قبل الفدائيين واشتعال للحركات الثورية التي هي مصحوبة بالتحركات الجماهيرية الجديدة التي جرت بسرعة.

ومن الطبيعي ان يستعجل النظام الكمالي، بان يتخذ سلسلة من الإجراءات ذات الطابع الإداري والاجتماعي السياسي من اجل تلافي مثل هذا الخطر في تطور الأوضاع من جميع النواحي.

ان أحداث عام ١٩٢٥ والسنوات التالية قد كلفت تركيا كثيراً جداً في جميع المجالات. وقد انفقت تركيا على عمليات سحق انتفاضة الشيخ سعيد فقط٢٠ مليون ليرة بحسب بعض المعلومات و٥٠ مليون ليرة بحسب أخرى، بحيث أنها زعزعت الميزانية المالية للبلاد [١٢٤] وتحولت مناطق واسعة من كوردستان تركيا الى ارض خراب. ومنذ عام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٢٨ كان قد

---

[١٢٣] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ١٥٠، ص ٤٥–٤٨، من المتحدث الاداري في الموصل الى مستشار وزارة الداخلية في ١٩٢٦/٧/١٣.

[١٢٤] بيترن ك.، تركيا قبيل اتفاقية الموصل، الحياة الدولية، العدد ٢، ١٩٢٦، ص ١٠، وهسرتيان م. أ.، كورد تركيا في الوقت الراهن، ص ٩٥، و الشرق الاوسط والهند، عدد٧١٨، نيسان ١٩٢٨، ص ٤٢٦.

جرى إحراق ٢٠٦ قرى كوردية و٨٧٥٨ بيت، وقتل اكثر من ١٥ ألف شخص من سكانها واجلي نصف مليون الى الولايات الغريبة وهلك الكثير منهم في الطريق[١٢٥].

كانت حالة الحصار التي أعلنت في البداية بعدد من المناطق في شرق تركيا بصفتها أجراء وقتياً صارت تمدد من سنة لأخرى، مما سمح للسلطات ان تستبد على هواها بلا رادع يردعها. وأخذت السلطات تمارس عمداً سياسة تدمير للنمط التقليدي للعشائر الكوردية سعياً (لاجتثاث) وآبادة السكان الكورد. وكان قد أرسل الى الولايات الشرقية معلمون أتراك يدرسون أبناء الكورد. وبعكس ذلك أعادت في الولايات الغربية إسكان كثيرين من العوائل الكوردية المشهورة بديار بكر وموش وسيرت وخربوت، وهي عوائل معروفة تقليدياً بامتلاكها سمعة عظيمة سياسية ودينية في كوردستان. وفي نفس الوقت (في خريف عام ١٩٢٥) صدر مرسوم حول منع ممارسة تكايا التصوف ومآويها باسم (الزاوية) وما تبع ذلك من المقرات التي تحظى باحترام خاص لدى الكورد بالذات .وعلى هذا المنوال فقد كانت قد أنزلت ضربات ماحقة بالمؤسسات التقليدية للمجتمع الكوردي تلك التي وصفت انقرة وجودها بأنه السبب في جميع "الأحداث الرجعية" التي جرت في شرق البلاد[١٢٦].

ان إعادة توطين الكورد (التي كانت قد مورست حتى من قبل ذلك، في أيام تركيا الفتاة) قد أدت الى تحركات اثنية سكانية واثنية اجتماعية معروفة في كوردستان تركيا. فإن السلطات كانت قد عقدت العزم على تبديد الجماهير القومية الواسعة في شرق البلاد بكل فرصة ممكنة، وقد نجحت السلطات جزئياً في تحقيق ذلك. فقد تشكلت في غرب تركيا ووسطها جيوب كوردية ضخمة نسبياً. وراح كثير من الكورد في أثناء بحثهم عن الأعمال يستوطنون في المدن الصناعية الكبيرة والموانئ مثل اسطنبول وأزمير وإدنة وغيرها. وهذه المجموعات السكانية الكوردية قد عانت طبيعياً وبصورة جزئية من إلغاء الجنسية القومية بالقوة ومن الاستئصال. وفي نفس ذلك الوقت توجهت الى كوردستان بموجب اتفاقية مع دول البلقان جموع المستوطنين الجدد من الأتراك

---

[١٢٥] دانا آدمز شميدت، رحلة بين الرجال الشجعان، بوستن–تورونيتو، ١٩٦٤، ص ٥٦" حسن ارفع، الكورد، ص٤٧.

[١٢٦] اورينت موديرنو، العدد ١٠، تشرين الاول ١٩٢٥، ص ٥١٣–٥١٦.

والمسلمين الألبان والبوسنيين (المهاجرين). أعطيت لهم أراضي الكورد المرحلين[١٢٧]. وكل هذه الإجراءات كان الغرض منها خلق العقبات في طريق عملية تمركز القوى القومية الكوردية.

هذه السياسة التي اتخذها الكماليون في البلاد كلها ضد الإقطاع وعلاقاته الاقتصادية الاجتماعية البالية كانت تستهدف هدفاً خاصاً بالنسبة للكورد: فقد كان الغرض من هذه السياسة تدمير العلاقات الاجتماعية القديمة التقليدية في المجتمع الكوردي، وقطع الطريق، في الوقت نفسه،على العملية الطبيعية للتمركز القومي الكوردي وتوابعه السياسية الحتمية التي ستتجسد في النضال من اجل استحصال حق تقرير المصير. وفي نفس الوقت فإن الإصلاحات التقدمية في الإقليم الكوردي من الجمهورية التركية اتخذت موضوعياً طبيعة شوفينية واضحة.. وفضلاً عن ذلك فإن الإصلاحات نفسها كانت بحلول نصفية ومحدودة[١٢٨]. وهي إصلاحات أعطت الى تركيا فقط إمكانية التسريع في تطورها، ولكنها جلبت قليلاً من التبدلات في الإقليم الكوردي من البلاد. فإن الولايات الشرقية منها بقيت منطقة مقتصرة على الفقر والتخلف. ولوحظت تبدلات اكثر جوهرية لدى النخبة الكوردية فقط: فإن أوضاعها الاجتماعية الاقتصادية والفكرية السياسية كانت مقوضة وبدأت تقترب بل وحتى تندمج جزئياً أوضاع الصفوة الكوردية مع الصفوة الاسطنبولية التركية. وهذا السياق من التبدلات كان اكثر ما يلاحظ في مركز البلاد وغربها حيث ظهر وجود لكثير من الكورد الذين أعيد توطينهم[١٢٩].

وهكذا فإن انتفاضة الشيخ سعيد هزت من الأعماق كامل الحياة الاجتماعية والسياسية التركية. وتركت آثارها ليس فقط على المسألة الكوردية التي لم تحقق حلاً لها مطلقاً وواصلت التذكير عن نفسها مرة بصورة حادة وأخرى بصورة مزمنة على مدى القرن العشرين كله، بل

---

[١٢٧] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ٣٠٤من السفارة البريطانية في القسطنطينية الى وزارة الخارجية، فورين اوفيس، رقم ٣٣٩، ١٩٢٧/٧/٥، الورقة ١٧٠، مستنسخة.

[١٢٨] انظر: ميللير أ. ف.، مقالات عن التأريخ المعاصر لتركيا، الفصل الرابع، بحسب رأي مجلة انگليزيه ان من بين احدى مهام الاصلاحات الجارية في الولايات الشرقية هي تحاشي انتقادات من جنيف عن المعاملة السيئة مع اكراد تركيا لكي لاتظهر اوضاعهم اكثر سوءاً بالقياس الى اقربائهم الذين وراء الحدود، الشرق الاوسط والهند، العدد ٧٤٩، ١٧ ايلول ١٩٢٥، ص ٣٣١–٣٣٢. الوضع الفاضح لاكراد تركيا شوه سمعة انقرة عالمياً وخاصة في عيون كورد ولاية موصل الذين ارادت تركيا تحريرهم (المصدر نفسه، عدد ١٢، ١٥كانون الثاني١٩٢٥).

[١٢٩] اولسون ر. دبليو. وتوسكر دبليو.، الشيخ سعيد بيرانى فى تركيا، ص ٢٠٩–٢١١.

وتركت تأثيرها على جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية الأخرى في البلاد. وان هذا الحدث بالذات هو الذي ساعد على استكمال تعزيز السلطة الكمالية كسلطة ذات حزب واحد مهيمنة على الجيش بالدرجة الأولى. وهي قد ظلت على هذه الحال بالأساس حتى نهاية السنوات الأربعينيات. والبديل الوحيد للحزب الشعبي (الشعبي الجمهوري) هو الحزب التقدمي الجمهوري المحافظ الذي سرعان ما تعرض للحل بعد القضاء على الانتفاضة الكوردية بذريعة مفتعلة تتعلق بتعاطفه مع التمرد (رغم ان ناشاطي هذا الحزب كانت توجهاتهم من حيث الجوهر متركزة على الفزع من الكورد كما هو شأن السلطة الحاكمة). وان رئيس الجمهورية مصطفى كمال، سرعان ما اتخذ لقباً عائلياً هو اتاتورك وبقي في السلطة ديكتاتوراً مطلقاً حتى وفاته عملياً في عام ١٩٣٨. وفي الحقيقة فإن هذا النظام كان نظاماً عسكرياً مبرقعاً فقط بصفة ظاهرية هي انه ممثل حكومة يمينية.

النظام الحربي او نصف العسكري إذا كان القول مناسباً لكمال اتاتورك، هذا النظام الذي كان يغلف أساسه العسكري بمؤسسات مدنية سياسية او قانونية التي استوحاها من الغرب اتضح جلياً بصورة خاصة في كوردستان. وعلى ارض الواقع، فهناك منذ عام ١٩٢٥ قد أقيم نظام حربي مموه بستارة ضعيفة، وهو كثيرة الشبه جداً بالاحتلال الذي ما زال باقياً حتى هذه اللحظة بأشكال مختلفة. ان السادة الحقيقيين للوضع في الإقليم هم العسكريون. ومثال على ذلك ان الجيش النظامي عندما توقف عن أجراء عمليات عسكرية كبيرة في عام ١٩٢٦، فإن الأتراك قد ابقوا على قوات ضخمة من المشاة والفرسان والمدفعية (من الفيالق ٩،٨،٧،٥) التي تتلخص مهماتها "القتالية" في ضمان إجلاء الكورد[١٣٠]. وكان الأتراك يبررون ذلك بإن هذه القوات العسكرية ضرورية في حالة حصول اشتداد طارئ لازمة الموصل، الا ان المراقبين أشاروا الى ان الهدف الحالي لهذه العسكرة كلها هم الكورد[١٣١].

لقد استمر الإرهاب الإداري والقضائي. فجواباً على أعمال احتجاجية عرضية ومن ضمنها أعمال مسلحة للسكان الكورد، فإن السلطة التركية سواء العليا منها في انقرة ام السلطة المحلية كانت تلجأ الى اتخاذ سلسلة من الإجراءات التي اتخذت طابعاً دائمياً ومن ثم تحولت الى نظام أداري بوليسي بلا رادع، وما زال هو المسيطر حتى الآن في كوردستان التركية. وحتى آذار/مارس عام ١٩٢٧ فإن الأساس "القانوني" لهذا النظام كان هو "محاكم الاستقلال" وحالة الطوارئ (الحصار) التي أعلنت بموجب

---

[١٣٠] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ٣٠٤، ص ٢٤٩–٢٥٠، تقرير من السفارة البريطانية في تركيا الى وزارة الداخلية رقم ٥٢، في ١٩٢٧/١/٣١.

[١٣١] الشرق الاوسط والهند، ٣ كانون الاول ١٩٢٥، ص ٦٧٣.

قرارات المجلس . و"محاكم الاستقلال" عملت بانتظام وفعالية سريعة. وكان الإعدام شنقاً هو الحكم المحبب لها. فقد صدرت الأحكام على الكورد لقاء مشاركتهم في الانتفاضات الجماهيرية ولقاء عمليات منفردة باحتجاجات مسلحة (وهي مصنفة كأعمال عصابات) ولقاء التعبير عن التعاطف مع الثوار، ولقاء عدم الوشاية. وباختصار فقد كان هناك ما يكفي من الحجج للاتهام وإصدار الأحكام. و"محكمة الاستقلال" في انقرة، وابتداءً من آذار/مارس عام ١٩٢٥ وحتى كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٧ نظرت في ٣٤٠ قضية من التي كان متهماً بها ٢٣٥١ شخصاً تمت تبرئة ١٢٣٧ شخصاً منهم، والحكم بالاعدام شنقاً على ٨٠ شخصاً. اما الباقون فقد عوقبوا بالسجن لمدد مختلفة ولكن هذه كانت محكمة العاصمة التي تعمل علناً كما يقال[١٣٢]. وأصدرت "محاكم الاستقلال" في الأطراف أحكاما لا رحمة فيها[١٣٣]. فإن المحكمة في ديار بكر حكمت على ٥٣ شخصاً بالإعدام[١٣٤] وان المحكمة في معمورة العزيز (الئازين) حكمت بجلسة واحدة بإعدام ١٨ كردياً بتهمة شنهم هجوماً على قطعة عسكرية في (آذار/ مارس عام ١٩٢٦)[١٣٥].

لقد كان الرعب هو المهمة الأساسية "لمحاكم الاستقلال". وكان هناك هدف آخر وان كان ضيقاً نوعاً ما الا انه يتضمن أهمية كبيرة بالنسبة الى انقرة: هو ان إقامة اتصالات بين الثوار الكورد وبين الاستخبارات البريطانية إنما هو من اجل التشهير بجميع الحركات القومية الكوردية وبالسياسة البريطانية في الشرق الأوسط بنفس الوقت، لما لذلك من صلة بالجدل حول الموصل. ولكن هذه المآرب قد خابت. ولم يفلح منظمو هذه الإجراءات في إثبات أي شيء مزعج للإنكليز. وفضلاً عن ذلك فإنه قد اتضح من خلال التحقيقات القضائية ان بعض العملاء "الإنكليز" هم في الحقيقة استفزازيون من الأجهزة التركية الخاصة[١٣٦].

في يوم حل "محاكم الاستقلال" (٢ آذار/ مارس عام ١٩٢٧) مدد المجلس العسكري الوطني التركي أنفاذ "قانون حماية النظام" (أي حالة الحصار في الولايات الكوردية) لمدة سنتين أخريين. وشكل ذلك أساسا قانونياً لإبقاء النظام الإداري البوليسي الكيفي في الإقليم الكوردي بتركيا. وصارت

---

[١٣٢] مصطفى كمال، طريق تركيا الجديدة، المجلد ٤، ص٤٤٧–٤٥٠ و ٤٨٦. واورينت موديرنو، الرقم ١، كانون الثاني ١٩٢٧، ص ٩–١٠، ١٠ شباط ١٩٢٧، ص٦٨.

[١٣٣] ارشاك سافراستيان، الكورد وكوردستان، ص٨٣.

[١٣٤] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ٣٠٤، ص١٢٤، تقرير من السفارة البريطانية في تركيا الى وزارة الداخلية، رقم ١٢٠، في ١٩٢٦/٣/١٧. مستنسخة.

[١٣٥] وهنا ايضاً في ١٩٢٥/٦/٩، رقم ٤٦٨، مستنسخة، ص٦٢، ورقم ٤٣٥في ١٩٢٥/٦/٢، ص ٦٤، ورقم ٧٦٩ في ١٩٢٥/١٠/١٢، ص٩٢–٩٣.

[١٣٦] انظر: هسرتيان م. أ.، كورد تركيا في الوقت الراهن، ص ١١٩–١٣١، ونيكيتين ف. كورد، ص٩٠.

الحياة في ظروف الاضطهاد المنفلت هي العيش الدائم لكل كوردي كان يعيش في تركيا. وكانت موجعة بصورة خاصة عمليات التهجير الجماهيرية والنفي الفردي التي اشتدت كثيراً بعد إقرار هذا القانون. ففي خلال عامي ١٩٢٦ـ١٩٢٧ كان قد تم توطين اكثر من مليون كردي في الأناضول الغربية وأحيت السلطات سياستها التقليدية العتيقة المتمثلة بإيقاع الشقاق بين بعض المجموعات المنفردة من الكورد، مستخدمين من اجل ذلك الخلافات العشائرية والدينية[١٣٧]. وباختصار فإن الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها الدوائر الحاكمة التركية أدت الى خلق حالة استثنائية دائمة في كوردستان تركيا مصحوبة بالتوتر الدائم. وهو ما حصل فعلاً.

ان الأحداث التي نشبت في إقليم كوردستان تركيا ذات الارتباط بانتفاضة الشيخ سعيد وما جرت وراءها لم تكن تلك العواقب العالمية التي كان من الممكن انتظارها منها فإن جميع البلدان التي كانت مهتمة سواء بصورة مباشرة من التي تجاور كوردستان التركية (الاتحاد السوفييتي وإيران والعراق وسوريا) ام غير مباشرة (إنكلترا وفرنسا دولتا الوصاية على العراق وسوريا) لم تبد رغبتها في ان يتسع الصراع الذي يمكن ان يؤدي الى تعقيدات غير متوقعة. وعلى الارجح فإنه من بعد استقرار الاوضاع في الشرق الأوسط، فلم يرغب أحد في انبثاق صراع جديد. فإن سرعة القضاء على الموقد الأساسي للانتفاضة الكوردية في تركيا قد حالت دون اتساع الحركة الى الأجزاء الأخرى من كوردستان. وأدرك الذين في انقرة ان الصراع المسلح مع الكورد لا يعطي القوة لموقف تركيا في النزاع الذي يقترب من نهايته مع إنكلترا حول الموصل والذي لا يبشر تركيا بالنجاح.

صحيح انه قد شاعت أقاويل ان تركيا تنوي استخدام قوات إنزال لسحق الانتفاضة الكوردية بملاحقة تجمعاتهم على الحدود العراقية ولتهديد إنكلترا، ولكن هذه الأقوال لم تؤخذ مأخذ الجد. فإن اي أحد لم يصدق ان تركيا تستعد جدياً للمخاصمة مع إنكلترا، وخاصة فهي تأخذ بنظر الاعتبار الجبهة الكوردية المحتملة في مؤخرتها[١٣٨].

---

[١٣٧] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ١٤٨، ص ٥٦و ١٢٤. من سفير بريطانيا العظمى في باريس اللورد كريو الى أو. تشيمبرلن في ١٩٢٥/٣/٣ ومن ليندسي الى أو. تشيمبرلن في ١٩٢٥/٤/٣ و يا. ز. سورتيس، السفير السوفيتي في تركيا قال: مع نبرة اسف، الى السفير الالماني هادولنوم بانه لايصدق هذه الاقوال.

[١٣٨] هناك ايضاً، ص ٢٣ في ١٩٢٥/٣/١٠ من سكرتارية المندوب السامي البريطاني في بغداد الى سكرتير مجلس الوزراء. وهناك ايضاً قضية ٣٠٤ ص ١٠٢، دبلوماسي ٣٠٤ من وزارة الخارجية الى السفارة البريطانية في القسطنطينية رقم ١١٥١ في ١٩٢٦/١١/٣٠، مستنسخة.

وفوق ذلك فإن من المشكوك فيه ان كان كورد العراق ينتظرون الأتـراك "المحـررين" زد علـى ذلك ان عصبة الأمم قـد ألحـت بالنـصح علـى الأتـراك ان ينـشروا علـى الكـورد التـابعين لهـم تلـك "الامتيـازات" الـتي حـصل عليهـا أشـقاؤهم في العـراق. ولكـن هـذا لم يجـد صـدى بـالطبع لـدى الأتراك[١٣٩]. وبإختصار فإن الصراع في كوردستان تركيا ظل بالأساس صراعاً محلياً[١٤٠].

---

[١٣٩] مراسل صحيفة مانشستر گارديان الانگليزيه، م. ف. برايس، الذي هو بنفس الوقت عضو مجلس العموم في الحزب الليبرالي والذي كان مختصاً بمشاكل الشرق الاوسط، وهو كان منذ عام ١٩١٢ قد أدين بعمل تجسسي ضد الروس في شمال ايران، الى جانب التأكيد ان السوفيت حاول وبدون نجاح، استغلال الحركة القومية في تركيا وايران على مقربة من الحدود القفقاسية، ان هذا الصحفي توصل الى هذا الاستنتاج العجيب على اساس ان القبائل الكوردية كانت عناصر انفصالية في الايام المبكرة للجمهورية الا ان حكومة انقرة انتهجت سياسة حكيمة تجاه الكورد واعطاءهم حقوقاً متساوية للاتراك والاكراد الامر الذى ادى الى حلول هذا الاستقرار في المنطقة وان هذا الجزء من تركيا، بحسب جميع المعلومات هو الان متجانس من حيث الديمقراطية الجمهورية. ومثل هذا يقال بشأن اكراد العراق، الذين بعدما اعترفت بغداد باللغة الكوردية واحرزت ثقة الكورد فهي تأمل في نهاية المطاف تجنيسهم سياسيا. والتقرير على العكس يصل حتى على عكس(م. فيليبيس برايز، الاختلافات الشمالية في العراق، مانشتر غوردين ويكلي، في ١٩٥٥/٥/٥، عدد ١٨، ص ٧٢. وكان ف. ب. نيكيتين قد فضح في وقته برايز الذي اشتهر بكونه خبيراً بشؤون الشرق الاوسط ولكن بدون اي اسس خاصة، بل انه حصل على ذلك بالارجح بفعل القوة الصامدة لديه في معاداته للروسية والسوفيتية غير المؤهل لها. انظر: لازاريف م. س. المسألة الكوردية، ص ٤٣٠و ٤٤٥–٤٤٦.

[١٤٠] ارنولد توينبي، انه في تحليله للوضع في كوردستان العراق بعد عام ١٩٢٧، كتب: ان الشعور القومي الكوردي في ولاية موصل كان يتركز قبل كل شئ ضد الترك والعرب والانكليز او الاجانب الاخرين وبإستثناء الكورد الذين في القسطنطينية او في الغرب الذين فقدوا صلتهم مع اقربائهم فلا يوجد الا القليل من العلامات على التضامن القومي حتى في اطراف حدود ولاية الموصل، بل وحتى هناك فإن الرغبة اقل في التعبير عن مثل هذا التضامن بأشكال سياسية، الافق السياسي للكورد كان محصوراً بالخصومات الاقطاعية والعشائرية (توينبي أ. ج. العالم الاسلامي منذ اقرار السلام، ص ٤٧٨–٤٧٩).

استقرار الأنظمة الاستعمارية
في كوردستان العراقية والسورية

ان العوامل التي كانت تؤثر على الوضع في كوردستان العراقية والسورية تمتاز جوهرياً عن تلك التي ظهرت في تركيا. فعلى خلاف ما في تركيا فإن الاضطهاد السياسي في العراق وسوريا كان يجري بالأساس ليس على يد سلطة قومية بل على يد السلطة الاستعمارية الأجنبية. ولهذا فإن الحركة الكوردية اتخذت في هذين البلدين تعبيراً ساطعاً معادياً ضد السياسات الأجنبية والإمبريالية وكان هذا هو الصفة التي طبعت الأقليم الكوردي في العراق (ولاية الموصل) الذي صار مسرحاً لتناقضات عالمية حادة ساعدت ايضاً في زيادة كبيرة بالتوتر في المسالة الكوردية[١٤١].

منذ النصف الثاني من عام ١٩٢٣، عندما حلت حقبة ما بعد مؤتمر لوزان في تاريخ المسالة الكوردية، واجهت إنكلترا ظهور اكبر الأخطار ضخامة بالذات، تمثل بالمقاومة الكوردية التي تجسدت بانتفاضة السليمانية، برئاسة الشيخ محمود البرزنجي التي سارت نحو الخمود. وفي خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٢٣والنصف الأول من عام ١٩٢٤ فإن الحدود الشمالية العراقية والجبال الكوردية كانت قد سادها الهدوء. اما في تموز/يوليو عام ١٩٢٤ فقد كانت السليمانية قد سيطرت عليها القوات العسكرية العراقية الحكومية، وفصائل الاثوريين تحت قيادة ضباط إنكليز. ولكنه بحسب اعتراف واحد من الشخصيات الفاعلة الرئيسية في الإدارة الاستعمارية البريطانية في العراق غير ترود بيل، فإن السليمانية "كما هي الحدود الأفغانية الهندية" لن تعرف أبدا هدوءاً نهائياً فإن الشيخ محمود هرب الى الجبال داخل الأراضي الإيرانية ممارساً حياة "قاطع طريق"[١٤٢].

وبهذه الصورة فإن الشيخ محمود لم يستطع الصمود "ملكاً لكوردستان" ومن ثم وفي هذه المرة ايضاً تعرض للهزيمة. وسبب ذلك، فضلاً عن عدم تكافؤ القوى هي العيوب العضوية في جميع الحركات القومية الكوردية التي تتمثل بغياب الوحدة بين المقاتلين من اجل الحرية والاستقلال والانقسام والانعزال الإقطاعي العشائري الكوردي العريق (والديني في قسم منه). وان سلطة الشيخ محمود البرزنجي وسمعته الشخصية انتشرت عملياً فقط في منطقة بابان التأريخية فضلاً عن مركز السليمانية (وحتى ليس فيها

---

[١٤١] الرسالة التي تعود الى غيرترود بيل، الجزء الثاني، لندن، ١٩٧٢، ص ٥٤٩، مراجعة ايتش. لونكريك، العراق من ١٩٠٠–١٩٥٠، التأريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لندن، ١٩٥٣، ص ١٥٢.

[١٤٢] سلوغليت بيتر، بريطانيا في العراق ١٩١٤–١٩٣٢، لندن، ١٩٧٦، ص ١٩٧.

كلها). وغالبية السكان الكورد في الإقاليم الأخرى من كوردستان الجنوبية (سوران وبهدينان وسنجار) والمناطق المتاخمة للحدود التركية والعراقية والسورية (بوهتان وشيمدينان) لم تعترف بهذه السلطة. فإن الشيخ محمود لم يتمتع بنفوذ كبير حتى في وسط قيادة المنظمات القومية الكوردية في كوردستان وفي أجزائها المتناثرة[١٤٣].

كان مثل هذا الوضع ملائماً طبعاً لسلطات الانتداب البريطاني. وهذه السلطات، استخداماً منها ضد الكورد المتمردين، للسوط الاستعماري المعتاد، فإنها كانت غير بعيدة عن استخدام الكعكة المحلاة، لغرض تعميق هوة الانقسامات في الحركة الكوردية، وكذلك على الأخص استخدام هذه الحركة ضد الحركة القومية التي رفعت رأسها في العراق. وهكذا تسنى للإنكليز اجتذاب عدد من الزعماء الكورد الذين كان من بينهم مؤيدون لاستقلال كوردستان لتتويج الملك فيصل. وهنا كان حسابهم . فإن هؤلاء "الوجهاء" الكورد أرادوا في عشية اتخاذ القرار النهائي حول مسألة الموصل التهرب من البديل التركي، ولهذا فإنهم صاروا الى جانب بغداد ـ لندن. وكما أشارت غ. بيل ".. سيظل الارتباط الاقتصادي مع الموصل دائماً، مهما كان عدد الكوردستانات الكثيرة التي ستبنى" ولقاء تأييد الكورد للطرف الإنكليزي في النزاع مع الأتراك، فإنهم طالبوا بتأسيس إدارة كوردية، وفتح مدارس كوردية. ولم تعترض غ. بيل، التي كانت المتحدث الرئيسي مع الكورد الا أنها لم تسارع الى تحقيق هذا الوعد استناداً منهاعلى عدم كفاية الموظفين والكتب والمناهج التعليمية وما شابه ذلك. وبالنسبة لها شخصياً فقد رأت بدون تواضع كاذب أنها تفضل "ان تصبح ملكة كوردستان غير المتوجه"[١٤٤].

ان الهدوء الوقتي في السليمانية، وشيئاً من التفاهم المتبادل الذي تحقق الوصول إليه في عام ١٩٢٤ بين قسم من القادة الكورد والإدارة البريطانية في العراق، قد أدى فقط الى استقرار قلق لفترة قصيرة جداً في كوردستان العراق.

كما لم تختف مطلقاً العوامل المؤثرة التي تعمل بالاتجاه المعاكس. أولا، أنها عوامل عدم القبول باتفاقية الزعماء الكورد مع الإنكليز الذين كانوا هم الأكثرية. وثانياً، ان الأتراك قاموا في بداية التطبيق العملي للقرار بشأن النزاع حول الموصل، في عصبة الأمم وفي خارجها بممارسة سياسة استفزازية نشيطة وتحريض بين الكورد والاقليات القومية الأخرى في العراق (الاثوريين

---

[١٤٣] الرسالة التي تعود الى غيرترود بيل، الجزء الثاني، ص ٦٢٠–٦٢١و ٦٢٦.

[١٤٤] للتفاصيل انظر: ك. ب. ماتفيف (بار ماتاي) اي. اي. مار يوحنا، المسألة الاثورية في الحرب العالمية الاولى ومابعدها، ص ٩٨–٩٩، و ك. ب. ماتفييف، الاثوريون والمسألة الاثورية في التأريخ الحديث والمعاصر، ص١٢٠–١٢٢.

والتركمان). وثالثاً، هو ان أكراد تركيا الذين ثاروا ضد السيطرة التركية ومن بعد هزيمتهم كونوا جماعات من الهاربين غمروا شمال العراق.

بحلول بداية أيلول/ سبتمبر ١٩٢٤ بدأ توتر يرتفع على الحدود التركية العراقية (وبالضبط على خط الحدود). وسبب هذا التوتر الارتفاع الحاد في التوتر للمسألة الاثورية كواحد من عواقب السياسة الاستفزازية للإنكليز الذين يسعون لاستغلال التشكيلات الاثورية المسلحة لخدمة أغراضهم في العراق. وان إيران وتركيا وسياسة الكماليين الشوفينية حاولوا، كما صار واضحاً، عرقلة عودة الاثوريين للسكن في موطنهم التأريخي بولاية حكاري[١٤٥]. وفي متابعتها لتحرك الاثوريين تغلغلت القوات التركية الى ارض شمال العراق بهدف مسبق هو توطيد مواقعها في هذه المنطقة على ضوء القرار المرتقب حول مصير الموصل. ولكن الكورد لم يدعموا الأتراك الأمر الذي اعتبر بحسب قول غ. بيل، "انه برهان رائع على نجاح الإدارة العراقية". وأدى احتشاد القوات العسكرية التركية على الحدود التركية العراقية وسيل الكورد الهاربين الى العراق الذي حدث بعد قمع انتفاضة الشيخ سعيد قد صب الزيت على نار الاضطرابات من جراء هذه الأسباب.

ان التواجد المستمر "للعامل التركي" في شمال العراق (بصيغة قطعات عسكرية صغيرة والمهاجرين الكورد من تركيا دون الحديث الآن عن تحشيد اكبر بكثير من القطعات العسكرية على الحدود) آثار فزعاً غير قليل لدى الإدارة البريطانية في بغداد والموصل. فإنهم خشوا من عملية انتقال جماهيرية للسكان العرب من ولاية الموصل الى الجانب التركي الأمر الذي سيثير التساؤل حول ضم هذه الولاية تحت الانتداب البريطاني بدون شروط الا ان هذه الخشية سرعان ما تبددت كلياً او أنها تقلصت تقلصاً كبيراً وفيما لو صدقنا بقول ادموندس، فإن إلغاء الخلافة (آذار/ مارس عام ١٩٢٤) قد نسف المواقع التركية بين السكان الكورد المحليين، وبالأخص بين أولئك الذين كانوا موجودين تحت سلطة الزعامة الإقطاعية الثيوقراطية (الشيوخ والسادة وأمثالهم). "لقد ظهر انه شيء حسن جداً ان تكون متديناً"، هكذا صاح الكاتب الذي أضاف يقول: أننا لم نرغب في "استثمار" الوضع الجدي، الا انه عندما ذاع الخبر بين سكان الريف، فإن "سمعة تركيا العريقة المتأسسة على الخلافة، قد اختفت اختفاء لاشك فيه"[١٤٦].

---

[١٤٥] رسالة غيرترود بيل، الجزء الثاني، ص٥٥٠ و ٥٥٦ و٥٥٩.

[١٤٦] س. ج. ادموندس، كورد تورك عرب، سياسات ورحلة وتنقيب في شمال شرقي العراق ١٩١٩–١٩٢٥، لندن، ١٩٢٧، ص ٣٨٣–٣٨٤.

ولكن الإدارة البريطانية، كما يشهد على ذلك ادموندس، لم تترك الموقف للتطورات العفوية بل أنها "استثمرت" هذا الموقف استثماراً مركزاً كل التركيز، حيث قامت بتكثيف الدعاية المعادية ضد الأتراك بين القبائل الكوردية في العراق. وان الهدف الرئيسي للادارة البريطانية هو توحيد جميع ولايات العراق الثلاث (بغداد والبصرة والموصل) ومن ثم ضرورة الوصاية الإنكليزية بالذات على الموصل. وتجدر الإشارة الى ان إهتمام إنكلترا بنفط الموصل قد اختفى في ظل هذه الظروف بدقة، رغم ان ارض النفط بكركوك بالذات كانت هي الجائزة الرئيسية الى لندن في الصراع من اجل الموصل. واكد ادموندس "أنا لا أتذكر اي وثيقة كان النفط فيها قد شكل ولو عاملاً هاماً". وقد حققت الدعاية الإنكليزية بعض النجاح، فإن بعض الزعماء الكورد (بابكر آغا وآخرين) أعلنوا أنهم مؤيدون لإنكلترا، الا ان قبائل الزيبار والعمادية ودهوك، حيث لم يكن هنا وجود "لعقلية الطبقات" قد وقفوا الى جانب تركيا[١٤٧].

هكذا كانت الصورة العامة للوضع في كوردستان العراق الذي انوجد منذ النصف الثاني من عام ١٩٢٣ وفي مرحلة تأزم الموقف في كوردستان تركيا المجاورة، كما جاءت هذه الصورة من وجهة النظر المتلخصة لدى الشخصيات الاستعمارية البريطانية (بصورة مشتركة او مذكرات شخصية). وان دراسة الوثائق الأرشيفية وصحافة ذلك الزمان تسمح بإضافة جوهرية الى هذه الصورة كثيراً من العناصر والحقائق المهمة.

أكد السفير البريطاني في إيران ر. بوللارد لسنوات ١٩٣٩ـ١٩٤٦ ان كورد العراق قد حصلوا على مزايا لم تكن معروفة لهم في زمن تركيا" مثل استخدام اللغة الكوردية في الولايات والمدارس وترؤس الضباط الكورد للعشائر ورقابة ذاتية وغير ذلك[١٤٨]. وقد سعت الإدارة البريطانية في الواقع لتطبيق سياسة عميقة بشأن المسألة الكوردية في العراق الذي تحت الانتداب، بعيداً عن التدخل في الحياة الاجتماعية التقليدية الكوردية، مع إعطائهم بعض التسهيلات في الحقوق الثانوية، ولاسيما في السعي لتسوية العلاقات مع القيادة الكوردية العليا. ان الهدف الكامل لهذه النهج السياسي القائم في القواعد القانونية للسياسة الكلاسيكية الإمبراطورية "فرق تسد" كان مناقضاً للقومية الكوردية المتنامية واكثر خطراً على إنكلترا آنذاك مما على القومية العربية، وهذا يستدعي تعزيز أركان السيطرة البريطانية في العراق الذي هو واحد من أهم بلدان العالم العربي من حيث

---

[١٤٧] المصدر نفسه، ص ٣٩٨و٤٢٢–٤٢٣و ٤٢٩.

[١٤٨] بوللاردسير ريدر، بريطانيا والشرق الاوسط من اقدم الازمان الى عام ١٩٥٠، لندن، ١٩٥٦، ص ١٠٩.

الناحية الاقتصادية والجغرافية السياسية. وفي النتيجة فإن كورد العراق وجدوا أنفسهم عملياً انهم في حال افضل بعض الشيء من حيث الموقف قياساً لإخوانهم أكراد تركيا وإيران.

ان هذا لا يعني ان كورد العراق عموماً ومجموعاتهم المنفردة بصورة خاصة قد قبلوا صابرين بإقامة السيطرة البريطانية على كوردستان الجنوبية. فقد ظهر ان المتعاونين مع العدو هم بعض الشخصيات المعدودة غير المبدئية من ممثلي القيادة الإقطاعية العشائرية (بابكر علي وسعيد طه) وحتى هؤلاء ومن على شاكلتهم فإن ما حملهم اكثر على تصرفهم هو بدافع الكراهية للأتراك الأمر الذي لعبت عليه بريطانيا بعض الوقت. وكما سبق ان أشير في ما كتب[١٤٩].بشأن احتلال إنكلترا للعراق منذ البداية الأولى، فإن الغالبية العظمى من الكورد قد استنكروا الاستعباد الاستعماري الجديد. وهكذا كانت الحال حتى في حقبة استقرار السيطرة الإنكليزية في هذه البلاد.

وتلخص التعقيد في الوضع بكوردستان العراق في ان من وقف معارضاً للكوردليس السلطة البريطانية الممثلة بإدارة الانتداب فحسب بل والسلطة العربية المحلية الوليدة حديثاً التي أخضعها الإنكليز لسلطتهم فعلياً، ولكنهم تقاسموا جزئياً معها ولأغراض تكتيكية التجاوزات في الصلاحيات. فإن البلاط الملكي وذلك القسم من أصحاب النفوذ من الصفوة الحاكمة (نوري سعيد وشركاؤه) نفذوا السياسة الإنكليزية بثبات طوال أربعين سنة من السيطرة البريطانية على العراق. الا انه قد ظهر الى جانب ذلك ظروف تخدم نهوض القومية العربية التي كلما تقدمت عمقت بشكل اشد خوض الصراع ضد السلطات البريطانية واتباعها العرب. ونضجت إمكانيات وعلامات أولى لتقارب عربي كوردي قائم على أساس معاداة الإمبريالية، رغم ان تطور هذه النزعات الإيجابية قد تعرض لعراقيل دائمية من قبل الشوفينية العربية التي ينفخ الإنكليز بها سراً، ورد الفعل المشابه على ذلك من قبل القوميين الكورد. اما بصدد سوريا فإن سلطة عربية لم تتشكل هناك عملياً، ولهذا فإن من تصدى للكورد المحليين هو فقط الاستعماريون الفرنسيون العدو الوحيد، والعرب الذين كانوا متحالفين ضدهم.

لقد سعت السلطات الإدارية البريطانية في الشرق العربي دائماً لاجتذاب الموالين لها من السياسيين العرب لغرض التأثير على الكورد. فإن الأخ الأصغر للملك فيصل الأول، الأمير زيد كان منذ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٢ قد استدعى الى العراق بصورة خاصة ثم أرسل الى الموصل، حيث كان قد عهد إليه إقناع الكورد بالوقوف الى جانب إنكلترا. وكان يجب عليه تشكيل قوات عسكرية عربية للقيام بعمليات عسكرية في الاتجاه الغربي والشمالي من الموصل ضد التشكيلات التركية غير النظامية وضد

---

[١٤٩] انظر: لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ١٨٨–٢١٥، وشاكروي محوي، المسألة القومية الكوردية في العراق في الزمن الراهن، موسكو، ١٩٩١، ص ٢٣–٥٠.

الفصائل الكوردية التي انتقلت الى جانبهم وان الإنكليز حسبما اعتادوا عليه، فضلوا العمل بيد أجنبية: العرب والاثوريين "الليفي" والكورد المتعاونين مع العدو (الشيخ طه وآخرين). وبالذات فإن هذه القوات (الفرسان العرب والاثوريين "الليفي") طردوا الشيخ محمود نهائياً من السليمانية وذلك في تموز/يونيو عام ١٩٢٤ والشيخ محمود وجد من جهته لغة مشتركة مع المعارضة العربية التي احتجت ضد المعاهدة العراقية الإنكليزية الاستعمارية التي صودق عليها بعد جهد كبير بكل معنى الكلمة عبر البرلمان العراقي في حزيران/يونيو عام ١٩٢٤[١٥٠]. وان هذا قد أعطى الشيخ محمود حافزاً مشجعاً لمواصلة مقاومته للسلطة الإنكليزية على الرغم من خسارته للسليمانية[١٥١].

وكما سيظهر في الملخصات فيما بعد، فإن الإنكليز لم يتمكنوا لا آنذاك ولا من بعد ذلك من إخماد المقاومة الكوردية في العراق، ولو انهم حققوا بعضاً من أهدافهم: حيث انه لا الكورد ولا العرب لم يقفوا عقبة جدية للتمسك بالموصل ضمن العراق تحت السلطة البريطانية في خلال مرحلة المناقشة القومية حول مسألة الموصل على المسرح العالمي (وبالدرجة الأولى في عصبة الأمم). لقد وضع الكورد العراقيون أمام أنظارهم المصير الذي لا يحسد عليه لإخوانهم كورد تركيا. ولهذا السبب فإنهم لم يعبروا عن اي رغبة في الرجوع تحت الظلم التركي. وان السكان العرب في شمال العراق والاقليات الأخرى (الاثوريين وغيرهم) لم يكونوا يكنون ايضاً إزاء تركيا، اي مشاعر ودية، وهي ما واصلت المخابرات البريطانية وادارة الانتداب إشعالها بكل وسيلة طوال ذلك الوقت. وبالنتيجة فقد كانت قد تحققت مهمة داخلية كبيرة الأهمية ظلت شاخصة في ذلك الوقت أمام سلطات الانتداب العراقية: وهي كانت تتمثل بتصفية الخطر الذي يدعمه الفدائيون الأتراك على يد السكان المحليين.

---

[١٥٠] فيودتشينكو أ. ف.، العراق في الصراع من اجل الاستقلال ١٩١٧–١٩٦٩، موسكو، ١٩٧٠، ص ٣٠–٣١.

[١٥١] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ. قضية ٢٥٣، ص ٢٩٤، برقية من المندوب السامي في العراق الى وزير المستعمرات، رقم ١٢٩ في عدد ٦٩٢ ، ١٤ اب ١٩٢٤، ص ١٦٥.

كانت قد اثيرت حملة دعائية كبيرة حول جولة الملك فيصل الاول بمرافقة المندوب السامي البريطاني دوبس وذلك الى الموصل في تشرين الثاني ١٩٢٣. وفي خلال تلك الجولة زار الملك قضاءاً كوردياً ولم يبخل في كيل التأكيدات للزعماء الاكراد. (اورينت موديرنو، ١٩٢٣/٢/١٥، ص ٤٣١–٤٣٢، ومايتعلق بالشيخ محمود البرزنجي فإنه بعد طرده نهائياً من السليمانية في تموز ١٩٢٤ حاول حسبما اشرنا تنظيم مقاومة في جبال هورامان على الحدود الايرانية واقام علاقات مع الاتراك. واستولى مؤقتاً على رواندوز، الا ان الحركة التي كان هو على رأسها مالت بوضوح الى الخمود، رغم محاولته اعلان الجهاد، اورينت موديرنو، ص ٥٠٣، ١٩٢٤/٨/١٥، التايمس في ١٩٢٧/٧/٢٣.

بعدما استطاعت سلطات الانتداب الإنكليزية اجتناب الخطر الأساسي في شمال العراق من جانب الأتراك ومؤيديهم، الذين لم تعد الآن أعدادهم كثيرة بين كورد العراق، فإنها لم تستطع تحقيق تهدئة كاملة في هذا الإقليم، لا في ذلك الوقت ولا فيما بعده. وهي كانت تنتظر انتظاراً دائماً تحركات ثورية واسعة (وهو سرعان ما حدث فعلاً)، اما التحركات المنفردة فلم تنقطع بتاتاً. وهكذا ففي شهر تشرين الثاني عام ١٩٢٤ عادت الاضطرابات من جديد في أطراف السليمانية، حيث أعطى الشيخ محمود بها إشارة عن نفسه إذ انضم إليه في الانتفاضة الكورد من الجاف والهورامان الذين حاولوا تهديد حتى الموصل نفسها. وقد ردوا على أعقابهم بمساعدة الطائرات. وقد ظهرت "يد التدخل التركية" في هذه الحركة كما لوحظ إشتداد قوة الدعاية المعادية للأتراك بين الكورد المقيمين في كل من بغداد وبيروت[١٥٢].

لم يحاول محمود البرزنجي الدخول في أنواع من المساومات. وبعد وقت غير طويل من المعارك الحاسمة من اجل السليمانية فإنه بحسب ما سمع عنه من أقوال غير مؤكدة انه قد أعلن الجهاد بصفته ذريعة لقتال الاثوريين وفي خريف عام ١٩٢٤ واصلت قطعات الشيخ محمود في الجبال المحيطة بالسليمانية خوض المعارك ضد القوات العسكرية الحكومية وان الثوار توغلوا الى داخل المدينة عدة مرات. وفي شتاء عام ١٩٢٥ـ ١٩٢٦ هدأت المعارك هدوءاً موقتاً لكي تشتعل بسرعة من جديد. واستغلت السلطات هذه الفترة من الهدوء لتعلن عن نفسها بأنها حققت الانتصار. وكان قد جرى حتى إستحداث ميداليات مع توقيع تأريخي "كوردستان" أشادت "بمأثرة" قيادة القوات الجوية البريطانية التي قامت بقصف متواصل بالقنابل للقرى الكوردية بقيادة مارشال الجو ج . م. سالموند[١٥٣].

منذ صيف عام ١٩٢٥ استأنف الشيخ محمود الإشارة مرة أخرى الى وجوده. إذ شن هجوماً بالقرب من حلبجة على كتيبة من "الليفي". ولم يتفرق الكورد الا بمساعدة الطائرات، الا ان الكورد واصلوا القيام بعمليات فدائية حول السليمانية ضد القوات الحكومية التي تدعمها الطائرات البريطانية. وذهب نوري سعيد بنفسه الى منطقة المعارك، حيث كان آنذاك القائد العام للجيش العراقي[١٥٤] ودارت

---

[١٥٢] الشرق الادنى، العدد ٦٩٢، اب ١٤/ ١٩٢٤، ص ١٦٥، والعدد ٧٠، ٩ تشرين الاول ١٩٢٤، والعدد ٧٠٢ تشرين الاول ١٩٢٤، ص ٤٢٥.

[١٥٣] المصدر نفسه، العدد ٧٠٣ و ٧٠٥و ٧٠٧ تشرين الپانى ١٩٢٤، ص ٤٤٣و٥٠٣.

[١٥٤] المصدر نفسه، العدد ٧٣٧، ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٥، ص ٦٧، في هذا العدد من الجلسة كرس مكان لرسالة صحفية تحت عنوان "السليمانية"، تطرق الى الاهمية الاستراتيجية لهذه المدينة التي تشرف على طرق المواصلات بين بغداد والحدود التركية مع العراق، ولم يتردد هذا المراسل بالتنديد بالشيخ محمود واصفاً اياه بالمتقلب

معارك طاحنة قاسية في أطراف السليمانية (قرب قرية چوارته). وفي نهاية المطاف اضطر الكورد، بعدما تحملوا خسائر كبيرة من جراء تفوق الخصم بالقوى، الى الانسحاب وأوقفوا المقاومة بصورة وقتية، وعلى الأخص بعد ما انسحبت قبيلة بشدر من صفوف الثوار. اما الشيخ محمود فإنه اختفى في جبال إيران المجاورة[١٥٥].

ان اخماد موقد المقاومة في السليمانية بقيادة الشيخ محمود البرزنجي في نهاية عام ١٩٢٤ قد استقبلته الدوائر الاستعمارية البريطانية بالارتياح (الا انه سرعان ما اتضح ان ذاك أمر سابق لأوانه). فإن ما يتعلق بمستقبل المسألة الكوردية في العراق فهي لديها "... جميع الأسس للتفاؤل" هكذا كتب بوق هذه الدوائر، مجلة "نير ايست انداندیا" (الشرق الأوسط والهند)، حيث أكدت هذه الصحيفة في سير كلامها عن مساهمة المعاهدة الإنكليزية العراقية في حل هذه المسألة، ان الحكومة العربية في العراق مستعدة بعون من إنكلترا لتنفيذ "التزاماتها تجاه الكورد" فسيعطى لهم كل ما يمكن من المزايا. "اما عن وجود إمكانية منفردة لكوردستان ذات حكم ذاتي ـ وهذا أخاف انقرة ـ فلا صحة لذلك مطلقاً". فإن إنكلترا لا تستعد لتأسيس كوردستان مستقلة في العراق، كما تقول المجلة من اجل التطمين، ورغم ذلك كما تضيف "ان بعض الكورد في الدولة العراقية ومن ضمن ذلك في الجيش وفي الدوائر المدنية هم يحملون الشعور الوطني[١٥٦].

تشير الحقائق الى ان سير القضايا في كوردستان العراق لم تتناسب عملياً مع تلك الصورة الزاهية عن العيش الرغيد التي رسمت في هذه المقالة تحت عنوان "مستقبل العراق". ويتعلق الأمر هنا ليس فقط بالمستقبل بل وبالحالة التي كانت قائمة بنفس ذلك الوقت الذي نشرت به المقالة. فإنذاك بالذات عام (١٩٢٤ـ١٩٢٥) قد ظهر في شمال العراق انفجار خارجي أخل بالتوازن المتزعزع الذي كان قد أقيم بين الإدارة البريطانية والعراقية، وبين السلطات في الإقليم الذي يسكنه الكورد. وكان هذا متمثلاً بلجنة تابعة لعصبة الأمم جرى تعيينها لترسيم الحدود التركية العراقية. لقد اثر عمل اللجنة على المصالح الحيوية على جميع سكان الإقليم الذين هم من قوميات واديان مختلفة سواء من الناس الذين فوق او تحت، لان الموضوع يتعلق

والمتعصب الفظ ومن اكثر الرجعيين رداءة والذي لايفكر بمصالحه الشخصية. وبأنه قاطع طريق وعدواني ضد اي حكومة مستقرة، سواء اكانت تركية ام بريطانية وانه اقام في السليمانية نظاماً استبدادياً. ان مثل هذا التقييم وعدم الموضوعية واضح فيهما التحيز كل الوضوح. وان كاتب هذه الرسالة الصحفية المجهول اسمه، يعترف ان السلطات البريطانية والعراقية ليست لديها الامكانية الفعالة لسحق الشيخ محمود، وهو يؤكد ان الكثيريين (؟) يفكرون بأن عودة السليمانية الى تركيا فيها امان مضمون افضل للاقليم. (وهناك المصدر نفسه في ص ٦٧٩–٦٨٠).

[١٥٥] المصدر نفسه، العدد ٧٤٣ وعدد ٧٤٤، ٨و١٣/٨/١٩٢٤، ص ١٦٦و١٩٠.

[١٥٦] المصدر نفسه، العدد ٧٧١، شباط ١٩٢٦، ص ٢٢٧و٢٢٩.

بقضية ملحة تماماً مفادها: في أية دولة ينبغي ان تعيش؟ لكن إظهار الإرادة الحرة ان لم يكن صعب التحقيق، فهو استثنائي. وكما سيظهر ذلك لاحقاً فإن زمام الأمور هو بيد الإنكليز أسياد الأوضاع الحقيقيين، في كل من عصبة الأمم وعلى الأرض في المنطقة. فإنهم سعوا الى توطين الأتراك الذين كانت مواقعهم اكثر ضعفاً. وبصفة براهين تطفوا على السطح الا أنها في جوهرها ليست الأكثر حسماً، فإن الجوانب المعادية استغلت أمزجة السكان الأصليين (وهم كورد في أكثريتهم) من ولاية الموصل ومناطق الحدود التركية العراقية. وحاول هؤلاء التأثير على هذه الأمزجة بكل ما تهيأ تحت أيديهم من وسائل. وكانت الفائدة العملية قليلة من ذلك (لان خط الحدود في نهاية المطاف قد جرى رسمه ليس في جبال كوردستان بل على ضفاف بحيرة جنيف) ومع ذلك فإن محاولات التأثير على القبائل التي قامت بها لندن وبغداد وانقرة قد أثارت اضطرابات غير قليلة في جنوب كوردستان.

كان الوضع في البداية قد اتخذ حالة صعبة بالنسبة للإنكليز. فقد تعالت أصوات استنكار، بعد التصاعد الحربي للانتفاضة الكوردية ضد الاستعماريين الإنكليز، وضد التأثير الناجم عن الدعاية التركية. وحاول الإنكليز القيام بعمل مضاد إذ نظموا مظاهرات معاكسة وضيقوا على الزعماء الكورد الذين رفضوا التوقيع على عرائض ترفض إلحاق الموصل بتركيا[١٥٧]. غير انه سرعان ما بدأت تميل الى جانب الإنكليز مشاعر الكورد، الغاضبين على قمع انتفاضة الشيخ سعيد في تركيا المجاورة، حيث ان هذا القمع قد خلق حتماً مثل هذا الانطباع لدى كورد العراق. وقام الكورد الهاربون من تركيا بتنفيذ عملهم. فإن بعض الفصائل من الجيش التركي وهي تطارد الثوار الكورد قد توغلت داخل ارض ولاية الموصل مواصلة بذلك حتى هناك عملياتها الانتقامية ومثيرة للاضطرابات في الموقف. وهكذا، ففي حزيران/يونيو عام ١٩٢٥ توغلت قوات تركية الى ارض بارزان وزيبار كانت مؤلفة من فوج واحد وكتيبة واحدة مع أربعة رشاشات. ودارت معركة بين هذه القوة التركية وبين فصائل قوات نجل عبدالقادر، السيد عبدالله وشقيق سيد طه شيخ المصلح تجرع الأتراك فيها خسائر كبيرة. وان سيد طه مع السلطات البريطانية قرروا استغلال هذا الحدث لبث دعاية واسعة لصالح قرار الجدل حول الموصل لصالح الإنكليز. واقترحوا على عبدالله نفسه إعطاءه ملاذاً[١٥٨].

ولكن الإدارة البريطانية رفضت استغلال عبدالله استغلالاً فعالاً في مقاومة الأتراك. فإن القوميسار السامي قد أقام له في الواقع استقبالاً، لكنه حدد الموافقة بمنحه مع ٧٠٠ من الهاربين الذين وصلوا معه، ملجأً في منطقة راوندوز، على ان لايكون من حقه القيام بأي عمل مهما كان

---

[١٥٧] التأريخ الدولي، عدد ٣، ١٩٢٥، ص ٨٦.

[١٥٨] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، دبلوماسي ١٤٨، ص ١٧١و١٧٢و١٨٦و١٨٩و١٩١و١٩٢و٢٢٢، تقارير وكلاء المخابرات في شمال العراق والموظفين العراقيين في خلال حزيران و أب ١٩٢٥.

شكله على الحدود التركية من اجل عدم استفزاز الأتراك[١٥٩]. فالإنكليز كانوا حذرين بوضوح ان لا يكون نشاط عبدالله، وهو ذو صيت واسع سبباً في المستقبل يساعد في تنشيط الحركة الكوردية في العراق وتعزيز نفوذ الشخصيات الكوردية الكبيرة ان تتصرف على هواها في ولاية الموصل.

بعد فترة الهدوء القصيرة منذ خريف عام ١٩٢٦ هيمن الاضطراب من جديد في شمال العراق.وكان هذا ناجماً، كما يبدو، عن اقتراب النهاية لتسوية قضية الموصل وعن ردود أفعال كورد العراق ضد الإفراط في الأعمال الانتقامية التي تعرض لها إخوانهم في تركيا. فإن اكثر من ألف كوردي من قبيلة گويان تجمعوا رغم المنع الذي تفرضه السلطة العراقية، لاجتياز الحدود التركية لغرض المشاركة في النضال الدائر ضد الأتراك. ولأول مرة بعد الحرب العالمية أعلنت عن نفسها قبيلة بارزان المتنفذة وذات الاحترام التام لدى الكورد أجمعين. فقد أعرب الشيخ احمد البارزاني عن الاستعداد للاشتراك في الحرب ضد الأتراك ولكن بشرط موافقة السلطات العراقية (اي البريطانية)[١٦٠].

ان هذه الميول التي لدى كثير من زعماء القبائل الكوردية البارزين التي تسكن عند الحدود التركية العراقية أثارت بقوة قلق السلطة البريطانية في العراق. فإن اي نشاط سياسي للكورد العراقيين، حتى ولو كان موجهاً ضد تركيا يستدعي الارتياب، لأنه سيؤزم على العموم المسألة الكوردية وسيرفعها الى المستوى الإقليمي في الشرق الأوسط، وهذا سيكون منطوياً على تعقيدات غير متوقعة، ثم بإمكانها على الأخص ان تضع موضع التساؤل الاتفاقية حول الموصل التي تحققت قبل قليل. ورسم ب. ف. جوردين الموقف بهذه الصورة: ينبغي إبعاد جميع الزعماء الكورد من ذوي الميول المعادية عن الحدود الشمالية ومن ضمنهم المدعو مهدي الذي يريد الانتقال الى سوريا). وكذلك يجب استبعاد الضباط الكورد في الجيش العراقي من الشمال ايضاً. وبحسب رأي جوردين فإن الحركة الكوردية طالما هي ذات صلة بتحسين حالة الكورد في العراق، فإن العراق "بلا ضرر" يجب ان يكون دولة "للكورد ايضاً" (as much For Kurds as For Kurds)

---

[١٥٩] المصدر نفسه، ص ٢٦١، من سكرتارية المندوب السامي في العراق الى مستشار وزارة الداخلية ك. كورنواليس في ٢٧ اب ١٩٢٥، دبلوماسي ١٤٩، ص ٢٢و٤١و٤٢، من وزير الدولة للشؤون الخارجية في انكلترا الى السفير في القسطنطينية في ٥ ايلول ١٩٢٥، ومذكرة من سكرتارية المندوب السامي الى وزير الداخلية في ١٩ ايلول ١٩٢٥.

[١٦٠] المصدر نفسه، ص ٢٥٥و٤٥٦، الادارة، من المفتش في الموصل الى المندوب السامي في ١٣ نيسان ١٩٢٦و ٤ مايس ١٩٢٦.

اما الاتجاهات الانفصالية في حركة الكورد العراقيين ومحاولة التأثير بهذه الحركة على كورد تركيا فإنها تتعارض مع مصالح إنكلترا والعراق[١٦١].

بالانسجام مع هذه الروحية كانت قد صيغت التقارير التي كتبها جوردين لاحقاً. فهو قد نقل أخبارا عن اتصالات احمد البارزاني والشيخ سيوتو من اورامار مع ضباط أتراك. وكتب بفزع عن مشكلة الهاربين الكورد من تركيا وقال معبراً عن فكرة غريبة تفيد ان من غير المؤكد بالنسبة للأتراك ان يستطيعوا الصمود "في البلاد الى الشرق من ديار بكر ووان" ولهذا يجب استئذان الأتراك في ان تتنازل للعراق عن هذا الجزء من الأرض وبحسب رأي جوردين فإن الاتفاق مع تركيا حول الموصل سيسمح بفصل الكورد العراقيين عن كورد تركيا وقطع العلاقات التقليدية ما بينهم. ومن الأفضل الإبقاء في بغداد "تحت النظر" على الدعاة الكورد. والحركة الكوردية في العراق ليس على تلك الدرجة من الخطورة كما يبدو في "القيادة العسكرية العامة" ببغداد. فالكورد يربطون مصيرهم بالعراق بنفس المستوى الذي كانوا يبتعدون فيه عن الانتفاضات في تركيا[١٦٢].

ان الإشارات التي كانت تصل الى بغداد من جوردين وغيره من الموظفين البريطانيين الآخرين بشمال العراق، حول ضرورة إقامة ما يشبه "حاجز صحي" بين كورد العراق وكورد تركيا، ان هذه الإشارات قد وجدت هناك تفهماً تماماً. كتب المستشار البريطاني في وزارة الداخلية العراقية الى المندوب السامي ان نشاط الدعاة الكورد هو "غير مرغوب به نهائياً ومشحون بالخطر" وهو يرى ان من المرغوب فيه أبعاد هؤلاء عن محيط الموصل واربيل، ولكنه حذر من ان من الصعب كل الصعوبة تنفيذ ذلك، ولهذا ينبغي الحذر وخاصة بالنسبة للضباط الكورد. وكتب مشيراً الى "أننا لم نتسلم شكاوى من الحكومة التركية حول العراق في انه يتحول الى مركز للنشاط المعادي لتركيا" ويشار الى ضرورة الحفاظ على "روحية وحرفية" الاتفاقية التي عقدت تواً في ٥ حزيران/يونيو عام ١٩٢٦ بين إنكلترا والعراق وتركيا. واكد المستشار الإنكليزي ان المتطرفين الكورد "يمارسون نشاطهم مباشرة ضد تركيا" وينظرون نظرة ارتياب الى سياسة العراق. وينبغي إقناع هؤلاء بان "لا يماثلوا أنفسهم" مع الثوار الكورد في تركيا التي لا يرغب العراق بالمجابهة معها[١٦٣].

---

[١٦١] المصدر نفسه، قضية ١٥٠، ص ٣٢–٣٣، تقرير في ١٣ تموز ١٩٢٦.

[١٦٢] المصدر نفسه، ص ١٠٢و ٥١و ٦٢و٦٣، تقرير في ٣٠ /ايار و ١٣و١٩تموز ١٩٢٦.

[١٦٣] المصدر نفسه، تقرير في ١٣ تموز ١٩٢٦، ص ٥٩–٦١، مستنسخ.

ان التقارير الواردة الى بغداد من المناطق تشير الى ان السلطات كان لديها جميع الأسس للقلق. فقد وصلت الى علمها التماسات من الزعامات الكوردية في العراق وسوريا وتركيا وإيران حول نزوح أفراد او قبائل كاملة الى العراق او من العراق. والذرائع متنوعة لدى أصحاب الالتماسات: بدءاً من الالتماسات الشخصية المحض الى السياسية الصريحة، الا أنها أثارت في جميع الأحوال الانزعاج والشكوك، لان الأوضاع في الإقليم تتلظى سعيراً. ولهذا فإن السلطات العراقية عرقلت نزوح الايزديين الأتراك برئاسة شمس الدين آغا رغبة منها في ان لا تكون هناك تعقيدات مع تركيا[١٦٤]. الا ان السلطات كثيراً ما اضطرت الى حل مشكلة طرد الهاربين الذين يتصرفون على هواهم ولم ينسجموا مع السلطات في البلد الذي غادروه. وهكذا حصل مع شقيق الشيخ سعيد الذي هو الشيخ مهدي الذي ابعد من إيران عبر خانقين. وحتى انبغى تحديد خريطة سيره لكي يتجاوز في الطريق الذي سيسلكه المناطق الكوردية، وبذلك سيكون محروماً من إمكانية بث "دعاية قومية"[١٦٥].

على الرغم من كل إجراءات الرقابة التي اتخذتها السلطات الإنكليزية والعراقية فإن حدود العراق مع تركيا وإيران وسوريا بقيت كما هو شأنها دائماً سهلة الاجتياز للكورد ومن ضمنهم أولئك الذين مارسوا النضال المسلح. فإن قادر سلطان شن هجوماً من الأراضي العراقية على القطعات العسكرية التركية في المناطق الحدودية التركية. وعبر المقاتلون اتباع سمكو من إيران الى العراق. وتحركت عدة قطعات تابعة للزعيمين خوجة وشكيب من الأرض العراقية الى أعماق الأرض التركية حتى ميديات[١٦٦].

وهكذا ففي خلال حقبة السنوات الثلاث التي مرت منذ مؤتمر لوزان حتى الاتفاقية الإنكليزية العراقية التركية التي قررت مصير الموصل، فقد حدثت في كوردستان العراق (الجنوبية) أوضاع معقدة كثيرة ذات اكثر من مدلول. فمن جهة استطاعت الإدارة البريطانية والسلطات العراقية الخاضعة لها قصم المقاومة الكوردية ضد نظام الانتداب، وإخماد المواقد الأساسية للانتفاضات

---

[١٦٤] المصدر نفسه، ص ١١٠و ١٢٨، من يوميات جوردين مع كورنواليس في ٨/٢٠و ١٩٢٦/١٠/٧.

[١٦٥] المصدر نفسه، ص ١٣٠و١٣١، من كورنواليس الى سكرتير المندوب السامي، ١٩٢٦/١٠/١٧.ومن دوبس الى القائم بالاعمال في القسطنطينية في ١٩٢٦/١٠/٢١.

[١٦٦] المصدر نفسه، ص ١٤٠و١٤١ من رئيس الادارة في اربيل الى دوبس في ١٠//٢٢/ ١٩٢٦، ص ١٤١، من دوبس الى كورنواليس في ١٩٢٦/١٠/٢٣، الشرق الادنى والهند، الرقم ٧٧٧، في ٨/نيسان ١٩٢٦، ص ٤٤٤، ان لجنة الحدود التركية–العراقية، منهمكة بمسألة عودة جزئية من اكراد تركيا الهاربين الى العراق (١٧–١٨)الف (رسالة صحيفة اورينت)، عدد٣٤٣ تموز ١٩٢٦، ص ٢٦٤.

القبلية اي باختصار، أنها استطاعت تهدئة الحالة.ومن ناحية أخرى أدركوا في لندن وبغداد ان بالسوط وحده، لا يمكن حل المسألة الكوردية في البلاد، لذلك فإن الكعكة ضرورة، وألا فلا مفر من احترام هذه المسالة مجدداً، وهناك ما يكفي من العلامات على ذلك. ان التنازلات للكورد كانت ضرورة بالذات من اجل توجهات سياسية خارجية: مثل المباحثات حول الموصل، التي اقتربت من مرحلتها الختامية. ولهذا فإن لندن كان ينبغي عليها ان تعرض أنها منهمكة انهماكاً جدياً في تهيئة شعب العراق الذي تحت الانتداب (وليس العرب منه فقط بل والكورد ايضاً) للحكم الذاتي. ولهذا فإن سلطات الانتداب أظهرت نفسها أنها تنفذ توصية لجنة عصبة الأمم حول نزاع الموصل، وكذلك حول ذلك الجزء الذي يتعلق بحقوق الكورد: وهي تتضمن الإدارة الخاصة على مستوى البلدية والمحاكم الكوردية، والمعلمين، والدراسة، ومسائل الإنتاج باللغة الكوردية وما شابه ذلك[١٦٧].

مع ان هذا التساهل، أو كما كتب لونكريك بأنها تنازلات "عقلانية" كانت بعيدة عن ان تصل الى تلك المطاليب التي اهرق كورد العراق دماءهم من اجلها، فإنها أعطت ثمارها للإنكليز وحكومة العراق الملكية. فقد مالت الى الخمود الموقت الحركة الكوردية في البلاد. وانخرط كثير من الكورد في الوظائف المدنية والعسكرية وبدأ في البلاد، ومن ضمن ذلك في القسم الشمالي منها بتشجيع من سلطات الانتداب إنعاش الزراعة وفتح طرق السكك الحديد، والشوارع البرية، (ومن بينها الطريق الذي ينطوي على أهمية ستراتيجية واقتصادية، وهو طريق اربيل ـ راوندوز ـ الحدود الإيرانية بحيرة اورومية، الذي أثار إهتمام حتى الممثلية البريطانية في إيران)[١٦٨]. وانشئت خطوط اتصالات وغير ذلك. وكتب لونكريك "ان عقد الأمل عليهم (الكورد ـ م.ل) في التكامل التام بدولة عراقية لم يعد يحسب أمراً غير ممكن"[١٦٩].

---

[١٦٧] انظر: شاكروى محوى، المسألة القومية في العراق في الوقت الراهن، ص ٤٦–٤٧، و ب. سلوغليت، بريطانيا في العراق، ص ١١٦–١٢٥، في تقرير للحكومة البريطانية الى عصبة الامم في ٢ آذار ١٩٢٦، جاء فيه ان الكورد الذين يؤلفون ١٧٪ من السكان، هناك ٢٤٪ منهم في الشرطة و ١٤٪ في الجيش و ٢٣٪ مستخدمون في السكك الحديد. ومن بين ٨٨ عضواً في المجلس هناك ١٤ عضواً من الكورد. وفي الادارة المحلية، فإن الكورد هم الغالبية في المناطق الكوردية، شرق الادنى والهند، العدد ٨٠٨، تشرين الثاني ١٩٢٦، ص ٥٣٩.

[١٦٨] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ٢٢٢، ص ٢١١–٢١٢، من دوبس الى رئيس الوزارة العراقية عبدالمحسن سعدون، في ٢٢ شباط ١٩٢٦.

[١٦٩] لونكريك، العراق من ١٩٠٠–١٩٥٠، ص ١٤٧–١٥٦.

من المعروف انه لم يحصل تطور جوهري في الوضع الاضطهادي لكورد العراق. فإن نضالهم سار من اجل التحرر القومي وتقرير المصير وان التكامل في دولة عراقية، ما كان ليرضيهم بأي شكل من الأشكال مهما قال لونكريك وأمثاله. وكذلك حتى التنازلات التي قدمت لهم، فإنها كانت غير كافية بشكل واضح، مع ان كثيراً منها بقي هكذا دون تنفيذ في الواقع. ورغم ذلك فإنهم ظهروا بحالة افضل نسبياً بعد الحرب العالمية الأولى من أبناء قبائلهم في الأقسام الأخرى من كوردستان المجزأة، وذلك في المجالات الاقتصادية والثقافية، بل وحتى في بعض مستويات العلاقات السياسية. والمهم ان كورد العراق هم أول من حقق الاعتراف (سواء داخلياً ام عالمياً بصورة جزئية) بتطوير بعض الجوانب من حياتهم القومية ولو في حقل التعليم والحكم الذاتي داخلياً وكذلك في الحقوق السياسية. وفي هذا الاتجاه فإن كورد العراق بدأوا نضالاً من اجل إثبات الهوية القومية وتقرير المصير، حيث انتشر هذا النضال في ربوع كوردستان كلها خلال الظروف الجديدة، مع مواقف انطلاق افضل مما في أقسام كوردستان الأخرى حيث، ان مثل هذه الحقوق غير معترف بها هناك.

أدى تفاقم المسألة الكوردية في تركيا والعراق في فترة ما بعد مؤتمر لوزان، الى تحريك هذه المسألة في سوريا مباشرة وذلك في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية منها التي كان يسكن الكورد في أكثرية أجزائها. ان "كوردستان" سوريا من حيث الجغرافية والعلاقات التأريخية كانت امتداداً مباشراً للجزء الجنوبي الشرقي من كوردستان تركيا (منطقة بوتان التأريخية) وان كورد سوريا ظلوا فترة طويلة لا يستطيعون الاعتياد على كونهم وجدوا أنفسهم في بلد آخر بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، فضلاً عن ذلك انهم صاروا يعيشون تحت السيطرة الأجنبية (الفرنسية). وانهم تجاهلوا قيام الحدود الجديدة، وشعروا بأنهم مشاركون بالأحداث التي جرت في الشمال وفي الشرق منهم. وكذلك فإن هذه الحدود نفسها التي قطعت الأوصال أحيانا بين الأقارب في القبائل، كانت غير وطيدة وكثيرا ما حامت حولها الشكوك حتى على المستوى العالمي. وهكذا فإن الحدود السورية العراقية في جبل سنجار التي اختطها الإنكليز والفرنسيون عام ١٩٢٠ قسمت القبائل الايزدية الى قسمين. وفي عام ١٩٢٥ وافق الجنرال غورو القوميسار السامي الفرنسي في سوريا على قيام العراق موقتاً بادارة سنجار كلها وحتى خاتون على ان تقوم مقابل ذلك بإدارة الأراضي حتى البوكمال على الفرات. الا ان السلطات المحلية الفرنسية لم تأخذ بعين الاعتبار هذه الاتفاقية الأمر قاد طبيعياً الى حدوث هرج ومرج واضطرابات لدى القبائل الايزدية[١٧٠].

وكانت انتفاضة عشيرة هاڤيركى بآذار/مارس عام ١٩٢٦ برئاسة خوجة قد أثارت ضجة كبيرة على الحدود العراقية السورية– التركية. والتحق بهذه الانتفاضة قبائل (جافالا؟) و(كوچاكيان؟)

---

[١٧٠] المصدر نفسه، دبلوماسي ٣٠٠، ص ٢٩ و٣٤، تقرير غ. دوبس، عن التطور في العراق، ١٩٢٠–١٩٢٥، اب ١٩٢٦.

وداقوري وداشوري [قشورى] وشيتان وشرنخ وبوهتان و(روميغان؟). وعمت الانتفاضة مناطق شاسعة على طول الحدود التركية السورية في ضواحي امودي ـ نصيبين وطوت الأراضي المجاورة من العراق وسوريا وتركيا وهددت بالتوسع على الجزيرة كلها.

وعبرت القبائل المجاورة ومن ضمنها اتحاد الملة الكونفدرالي الجبار، عن التعاطف مع خوجة، بل وحتى الى التأييد العلني. وكانت الأهداف الرئيسية للثوار النقاط العسكرية التركية، كما شنوا هجوماً مباشراً على نصيبين وقتلوا ٦٠ تركيا واخذوا غنائم كثيرة. كما ان نجل خوجة قد توجه نحو ميديات[١٧١].

وقام الأتراك ضد خوجة والقبائل التي التحقت به باستخدام (قواتها الأساسية والطائرات) وتعاونوا مع السلطات الإنكليزية والفرنسية في العراق وسوريا لمنع وصول المساعدات للثوار من جانب (أهلهم) الكورد. وأكدت مصادر إنكليزية ان الفرنسيين سمحوا للقوات العسكرية التركية حتى بملاحقة ثوار خوجة داخل الأراضي السورية (الفرنسيون أنكروا ذلك). وبعد ذلك وعندما تلقى خوجة الضربة، سمح الإنكليز له بالانتقال الى العراق بشرط الإقامة في بغداد وتسليم الأسلحة[١٧٢].

ولكن خواجة لم يمكث مدة طويلة في العراق، حيث عاد في صيف عام ١٩٢٦ مرة أخرى الى الأماكن التي ولد فيها بتركيا وانطلق منظماً هجمات في مناطق نصيبين والجزيرة وماردين. ولغرض قمع هذه الانتفاضة استخدم الأتراك القوات البرية، بل وجندوا ساروخان العدو الشخصي لخوجة (وهو من نفس قبيلة خاوركي= هركي) الذي هرب الى سوريا قبل وقت قليل من هذه الأحداث، واعفي عنه الآن، وجرى استخدامه في خدمة المصالح التركية. وذهب خوجة مرة أخرى

---

[١٧١] المصدر نفسه، قضية ١٤٩، ص ١٩٤–١٩٥، برقية سرية من الموصل الى المندوب السامي في بغداد، ٢١و٢٢ مارت ١٩٢٦، ص ٢١٣و٢١٥، ومن كاردين الى ضباط الجهاز الخاص في الموصل، والى دوبس من قيادة القوات الجوية البريطانية في ٢٥ مارت ١٩٢٦.

[١٧٢] المصدر نفسه، ص ١٧٩، ومن كاردين الى دوبس في ١٤ مارت ١٩٢٦، ٢٠٩، من دوبس الى كاردين في ٢٦مارت ١٩٢٦، ص ٣٧٨، ورسالة من وزارة الخارجية الفرنسية في ٥ ايار ١٩٢٦، السلطات العراقية في سنجار اعتقلت بعثة من الشخصيات الدينية الكوردية جاءت من تركيا، (انهم يعودون الى التكايا النقشبندية والقادرية) مع شكاوي على المضايقات التي يمارسها الجانب التركي والذين عبروا عن الرغبة في الانتقال من تركيا. ومن الغرابة ان هذه المعلومات كانت مرسلة من قبل الزعماء الايزيديين المعروفين سابقاً بعلاقاتهم العدائية القديمة نحو المسلمين من المذهب السني (المذكرة مرفوعة من المتصرف الى وزارة الداخلية العراقية، في ١٣مارت ١٩٢٦.

الى العراق، ثم أرسل الى الموصل، حيث حاول من هناك إقامة اتصالات مع مقر قيادة القوات الفرنسية في نصيبين[١٧٣].

ويبدو ان لدى الزعماء الكورد في تركيا والعراق المعارضين قد كانت لهم حسابات محددة بشأن حصولهم على مساعدة من الجانب الفرنسي الذين يسيطرون على سوريا (ربما بأمل استغلال المنافسة المعروفة عموماً بين إنكلترا وفرنسا حول مسألة الموصل وغيرها من المسائل). ويدعم هذا الكلام مثلاً وصول وفدين كرديين من تركيا الى حلب في بداية تشرين الثاني/عام١٩٢٦ (واحدهما برئاسة أمين بيك) مع التماس موجه الى القيادة العسكرية الفرنسية في سوريا من الزعماء الكورد لقبائل وان. ومضمون هذا الالتماس هو الرجاء بحصولهم على سلاح وعتاد للنضال ضد الأتراك. وفي حال الرفض فإن حاملي الالتماس يعلنون عن الاستعداد للتوجه.. نحو البلاشفة. وهذا التهديد هو مثل ذلك التوجه نحو فرنسا قد كانا بالطبع يحملان صفة السذاجة والخصوصية[١٧٤].

وبهذه الصورة فإن الموضوع الكوردي صار واحداً من المشاكل الداخلية والحياة السياسية الخارجية لواحد آخر من البلدان العربية هي سوريا.

---

[١٧٣] المصدر نفسه، قضية، ص ١٧، من جوردين الى دوبس في ٥ تموز ١٩٢٦، ص ١٦٦و ١٧٢واستطلاعات حول الكورد في ٣٠آب ١٩٧٦.

[١٧٤] المصدر نفسه، قضية ١٥٠، ص ١٦٩، من ن. أو.، القنصل الانكليزي في حلب ج. اكروس الى وزراة الخارجية في ٨ ايلول ١٩٢٦.

الاضطرابات
في كوردستان إيران

كانت المشكلة الكوردية قد وصلت الى تركيا والعراق وسوريا بصفتها أرثاً من الإمبراطورية العثمانية، ولهذا فإن كثيراً من الأشياء المشتركة كانت موجودة في أوضاع الكورد وحالة المسألة الكوردية بهذه البلدان، وخاصة في السنوات الأولى من بعد انهيارها، اما هذه المسألة في إيران كانت ذات حكم ذاتي نسبياً رغم أنها غير معزولة عن الأحداث التي جرت في شمال كوردستان وغربها وجنوبها. وان هذا قد ترك علامته المميزة على الوضع في القسم الشرقي من الإقليم الكوردي.

على أي حال فإن الفرق في أوضاع كورد إيران لم يكن على هذه الدرجة من الاتساع الضخم، ولكن ما هو رئيس في هذا الفرق هو انه لم يحمل طابعاً مبدئياً، وخاصة في ما يتعلق بالكورد في تركيا. فمن المعروف ان كلاً من تركيا وإيران قد وجدتا نفسيهما فجأة في ظروف تاريخية متماثلة، وذلك من بعد الحرب العالمية الأولى. وبعد بضع سنين على انتهاء الحرب العالمية، وما صاحبها من فتن ومع جميع الاختلافات ما بين هذه البلدان فقد تشكلت فيها أنظمة ذات خصوصية متشابهة ومتسلطة وتستهدف التحديث في الطراز الاجتماعي والثقافي والسياسي، ولكن بشرط

الحفاظ بصراحة على نظام الدولة المركزي الذي لا يسمح بأي ظاهرة انفصال قومي حتى ولو بصيغة حكم ذاتي معتدل. ومن هنا منطلق المجابهة الحادة للشوفينية كأيديولوجيا وكسياسة للأمم المسيطرة التي رغم كونها تنتهج سياسة وطنية ومعادية للإمبريالية تصل الى مستوى مرموق (على الأرجح معادية للأجانب) الا أنها من حيث جوهرها معادية عداءً عميقاً للديمقراطية ولقومية الأمم المضطهدة كما في تركيا في اضطهادها للكورد بالأساس وكما في إيران واضطهادها فضلاً عن الكورد، للأذربيجانيين والعرب والبلوج والتركمان). وبالذات فإن التعبير الساطع لتعدد القوميات في إيران والمستوى الأكثر إنخفاضاً في التطور الاقتصادي والاجتماعي السياسي هو الذي يشكل خصوصية دراسة المسألة القومية الكوردية في هذه الحالة بهذا البلد العريق.

كما أشير اكثر من مرة في المؤلفات ذات الصلة بهذا الموضوع فإن أزمة عميقة شاملة حدثت في إيران بعد الحرب العالمية الأولى وأدت الى انقلاب "٣ خوت" (٢١ شباط/ فبراير) عام ١٩٢١، واشتدت بهذه البلاد اشتداداً حاداً عمليات تفتت، عبرت عن نفسها في حركة توحيد للقبائل الاثنية الكوردية من اللور والبختيار والتركمان والعرب. وحتى منتصف عام ١٩٢٣ فقد كانت هذه الاتحادات قد تم قمعها، الا انه في خريف نفس ذلك العام ظهرت مرة أخرى نزعات لإحياء تلك الاتحادات. وفي نفس هذا الوقت بالذات تسنم رضا خان منصب رئيس الوزراء، وجرى عملياً حرمان السلطان احمد شاه من السلطة، وابعد الى خارج البلاد، وعند ذلك دخلت الأزمة في مرحلتها الختامية. وسيطر رضا خان في كانون الثاني/ديسمبر عام ١٩٢٥، بحيث صار رسمياً شاه العرش، معلناً عن سلاسة جديدة له هي سلالة بهلوي، وجاعلاً من استئصال القبائل الاثنية الانفصالية والنضال من اجل مركزية الدولة رأس زاوية سياسته الداخلية.

أن الضربة التي وجهها عندما كان وزيراً للدفاع ورئيساً للوزراء ضد القبائل الانفصالية، كانت قوية، الا أنها لم تكن قاتلة. فالحركة الانفصالية كانت ما تزال حية وتشكل خطراً على وحدة الدولة، وان قيادة القبائل ظلت تتصرف على هواها وتظهر استخفافها بالسلطة المركزية ولا تدفع ضرائب الى الخزينة. وكما كتب ف. ب. اوسيتروف في تعليقه على الحالة الداخلية بإيران عام ١٩٢٣ـ١٩٢٤ فإن من الممكن أن ترى في هذه البلاد ".. مسرحيات معدودة عن الدراما ـ المأساة الإقطاعية الفارسية يخرجها بإبداع رئيس فرقة عصرية سياسية من لندن"[١٧٥].

---

[١٧٥] اوستيروف ف.، مقالات عن البنية الاقتصادية الفارسية، الشرق الاستعماري، مقالات اجتماعية واقتصادية، موسكو، ١٩٢٤، ص ١٤٢.

بصدد "المخرجين" الإنكليز، كما جرت الإشارة[١٧٦] الى ذلك في المؤلفات السوفييتية عام ١٩٢٠ فقد كان يلاحظ هناك تطرف واضح. وبقي هذا جزئياً حتى في الوقت الذي سيطر فيه رضا خان سردار سپاه على السلطة ووضعها بيده. كتب م. ع. غولكوفيتش أن انتفاضات الكورد في إيران قرب مناطق الحدود مع الاتحاد السوفييتي حدثت "اكثر من مرة بمساعدة الإنكليز"[١٧٧]. وتأيدت هذه الرواية حتى في الأوساط التركية الرسمية فإن وزير خارجية تركيا شيوكريو كايا في حديث له مع المفوض السوفييتي يا. ز. سوريتس أكد أن نشاط سمكو الذي انتقل من الأراضي التركية الى الإيرانية "... كان بتدبير من الإنكليز. وان الإنكليز يهيئون عملاً كبيراً في كوردستان لاجل تطويق الشيخ محمود" الأمر الذي يشكل تهديداً الى تركيا. وكان سوريتس مستعداً للاتفاق مع الأدلة التي عرضها المتحدث معه عندما تحدث حول النشاط الإنكليزي في إيران و"المرتبطة مع خطر تغلغل الإنكليز في كوردستان" الذي يهدد إيران[١٧٨]

ونشير مرة أخرى الى أن اهتمام الإنكليز في الفتن الداخلية بإيران، وفي الحفاظ بنفوذها على القبائل كان أمراً لاشك فيه، إنما مما لا شك فيه هو أن الإنكليز في لندن اضطروا منذ منتصف سنوات العشرينيات الى التخلي عن السياسة القديمة في التدخل المباشر بإيران، وانتقلوا الى سياسة الدعم المشروط للسلطة الفعلية في إيران، التي هي سلطة نظام رضا خان (الشاه)، مع ممارسة ضغط متواصل عليه، للدفاع عن مصالح الإمبراطورية البريطانية في إيران وفي المنطقة. ولهذا فإن الإنكليز لم يعترضوا على القمع الذي قام به الجيش الإيراني وقوات الشرطة ضد الحركات الانفصالية للكورد والقبائل الأخرى، بشرط عدم مساسها مستقبلاً بالحالة البريطانية على الحدود العراقية ومناطق الآبار النفطية في الأماكن المجاورة للخليج الفارسي.

وهكذا فإن النهوض الجديد في التحركات الانفصالية الاثنية للقبائل الإيرانية، وبالدرجة الأولى القبائل الكردية وأقرباؤها، التي بدأت منذ مطلع النصف الثاني من عام ١٩٢٣، كان نابعاً ليس من التحريضات الإنكليزية، بل أنها نابعة بدرجة عامة من أسباب داخلية، وفي مقدمتها، تشديد مركزية النظام السياسي لرضا خان التي نفذها باستخدام أساليب العنف[١٧٩]. وما كان هذا

---

[١٧٦] لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ٢٢٢–٢٢٧.

[١٧٧] غالكوفيتش م. غ.، الشرق والاتحاد السوفيتي، ص ٧١.

[١٧٨] الوثائق السياسية الخارجية لاتحاد السوفيتي، المجلد ٨، موسكو، ١٩٦٣، الرقم ٢٣، ص ٦١.

[١٧٩] في المؤلفات السوفيتية لسنوات العشرينيات، هناك الى جانب الاتهامات الباطلة للانكليز في إثارة جميع التحركات الاثنية العشائرية كان يمكننا ان نواجه احكاماً ضد هذا الوضع ولكنها نادرة في الواقع، فمثلاً ان

يتعارض مع ما كان يقوم به الإنكليز من مراقبات ثاقبة لما كان يجري في الأطراف القبلية الاثنية من إيران، ومع ما كانوا يقومون به هناك من نشاط دعائي استخباراتي فعال[١٨٠]

منذ بداية عام ١٩٢٤ كان انتباه طهران قد انصب على لورستان، وهي المنطقة التي لم تتوقف فيها الحركات المعادية للحكومة لأقرباء ـ قبيلة اللور من الكورد. ففي شباط/فبراير حققت القوات الحكومية نصراً باستيلائها على المدينة اللورستانية خورم آباد. وتعرض اللوريون الى خسائر كبيرة، ومارس المنتصرون أعمالاً انتقامية واسعة ضد جماهير اللور، وصدرت أحكام الإعدام على عدد من قادتهم، وعملت المحاكم العسكرية لإنجاز حمل ثقيل كامل من القضايا[١٨١].

ولكن اللوريين لم يكونوا مندحرين، وقد استأنفوا انتفاضة لهم في أيار/مايو عام ١٩٢٤. وتعرضت قوات الشاه العسكرية الى خسائر كبيرة مما اضطرها الى التخلي عن خورَم آباد. واشتعلت من جديد في لورستان معارك طاحنة ضد اللوريين الذين استخدمت الطائرات ضدهم لأول مرة، مما مهد للقوات الحكومية استعادة السيطرة من جديد على خورَم آباد. وفي نهاية المطاف كان الثوار قد تعرضوا للاندحار. وقام رضا خان نفسه بزيارة منطقة المعارك في أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٤[١٨٢].

شومياتسكي اعترض على ربط الانتفاضات في كوردستان وخراسان وبلوجستان ب العملاء الانكليز فقط. فإن المسؤول عن هذه الانتفاضات كامل نظام حكم رضا شاه بهلوي ونظام الرق الاقطاعي، (ب. شومياتسكي، مسائل متنازع عليها في تاريخ ايران الحديث)، الشرق الثائر، العدد١، ١٩٢٧، ص ٣٥.

[١٨٠] لينتشوفسكي، كتب عن معرفة بالقضية: الخطة الانكليزية كانت منذ بداية العشرينيات تقضي بتأسيس دولة كوردية صنيعة وتحيلها الى مايشبه مادة تكون قابلة للتفجير، والخطة كانت تفضل سياسة التوازن والاستقرار في الشرق الاوسط وبعكس ذلك (فسيربح السوفيتيون). وفضلاً عن ذلك فإن في انكلترايلتفتون الى الرأي الاجتماعي العربي. ولكن هذا لم يكن يعني انهم في لندن قد تجاهلوا الصداقة مع الكورد.ومن خلال الاستخبارات البريطانية حوفظ على علاقات صداقة جيدة مع القبائل بهدف: ١. الاحتفاظ بالقضية الكوردية بصفة امر احتياطي فيما لو حدثت صعوبات في بغداد او طهران.

٢. تلافي امكانية تأثير الاتحاد السوفيتي والمانيا. (لينتشوفسكي ج. الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ص ٢٣٦).

[١٨١] اورينت موديرنو، العدد ٣، مارس ١٩٢٤، انظر: ص ١٩٤–١٩٥ ، ايار ١٩٢٤، ص ٣٢٤، الشرق الادنى الرقم ٦٦٨، ٢٨ شباط ١٩٢٤، ص ٢١٧و٣٧٣.

[١٨٢] اورينت موديرنو، رقم ٦، تموز ١٩٢٤، ص ٣٩٤، و ١٥ تشرين الاول ١٩٢٤، ص ٣٩٤، و١٥ تشرين الاول ١٩٢٤، رقم ١٠، ص ٦٣٧، الشرق الادنى، رقم ٦٨٨، ١٧تموز ١٩٢٤، ص ٥٩، رقم ٦٩٩، ٢ تشرين الاول ١٩٢٤، ص ٣٤٤، توينبي أ. خ.، العالم الاسلامي منذ استقرار السلام، ص ٥٣٩.

في النصف الثاني من عام ١٩٢٤ اظهر سمكو رأسه من جديد. فقد أشيع (وبدون أساس كما يبدو) انه صار يدعو الى إبقاء الموصل ضمن الكيان التركي. وعلى الأرجح فإن ظهوره كان مرتبطاً بالتكتيك الدائم الذي يمارسه هذا الزعيم الكوردي، بان يضع في وقوفه، قدماً في تركياً وقدماً أخرى في إيران. وفي نفس هذا الوقت حدث أن تعقد الموقف على الحدود التركية الإيرانية. فمنذ ربيع عام ١٩٢٤ كان (١٥ ألف) شخص من قبيلة بشدر القومية عبروا من تركيا الى إيران. واهتماماً من طهران بممارسة سياسة تعزيز النظام على الحدود (وهو ما لم يكن موجوداً أبدا) فإنها، أي طهران حاولت عرقلة هذا الاجتياز، ونزع سلاح البشدريين، وتطويق أنصارهم وغير ذلك, وأرسلت الحكومة ضدهم قوات القازاق الإيرانية وفصائل كوردية من العشائر المعادية للبشدريين. وبالنتيجة فإن البشدريين كانوا قد اجبروا على الرجوع الى الوراء.

حاول سمكو استغلال مثل هذا الشغب الاعتيادي الحدودي لفائدته فقد تحرك وشن هجوماً على ميراغ وميانداوآب وطلب الانضمام الى أصحابه الملاكين في اورومية وهما سلماس وخوي. وقامت السلطات الإيرانية، ممثلة بقائد القوات المسلحة في أذربيجان، عبدالله خان بتجهيز حملة تأديبية عسكرية ضد سمكو وأشاعوا في نفس الوقت أن هذا كله إنما هو دسيسة إنكليزية ودعت الأسواق في كوردستان إيران وفي أذربيجان الى مقاطعة البضائع الإنكليزية واعتقلت بعض الرهائن من الشخصيات الكوردية[١٨٣].

وكما يبدو فإنه لم تنجح المقارمة ضد سمكو بواسطة القوات المحلية. ولهذا فإن رضا خان اخذ هذه القضية على عاتقه. فلغرض النضال ضد هذا الزعيم الكوردي المتمرد، أخذت الحكومة قرضاً من البنك الشاهنشاهي بمبلغ ٥٠٠ ألف تومان. وفي يومي ١٣و١٤ آب/ أغسطس عام ١٩٢٤ أنزلت القوات الحكومية تحت قيادة رضا خان نفسه هزيمة ماحقة بسمكو، دافعة إياه خارج مقيمية چارى قەلأ. وخسر سمكو ٣ آلاف شخص، بينما خسرت القوات الحكومية ألف شخص. وحصلت القوات الحكومية على غنائم كثيرة[١٨٤]. ورغم ذلك فلم تستطع طهران الانتهاء من سمكو. فقد تواصلت المعارك حتى نهاية عام ١٩٢٤. وفي كانون الأول/ ديسمبر فقط تم عقد

---

[١٨٣] اورينت موديرنو، رقم ١٠، ١٩٢٤، ص ٦٢٧، الشرق الادنى، رقم ١٨،٧٠ كانون الاول ١٩٢٤، دومبس م. كورد شمالي ايران، الشرق الاستعماري، مقالات اجتماعية اقتصادية، ص٣٢٩ و٣٣٥ و٣٤٢.

[١٨٤] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق قسم الشرق الاوسط، ٥أ، ملف ١٠٥، قضية ١، ص٧٠، تقرير من ايران.

اتفاقية بين سمكو وعبدالله خان حول السلام وانتقاله للعيش في إيران، وذلك لكي يكون تحت النظر كما يقال[١٨٥].

لقد جرت تحركات معادية للحكومة قام بها الكورد في أماكن أخرى فإن زعيم الكلهوريين، سردار رشيد الذي كان يقيم في طهران تحت الرقابة بسبب "خطايا" قديمة، هرب الى الجنوب وبدأ بتسليح القبيلة. وتشكل هنا الى الجنوب من كرمنشاه موقد للمقاومة تخوضها القبائل ضد السلطة الوليدة في طهران. وذكرت في المؤلفات حتى قيام "اتحاد" من العرب وقسم من البختيار واللور برئاسة شيخ المحمرة (خورمشهر) الشيخ خزعل ضد الحركة الجمهورية في طهران، ومن اجل "حماية الملكية والأسس الإسلامية الوطيدة"[١٨٦]. ومن الطبيعي أن أي اتحاد لم يكن له وجود، الا أن الجبهة العشائرية المعادية للحكومة كانت موجودة فعلاً. وانضم الى هذه الجبهة سردار رشيد. والشيخ خزعل نفسه سعى بكل الوسائل لكي يجر الكورد الى جانبه الذين هم قوة قتالية أساسية في هذه الجبهة، سعياً منه الى إحباط المحاولات الحكومية تأليب الكورد على العرب. ففي رسالة بعث بها الى أحد الزعماء الكورد كتب يقول: "أن مؤتمر فرساي قرر ضمان استقلال كوردستان. وانا أقاتل من اجل استقلالكم". وأشار الشيخ خزعل مذكراً الكورد انهم على دين واحد معه (المذهب السني). واستخدم استخداماً واسعاً الشعار المعادي للإنكليز. فقد قال حاج آغا زعيم الهركيين ونصير الشيخ خزعل: "أن الإنكليز يريدون أن يأخذوا كوردستان تحت سلطتهم. والأتراك يريدون ذلك ايضاً أما إيران فلو كان عندها ما يكفي من القوة لقضت تماماً على جميع آمالنا في الاستقلال"[١٨٧].

أن الحملة العسكرية التي كانت قد أجريت لقمع الانفصال القبلي كانت قد سارت تحت راية نزع سلاح القبائل بمصاحبة إجراءات ذات طبيعة اقتصادية وسياسية وهذه كلها بدأت خلال أعوام ١٩٢٣ـ١٩٢٦. وبدأت الحكومة بشق الطرق وتطوير وسائل الاتصالات على الأراضي التي تعيش القبائل فوقها. وفي بداية عام ١٩٢٤ جرت في المقاطعات الغربية من إيران دعوة لعقد الدورة الخامسة للمجلس وهدفها تعزيز نفوذ طهران على قيادة الملاكين الإقطاعيين وكتب القنصل السوفييتي في كرمنشاه يقول: "الانتخابات في كوردستان ولورستان وهمدان كانت مرسومة،

---

[١٨٥] المصدر نفسه، صندوق قسم الشرق الاوسط، تقرير من ايران، ٤أ، الحقيبة رقم ٨٦، صادر من المحفوظات الخاصة حول اورومية، رقم ٢٣، ص ٦، في ٢٠ كانون الاول ١٩٢٤.

[١٨٦] المصدر نفسه، صندوق قسم الشرق الاوسط، ٥أ، ملف ١٠٥، قضية ١، ص ٨.

[١٨٧] المصدر نفسه، ص ٤١٩، المحفوظات خلال نيسان ـ تموز، ٧أ، رقم ١، الملف ١٠٦، ص ٣٥١، اصدارات الاستعراض السياسي في اورومية خلال تشرين الثاني ١٩٢٤.

وأجريت تحت إدارة مجموعات كبار الملاكين الرجعيين، في حلف مع العسكريين الذين لم يضطروا الى خوض صراع من اجل مرشحيهم، وذلك لامر بسيط، هو انه لم يكن أمامهم خصوم أقوياء بأيّ مقدار من المقادير". وانتخب الى المجلس بعض الموالين للحكومة من زعماء اكبر القبائل الكوردية (زنگنه وكلهور وغيرهما) الذين كانوا يملكون عشرات القرى وتقاسموا مدخولاتهم الهائلة مع الجنرالات الفرس والموظفين (الأمير كول، وعمه سالار اشرف، والأمير محسوس وغيرهم)[١٨٨].

غير أن بمثل هذه الأساليب لم تتوصل السلطات الى تحقيق ما تطمح إليه في تهدئة القبائل. واستخدم ايضاً هذا الأسلوب المجرب المتلخص في إثارة الخلافات ما بين القبائل، نظراً لما في الغرب والجنوب الغربي من إيران من أرضية اثنية وافرة العطاء لهذا الغرض، حيث تعيش هنا على ارضٍ عامة او مشتركة قبائل من مختلف الأعراق (الأتراك والإيرانيون والعرب) واللغات والمذاهب الدينية[١٨٩].

ورغم ذلك فإن حكومة رضا خان لم تستطع بهذه الأساليب الشرقية العادية حل المسألة الكوردية والمسائل الاثنية القبلية الأخرى. فإن اللوريين قد كسروا، ولكنه لم يجهز عليهم. فإن زعيم اللور بوشت كوخا المؤيد للشيخ خزعل قد فرّ الى العراق، ومن هناك توجه بالتماس الى رضا خان طالباً السماح. وبمثل هذا الالتماس توجه سردار رشيد الى رئيس وزراء إيران. أما الشيخ محمود البرزنجي الذي اختبأ عنده، كما يبدو، هؤلاء الزعماء هرباً من انتقام رضا خان، فإنه بعث الى المجلس الإيراني برقية خاصة تضمنت الرجاء بتحرير الشعب الكوردي من السيطرة الإنكليزية والعربية[١٩٠].

من الصعب الحكم على مدى الصحة في جميع هذه المعلومات، ألا أن مما لاشك فيه هو أن طهران كانت بعيدة عن أن تحقق نصراً نهائياً على الكورد والقبائل الأخرى في الجنوب الغربي.

---

[١٨٨] المصدر نفسه، ٧أ، رقم ١، الملف ١٠٦، ص ١٩٠، ٢٠٥و٢٠٩ وتقرير حول الانتخابات في المجلس الخامس حول القسم القنصلي في كرمنشاه، في ٥ شباط ١٩٢٤.

[١٨٩] فوستروف أ.، قبائل ايران والسياسة القبلية للحكومة الايرانية، مواد حول القضايا الوطنية الاستعمارية، رقم ٣٤، ١٩٣٦، ص ١٩٤.

[١٩٠] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق قسم الشرق الاوسط، عام ١٩٢١–١٩٢٥، ٦أ، ملف ١٠٦، ص ٤٤٢، ايران استعراض للحصف الصادرة خلال كانون الثاني ١٩٢٥.

ففي عام ١٩٢٥ سيطر هدوء نسبي على هذا الإقليم، ولكن في عام ١٩٢٦ التالي اشتعل لهيب حركة تالية.

لقد اندلعت في ربيع عام ١٩٢٦ مرة أخرى انتفاضة في لورستان (قبائل بابا زاهرا وبيكرا موفو وخور شيفيند ومدهوني). وسبب هذه الانتفاضة هو صعوبات في المواد الغذائية من جراء القحط الزراعي. وكانت الانتفاضة محلية سرعان ما آلت للخمود[١٩١]. وفي صيف عام ١٩٢٦ ظهرت على كوردستان الإيرانية من جديد شخصية ساطعة في جميع الفتن ابتداءً من حقبة ثورة سنوات ١٩٠٥ـ١٩١١ هو سالار الدولة العم الأكبر للشيخ المخلوع تواً الشيخ احمد[١٩٢]. فإن هذا قد استنهض الكورد في كرمنشاه تحت شعار إعادة القاجاريين الى العرش الإيراني وسرعان ما سيطر على سردشت وسنه (سنندج).

وسرعان ما تجمهر تحت راية سالار كل أطياف القيادات الكوردية في جنوب غرب إيران والمناطق المجاورة لها في العراق، وكانت قد تألفت لجنة كوردية لتنسيق العمل المشترك على الأراضي الإيرانية. ودخل ضمن هذه اللجنة من العراق الشيخ محمود البرزنجي وشريف بيك وضياء الدين بيك وكمال بيك ورمزي بيك ومن إيران دخل فيها بالأساس زعماء منطقة كرمنشاه: جعفر سلطان، ومحمودخان ديزلي، وحسين خان طه، وأمير محمود، ومامند فليح خان، وعبدالرحمن خان، وكيخسرو خان، وجهانگير خان، وباقر خان، وعمر خان ايليخان، وحبيب الله رسول آغا، وعبدالقادر خان، وسمكو، وسردار جنگ. بدأت المعارك مع القوات الحكومية على جبهة عريضة امتدت من پشتكوه في لورستان الى وسط اذربيجان (الإيرانية). والضربة الرئيسية التي توخاها الثوار كانت متجهة الى طريق بغداد ـ همدان استهدافاً منها لكرمنشاه. وكانت كرمنشاه قد تعرضت عدة مرات لتقع تحت تهديد الاحتلال من قبل الثوار. ولاحظ المتابعون "تحضيرات حسنة متمكنة" للانتفاضة التي ارجعوا سببها الى الكراهية للنظام والى الحالة الاقتصادية الوخيمة، والسعي لإقامة دولة كوردية مستقلة، ولكن على الأرض الإيرانية فقط. وكانت أخبار متداولة عن روايات بشأن تأييد السلطات الاستعمارية البريطانية في العراق للثوار الذين للكثير من قادتهم في الانتفاضة علاقات مع الوكلاء الإنكليز[١٩٣].

---

[١٩١] انتفاضة القبائل، الكاتب حسين زادة مهدي، النشرة الصحفية عن الشرق الاوسط، رقم ١٠–١١، ص ١٤٣.

[١٩٢] من مآثر سالار في الزمن الماضي، انظر: لازاريف م. س.، المسألة الكوردية ١٨٩١–١٩١٧، ص ١٧٠و١٨٣، ١٨٨ و٢٥٢–٢٥٤و ٢٧١و٢٩٤ و٣١٩ و٣٥.

[١٩٣] قبائل الشرق، ص ١٥٧، اورينت موديرنو، رقم ٩، ايلول ١٩٢٦، ص ٤٨٨.

يجب القول أن الأنباء الصحفية بشأن نوايا الثوار إقامة دولة كوردية على الأرض الإيرانية وعن الحث الإنكليزي المباشر للثوار في ذلك، هي أنباء تفتقر الى وثائق تدعم هذا الكلام وغير محتملة التصديق في الواقع. فإن تأسيس كيان كوردي بكل شكل من الأشكال، وعلى اي ارض في الشرق الأوسط ما كان يتناسب مع سياسة لندن في ذلك الوقت لا في الإقليم كله على العموم، ولا في اي واحد من البلدان التي تتقاسم كوردستان، وهو ما أظهره مؤتمر لوزان الآن. وحول ما يتعلق بإيران بشكل خاص فإن الإنكليز، بعد اعتلاء رضا على عرش الشاه كان من مصلحتهم على الأرجح العثور على لغة مشتركة معه انطلاقاً من مصالحها الإمبراطورية (بما فيها المصالح النفطية قبل كل شيء).

اما تركيا فهي قضية أخرى. فهي قد كانت تراقب منذ زمن السلاطين السياسة التقليدية التي يستخدمها الكورد من اجل تسليك مجرى حركاتهم باتجاه إيران وتدعم ادعاءاتها الأرضية في الحدود التركية الإيرانية. وفي بداية أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٦ شنت قبيلة بشدر هجوماً فأحتلت سردشت الحدودية وألتحق بها الحليفإن القديمان سمكو مامش ومەنگور[١٩٤].

ان الحركة الكوردية في جنوب غربي إيران لم تحقق تطوراً لاحقاً. وفي نفس هذا الوقت فإنها مالت الى الخمود بسرعة. فإن سالار ظهر كما كان شأنه من قبل، انه تنقصه القدرة على تحقيق قيادة فعالة. "انه عجوز خرف نصف معتوه ومدعوم في مغامراته من قبل الحكومة الإنكليزية" هكذا كانت سمعته بعيون كثير من الكورد ولربما أنها بدون ما يؤيدها من الأسس في الجزء المتعلق بالمعونات الإنكليزية). وكذلك فإن اقل ما يعود له دعوته لإعادة أسرة القاجاريين والأنظمة التي كانت قائمة قبل الثورة. وبحلول سبتمبر/أيلول عام ١٩٢٦ غادر سالار الثوار وظهر سريعاً في العراق، حيث احتجزه الإنكليز في اربيل[١٩٥] وسرعان ما قمعت، ولو بصعوبة كبيرة انتفاضة جعفر سلطان التي كانت قد تطورت بنفس ذلك الوقت. وهذا هرب الى العراق ايضاً[١٩٦]. وشانه في هذا الهروب شأن بعض الزعماء الكورد الآخرين حيث كانت تنتظرهم الرقابة الإنكليزية الصارمة.

وبهذه الصورة فإن الإنكليز كانوا متورطين بصورة مباشرة في هذا الوضع المذكور، ولكن ليس الى جانب كورد إيران، بحسب تصور كثير من المعاصرين،بل بالعكس بالذات، إذ ان الأسبقية التي تعيرها

---

[١٩٤] اورينت موديرنو، رقم ٩، ١٩٢٦.

[١٩٥] قبائل الشرق، ص ١٥٥، لونكريك، العراق من ١٩٠٠–١٩٥٠، ص ١٥٩.

[١٩٦] ژيگالينا او. اي.، الحركة القومية الكوردية في ايران، ص ٥٩–٦٠، انظر: عارفا ايتش، تحت خمسة شاهات، ص ٢٠٣، والشرق الادنى والهند، رقم ٧٩٦، ١٩أب ١٩٢٦، ص ١٧٧، ورقم ٨٠١،٢٦ايلول ١٩٢٦، ص ٣٢٨.

لندن من حيث الأهمية هي الى المصالح النفطية "شركة النفط الفارسية الإنكليزية في إيران" وان هذه المصالح لا يمكن ان تكون مضمونة ألا بإقامة تفاهم متبادل مع الشاه الجديد.

ظهرت في الصحف أخبار تفيد ان وراء رفض إبداء التأييد من قبل إنكلترا الى سالار كان ثمنه إعطاء امتيازات "آبار النفط في الغرب" اي على جانبي الحدود الإيرانية العراقية بدءاً من خانقين وحتى مندلي. وبالأخير فقد تم حل هذا الحدث مع سالار الذي سمحوا له من ثم بالعودة الى طهران[١٩٧].

لا توجد براهين أكيدة عن وجود هذه المؤامرة، مثلما لا توجد هناك حقائق صريحة عن التحريض الإنكليزي. ألا انه توجد معلومات وثيقة حول مصالح مشتركة متبادلة بين السلطات الشاهنشاهية والإدارة البريطانية في العراق في الصراع ضد الحركة الكوردية في إيران وعن العمل المشترك ضد هذا الخطر.

في تشرين الأول عام ١٩٢٦، ناقشت السفارة البريطانية في طهران مع المندوب السامي البريطاني في العراق مسألة ضمان حياد العراق حول ما يتعلق بالانتفاضة الكوردية. وكان قد أشير الى ان الشاه يشعر بالهلع تجاه هذه الأحداث ويرجو الحصول على المساعدة من العراق. فإن حياد العراق غير ملائم له (حتى إذا لم يكن مكشوفاً فإنه يساعد الكورد) ولهذا فهو يريد ان تتخذ الحكومة العراقية موقفاً اكثر وداً[١٩٨]. وبعد مرور شهر على ذلك حدث لقاء لمبعوث بريطاني مع الشاه، حيث توصل الطرفإن فيه الى اتفاق كامل بشأن المسالة الكوردية يقضي بان الجانب البريطاني "يتخلى" عن سالار، والشاه يوافق على الاعتراف بالعراق[١٩٩].

وعلى هذا المنوال فإن انخراط إنكلترا المباشر في الفتنة القبلية برئاسة سالار يبين ان حكومة الشاه والسلطات البريطانية في إيران كانت قد عقدت صفقة متبادلة المنافع. وبذلك كانت قضية سالار انتهت في هذه المرة الى الأبد.

وأبدى الإنكليز اهتماماً محدوداً نحو التهاب كان قد حدث بنفس ذلك الوقت لشعلة نشاط جديدة لسمكو. ففي أيار/مايو عام ١٩٢٥ قام القنصل البريطاني في تبريز أووريل بتفقد عدد من

---

[١٩٧] قبائل الشرق، ص ١٥٨–١٥٩.

[١٩٨] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ٢٢٣، ص ١٠٤–١٠٥، تقرير القائم المؤقت بالاعمال البريطاني في طهران الى وزارة الخارجية، رقم ٥٠٢، في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٦، مستنسخ.

[١٩٩] المصدر نفسه، ص ١٠٨–١٠٩، برقية المبعوث البريطاني في طهران الى وزراة الخارجية، رقم ٢٣٥، ص ١٠٨–١٠٩.

المواقع في شمال غربي إيران بمنطقة (جُلفا وخوى وسلماس واوروميـة) حيث يتحكم سمكو. وتوجد معلومات جانبية حول ان الإنكليز كانت لهم مشاركة في إثارة العداء ضد سمكو من قبل الزعماء الآخرين على خطوط الحدود الأمر الذي أدى في خريف عام ١٩٢٦ الى فشل الحركة والى هروب سمكو الى العراق (بحسب معلومات أخرى هرب الى تركيا)[٢٠٠]. وكل هذا يشير الى ان النزاع بين طهران والقبائل الكوردية (والأخرى) يفيد ان الإنكليز (الذين غير مشاركين في أثارته) فقد كانوا الى جانب طهران.

في مرحلة قيام واستقرار نظام رضا الشاهنشاهي عبر الكورد عن وجودهم بمنطقة نزاع أخرى من البلاد هي خراسان التي تعيش فيها اقليات ضخمة من الكورد والتركمان. بدأ هنا "الفصل الثاني من مسرحية" الانتفاضة التركمانية الكوردية التي اندلعت لأول مرة في عامي ١٩٢٠ـ١٩٢١[٢٠١]. فإن القبائل الكوردية شاديلو وزفارانلو اللتين تعيشان في خانية بوجنورد، وكوتشان وشيرفإن في شمال شرقي إيران ردت بامتعاض تام على سياسة المركزية والايرنه (نسبة الى ايران ـ المترجم) التي صارت تمارس منذ نهاية عام ١٩٢٣ من قبل حكومة رضا خان، وعلى التعسف الذي رافقها والاضطهادات التي يمارسها الموظفون الفرس والتدخل الفظ في العلاقات التقليدية العقارية ومضاعفة الضرائب وابتزاز الأموال وغيرها.

كان قمع الانتفاضة مسألة عسيرة بالنسبة لطهران. فإن الكورد تحركوا بالاشتراك مع التركمان الذين طالبوا بإعادة الوحدة مع تركمانيا السوفييتية الزائلة لجمهورية تركمانية المستقلة التي أعلنت في أيار/مايو عام ١٩٢٤ برئاسة زعيم الجعفر بيك، عثمان أخون في قرية أمين چال. وخاض

---

[٢٠٠] المصدر نفسه، قضية ٢٢١، ص ١٦٢–١٦٣و ١٧٣–١٧٤، تقرير القنصل البريطاني في تبريز في ٧ ايار ١٩٢٥ و ٥ آب ١٩٢٥، قضية ١٥٠، ص ١٧٥، من المفتش الاداري في اربيل الى مستشار وزارة الداخلية في بغداد، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٦، ارشيف السياسة الخارجية الروسية، صندوق قسم الشرق الاوسط، تقرير من ايران، ٤أ، حقيبة رقم أ، ملف ١٠٥، ص ٥٣٨.

[٢٠١] انظر: ژيگالينا او. اي.، الحركة القومية الكوردية في ايران، ص ٤٦–٥٠، و لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ٢٢١–٢٢٢، حول الوضع الاثني السكاني للعشائر الكوردية في خراسان (كل مجموعهم في اواسط السنوات العشرينيات كان ٢٢٠ الف اي ١/٨ جميع سكان المحافظة)، انظر: ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، قسم الشرق الاوسط، تقرير من ايران، ٤أ، ملف ١٠٥، الحياة الداخلية الايرانية في سنوات ١٩٢٠ـ١٩٢٦، ص ٧، ٣٦٩أ، حقيبة رقم ١، ملف ١٠٦، ص ٢٣٧و٢٤٢.

الكورد والتركمان معاً سلسلة معارك ناجحة (هجمات على استرآباد وجورجان وغيرهما)[٢٠٢]. وحاولت السلطات إيقاع الانشقاق بين الثوار الكورد والتركمان، ثم في بعض الأحيان جرت الى جانبها واحداً من اكثر القادة الكورد نفوذاً هو المحافظ بوجنورد معزز (عزيز الله خان سردار معزز). وهذا هيأ لطهران ان تحصل وقتياً على فرصة لالتقاط الأنفاس، كانت قد استغلتها لإعادة تجميع وتعزيز القوات الانتقامية، ولإشعال نار العداوة بين شادللو (زعيمهم هو معزز) وبين زافارانلو كوتشان وشيرفإن. وهذا سمح للقوات الحكومية زعزعة الموقف لصالحها. وفي تموز/ يوليو عام ١٩٢٥ جرى في مشهد إعدام مجموعة كبيرة من المتمردين وعلى رأسهم معزز. وحتى كانون الأول/ ديسمبر كانت قد تحققت هزيمة كاسحة بالثوار. وحتى تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٢٦ كانت قد سحقت آخر معاقل المقاومة (رغم ان عمليات المقاومة استمرت حتى صيف عام ١٩٢٧)[٢٠٣].

ان انتفاضة كورد خراسان الذين يعيشون خاصة خارج الإقليم الكوردي كانت منقطعة عن الحركة القومية الكردية العامة ومفتقدة للبواعث القومية، ولهذا فليس من الممكن وصفها مباشرة بأنها جزء متمم للمسالة الكوردية ألا ان الأحداث في "كوردستان" الخُراسانية كانت جزءاً هاماً متمماً من كامل المسألة الاثنية القبلية في إيران، وهي بهذه الصفة تركت تأثيراً معروفاً غير مباشر على المسألة الكوردية في داخل هذه البلاد وخارجها. وعلى العموم فإن المرحلة الابتدائية من إدارة رضا خان (الشاه) تميزت بتوتر حاد في الأوضاع في كافة المناطق التي يسكنها الكورد من هذه البلاد. وحتى تهدئة ذلك كان الطريق بعيداً.

---

[٢٠٢] ارشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق ثاني، التسلسل ا، قضية ٢٢١، ص ١٠٨، برقية الملحق العسكري البريطاني (مشهد) الى رئيس القيادة العامة في سمييل، رقم ٥٢٩، في ١٣ مارت ١٩٢٥.

[٢٠٣] الكسينكوف ب.، الانتفاضة التركمانية الكوردية، الطبعة الثانية، طشقند، ١٩٣٥، ص ٢٩–٣٢، و ٣و ٣٨و ٤–٤٦و ٥٣–٥٧و٦٣–٧١و٧٥و٧٧و٧٨و٧٩–٨٣. وبيريزكين ف. ف. وادي جورجان، مقالة عن الانتفاضة التركمانية الكوردية في اعوام ١٩٢٤–١٩٢٦، ص ٢٣، موسكو–طشقند، ١٩٣١، وروسنوف د. اي.، التركمان والكورد في شمال شرق ايران، مقالة جغرافية واجتماعية اقتصادية، في كتاب ف. بيريزكينا، في وادي جورجان، قبائل الشرق ، ص ١٤٦–١٥٠، عطايف خ. الحركة التحررية للتركمان في ايران ١٩١٧–١٠٢٥، عشق آباد، ١٩٧٠، ص ٦٩–٨٥.

المسألة الموصلية

ان مؤتمر لوزان الذي قبر الإمبراطورية العثمانية لم يستطع قانوناً صياغة مصير واحدة من اثمن أجزاء اثاره التي خلفها وهو ما يتعلق بولاية الموصل العراقية ذات الأهمية الاقتصادية (النفط) والجغرافية الستراتيجية. فقد أحيلت قضية الموصل لتحديد مرجعيتها شكلياً على بساط بحث عصبة الأمم. وان ولاية الموصل كلها التي احتلتها القوات العسكرية الإنكليزية الهندية في أواخر أيام الحرب العالمية الأولى تحت سيطرة بريطانيا العظمى الاستعمارية بصفتها جزءاً مكملاً لأرض العراق التي هي منتدبة عليه. وان تصفية الخلافات بين أطراف النزاع شكلياً وفعلياً، وتحريكها نحو مخرج واحد، يمكن ان تحقق الفائدة الى بريطانيا فقط، وليس الى الآخر المدعي بالموصل الذي هو تركيا، وذلك لثلاثة أسباب. فأولاً ان إنكلترا هي المسيطرة على الموصل، وسيطرت على الشرق الأوسط بقوات عسكرية متفوقة وغير مستعدة للتنازل عن هذه اللقمة الدسمة لأي أحد. وثانياً ان تركيا المستنزفة من الحروب لسنين عديدة والتي هي بحاجة ماسة الى التقاط أنفاسها وإعادة بنائها لم تكن تملك إمكانيات حربية وسياسية لتعزيز مطاليبها. وثالثاً ان نفوذ بريطانيا العظمى وثقلها على المسرح الدولي لا يسمح لتركيا ان تنافسها. فإن إنكلترا (مع فرنسا) كانتا صاحبتي اليد الطولى في عصبة الأمم. ولهذا فإن النضال من اجل الموصل كانت تركيا خاسرة فيه مقدماً. ولكن هذا النزاع الذي استمر ثلاث سنين، تأثرت به قوى أخرى على المستوى العالمي، وبالدرجة الأولى السكان المحليون وبما ان هذه المسألة قد مست الأراضي الواقعة في قلب كوردستان، لذا فقد صارت لها صلة مباشرة

بالمسألة الكوردية، كما صارت بذلك تمارس تأثيراً كبيراً على المصير اللاحق للشعب الكوردي. وكم كان ف. أ. غوركو كرياجين مصيباً عندما لاحظ في يوم ما بقوله "المسألة الموصلية تشكل... جزءاً من مسألة كوردستان الجبارة التي ستصبح في اقرب الأوقات تلعب دوراً حاسماً في الحياة السياسية للشرق الأوسط"[٢٠٤].

لقد كتبت مؤلفات واسعة ودرست دراسة كافية جوانب الدبلوماسية الخارجية عن الصراع حول الموصل في وقته. ولهذا فعند التذكير بجميع الصراعات الدبلوماسية الأساسية حول الموصل ينبغي العودة بالنظر الى دوافع العمل السياسي التي يهتم بها الأطراف والى ذلك الدور الذي لعبته المسألة الكوردية في مسالة الموصل.

كان مؤتمر لوزان قد كلف عصبة الأمم بان تعود للنظر بمسالة الموصل بعد تسعة اشهر، وبعبارة أخرى ان تعود الى رسم الحدود بين تركيا والعراق. وفي ١٩ نيسان/ أبريل ـ ٥ حزيران/يونيو عام ١٩٢٤ ناقش هذه المسألة مؤتمر إنكليزي تركي في اسطنبول وانتهى بالفشل. وفي ١٠ آب/ أغسطس عام ١٩٢٤ أيدت عصبة الأمم رسم خط الحدود وفق ما يسمى "خط بروكسل" الذي عين الحدود بحالتها العملية في ٢٤ تموز/يوليو/ ١٩٢٣ وهو يوم توقيع اتفاقية لوزان. لكن تركيا استأنفت دعوى لدى محكمة لاهاي، ألا ان ذلك انتهى بدون جدوى. وفي ٣٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٤ شكل مجلس تابع لعصبة الأمم لجنة لدراسة المسألة حول "حدود العراق" ومن ضمن أعضائها رئيس وزراء المجر السابق غراف تبليكي والدبلوماسي السويدي ي. آف. فيرسين والعقيد البلجيكي أ. باوليس. وفي ١٦ تموز/ يوليو عام١٩٢٥ فإن تقريراً ليس بصالح تركيا قد جرى توقيعه. أما في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر، تُلِيَ في عصبة الأمم القرار الذي ينص على ان الموصل يوصى بها ان تظل جزءاً من العراق،

---

[٢٠٤] غوركو كرياجين ف. أ. الشرق العربي والامبريالية، موسكو، ١٩٢٦، ص ١١٩، في عملها الاخر يرى غوركو كرياجين الاوجه التالية لمسألة الموصل: أ. النفظ ب. العرب ج. وهذا يكاد الاكثر اهمية الا وهو ان الوجه الكوردي في قضية الموصل الذي يؤدي الى تقرير مصير الدولة القومية لهذا الشعب... وفي نفس الوقت استغلال الكورد من قبل الانكليز ضد تركيا، وكذلك فمن المحتمل ضد الاتحاد السوفيتين ويضيف هذا الكاتب ان الاثوريين هم واحد من الاوجه الثانوية لقضية الموصل. وكما يبدو فإن غوركو كرياجين مؤيد لما كان متخذاً عموماً في اوساط المستشرقين السوفييت في ايامه انذاك حول المبدأ الباطل (وهو ماسيثبت لاحقاً)، عن الدور غير المستقل للحركة القومية الكوردية، وواصل كلامه بالقول ".. ان الكورد هم اداة فقط بيد هذه او تلك من الدول" بسبب تخلفهم وما يتبع ذلك. وهدف بريطانيا هو إقامة دولة كوردية بصفة حاجز لتهديد تركيا والاتحاد السوفيتي" وان انكلترا بعدما احتلت العراق كله قامت بعدة محاولات لتحويل منطقة الموصل الى بيمونت كوردي بلا نجاح. الحياة الدولية، رقم ١، ١٩٢٦، ص ٢٤و٣٥–٣٧. ولكن الحقائق نسفت هذه الاستنتاجات.

بشرط بقاء العراق تحت انتداب بريطانيا العظمى لمدة ٢٥ عاماً. وتجاوزت عصبة الأمم المسألة الكوردية . وجاء في قرار مجلس عصبة الأمم بتاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٢٦: "تستدعي الحكومة البريطانية بصفتها دولة الانتداب ان تقدم الضمان للسكان المحليين الكورد بالحكم الذاتي الذي عولج في تقرير اللجنة حول التدقيق عن أي الإجراءات التي امتثلت لنصيحتها هذه اللجنة في استنتاجاتها الختامية"[٢٠٥]. ان معالجة المجلس صارت إجراءات إدارية ينبغي اتخاذها لتطبيق هذه التوصيات في الحياة. وفي ١١ آذار/مارس عام١٩٢٦ أقر مجلس عصبة الأمم نهائياً "خط بروكسيل بصفته حدوداً بين ولاية الموصل العراقية وبين تركيا، وفي ٥ حزيران/ يونيو من نفس العام عقدت اتفاقية انقرة بين إنكلترا والعراق وتركيا حول إقامة الحدود العراقية التركية.

وهكذا فإن المعركة الدبلوماسية من اجل الموصل قد خسرتها تركيا كما كان منتظراً[٢٠٦]. فإن تقلباتها التي تعود لتاريخ الدبلوماسية ومضمونها تنطوي على أدراك مصالح غير قليلة.

ان المعاصرين يفتقدون ما يوصلهم للوثائق التي كانت سرية آنذاك، لأسباب مفهومة، عن دواوين السياسة الخارجية التابعة لهم، والتي تعبر عن اقتراحات متباينه غير قليلة عن دوافع تلك الاقتراحات أو النشاطات التي تهتم بها الأطراف، في سير النضال من اجل الموصل في مرحلة ما بعد مؤتمر لوزان، وعن الإمكانيات التي يمكن ان تتخذها تلك الأطراف بعد تنفيذ القرار الذي اتخذ في انقرة عام ١٩٢٦. وكثير من الانتقاد اتسم بطبيعة المنافسة أو المضاربة التجارية، ولكنه كانت ايضاً أفكاراً ذكية ناضجة ان لم تكن قد احتوت على الحقيقة كلها فقد كان بها جزء منها.

فمثلاً ان ف. أ. غوركو كرياجين، خرج بهذا الاستنتاج: "ان الهدف المنشود لإنكلترا هو إقامة دولة كوردية عازلة على حساب الأراضي التركية والفارسية والعراقية" لخلق تهديد لتركيا والاتحاد السوفييتي[٢٠٧]. أضاف: "فبعدما احتلت إنكلترا العراق كله قامت بعد تجارب لتحويل منطقة الموصل الى ينبوع كوردي. وكل هذه المحاولات انتهت بالفشل بفضل الانقسام القبلي للكورد

---

[٢٠٥] آسيا الفرنسية، ١١–١٩٢٥، ١٢، ص ١٠.

[٢٠٦] المخاوف البريطانية مزاجية، بقلم الكاتب الالماني كارل هوفمان، الذي ذكر في كتابه السياسة النفطية والامبريالية الانكليزية–السكسونية" لينينغراد، ١٩٣٠، يقول: ان قضية الموصل كانت قد تقررت عملياً منذ ربيع عام ١٩٢٥، ولكن الممهدات لهذا الحل كانت قد هيئت منذ صيف عام ١٩٢٥، فإن تركيا كانت موجودة طوال عدة سنين في طوق من الحصار الدبلوماسي وعجزت عن فعل اي شئ من دون العثور على ذلك الحليف القوي الذي كان مستعداً للدخول في حرب من اجلها ضد بريطانيا العظمى"، ص ٣٩٢.

[٢٠٧] غوركو كرياجين ف. أ.، الشرق العربي والامبريالية، ص ١١٩.

والعداء الإقطاعي الذي يفصل بين الزعماء"[٢٠٨]. ان هذه هو التحليل المماثل للمعلقين الصحفيين السوفييت في السنوات العشرينيات. وهو أمر كان مسلماً به، نشأ في ذلك الوقت من الفزع الإنكليزي المشهور، والذي لم يكن له أي براهين تدعمه. وفي الواقع، كما سبق وقيل بهذا الشأن وكما سيعرض فيما بعد، فإن الإنكليز لم يحرجوا الكورد ولم يستغلوا الورقة الكوردية ألا بمنتهى الحذر والمسالمة. وقد بدا ان توقعات غوركو كرياجين التالية لم تتحقق: ".. ان قرار عصبة الأمم (حول الموصل ـ الكاتب) تتضمن في الواقع معنى ورقياً مجرداً، وليس بإمكانها تصفية الصراع الموصلي. ان وضع الصليب في هذا الإقليم ذي المصالح النفطية القومية العالمية والحقائق الستراتيجية المجردة التي تتضمن أهمية جبارة لتركيا والعراق وانكلترا، ثم أخيرا مع المشاكل القومية المعقدة التي تشغل المشكلة الكوردية منها المرتبة الأولى ستفرض التفكير على انه رغم كل شيء، فإن هذا الإقليم سيكون الدافع القريب للصراع الدموي القادم في الشرق الأوسط[٢٠٩]. ولكن هذا الكاتب لم يظهر انه مصيب في رأيه ألا جزئياً وذلك في لحظة كتابته هذه السطور. فإن الموصل ظهر أنها صارت فيما بعد إقليماً لصراع حاد وواحداً من النقاط الساخنة في الشرق الأوسط.

في المؤلفات التي كرست لمسألة الموصل أجريت محاولات مختلفة لإبراز هذه أو تلك من خطوط الصراع الصغيرة ووضعها في المرتبة الأولى، فإن مؤلفين اثنين لواحدة من أوائل الاطاريح العلمية الرئيسية في المسألة النفطية هما ف. ب. برونشتين وف.غ. روزينبلوم كتبوا: "... التعقيد في مسألة الموصل يمكن تفسيره بتشابك عدد من التناقضات الاقتصادية والسياسية مع عدد كامل فيه من مجموعة من المشاكل القومية ذات ارتباط مع حل المسائل العربية الكوردية. ان الموصل هي "جبل طارق الشرق الأوسط)[٢١٠]. ولكن هذين الكاتبين وغيرهما لم يضعا على رأس الزاوية جانب العامل الاقتصادي مع كل ما ينطوي عليه من الأهمية. فقد كان ينبغي قبل كل شيء تحديد الحالة السياسية العالمية للخزين الرئيسي من النفط العراقي (آنذاك) في ولاية الموصل، لأنه بدون هذا فإن الادعاءات بهذه الجائزة الثمينة بمنطقة الشرق الأوسط كلها ـ آبار نفط كركوك والموصل لا تحول دون الاتفاق على مقدار حصة مساهمتهم، فضلاً عن المجازفة برؤوس الأموال المطلوبة لتنظيم الاستخراج وتصدير النفط العراقي. لقد كتب الصحفي الألماني

---

[٢٠٨] المصدر نفسه، ص ١٢٠.

[٢٠٩] المصدر نفسه، ص ١٤٢.

[٢١٠] بروشتين ف. ب. و روز ينبليوم ف. غ.، الملحمة النفطية، البترول، موسكو–لينينغراد، ١٩٣٥، ص ٤٢٢.

اكس. ستورمير في أثناء احتدام أزمة الموصل: "... ان مسألة "الموصل" الإنكليزية التركية هي بالنسبة الى إنكلترا بالدرجة الأولى مسألة ذات صلة مع السياسة الإنكليزية العربية، اما بالدرجة الثانية فهي فقط مسالة النفط". والكاتب واثق ان خسارة تركيا لولاية الموصل كلها تقريباً هو أمر حتمي، وان السؤال باقٍ حول التعويضات[٢١١]. وبالمناسبة، بحسب رأي ستورمير فإن السياسة غير المحددة بالذات حول مسالة الموصل حظيت بدعم نشيط من قبل أوساط العمل التجاري الأمريكية هذه الأوساط التي هي واحد من كبار الذين يضعون عيونهم على نفط الموصل في هذا الإقليم: "عدم فائدة ثمرة مشروع الامتياز.."[٢١٢] يبين بوضوح مدى تحفظ الأوساط المالية الأمريكية في تثمينها لعدم الاعتماد على الجو السياسي في الشرق الأوسط. وفضلاً عن ذلك عن عدم الارتياح، من وجهة النظر الأمريكية لحل المسالة المتعلقة بقضية الاقليات الاثنية العرقية والدينية في تركيا... في انه سيمارس بلاشك، تأثيراً سلبياً على الرأي العام في المجتمع الأمريكي"[٢١٣].

وهكذا فإن العامل الاثني السياسي إذا لم يكن قد اتخذ في الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك الأسبقية، فقد كانت له أهمية جوهرية شاملة. ألا ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تشارك مشاركة مباشرة في الصراعات الدبلوماسية حول الموصل وذلك أولا بعد موقفها الاعتزالي عموماً، وثانياً ان السياسة الإنكليزية كانت مناسبة تماماً للأمريكيين في ضم الموصل الى كيان المملكة العراقية التي هي تحت سلطة إنكلترا، أي ان هذا به ضمانة لسياسة الاستقرار في الإقليم التي هي مرغوبة تماماً لتجارة النفط. ومثل هذا كان مناسباً لفرنسا التي تخلت عن الادعاء بالموصل، الا أنها كانت ايضاً يراودها أمل الحصول على منفذ الى نفط الموصل. وبهذه الصورة فإن بريطانيا العظمى استطاعت بدون خوف من تدخل الدول الأخرى عندما أحبطت آنذاك محاولات تركيا إعادة الموصل إليها.

ورغم ان لندن في أثناء مصارعتها مع تركيا من اجل الموصل، كانت بيدها جميع الأوراق الرابحة، فإن الإنكليز اضطروا الى اجتياز عراقيل غير قليلة، ومصدرها بالأساس ليس التلاعب التركي المعاكس بقدر ما هو عليه الوضع المتقلقل في العراق البلد الذي هو تحت الانتداب. فإن قسماً كبيراً من المجتمع العراقي، ومنذ البداية الأولى للاحتلال البريطاني نظروا نظرة عداء الى

---

[٢١١] الحياة الدولية، عدد ٢–٣، ١٩٢٤، ص ٦٦.

[٢١٢] انظر: لازاريف م. س.، الامبريالية والمسألة الكوردي، ص ٢٦٩–٢٧١.

[٢١٣] الحياة الدولية، عدد ٢–٣، ١٩٢٤، ص ٧٤، مثلما كتب هوفمان ان الولايات المتحدة الاميريكية لم تلتفت كثيراً الى مسائل مثل الانتداب البريطاني على العراق، و "الى السياسة البريطانية في الانتفاضة الوردية"، ص ٣٦٣.

ظاهرة الاستعماريين الجدد، كما نظر الى أقامتهم لنظام العائلة الهاشمية الملكي بأنه غير شرعي اعتماداً على تأييد فئة ضيقة من أذناب خدم إنكلترا الذين تدعمهم إنكلترا وتدفع لهم. والمثال على هذه النوعية من الشخصيات هو الجنرال نوري سعيد الذي شغل مناصب سيادية في الحكومة خلال أربعين سنة من السيطرة البريطانية المباشرة وغير المباشرة على العراق. وطوال هذه الحقبة من الزمن من وجود الإنكليز في العراق فإنهم كانوا كمن يجلس على بركان كثيراً ما كان يستيقظ. ولهذا فإن أي خطوة في السياسة الخارجية تتعلق بالعراق، كانت لندن تضطر الى ربطها مع الحاجات الحيوية لسياستها الداخلية في البلاد. وان هذا له صلة بمسألة الموصل. فالأوساط القومية العربية العراقية ممن هم تابعون للتوجهات البريطانية أم الوطنية، أرادوا الاحتفاظ بولاية الموصل ضمن الدولة، وان الإنكليز استغلوا هذه الخطه لتمرير معاهدة عام ١٩٢٢ الإنكليزية العراقية الاسترقاقية عبر المجلس التأسيسي عن طريق ربط المجلس "بعقدة الموصل". وكانت السلطات الإنكليزية قد هددت العرب بأنها سترفض الدفاع أمام تركيا عن حق العراق بالموصل إذا لم يصّدق المجلس التأسيسي على المعاهدة[٢١٤]. وتم توقيع المعاهدة في ١٠ حزيران/يونيو عام ١٩٢٤ بستة وثلاثين صوتاً من النواب (اكثر بقليل من نصف جميع أعضاء البرلمان) بشروط تحتم على الحكومة مراجعة النظر في المعاهدة (!) ومن ثم إلغاؤها فيما لو لم يتم ضم ولاية الموصل الى العراق[٢١٥].

مع كامل أهمية العامل العراقي الداخلي فإن المصالح الإمبراطورية الإنكليزية في أثناء النظر بمشكلة الموصل كانت لها الأفضلية من حيث الأهمية. وقد كتب كرافورد برايس المراسل الدبلوماسي لصحيفة "ساندي تايمس" البريطانية في ١٨ أيار/ مايو عام ١٩٢٤: عدا شروط الدفاع عن "الحلفاء العرب" "... توجد إعتبارات ذات أهمية سياسية من الدرجة الأولى. فإن جبال راوندوز التي تشكل الحدود الشمالية لولاية الموصل هي حدود فصل مائية بين مجالين هما دول الطرق البرية والدول البحرية، وهي بكلمة اكثر وضوحاً أنها حدود طبيعية بين النشاطين الإنكليزي والروسي. وان إبقاء منطقة هذه المحافظة بأيدي الأصدقاء هو، مستقبلاً، أمر جوهري للتطوير الخالي من الخطر وحماية خطوطنا الجوية الإمبراطورية في الطريق الى الهند. وفي نهاية المطاف فإن هناك النفط، وهو الذريعة التي لم أتوقف أنا عندها لحد هذه الآونة، والذي أهميته تتضاعف باستمرار. فهل ان مكامن النفط ستصدق مع مواردها التجارية المتوقعة. أن هذا السؤال يحتاج

---

[٢١٤] ايراندوست، الصراع من اجل الموصل، المصدر نفسه، عدد ٤–٥، ١٩٢٤، ص ١٠١.

[٢١٥] فيدتشينكو أ. ف.، العراق في النضال من اجل الاستقلال ١٩١٧–١٩٦٩، موسكو، ١٩٧٠، ص ٣١.

الى الإقناع. ومن الطبيعي ان الدبلوماسية ليس في إمكانها الا الاعتراف بأهمية النفط ولكنه ليس تكفي الإشارة الى ان وجود هذه المادة الثمينة هو الحجة الوحيدة ان لم تكن الرئيسية لوقوف بريطانيا ضد تركيا"[٢١٦].

ولهذا فإن مسالة الموصل، وشأنها في ذلك شأن أي مسألة هامة في السياسة الخارجية للإمبراطورية البريطانية، لابد من ان تثير خلافات جدية في مؤسستها الحاكمة. ان هاجس الخوف عبرت عنها المعارضة المحافظة فقط (رئيس الوزراء السابق غ.اسكفيت وجريدة "التايمس" والأوساط المقربة منها) حيث ان إعتراضاتهم على "ان الخط عبر جبال شمال كوردستان" هي "خطوة تمهيدية" للتحرك نحو القفقاس ونحو البحر الأسود، وهو ما ينطوي على مجازفة خطرة[٢١٧]. غير ان هذه القضية لم تذهب الى ابعد من هذه الخشية وفي الحقيقة فإن بعضاً من الصحافة الليبرالية والاحتكار الصحفي للورد بيفربروك (الذين تقف وراءهم دوائر ذات اهتمامات بالنفط "التركي"سابقاً) قد أعطوا الأسبقية للمسألة النفطية، وهو ما ظهر في المباحثات مع الأتراك، الا ان خط السياسة الإمبراطورية لوزارة المستعمرات هو الذي انتصر (هكذا تسمى "المدرسة" الإنكليزية–الهندية) التي هي برئاسة اللورد ايمري[٢١٨].

المهمة الرئيسية بالنسبة الى لندن تتلخص في ان البريطانيين يحتفظون تحت أشرافهم بواحد من أغلى مكتسبات الحرب العالمية الأولى المتمثلة بإقليم الموصل ذي الأهمية الجغرافية السياسية والجغرافية والاقتصادية الذي أدعت به تركيا ادعاءً (جيوبوليتيكياً على الأرجح). فإن تركيا استخدمت عدا البراهين التأريخية براهين اثنية بالأساس، أي أنها اعتمدت على ان من يقطن على جانبي الحدود بين جنوب شرقي الأناضول وبين العراق إنما هم في الواقع جماهير السكان

---

[٢١٦] ايراندوست، الصراع من اجل الموصل، ص ١٠١–١٠٢.

[٢١٧] المصدر نفسه، ص ١٠٢.

[٢١٨] ايراندوست، السياسة البريطانية الملتوية في الشرق الاوسط، الحياة الدولية، عدد٤، ١٩٢٦، ص ٢٢. ان الليبراليين ارتابوا ونقدوا السياسة الامبريالية بشأن قضية الموصل، وان كينيت وليم في انتقاده لهذه السياسة قائلاً ان مساعي بريطانيا للاحتفاظ بالموصل هي: نقطة الذرة في السياسة الرامية الى إقامة دولة حاجزة، ثم كتب ايضاً في صحيفة ثم كتب ايضاً في صحيفة ليبير ميتشلي: "... ان الموصل تشكل محاولة لاقامة ذلك النظام من دولة حاجزة بين البحر المتوسط والهند الذي كان حتى وقوع الحرب مبدأ غير قابل للالغاء في سياستنا الشرق اوسطية و التي تضعضعت تماماً في اعقاب الحرب من جراء تطور الروح القومية في الشرق الاوسط والدعاية الناجحة لسلطات روسيا السوقيتية. (بالمصدر نفسه في ص ٢٤). ولكن الليبراليين بذاتهم عندما كانوا لوقت قصير في سدة السلطة في بريطانيا العظمى في السنوات العشرينيات والثلاثينيات لم يتخلوا عما سبق لهم وانتقدوه من اوضاع السياسة الامبراطورية.

الكورد ذوو الأصل الواحد. وان المندوب التركي علي فتحي بيك في جنيف صرح في مقابلة لـه في ٧ أيلـول/سـبتمبر عـام١٩٢٤ بـان الكـورد يـشكلون الأغلبيـة في الموصـل و"ان التركيبـة الاثنيـة في الموصل هي مثلما في تركيا حيث يتمتع الكورد بالحقوق على قدم المساواة مع الأتراك"[٢١٩].

تصاحب الجدل حول الموصل مع ادعاءات أرضية يتطلب تثبيتها بإجراءات دقيقـة في مكـان النزاع. فإن تركيا التي كانت تحلم باستعادة هذه الولاية، واصلت ما كانـت قـد بدأتـه بعـد انتهـاء الحرب العالمية مـن أعمـال تجسـسية تخريبيـة بـين القبائـل الكورديـة والـسكان الأتـراك المحلـيين (التركمان). ولم يكن الإنكليز غير راغبين في الاستيلاء على أراض ستراتيجية مهمة شمال الخطوط المتنازع عليها. وهدفهم كان ان يوحدوا مع لواء الموصل ثلاثـة اقـضية في سـنجق حكـاري تعتـبر "مراكز تكتيكية للعمليات الإنكليزية في مسألة الموصـل" الأمـر الـذي دفعهـم الى افتعـال مطالبـات مناسـبة[٢٢٠]. في ٢٣ سـبتمبر/ أيلـول عـام ١٩٢٤ كتبـت "مجلـة دي ديبـا" عـن طلبـات الممثليـة البريطانية في مؤتمر اسطنبول ان تقتطع من تركيـا "النـصف الكـريم" مـن حكـاري. "ان بإمكـان النتوءات الجبلية التي تطالب بها إنكلترا أن تتحول الى مخيم قوي تستطيع إنكلـترا منـه الـسيطرة على منطقة وان وديار بكر واورومية وعلـى جميـع الممـرات والطـرق الـتي تقـود الى أرمينيـا ونحـو القفقاس والى بلاد فارس". وحتى ان الإنكليز وجهـوا الى الأتـراك إنـذارا نهائيـاً طلبـوا فيـه ان يـتم خـلال ٤٨ سـاعة إخـلاء هـذه الاقـضية، ألا أن الأتـراك اظهـروا الـصمود ولم يتخـاذلوا أمـام التهديد[٢٢١].

ان الادعاءات بالأراضي من قبل الطـرفين، كانـت تـدعم بـالقوة العـسكرية، الا ان ذلـك لم يكـن يستخدم استخداماً مباشراً لأسباب مفهومة، بل كان يستخدم بالتـدريج، بواسـطة عمليـات فدائيـة ولكنها تنفذ قبل كل شيء بايـد غريبـة. فقـد كـان الأتـراك يحرضـون القبائـل الكورديـة في شمـال العراق ضد الإنكليز، عن طريـق مـساعدتهم بالمـال والـسلاح. امـا الإنكليـز فقـد حركـوا الى الأمـام المتطـوعين الآثـوريين "الليفـي المتغطرسـين" مـع مـساندتهم بالطـائرات، وكيلـها الوعـود لهـم برجوعهم الى حكاري "موطنهم التـأريخي، مـن حيـث كـانوا قـد طـردوا في أثنـاء الحـرب العالميـة.

---

[٢١٩] ايراندوست، الصراع من اجل الموصل، ص ١٠٣، في مؤتمر اسطنبول اعلن علي فتحي بيك (يوم ٥حزيران، نهار اختتام المؤتمر): "ان تركيا هي دولة جمهورية مشكلة من قبل الاتراك والاكراد وفق قواعد المساواة. وإن ٩٠٪ من سكان الموصل هم من الكورد والاتراك"، (اورينت موديرنو)، ١٥تموز ١٩٢٤.

[٢٢٠] المصدر نفسه، ص ١٠٤–١٠٥.

[٢٢١] المصدر نفسه، ص ٩٠–١٠٦.

وتحدثوا حتى عن نية إنكلترا بتأسيس نوع ما يشبه "حاجزاً" لهم ما بين تركيا والعراق [٢٢٢]. ولكن أي شيء جوهري لم يثمر عن ذلك خاصة من وراء هذه الإجراءات الإضافية بين انقرة ولندن. فإن الحركة الكوردية في شمال العراق مالت بوضوح الى الخمود. وعدا ذلك فإن كورد العراق وليس فقط كورد تركيا تعاملوا تعاملاً عدائياً على العموم ضد تركيا، وما كانوا راغبين في ان يصبوا الماء بطاحونة الأتراك. فإن شدة القمع القاسي للانتفاضة الكوردية في تركيا حولت نظرة كثير من قادة كورد العراق عن انقرة، بحيث يمكن القول بالمناسبة أن هذا التحول قد أخذته لجنة عصبة الأمم بنظر الاعتبار بشأن مسالة الموصل[٢٢٣]. وكذلك فإن لندن بعكس توقعات الكتاب السوفييت التي سبق الكلام عنها، لم تحاول أبدا دعم القومية الكوردية حيثما تكون، حتى ولو في تركيا. ولم تكن لدى الإنكليز أية نية، مهما كانت جديتها، لإثارة المسألة الاثورية. فإنهم قد ابدوا بهذه المسألة اهتماماً نفعياً بشكل استثنائي باعتبار أن الاثوريين قوة بوليسية محاربة من المرتزقة[٢٢٤].

وعلى هذا فإن الوضع الداخلي في شمال العراق وعلى خطوط الحدود التركية العراقية لم يستطع ممارسة نفوذ حاسم على سير الصراع حول الموصل. فهو باستطاعته فقط أن يكون الخلفية التي يتوسع وراءها نزاع الأطراف المتصارعة من اجل إقامة رقابتها على اثنوغرافية كوردستان التي استنفد كل طرف منها حججه. وفي هذا الصراع فإن كلاً من لندن وانقرة له خططه في ما ينوي عمله.

أن كل طرف كان ممتلئاً شكوكاً تجاه نوايا الطرف الآخر حول ما يتعلق بالكورد وكوردستان. فالأتراك يحسبون أن الإنكليز يتابعون كالعادة، خطى سياسة فيرساي وسيفر ويحتشدون فوق ارض العراق وتركيا، و"من الممكن" إيران "فيقيمون دولة كوردية مستقلة تحت التاج البريطاني". أما في حقيقة الأمر، وكما هو معروف، فإن هذه الفكرة أيدتها لندن أولاً بشكل قاطع بقوة (كوردستان بدون أقسامها العراقية والإيرانية) وثانياً فإنها سرعان ما أزاحت هذه الفكرة جانباً بعد سيفر باعتبارها غير عملية. والحق يقال، أن من بين بعض الاستعماريين البريطانيين البارزين من ظلوا ايضاً مؤيدين لهذه

---

[٢٢١] المصدر نفسه، ص ٩٠و١٠٣.

[٢٢٣] عارفا ايتش، الكورد، ص ٣٨.

[٢٢٤] وهذا مثال آخر ايضاً "إن انكلترا في جميع الاحوال ركزت الاهتمام على الوقت المناسب للانتفاضة القومية" الكوردية ضد تركيا. والمملكة الكوردية المستقلة، التي يحلم بها رجال البترول البريطانيون ستصبح نتاجاً عراقياً ثانياً فيما لوكان قد حدث ذلك خلافاً للواقع. فإن هكذا مملكة ستمهد الطريق نحو التوسع الانكلو–ايراني نحو الشمال.. (لمحات دولية، الحياة الدولية، العدد ٢، ١٩٢٥، ص ١٤٢).

الفكرة (أي .سون، على سبيل المثال) ألا أن من انتصر هم المعارضون لها ممثلين بشخص بيرسي كوكس الذي هو واحد من قادة السياسة البريطانية في الشرق الأوسط ومناصروه المتنفذون بهذه الفكرة. أن بعبع كوردستان "المستقلة" فيما لو ظهرت موقتاً فهي فقط من أجل أهداف خدمية دعائية. وبحسب الكاتب الإنكليزي ج. لينتشوفسكي "فإن تأييد المطاليب الكوردية استخدام فقط بصفة سلاح ضد القوميين الأتراك المتعنتين". وطبيعي أن الموقف السلبي من لندن، بشأن استقلال كوردستان كان معروفاً بصورة جيدة من قبل انقرة، ولكنه كان من غير الممكن التخلي عن الورقة الكوردية الحاضرة، حتى ولو كانت الورقة الرابحة غير موجودة في ربطة ورق اللعب الإنكليزية. وان هذا قد سمح للأتراك بإتهام الإنكليز "بمؤامرة هدفها تمزيق وحدة تركيا السياسية والأرضية"[٢٢٥]. والخلاصة أن هذه الورقة الكوردية في يد الدبلوماسية الإنكليزية صارت سلاحاً للتأزم المتبادل.

لم تكن الأمور سهلة عموماً على الدبلوماسية البريطانية في استغلالها الذرائع الكوردية في النزاع مع تركيا. فإنها من جهة كانت يدها مكبلة بالوعود التي أعطتها في لوزان، ومن قبل لوزان ايضاً حول مراعاة الحقوق القومية لكورد العراق، والعمل من اجل تطورهم وغير ذلك، رغم أن هذه الوعود كانت قد أطلقت بصيغة غير محددة بالذات وغير ملزمة. ومن ناحية أخرى، فإن أي إشارة بهذا الاتجاه كانت تثير إمتعاضاً حاداً من الجانب التركي، وتخلق المتاعب في المباحثات بشأن تسوية مسألة الموصل التي كانت لندن مهتمة بالتأكيد في إنهائها بسرعة ونجاح[٢٢٦]. ألا أن وزارة الخارجية البريطانية ـ فورين اوفيس ـ كتبت الى السفارة البريطانية في اسطنبول، أن الحكومة البريطانية ليس في وسعها النكوص عن تقديم بعض الحقوق لكورد العراق، وإلا فإن لجنة عصبة الأمم يمكنها بحسب توصية منها أن تعطي الأراضي المتنازع عليها (أي ولاية الموصل) الى تركيا. ولصالح الحكومة ألحوا لاحقاً على السفير العمل على تقليص عدد الكورد كعنصر لا يعرف الهدوء تحت الإدارة العراقية ولكن مع التحكم بالمناطق الكوردية التي تعتبر جزءاً مهماً من ولاية الموصل ـ Sine Quanon، أي انه شرط لابد منه، لقيام الدولة العراقية. وكان من النافع لكل من الإنكليز والأتراك تبديد المخاوف التركية بشان "الحكم الذاتي الشكلي لكوردستان" على حدودها. فإن هذا من غير الممكن فعله، حارمين كورد العراق حقوق الحكم الذاتي، تلك التي

---

[٢٢٥] انظر: ماتفييف ك. ب. (بار ماتاي)، مار يوحنا أي. أى. القضية الاثورية في اثناء الحرب العالمية الاولى وما بعدها ١٩١٤–١٩٢٣، الفصل الرابع، وماتفييف ك. ب. الاثوريون والمشكلة الاثورية في التأريخ الحديث والمعاصر، الفصل السادس.

[٢٢٦] لينزويسكي ج.، الشرق الاوسط في الاوضاع العالمية، الطبعة الثانية، ١٩٥٧، ص١٣١

أعطيت لهم. ولكنه ليست هناك أي نية لإقامة دولة كوردية ذات حكم ذاتي في العراق. ويجب إبلاغ الأتراك بذلك[٢٢٧].

ان التعليمات متضاربة بما فيه الكفاية كما هو الأمر واضح، وتحمل بالطبع طابعاً معادياً بصراحة للكورد، الا انها منحت الانكليز مجالاً كافياً للمناورة في اثناء الاتصالات مع الاتراك. ولهذا فإن الممثليات البريطانية في تركيا والعراق مارست التأثير على الاتجاهات التي هي بحاجة لها في عمل اللجنة ذات الاطراف الثلاثة التابعة الى عصبة الامم، وبذلك حيدت الدسائس التركية، فاستغلت بمهارة المشاعر المعادية لتركيا لدى كورد العراق الناشئة من جراء العمليات الانتقامية التركية في كوردستان تركيا[٢٢٨].

الجانب التركي في مواجهته للجانب الانكليزي عرض حججه وضغط، بل ونفى على العموم ان يكون هناك معنى معين لمسالة كوردية. فإن عصمت باشا صرح في أواخر عام ١٩٢٣، عندما بدأ النزاع الانكليزي التركي يأخذ مجراه في حينه، بان الكورد، بموجب "العهود القومية" يحسبون من "الاكثرية الموصلية"، "والاتراك والكورد يشكلون قومية واحدة، ولهذا يجب النظر اليهما كعنصر واحد". ويجب ان يؤخذ هذا بنظر الاعتبار في المباحثات حول الموصل[٢٢٩]. وقال توينبي، في عام ١٩٢٤ ان رئيس الوزراء رؤوف بيك، ذكر ان تركيا بحاجة الى الموصل ليس من وجهة نظر اقتصادية او ستراتيجية، بل من وجهة نظر سياسية لتعلق ذلك بالمسألة الكوردية، معتبراً هذه المسألة مسألة ارض بصورة استثنائية، بل وعلى حد قوله انه حتى معاهدة سيفر قد اعطت الى تركيا القسم الشمالي من كوردستان[٢٣٠]. وبحسب راي توينبي، ان ما هو مزعج الى تركيا هو سير المناقشات حول مسألة الموصل في عصبة الأمم، وان تطبيق خط بروكسل يوضح ان الجانب التركي، على خلاف الانكليزي، ظهر انه يعطي تأكيدات حول ان هذه الاراضي المتنازع عليها في حالة نقلها الى تركيا فستقام الادارة الذاتية للكورد وستحظى حقوقهم القومية

---

[٢٢٧] في خلال انعقاد مجلس عصبة الامم بشهر ايلول ١٩٢٥، اعلن اللورد ايمري بأسم الحكومة البريطانية، ان انكلترا تعطي حكماً للسكان الكورد في العراق. ورغم ان هذا الصوت كان فارغاً، فإن توفيق رشدى بيك المندوب التركي رد على ذلك رداً حاداً جداً، اذ صرح ان الكورد هم من التبعية التركية ولذا فهم لا يملكون حق الادارة الذاتية، (بونشتين ب. ب. و روز يتبليوم ف. غ. الملحمة النفطية، ص ٤٣٥).

[٢٢٨] أرشيف السياسة الخارجية للامبراطورية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ٣٠٤، ص ١٠٢–١٠٣، رقم ١١٥، في ١٩٢٥/١١/٣٠، مستنسخة.

[٢٢٩] الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ٣٠٠، ص ٢٦–٢٧، ٣٢–٣٣١.

[٢٣٠] مودرن تركي يد، اي.، ج. ميارس أ، و أي، ١٩٢٤، ص ٢٢.

بالاحترام[٢٣١]. وفي خلال المباحثات الطويلة فإن الجانب التركي كان طوال الوقت يلتفت الى الوضع في الجزء التابع له من كوردستان، على افتراض انه بعد القضاء على الانتفاضة، فإن من الممكن استخدام القوة لاحتلال الموصل دون الاخذ بالحسبان كيف سيكون استقبال الكورد لهم[٢٣٢].

وعلى العموم فإن هؤلاء الكورد باغلبيتهم الساحقة لم يحلموا بعودة السلطة التركية. وبحسب ما أظهرته الحسابات حول عمل لجنة عصبة الامم فإنه حتى العشائر التي كانت مقتنعة بدعاية الاتراك قد فضلت الاستقلال، وليس تجديد الهيمنة التركية. وان المواد التي جمعتها اللجنة كانت تفيد بأكثريتها عن شعور الكراهية لدى كورد العراق نحو الاتراك[٢٣٣]. ومن الطبيعي ان الانكليز في خلال مناقشة قضية الموصل في عصبة الامم، استخدموا هذه المواقف باذلين الوعود باعطاء الكورد في ولاية الموصل حكماً ذاتياً ادارياً محلياً (وهم غير مستعدين مطلقاً لتنفيذ هذه الوعود)[٢٣٤].

ولهذا فما كان من السهل على الوفود التركية في عصبة الأمم عرض الموضوع الكردي في اساس مطالباتهم بالموصل، فإنهم قد فضلوا الاستناد على اهتمامهم بالنفط وبالثروات الاخرى بالولاية. والحوا كثيراً مطالبين بالاعتراف بحقوقهم في ان يشاركوا في تقرير مصير شمال العراق، بل وحتى عبروا عن استعدادهم لاستخدام القوة العسكرية. ولكن هذا التهديد تبخر في الهواء[٢٣٥]. وكما كتبت مجلة "نير ايست" ".... ان ما يقلق تركيا هو ان جزءاً من كوردستان سيصبح خارج حدود تركيا، الا انهم لم يتخذوا أي اجراء بشان اكرادهم وغير مكترثين بكل ما يحدث في المناطق الكوردية الاخرى". فالموصل اصبحت بيد الانكليز، وان تركيا لن تدخل في حرب[٢٣٦].

ان العقدة بالنسبة الى لندن في المباحثات مع انقرة حول الموصل لم تكن محصورة في حماية الولاية من الاعتداءات التركية واقامة رقابة بريطانية وطيدة وطويلة الامد عليها (فإن هذا كان

---

[٢٣١] فوستر ايتش. أ. العمل العصري في العراق، ص ١٧٤.

[٢٣٢] توينبى أ. ج.، العالم الاسلامي منذ اقرار السلام، ص ٥١٣.

[٢٣٣] الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، قضية ١٤٨، ص ١٣٦، من لبيندسي الى أو. تشيمبرلن في ١٤ نيسان ١٩٢٥.

[٢٣٤] أورينت موديرنو، ١٥ نيسان ١٩٢٥، ص ١٩٨.

[٢٣٥] المصدر نفسه، رقم ٨، آب ١٩٢٥، ص ٤١٢، ورقم ١٢، كانون الاول ١٩٢٥.

[٢٣٦] الشرق الاوسط، رقم ٦٩٩، ٢ تشرين الاول ١٩٢٤، ص ٣٥٠ ورقم ٧٤٦، ٢٤اب ١٩٢٧، ص ٢٤٣.

مضموناً هكذا بشكل اكثر او اقل)، بل في ان لا تكون هذه القضية "حجر عثرة في الطريق نحو اقامة صداقة انكليزية تركية". فمن المعروف ان تركيا كانت بالنسبة الى انكلترا البلد المفتاح لها الى الشرق الأوسط، وبدون اعادة العلاقات وتوطيدها معها فلا مجال للتفكير عن الأمل في الدفاع عن مصالح الامبراطورية البريطانية في شرق البحر المتوسط والمناطق المتاخمة له. وإن اقامة نوع ما من "بؤرة قومية كوردية" في العراق سيكون "تهديداً مباشراً الى لُب السياسة التركية" ولكن بامكانه "تسديد ضربة شديدة مباشرة الى الهدف". ومن الممكن بحسب ما واصل ليندسي ان الحكومة البريطانية أوقعت نفسها "بشبهة لا يمكن اصلاحها بكونها تشجع القومية في كوردستان الجنوبية". واذا لم يكن هذا ايضاً فمن الواجب ان لا تضطر عصبة الامم ان ترغم دولة الانتداب على اتخاذ اي نوع من التعهدات في هذا المضمار.

أوستن تشيمبرلن، ساند السفير ووزع جميع النقاط على الحروف. ورأى الصعوبة محصورة فقط في تغيير تلك الحقوق الذي اعطيت الآن للكورد العراقيين، وهي التي كان وزير المستعمرات ايمري قد اعلنها بخطابه امام عصبة الامم يومي ٣و٤ ايلول/سبتمبر عام ١٩٢٥. وكما يبدو فإن هذه الصعوبات قد حسبها ان من السهولة تجاوزها لانه اكد للسفير ان الحكومة البريطانية ليس لديها النية في احياء السياسة المعلنة في سيفر[٢٣٧].

ان البراهين التي قيلت من قبل الجانب البريطاني لم تبدد شكوك الاتراك التي كانت تعرقل المحادثات. وفي ٢٣ تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٢٥ تقدمت وزارة الخارجية البريطانية بمذكرة كانت قد لخصت جوهر النزاع. وجاء فيها ان ما يظهر في سياسة كمال هما رأيان: (١) رأي ثانوي هو الهيبة. (٢) رأي اكثر اهمية هو مسألة كوردستان. ان السياسة الكمالية تؤدي الى تذويب السكان الكورد في الدولة التركية الجديدة. اما السياسة الانكليزية في العراق فهي تسعى الى اقرار "بداية حكم ذاتي بين كورد العراق". وان هذا سيزيد من صلابة مقاومة كورد تركيا ضد عملية التذويب، وستدفعهم يميلون "..نحو الاتحاد مع اخوانهم شبه المستقلين في العراق". من هنا تنطلق مصلحة تركيا في ضمان الحدود العراقية. ولكنه من الصعب القول كيف سيكون تنفيذ هذا الضمان، دون اعطاء "الكورد حقوقاً لا جدال فيها في التطور القومي ونحو الاستقلال الذي هو الهدف النهائي".

وتتضمن المذكرة الاسس التالية من اجل التوافق في النزاع: أ- ضمان ضد خطر خسارة تركيا لكوردستان. ولو ان من الصعب فعل هذا، ولكن المسألة تستحق المناقشة. ب - تنازلات

---

[٢٣٧] المصدر نفسه، رقم ٧٤٨، في ١٠ ايلول ١٩٢٥، ص ٣٠٢.

باستطاعتها "انقاذ ماء وجه كمال ليحصل مقابلها على تعويضات سياسية. وتذكر العوامل التي بامكانها الحيلولة دون وقوع اعتداء تركي على العراق: فإن كوردستان تركيا بصفتها موخرة، ماتزال غير مستقرة وخطوط المواصلات معطلة في هذه المنطقة التي يسكنها العرب والكورد والمسيحيون والتركمان[٢٣٨].

ومن خلال كل هذا فإن ادارة السياسة الخارجية البريطانية لم يكن لديها اي اهتمام، من جميع الوجوه، في حل القضية الكوردية بشكل خاص، كجزء رئيسي لابد منه، في مسألة الموصل. فإنهم كانوا هناك منشغلين بالمسألة التركية وتوطيد ماخربته الحرب وموضوع التدخلات الانكليزية التركية اما يشأن الكورد فإنهم نظروا اليهم بصفتهم وسيلة تستطيع ان تساعد او تعرقل هذه العلاقات. وان المصالح القومية للكورد انفسهم لم تؤخذ بنظر الاعتبار تماماً. وعن هذا الاهمال تروي المباحثات التالية حول مسألة الموصل.

في تشرين الاول/نوفمبر عام ١٩٢٥ قام ليندسي بزيارة الى انقرة، [٢٣٩] حيث التقى هناك مع رئيس الوزراء عصمت باشا. ومن خلال الحديث معه خرج ليندسي باستنتاج يفيد ان التدخل العسكري التركي في النزاع غير وارد. وصرح له عصمت ان المسألة الكوردية هي "القسم الاكثر اهمية بشان الصعوبات على الحدود، وهي تشكل تهديداً حقيقياً على امن تركيا". وبحسب رأيه فإن الكورد كلما سيكونون اكثر داخل العراق فإن ذلك سيجعل تركيا تعاني صعوبات اكبر في ولاياتها الشرقية[٢٤٠]. وفي لندن اكدوا للسفير التركي ان انكلترا ليس في نيتها ان تقيم في العراق "مايشبه "حكماً ادارياً كوردياً"، ولكنها تتمنى فقط ان يستخدم الكورد لغتهم الوطنية وان تكون لهم ادارة خاصة بهم[٢٤١]. وقال ليندسي في رده معرباً عن رأيه في ان اسلوب اقناع الاتراك بصحة عمل الادارة البريطانية في كوردستان العراق قليلة الفعالية. "ان متاعب

---

[٢٣٨] وثائق في السياسة الخارجية البريطانية، ١٩١٩–١٩٣٢، التسلسل أ، الفصل الاول، لوكارنو، ١٩٢٥–١٩٢٦، لندن ١٩٦٦، ص ٧٦٢، الرقم ٥٣١، من ب. ليندسي الى أو تشيمبرلن، الرقم ٧٨٥، في ١٩٢٥/١٠/١٦، من او. تشيمبرلن الى ب. ليندسي، الرقم ١١٥١، في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٥.

[٢٣٩] المصدر نفسه، الرقم ٥٣٤، ص ٧٦٥ و ٧٦٦و ٧٦٨–٧٧٠.

[٢٤٠] كانت السفارات الاجنبية بتركيا في ذلك الوقت موجودة في اسطنبول العاصمة القديمة لتركيا، ماعدا السفارة السوفيتية الامر الذي كان يدل من طرف غير مباشر على توتر غير محدد في العلاقات مع السلطات الكمالية الجديدة.

[٢٤١] وثائق في السياسة الخارجية البريطانية، التسلسل أ، الفصل الاول، الرقم ٥٤١، من ليندسي الى أو. تشيمبرلن في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٥.

انقرة الكوردية ستخف حالما سيفقد الكورد الامل فقط بالحصول على العون من الجنوب". ولكن الاحتمال بهذا الشأن قليل[٢٤٢].

في نهاية كانون الثاني/ يناير عام ١٩٢٦ قام ليندسي بزيادة جديدة الى انقرة، حيث ألتقى مع رئيس الوزراء ومع وزير الخارجية الذي قال ان المسألة ذات الاهمية الرئيسية الكبرى هي ضمان الامن الناجم عن "الوضع الكوردي" ولا توجد صعوبات مع كورد ايران، ولكنه مع إنتقال الكورد ليكونوا تحت سلطة "دولة ثالثة" (اي انكلترا بالتأكيد) فإن الصعوبات تتزايد. واكراد العراق يمكنهم، برغبة منهم، ان يتحدوا من جديد مع الاتراك. وعبر رئيس الوزراء عصمت باشا بصيغة عامة مطاطية قائلاً: ان القضية الكوردية خاضعة لمسائل ارضية وحدودية[٢٤٣].

وفي المذكرة المؤرخة في ٨ شباط/ فبراير عام ١٩٢٦ توصل رولاند ليندسي الى الاستنتاج التالي المتعلق بمحادثاته مع الزعماء الاتراك: انهم بحسب رأيهم "فإن الكورد يشكلون خطراً جباراً على المثل العليا للجمهورية التركية"، فإن السلطات بعدما اتخذت خطأ سياسياً قائماً على التحولات المدنية والحضارية فإنها تسعى الى قمع جميع اعراض القومية الكوردية. ولهذا تسعى تركيا لضم الموصل لكي لا يقع كورد العراق تحت السيطرة الانكليزية "ذات الروحية الموحية بالمبادئ الليبرالية" الأمر الذي سيكون انعكاسة مميتاً على الاوضاع في كوردستان تركيا. ولكن المتاعب الصعبة مع الاكراد ليس من المحتم ان تكون عقبة أمام اتفاقيات بين حكومتي تركيا والعراق[٢٤٤].

وهكذا فإن محادثات ليندسي في انقرة اظهرت الى لندن ان الموقف مع الكورد هو السبب الرئيسي لمطالبة تركيا باعادة ضم الموصل اليها، الا ان تركيا في نفس الوقت ليس في وسعها فعل اي شيء لتغيير واقع الامور المتكونة، اي ان تنتزع من انكلترا مكاسبها. وان تركيا ستضطر حتماً الى التراجع. وهكذا سارت الامور.

وامتدت المباحثات حول مسألة الموصل الى مسائل مهمة اخرى كانت مرتبطة آنذاك بالسياسة في الشرق الاوسط. وهذه المسألة كانت حاضرة دائماً في العلاقات الانكليزية العراقية والايرانية التركية، حيثما كانت الموضوعة الكوردية هي المادة الرئيسية. ان بريطانيا العظمى التي كانت مواقفها مهددة في منتصف العشرينيات، في تركيا، وايضاً في ايران، فإنها سعت الى تأزيم العلاقات الايرانية التركية، مستخدمة في ذلك الصراعات الحدودية الدائمة وحول مسألة الموصل. وفي المقام الاول/ فإن

---

[٢٤٢] المصدر نفسه، الرقم ٥٤٤، ص ٧٩٧، من و اي. تايريل الى ليندسي، في ٣٠ كانون الاول ١٩٢٥.

[٢٤٣] المصدر نفسه، الرقم ٥٥٧، ص ٨٠١، من ليندسي الى تايريل في ١٢ كانون الثاني١٩٢٦.

[٢٤٤] المصدر نفسة، الرقم ٥٦١، ص ٨٠٦، من ليندسي الى أو. تشيمبرلن ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦.

انكلترا اطلقت اشاعات من خلال "العمل" بين القبائل الكوردية حول نوايا عدوانية تركية على خطوط الحدود الايرانية. وثانياً فهي مع سعيها لحمل ايران على الالتفات نحوها، فإنها اقنعت ايران بان تركيا لو اختطفت الموصل فسوف تعمل على توحيد كوردستان الشرقية (الايرانية)، ولهذا فإن من المفيد بالنسبة لايران بقاء الموصل ضمن كيان العراق[٢٤٥].

كانت الحكومة التركية قلقة من المؤامرات الدبلوماسية البريطانية، وراحت تبحث عن تعاطف ومساعدة ترجو حصولها من جانب الدولة الصديقة لها في تلك الحقبة، اي لدى الاتحاد السوفييتي. فإن رئيس الوزراء علي فتحي بيك في حديث له مع المندوب السوفييتي يا. ز. سوريتس في بداية كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٥ وصف زيارة رضا خان الى بغداد بانها "طعنة في ظهر تركيا" وطلب من الاتحاد السوفييتي اتخاذ خطوة سياسية (ولكن طلبه هذا كان قد تعرض للرفض).

واضاف فتحي شاكيا ايضاً "ان السلطات الايرانية تساعد الانكليز بمكافحتها للزعماء الكورد الاصدقاء للحكومة التركية". وتكونت انطباعات لدى سوريتس ان فتحي وكذلك وزير الخارجية شوكري قايا منزعجان من عمل لجنة الموصل التي خيبت "اية آمال كانت"[٢٤٦]. وبعد بضعة ايام قال كايا مصرحاً ان الحكومة الايرانية واقعة بيد الانكليز. واضاف قوله: نظراً للصلة الوثيقة بين المسألة الكوردية وقضية الموصل، فإنا افترض تماماً ان الانكليز استدرجوا الحكومة الايرانية واستمالوها على العموم، بوعود ضخمة حول تعويضات من ذلك النوع الذي كان الايرانيون قد الحوا عليها باقوالهم في اثناء العمل على صياغة اتفاقية سيڤر. فإنهم آنذاك ادعوا باراضٍ تركية تصل الى أورفه وديار بكر من ضمنها" وطلب قايا التأييد من الحكومة السوفييتية[٢٤٧].

بعد عرض تقرير لجنة عصبة الامم الذي وقع في ١٦ تموز/يوليو عام١٩٢٥ فإن الحكومة التركية قامت بمحاولات لتغيير بعض النقاط فيه ذات صلة بمسألة ارضية هي من صالحها، وحاولت الاستناد الى دعم الاتحاد السوفييتي. وفي بداية آب/ اغسطس عام ١٩٢٥ احتج وزير خارجية تركيا ضد قرار اللجنة اعطاء كركوك والسليمانية الى العراق واصفاً التقرير بانه "لا يمكن القبول به مطلقا" طالما انه يشكل بالنسبة الى تركيا حجر الزاوية في "الظرف الستراتيجي". "ان تركيا بحاجة اكبر الى حدود مأمونة ستراتيجياً وليس العكس". والتزم الوزير الصمت عن ان الظرف الاقتصادي (نفط كركوك) ما يزال يلعب دوراً ليس اقل من الدور الستراتيجي. وفي نفس

---

[٢٤٥] المصدر نفسة، الرقم ٥٧٠، ص ٨١٩.

[٢٤٦] ايراندوست، السياسة الانكليزية الملتوية في الشرق الاوسط، ص ٣١.

[٢٤٧] وثائق السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي، المجلد ٨، موسكو، ١٩٦٣، ص ٢٤.

الوقت كانت اجريت محاولة خرقاء لوضع بغداد ضد لندن. فقد صرح كايا: "اذا كان الدور الآن عن العراق، فلتنفض انكلترا يدها وان باستطاعة تركيا والعراق الاتفاق ما بينهما", بل واصل قايا عرض مسألة إجراء إستفتاء حول الانتداب البريطاني على العراق ومدته[٢٤٨]. ومن المنطقي ان هذه كانت خطة غير منطقية تماماً.

بعد الرفض الحتمي للتخلي عن ولاية الموصل اضطر كمال نفسه في نهاية المطاف الى الاعتراف بها. في نهاية نيسان / ابريل عام ١٩٢٦ تحدث كمال الى سوريتس عن استعداده للتساوم مع ليندسي ولكن هذا في الحقيقة كان موقفاً إستسلامياً يعكس عجز تركيا عن اتخاذ موقف دفاعي.وبرر الرئيس التركي تراجعه بانه تنازل عن اراضٍ غير ذات بال(!) وغير ذات اهمية كبيرة في الاتفاقية القادمة، التي هي بحسب رأيه تنطوي على تهديد لتركيا، وصرح كمال "انا كنت افضل لو كان عندي قضية مع العراق مباشرة، ولكنت مستعداً في حالة خروج الانكليز ان اتخلى عن حقنا بالموصل". وفي نفس ذلك الوقت صرح بلا مواربة عن الرغبة في خلق مكافئ لهزيمة تركيا الدبلوماسية في النزاع مع انكلترا، عن طريق اجراء تقارب مثمر عسكري سياسي مع الاتحاد السوفييتي، مقترحاً هو من اجل ذلك، ان يعقد معه حلف عسكري. وهو قد اطرى مع الترحيب سياسة الاتحاد السوفييتي الشرقية ("ان التشديد على التوجه الشرقي هو من اكثر التكتيكات صحة في التعامل مع الامبرياليين"). ولكن "مايزال علينا ان نناور وحتى ان نساوم" ولكن من دون قطع الصداقة مع الاتحاد السوفييتي. وقال كمال في الختام "ان حضوري اليوم في امسيتكم وفي ظروف المباحثات مع ليندسي اردت الاشارة الى ذلك بدقة". وبحسب رأي ليندسي نفسه فإن رغبة الاتراك ان يحلوا قضية الموصل بما فيه فوائد للاتحاد السوفييتي[٢٤٩].

على العموم ان تركيا نكصت على عقبيها واوقفت الكفاح العقيم الرامي الى استرجاع الموصل. اي انها رجعت الى تلك المقدمات التي كانت قد اقيمت منذ صيف عام ١٩٢٤، ومن ثم صارت حقائق، جرى تنفيذها الحتمي في ربيع عام١٩٢٥. لقد كتب كارل هوفمن "تركيا ظلت طوال عدة سنين، واقعة في حصار دبلوماسي، وما كان باستطاعتها فعل اي شيء، دون العثور على ذلك الحليف القوى الذي يكون جاهزا للدخول في حرب مع بريطانيا العظمى من اجلها"[٢٥٠]. حاول كمال في نهاية النزاع الحصول على تعويض معادل بصورة تقارب ابعد مدى مع الاتحاد السوفييتي و"ضمه" الى لعبته الدبلوماسية، الا ان النتيجة

---

[٢٤٨] المصدر نفسة، ص ٦١.

[٢٤٩] المصدر نفسه، الرقم ٢٦٥، ص ٤٧٨، برقية من سوريتس الى وزارة الخارجية السوفيتية في ٧ آب ١٩٢٥.

[٢٥٠] المصدر نفسه، ص ٢٤٨–٢٤٩، برقية من سوريتس الى وزارة الخارجية السوفيتية في ٢٢نيسان ١٩٢٦، الرقم ١٤٠، ص ٢٤٩–٢٥٠، برقية من سوريتس الى وزارة الخارجية السوفيتية في ٢٣ نيسان ١٩٢٦.

كانت باهتة. فإن موسكو قد تجنبت التدخل في النزاع الانكليزي التركي، ودون ان تتعاطف لامع القومية التركية ولامع الامبريالية البريطانية على الاكثر، لا من حيث الناحية الايديولوجية ولا من ناحية التوجهات السياسية. بهذه الصورة تعرضت الدبلوماسية التركية للهزيمة. ولكنها كانت هزيمة من نوع خاص. ونقول ذلك كتقرير استباقي. فإن تركيا نفسها في خلال ذلك لم تخسر عمليا اي شيء مما كانت تملكه حتى لحظة اتفاقية لوزان السلمية، اما غياب المكتسبات، فإن هذا نابع طبيعياً من هزيمتها العسكرية في اثناء الحرب العالمية الاولى. وقد كتب احد قدامى الكتاب السوفييت، ان الاتفاقية بشأن الموصل هي"... عمل من رفض جزئي من برنامج "عهد قومي" ولكنها لا تعتبر "مساومة متعفنة" وليست تهدد الوجود الاقتصادي والسياسي للجمهورية"[٢٥١].

مما لاشك فيه ان انكلترا كان في وسعها الاحتفال بالنصر الذي يجب الاعتراف بإنه تحقق لها بقليل من الدم. وكانت ادعاءات تركيا قد تعرضت للرفض، وان المواقف البريطانية وطيدة جزئياً في الشرق العربي عموماً، وفي العراق وفي كوردستان الجنوبية. وباختصار فإنه كانت قد تمت تصفية آخر النزاعات الارضية التي كانت مطروحة للتسوية، وهي النزاعات التي تخلفت في الشرق الاوسط، عن الحرب العالمية الاولى[٢٥٢]. كان النظام العراقي العربي الذي ولد باحضان الانكليز يشعر بالارتياح بدءاً من البلاط الملكي وحتى الاوساط القومية العربية الذين وقفوا طبيعياً بكل قوة وراء "الموصل العراقية" وتضامنوا مع دولة الانتداب في هذه المسألة.

والكورد قد خسروا بدون شك. فكما كتب غرايفس فإن الاتفاقية حول الموصل "قد وضعت نهاية لكل فكرة حول حكم ذاتي او استقلال لكوردستان" ("التي قد ماتت وليدة بموجب جميع الاحتمالات، وليس هناك من يذرف الدمع عليها")[٢٥٣]. ان الاتفاقية الانكليزية العراقية التركية التي

---

[٢٥١] هوفمان ك.، السياسة النفطية والامبريالية الانكلوسيكسونية، ص ٣٩٢.

[٢٥٢] بيترين ك.، تركيا قبيل اتفاقية الموصل، الحياة الدولية، ١٩٢٦، العدد ٢، ص ٤. الكاتب يورد مقاربة مريبة بين اتفاقيتي الموصل وبرست ليتوفيسك. (والاتفاقية الموصل هي تجربة مكررة على مستوى واضح لاتفاقية بريست ليتوفيسك). وحول مايتعلق بالتنصل عن الوعد القومي الذي اقره البرلمان العثماني في ٢٨ كانون الاول ١٩٢٠، فإن بالامكان الموافقة جزئياً مع الكاتب اذا ما تجاهلنا الشكوك القانونية حول هذه الوثيقة في عام ١٩٢٦، عندما لم يعد هناك وجود للامبراطورية العثمانية ولا لبرلمانها. انظر: لازاريف م. س. الامبريالية والمسألة الكوردية، ص ١٢١–١٢٢.

[٢٥٣] على كل حال فقد تعالت فى انكلترا اصوات مرتابة من المعارضة الليبرالية في غالبيتها. ليبير ماغاسلي، وصف الاتفاقية مع تركيا حول الموصل بأن الهزيمة الدبلوماسية البريطانية التي نفذت جزء فقط من برامجها، الا انها حصلت لقاء ذلك عداء تركيا وحلف ايران افغانستان معها وذرائع لتدخل ايطاليا الفاشية وغيرها من العواقب الاخرى. وايفير دبليو ن. النصر الموصل (لابورمونتلي)، الفصل الثامن، آب١٩٢٦، عدد ٨.

عقدت في ٥ حزيران/يونيو عام١٩٢٦ قد وثقت نهائياً ووطدت قانونياً التقسيم الجديد لكوردستان. لقد كان هذا يوماً اسود في تاريخ الشعب الكوردي. ان عدداً من بنود المعاهدة قد حمل طابعاً صريحاً معادياً للكورد. وكان يجب على الحراسات الحدودية ان تحول دون انتقال القبائل من جانب منها الى آخر بجميع اشكال العلاقات على العموم "الزعماء والشيوخ وافراد القبائل الآخرون مع اقربائهم في الدولة الاخرى (المادة-١٢). وحرمت الدعاية الموجهة ضد الدولة الاخرى (وقصد الاتراك من ورائها الدعاية الانكليزية بين اكراد تركيا)[٢٥٤].

وهكذا فإن تجزئة الشعب الكوردي لم تكن قد زادت سوءاً بل وحصلت كما يقال على وضع قانوني دولي. لقد حدث للكورد مرات عديدة طوال تاريخهم ان يكونوا ضحايا لقوى لا يمكن ردها.

---

[٢٥٤] جرافيس ب. ب.، البريطانيون والاتراك، ص ٢٢٤.

الفصل الثالث

نهوض القومية الكوردية خويبون

الحركة القومية الكوردية طغت عليها البداية العفوية حتى هذا الحين الذي نتحراه والتي حددت مصيرها بالفشل قبل كل شيء. فقد كانت القومية الكوردية في اقصى درجات عدم النضوج من حيث المحتوى الايديولوجي والسياسي، وهي كلها مشبعة بافكار المجتمع الاقطاعية التقليدية مع الانعزال العشائري الذي هو حالة عادية بالنسبة للمجتمع الكوردي. وأما الاحزاب والمنظمات السياسية الكوردية التي كانت قد ظهرت في مرحلة ثورة تركيا الفتاة، فقد كانت في جوهرها تشبه النوادي الاجتماعية ذات البنيان الهش، والتي كانت توحد شخصيات محدودة جداً من شريحة النخبة، المتأثرين جزئياً بنمط الحياة الغربية والذين هم في جزء كبير منهم يعيشون خارج كوردستان. ولم تكن لنشاط هذه الشخصيات علاقات حيوية مع حقيقة الوضع في كوردستان، مما ترك تأثيره السلبي على فعالية هذا النشاط. ولهذا فإن عدداً كثيرا من التحركات الكوردية الضخمة، رغم ان التخطيط لها جرى على يد القوميين (مثلا انتفاضة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥) فإنها قد سارت تحت قيادة زعماء العشائر او القادة الدينيين الذين يسخرون تلك الحركات لأغراضهم الشخصية وليس لصالح جماهير الشعب. وقد كان التشبه بالغرب هو العقبة الرئيسية بوجه التطور المتنامي في بعض الانتفاضات في حركة التحرر القومي الكوردية العامة، التي لم تكن مدفوعة بوحدة سياسية ايديولوجية تملك حظاً من التطبيق الناجح عملياً.

كانت الاندحارات التي تعرضت لها الثورات في كوردستان تركيا وايران والعراق خلال السنوات العشرينيات قد نبهت الزعماء الكورد الذين هم قادة اللجان والمنظمات المشابهة لها التي ظهرت بالدرجة الاولى على الارضية التركية لاعادة بناء عملهم بصورة جوهرية. فإن الاعتماد فقط على

انتفاضات محلية مثل الانتفاضات التي حدثت تحت قيادة الشيخ سعيد او سمكو او الشيخ محمود البرزنجي، قد اظهر انها انتفاضات متهافتة. كما نبع مفهوم يدعو الى ضرورة تشكيل منظمة كوردية سياسية مشتركة، لها القدرة على توحيد مختلف بؤر المقاومة القومية التي تكونت في كوردستان المجزأة وترؤس كامل النضال الشعبي من اجل استقلال الشعب الكوردي وقيام دولة كوردية. تعود المبادرة في هذه القضية الى الزعماء الكورد البارزين للمنظمات القومية السياسية في تركيا والى اكثر الاستعدادات التحضيرية لهذا العمل الذين يمتلكون الصلات الضرورية سواءً مع مجتمعهم الكوردي ام في خارج حدود هذا المجتمع في الشرق الاوسط او في اوروبا. في عام ١٩٢٧ جرى تأسيس اللجنة الوطنية الكوردية باسم "خويبون" اي"الاستقلال" وذلك على الارض العائدة الى فرنسا في سوريا ولبنان.

اما عن التأريخ والمكان المحددين الدقيقين لهذا الحدث فإن هناك معلومات متباينه يمكن العثور عليها في المؤلفات المكتوبة. فبحسب المعلومات الاستخباراتية الانكليزية ان العمل التحضيري قد بدأ منذ بداية السنة، اذ منذ اوائل شباط/ فبراير، زار بيروت اثنان من الوفود الكوردية وتناقشا مع اعضاء يعيشون هناك من عائلة البدرخانيين التي هي واحدة من اكثر الأسر نفوذاً واحتراماً في كوردستان، حول إمكانية تشكيل دولة كوردية، وحول اجراء مباحثات بهذا الشأن مع البلاشفة[١]. ودارت محادثات حول البحث عن حلفاء لهم وسط السكان المحليين من بين الذين يميلون بصورة خاصة للتعاطف مع الاثوريين.

تتفق جميع المصادر على ان خويبون كانت قد تشكلت في تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٢٧. وبحسب تأكيد الخبير الفرنسي بالمسألة الكوردية لوسيان رامبو، فإن تأسيسها كان يوم ٥تشرين الاول/ اكتوبر[٢]. وقد تم ذلك في قرية بحمدون في لبنان، حيث التأم هناك اول مؤتمر– كونغرس– لخويبون[٣]. ودخلت في تشكيلة هذه المنظمة المنظمات القومية الكوردية التالية: "كوردستان

---

[١] ارشيف السياسة الخارجية الروسية، ف. نائي، التسلسل أ. القضية ١٥٠ ص٢٢١. من القنصل البريطاني في حلب أ. ج. اكراس الى وزارة الخارجية في ١٤/ ٢/ ١٩٢٧.

[٢] رامبو، لوسيان، الكورد والحقوق والواقع. عام ١٩٤٧. ص٢٩.

[٣] في الصحافة السوفييتية يمكن العثور على ما يفتقر الى اي برهان على ان خويبون كانت قد تأسست في ربيع سنة ١٩٢٧ في مؤتمر انعقد في جبال كوردستان. وهناك ايضاً كان قد أسس مركز تدريب لجيش كوردي بقيادة الرائد في مقر القيادة العامة احسان نوري بيك ("في فجر الشرق" عام ١٩٣٢ العدد٢، ص١٣٦). وبحسب معلومات اخرى غيرها، فإن احسان نوري هو ضابط نقيب في الجيش التركي، ولد في بتليس، ودرس في مدرسة عسكرية باسطنبول وشارك بمؤتمر سيواس (سبتمبر/ ايلول عام ١٩١٩) وفي الحرب من اجل الاستقلال. وهو متزوج من امرأة تركية

تعالي" و"كورد تشكيلاتى اجتماعيه جمعيتى" و"كورد ميللت فرقەسى" و"لجنة الاستقلال الكوردية". وفي ٢٨ تشرين الاول/ اكتوبر. اعلنت خويبون استقلال كوردستان استناداً الى اتفاقية سيفر، كما اعلنت بنفس الوقت الحرب ضد تركيا.

واعلنت القرية الكوردية آوا في اكرى داغ عاصمة مؤقتة لكوردستان، وان دياربكر هي العاصمة الدائمية. وبالنسبة الى ايران وارمينيا والعراق وسوريا، فقد اعلنت انها ذات نوايا ودية. وتم تشكيل لجنة تنفيذية لخويبون التي هي ايضاً حكومة كوردستان التي يتألف قوامها من ثريا وجلادت وكامران البدرخانيين، وممدوح سليم بيك وشاهين بيك وغيرهم من الشخصيات الكوردية البارزة، واختير لمنصب القائد العام للجيش الكوردي الضابط الكوردي احسان نوري باشا الذي كان في الواقع زعيم خويبون، اما الادارة المدنية فقد اختير على رأسها ابراهيم باشا خاسكي من تللو، الذي حل فيما بعد محل احسان باشا بمنصب القائد العام. وعلى احدى ذرى اگرىداغ كان قد رفع العلم القومي الكوردي[٤].

واتخذت خويبون قاعدة سياسية هي خطة للعمل في اقرب الاوقات. وهذه الخطة بحسب ما عرضه فيلتشيفسكي تبدو على هذه الصورة: (١) حل جميع ما موجود من احزاب وجمعيات ومنظمات وضمها الى خويبون. (٢) النضال ضد تركيا حتى انتزاع اعترافها بحقوق الكورد على ارضهم. (٣) التهيؤ للقيام بانتفاضة شاملة ينبغي ان يتعين لها زعيم جديد واعادة تنظيم جميع قوى الثوار الكورد وفق الاسلوب الحربي وتسليحها وتأسيس مركز عام للثورة. (٤) اقامة علاقات مع الحكومة الايرانية والاحزاب الايرانية. (٥) اقامة علاقات مع الحكومتين العراقية والسورية وتعزيز ما حصل عليه الكورد

("اورينت موديرنو، العدد٨، آب/ اغسطس ١٩٣٠). أو. ل. فيلتشيفسكي كتب ان مؤتمر القوميين الكورد الذي ترأسه البدرخانيون واعضاء ما يسمى "اللجنة الشمالية" انعقد بحلب في بداية عام ١٩٢٧، تم بعد شهر ونصف من المناقشات تأسيس "لجنة خويبون القومية الكوردية". واعلنت "اورينت موديرنو" ان خويبون تأسست في حلب. وصار على رأس قيادتها الدكتور شكري محمد الذي أسس بعد الحرب العالمية الاولى "اتحاد النهضة الكوردية. اما "السكرتير العام" فقد صار ممدوح سليم الذي في وقته كان قد تخرج في كلية فرنسية بانتيوخي (انطاكيا) (العدد٧، يوليو/ تموز ١٩٣٠، ص٢٩٣– ٢٩٥). وليس من المستبعد ان فيلتشيفسكي قد اعتبر المؤتمر التأسيسي لخويبون بعد عدد من الاجتماعات التمهيدية، لأن جميع المصادر الاخرى تذكر تاريخاً اكثر تأخراً هو تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٢٧. (فيلتشيفسكي أو. ل. الحركة القومية الكوردية. تبيليسي، ١٩٤٦ ص١٣١، مانوسكريبت).

[٤] ارشاك سافراستيان ، الكورد وكوردستان. ص٨٤، رامبو لوسيان، الكورد والحقوق، ص٢٩.

من حقوق في هذين البلدين، واقامة علاقات متفق عليها مع الحكومات الكوردية المحلية، والاعلان من جانب الكورد عن ادعاءات اضافية لهذه الحكومات[٥].

هكذا كان البرنامج السياسي لخويبون في لحظة ولادتها. ومما لاشك فيه ان هذا البرنامج كان مؤسساً على الرمال من حيث جانب التطبيق العملي. ففي ذلك الوقت كانت المقدمات السياسية والاجتماعية والقانونية لم تنضج بعد، لدرجة خوض نضال ناجح من اجل كوردستان مستقلة، حتى ولو على الارض التركية لوحدها. ولم يكن امراً عملياً الحصول على الحكم الذاتي لكل من كورد العراق وسوريا. فإن القوميين الكورد الذين أسسوا خويبون كانوا مصابين بوباء التخطيط الفارغ والمغامر. وقليلاً ما كانوا يشيرون مستذكرين كوردستان ايران. وكانت منظمة خويبون تفتقر الى اي وسيلة من الوسائل التي كان بإمكانها ان تساعدها في تكوين البنى الهيكلية النظامية التي تفيدها في تنفيذ خططها الواسعة التي اعلنت عنها. لقد كانت هذه المنظمة في الواقع إتحاداً وقتياً للقوميين الكورد في تركيا والاطراف المبعثرة التي بامكانها تنفيذ مهمات محدودة مقتصرة على تنظيم انتفاضات مسلحة لاكراد تركيا والدعاية في الغرب "للقضية الكوردية"

لكنه لاينبغي التقليل من اهمية هذا الحدث. فأولاً انه ساعد في توحيد قوى المقاومة الكوردية في تركيا بالدرجة الرئيسية، وفي احداث تقليص جوهري بالمشاكل المعروفة ما بين الكورد، وفي سياسة التشبه بالغرب. وقد أضحت خويبون لبعض الوقت مركزاً اصطف حوله الوطنيون الكورد في تركيا وكذلك في البلدان المجاورة. وثانياً، فإن القوميين الكورد استطاعوا تأسيس قاعدة وطيدة لهم فوق ارض سوريا ولبنان، مستغلين في ذلك السياسة الليبرالية نسبياً لسلطات الانتداب الفرنسية بشأن المسألة الكوردية، حيث شنوا حملة دعائية واسعة فعالة، ومن ثم فإن لجنة "خويبون" سرعان ما انتقلت الى سوريا بعد تشكيلها. وثالثاً، فإن القوميين الكورد تأهلوا باقامة علاقات خارجية جديدة على قدر كبير جداً من الاهمية لهم. وقد ساعد خويبون بعد تأسيسها اكبر منظمة حزبية ارمنية قومية متنفذة هي منظمة "الطاشناق"، اي"الاتحاد". اشترك في المؤتمر الاول لخويبون زعيم الطاشناقيين ف.بابازيان. وبحسب تأكيد قاسملو، فإن لجنة خويبون وقعت تحت التأثير المباشر للطاشناقيين الذين قدموا لها "المساندة السياسية والتنظيمية والمادية"[٦]. وكان قد اقيم فوراً اتصال وثيق لخويبون مع الجناح العسكري للطاشناق، حيث اسند هؤلاء مهمة هذا الاتصال الى روبين باشا[٧].

---

[٥] فيلتشيفسكي أو. ل.، الحركة القومية الكوردية ص١٢٩– ١٣١.

[٦] عبد الرحمن قاسملو ، كوردستان والكورد. براغ ١٩٦٥، ص٥٣ و٥٤. في البيان السياسي عن المؤتمر الاول لخويبون جاء القول: "يعلن المؤتمر ان ارمينيا وكوردستان يسكنهما عبر القرون هذان الشعبان اللذان يرفضان الخضوع لأي دولة مهما كانت ويسعيان الى تحقيق الاستقلال لهما. واعلن المؤتمر ان هذين البلدين هما ملكان

كان الطاشناقيون واحداً من مصادر التمويل المالي لخويبون. بل وبكلام اكثر دقة انهم كانوا وسطاء حيث كانوا يتسلمون اموالاً غير قليلة من فرنسا. ولكن الخويبون انفسهم قد تسلموا بصورة مباشرة اموالاً من الاجهزة الفرنسية الخاصة، اي (من "مكتب خدمات المعلومات السرية" ومن "القيادة العامة" للقوات الفرنسية في سوريا، حيث كان حارق البخور لهم الكابتن روندو). وفي ماعدا ذلك فإن خويبون حصلت بسرعة على مصادر مالية خاصة جاءتهم من المهاجرين الكورد الاثرياء في الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من البلدان الغربية. وفور تأسيس هذه اللجنة استطاعت ان تجمع من بعد ذلك حوالى مليون دولار[٨]. وهي فضلا عن مقر قيادتها في سوريا فقد أسست فروعاً لها واقساماً في عدد كثير من بلدان الشرق والغرب، ولكن غالبيتها في تركيا وكذلك في اوربا الغربية وحتى في الولايات المتحدة الامريكية[٩].

ان تأسيس لجنة "خويبون" دشن مرحلة جديدة في تاريخ القومية الكوردية. فقد استطاع هذا المجرى الفكري السياسي، قدر ما يسمح به القول، ان يشق طريقه عبر الأطر الاقليمية الضيقة نحو المسرح العالمي ليحصل على اوسع العلاقات الاقليمية. لقد تضمنت اهدافها البرنامجية خصوصيتها التي تميزت عن عدد كامل من اللجان السابقة لها بما فيها من تجاوب مع مصالح تلك القوى التي حصلت خويبون منها على المساعدة والدعم. وكانت خويبون من جهة قد اعلنت صراحة عن تطرف قومي، داعية فيه ليس الى "استقلال" كوردستان بل وحتى الى استقلال كوردستان "العظمى"، اي الى توحيد الكورد كلهم بدولة واحدة. وكانت مجلة "هاوار" اي"النداء" اللسان الصحفي الرئيسي لخويبون حافلة بالشعارات القومية السياسية المتطرفة. ومن ناحية اخرى فإن خويبون

للشعبين الارمني والكوردي فقط" (اكوبوف أ.، المسألة الكوردية والطاشناق). "بلاشفة ما وراء القفقاس" ١٩٣١ عدد–٢، ص٣٨.

[٧] فيلتشيفسكي أو. ل.، الحركة القومية الكوردية، ص١٢٩– ١٣١

[٨] المصدر نفسه، ص١٣١.

[٩] "اورينت موديرنو" العدد–٩، ايلول/ سبتمبر عام ١٩٣٠، ص٤٤٥، الجريد الالمانية "بريلينير تاغليلييت" اكدت (١٣/ ٧/ ١٩٣٠) ان خويبون تسلمت مبالغ ضخمة من الولايات المتحدة الامريكية، وان اللجنة المركزية لخويبون التي دخل فيها اللاجئون الكورد قد كانت موجودة في البداية في فيلاديلفيا، وانتقلت من هناك لتستقر في حلب (وبعد ذلك بدمشق). ارشيف السياسة الخارجية الروسية. صندوق ١٣٢، القضية ٢٣، ص٨. وبحسب معلومات اخرى فإن اول "لجنة" كوردية كانت قد تأسست من قبل ثوريا بدرخان في ديترويت، حيث وصلت اليها الاموال من هناك. وكانت فروعها قد تأسست في المدن الامريكية الاخرى.

احتراماً منها لمصالح الطاشناقيين والفرنسيين وجزئياً للانكليز، فإنها سعت الى تهدئة نشاطها في سوريا والعراق وكذلك في ايران بنفس هذا المقدار، وركزت تحركاتها ضد تركيا بشكل استثنائي تقريباً[١٠]. وهكذا اصبحت في الواقع، المنظم للحركة القومية اساساً، لكورد تركيا فقط واضعة امامها مهمة استخلاص الدروس من الاخفاقات السابقة والاستعداد لانتفاضة جديدة. وان خطة إقامة دولة كوردية واحدة لم تخرج بالتأكيد خارج خطوط الحدود الارضية لتركيا، بل ولربما حتى خارج خطوط الحدود التركية الايرانية.

ان مثل هذه العلاقة لخويبون مع فرنسا وبعض من الدول الغربية الاخرى (بصورة مباشرة او عبر الطاشناق) قد تركت اثرها على سمعتها وعلى نشاطها العملي من ناحيتين. فإن هذه العلاقة فعلت من ناحية الكثير من اجل خدمة المسألة الكوردية أمميا، ولتعريف الرأي العام في الغرب بالحقيقة عن البؤس والاضطهاد الذي يعانيه الكورد في حياتهم. وكذلك فقد صارت لجنة خويبون مركز جذب لعدد غير قليل من المثقفين الكورد، وقامت هذه اللجنة بتأسيس قاعدة على الارض السورية واللبنانية تستهدف تطوير الثقافة الكوردية وادابها. واستحدثت لجنة خويبون ورسمت ابجدية كوردية بحروف لاتينية، وان هذا انطوى على اهمية ثقافية كبيرة، اذ سهل اصدار جرائد ومجلات وكتب تدريسية وتهذيبية ومؤلفات أدبية فنية كوردية. وان هذا النوع من النشاط يمارس حتى الوقت الراهن تأثيره الايجابي على المجتمع الكوردي الذي هو بحاجة ماسة الى التطور في المجال الثقافي.

ومن الناحية الاخرى، فإن التوجه الغربي الذي مارسته خويبون، قد ولد لها مشاكل جدية. فقد برزت ضدها فورا شكوك بكونها مأجورة الامر الذي شاع بصورة واسعة في خلال زمن هذا البحث لدى الاتجاهات المعادية للغرب والاستعمار سواء في الشرق الاوسط ام في عالم المستعمرات كلها. واخذت تنتشر في كل مكان، ولا سيما في تركيا اقوال حول القوميين الكورد والثوار الذين يحرضونهم انما يعملون بشكل استثنائي بتحريض من الاجانب والانكليز منهم على الارجح. وانتشرت ايضاً انباء عن الثوار الكورد ان تحركاتهم يقودها العقيد المشهور لورنس الذي يعمل من خلال المهاجرين الاتراك. وفي الواقع فإن اي اثباتات محددة لم تظهر كدليل على ذلك.[١١]

---

[١٠] **فيلتشيفسكي** أو. ل.، **الحركة القومية الكوردية**. ص١٢١، ١٣٤– ١٣٥، **الفينستون دبليو**. ج.، **المسألة الكوردية**، ص٩٦.

[١١] "اورينت موديرنو" العدد–٩، ايلول/ سبتمبر عام ١٩٣٠، ص٤٤٥– ٤٤٦، في تلك الاثناء بالغت الصحافة السوفييتية في تضخيم الاشاعات حول لورينس ومؤامراته في "النقاط الساخنة" من الشرق، وكذلك في صحافة الغرب اليسارية، ولكن من دون دعمها ابداً بوثائق امينة تؤكد ذلك. فمثلاً ان جريدة "النجم الاحمر" كتبت نقلاً عن الصحافة الفرنسية، ان ضابطاً انكليزيا لوحظ وجوده على الحدود التركية الفارسية ومن "المحتمل انه لورينس"

وبناء على ذلك فإن خويبون لا يمكن إعتبارها حزباً جماهيرياً كوردياً (بل ولا حزباً على العموم) تغلغل عميقاً في نسيج المجتمع الكوردي وحظي بنفوذ سياسي وطيد في جميع اجزاء كوردستان. ان خويبون هي "لجنة" تأسست بالذات خارج حدود كوردستان الاثنية وان كانت على مقربة منها، كانت قد تألفت من شخصيات يمثلون نسبيا دائرة ضيقة هم بالاساس من منحدرات سامية تتمتع بسمعة عالية لدى الكورد الا انها كانت دائما تعيش في مناطق هجرة بعيدة او قريبة. وقد تمتع هؤلاء عمليا بنفوذ فقط بين اكراد تركيا وسوريا والمناطق التي يقيمون فيها، حيث يمارسون نشاطهم بالدرجة الرئيسية عبر وكلاء غير علنيين.

ان عمل هؤلاء خارج الحدود في الغرب كان محدودا في المجالات الدعائية والثقافية التربوية التي لا ينبغي التقليل من قيمتها. وفي الاتحاد السوفيتي كانوا ينظرون الى خويبون نظرة عدائية معتبرين اياها من العملاء المؤيدين للامبريالية وذات صلة مع حزب الطاشناقيين المعادي للسوفييت. وان هذا يعني انه لم يمهد السبيل لابداء تثمين موضوعي لنشاط خويبون في سياق الحديث عن الموقف التأريخي المحدد. ومن الجدير القول ان التقارب بين القوميين الكورد والارمن بعد عدة عشرات من سني التباعد والعداء لاينبغي الا الاعتراف بأنه نهج صحيح يوجه ضربة للتقاليد الشوفينية في تركيا. وكذلك فإن المساعدة التي تقدمها هذه او تلك من الدول الاستعمارية الغربية، وبصرف النظر عن حساباتها الانانية، يمكن ان تصب الماء، وكثيراً ما حدث مثل ذلك في التأريخ، في طاحونة الحركة الوطنية التحررية ومن ضمنها الحركة الكوردية.

وبهذه الصورة، فإن تأسيس خويبون قد رمز الى حلول هذه المرحلة من تطور القومية الكوردية، عندما كان قد جرى استبدال ما كان قائماً من دعائم وذلك بانتهاج سياسة قائمة على المساعدة والتعاون مع البلدان الغربية، وبضمن ذلك التعاون مع الطاشناقيين الذين اقتدت بهم خويبون. وكان يجب في مستقبل قريب ان تظهر هذه السياسة الى اي مدى هي مثمرة، وما مدى

الذي تسلل الى هناك من سوريا. وهذه المعلومات التي لم يؤكدها احد قد ربطتها مع الاضطرابات التي نشبت وسط الكورد في شرق تركيا ومع المفاوضات بين تركيا وايران حول تسوية الخلافات حول الحدود. ارشيف السياسة الخارجية الروسية الاتحادية. صندوق ٣٢أ عام ١٩٣٠، القضية٣١، ص٧٩. وكتب المؤلف الانكليزي فيليب غريفيس: ان البلاشفة و"جماعتهم الليبراليين المغفلين في انكلترا" قد أكدوا هذه الرواية و"اكتشفوا" العقيد لورينس في كوردستان وافغانستان وغيرها من المراكز "المضطربة" في الشرق الاوسط. (غريفيس ب. البريطانيون والاتراك. ص٢٢٢). انظر: القسم التالي عن دسائس لورينس في كوردستان.

الاستعداد التنظيمي والسياسي لخويبون لتنفيذ المهام التي وضعتها امامها في الظروف الجديدة؟ اما الحديث فإنه يدور لا اكثر ولا اقل، عن النضال من اجل إقامة "كوردستان العظمى" التي يكون بامكانها توحيد جميع الاراضي الكوردية وتوجيه الدولة الكوردية للسير على طريق التمدن وفق الاسلوب الغربي. وسرعان ما اتضح ان الوقت لم يحن بعد، لتنفيذ هذه المهام التأريخية وهكذا فإن خويبون لم تكن تلك المنظمة التي كان بمقدورها ان تنفذ المهام التي تكلفت بها.

وان ذلك صار واضحاً ولكن ليس فوراً. وفضلا عن ذلك فإن الوضع في كوردستان، ولاسيما في الجزء التركي منها، اعطى للقوميين الكورد أسساً غير قليلة للتفاؤل. فلم يستطع قمع انتفاضة الشيخ سعيد من كسر عزيمة اكراد تركيا على المقاومة. وجميع الولايات الشرقية كانت موجودة في حالة تذمر صامت كثيرا ما يتحول الى تحركات معادية مكشوفة ضد الحكومة.

بالاضافة الى ذلك فإن الحركة التحررية لاكراد تركيا قد دخلت في مرحلة جديدة بعد عام ١٩٢٥. فإنها قد تخلت تماماً عن الشعارات الدينية واخذت تسترشد بالدوافع القومية البحتة. وشنت حملة واسعة من الدعاية من اجل استقلال كوردستان كلها، بما فيها الاجزاء الايرانية والعراقية والسورية. وليس اعضاء خويبون وحدهم كانوا يرفعون هذا الشعار، فقد شاركهم في ذلك كثير من زعماء القبائل متضامنين مع قبائلهم القريبة في الجانب الاخر من الحدود. فمثلا ان نجل الشيخ سعيد المدعو صلاح الدين قد فرّ الى العراق حيث كان هناك قد تعلم في مدرسة عسكرية، واقام اتصالات مع الانكليز حيث حصل منهم على مساعدة مالية وانتمى الى عضوية "رابطة (او جمعية) اصدقاء الكورد" او"جمعية اصدقاء كوردستان" في العراق. وبعدما عاد الى تركيا بعد صدور عفو عنه قام هناك بتأسيس رابطة (جمعية) شمال كوردستان في ارضروم. ولكنه سرعان ما وجد نفسه نزيل السجن، وكان لهذه الجمعية فروع في دمشق وحلب، حيث قامت بتوزيع منشورات تدعو الى ضرورة تأسيس دولة ارمنية كوردية.[١٢] وتوجد شواهد كثيرة عن العمل المشترك الذي كان يقوم به القوميون الكورد والارمن (بالأخص على الحدود التركية السورية وعن التعاون ما بينهم.[١٣]

---

[١٢] عارفا ايتش، الكورد، ص٣٩، ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية. صندوق ١٣٢، ملف١٥، القضية٢٩، ص١٩٧– ١٩٨، "نشرة صحفية للشرق الاوسط" ١٩٣٠، العدد٨–٩ (١٦–١٧) ص٦٩، وقد دعا الطاشناق الى الاتحاد مع الكورد "للنضال المشترك من اجل كوردستان مستقلة وارمينيا مستقلة". [يو. ك.، لا هدوء في كوردستان (رسالة صحفية). "نشرة صحفية للشرق الاوسط ١٩٢٨، العدد ٤–٥، ص٧٣–٧٤] .

[١٣] ارمسترونگ ايتش. س.، الذئب الاسمر مصطفى كمال. ص٣٢٤.

كان التوتر المتصاعد في الولايات الكوردية قد نبه الحكومة التركية لاتخاذ اجراءات مناسبة. وهي بالاساس نفس ما كانت تمارسه سابقا من سياسة العنف الانتقامية. ومنها مثلاً انها في اذار/ مارس عام ١٩٢٧ كانت قد مددت لسنتين اخريين "القانون عن حفظ النظام" الذي كان يطبق حالة الطوارئ في شرق تركيا. ولهذا فإن الغاء "محاكم الاستقلال" في هذا الوقت لم يكن له الا معنى شكلي محض. وفي حزيران/ يونيو من نفس ذلك العام كان قد اتخذ قانون يقضي بتهجير الكورد المشكوك فيهم، بحسب تصور السلطات عنهم، من الولايات الشرقية الى الولايات الغربية "بحسب دواع ادارية وعسكرية واجتماعية" وان هذا اسفر عن عمليات تهجير جماعية استمرت عدة سنوات، وتعرض لها بحسب مصادر كوردية، ما يقرب من مليون شخص من الكورد.[١٤] في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٢٧، كانت قد اقيمت منطقة ادارية خاصة في نفس الولايات المتمردة بشرق تركيا (العزيز وأورفه وبتليس وحكاري وديار بكر وسيرت وماردين ووان)، وهي ما تسمى "منطقة المراقبة الرئيسية الاولى" التي تنفذ مهمة رقابة بوليسية على السكان الكورد مع اتخاذ اكثر الاساليب التعسفية اتساعا وقسوة[١٥].

وفي نفس الوقت فقد كان مما يفيد السلطات تخفيف التوتر واستقرار الحال في القسم الشرقي الكوردي من البلاد، ولهذا فإن هذه السلطات هرعت من اجل تحقيق هذا الهدف، الى اسلوب المراوغة والتنازلات باقل ما يمكن. ومنها اعلان العفو واصدار بيانات حول اجراءات تتناول تحسين ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الولايات الكوردية، واجراء اصلاحات جوهرية هناك. واثيرت ضجة صاخبة تفيد انه مع الانتهاء من ظاهرة استياء الكورد العلنية ومقاومتهم المسلحة، فلم تبق الا مشكلة "اللصوصية". وان بعضاً قليلاً من الكورد المهجرين بالاكراه قد اعيدوا الى اماكنهم السابقة.[١٦]

وحاولت السلطات التركية الاتفاق مع القيادة الكوردية للايقاع بهم عن طريق شق صفوفهم. وقد اشعلت العداء بين اكراد الزازا الذين يعيشون في ديرسيم التي لاتعرف الهدوء دائما. وكانت قد

---

[١٤] هسرتيان م. أ.، اكراد تركيا في الوقت الراهن. ص١٢٧– ١٢٩، نيكيتين ف. الكورد، ص٩٠، وفق ما تحدث رئيس وزراء تركيا عصمت باشا (اينونو) الى السفير السوفييتي يا. ز. سوريتس عن قرار الغاء "محاكم الاستقلال" لكنه سيبقى نافذاً القانون "حول حفظ النظام" كان قد اتخذ بمبادرة من الغازي (اي من قبل اتاتورك، كما درجوا على تسميته "غازي" ومعناها الحرفي "البطل المنتصر"). (موسكو ١٩٦٥، ص٦٣– ٦٤، نص مكتوب لحديث سوريتس مع عصمت باشا، ٢٨ شباط/ فبراير عام ١٩٢٧).

[١٥] هسرتيان م. أ. اكرابينا. تأليف. ص١٣٢– ١٣٨.

[١٦] نفس المصدر، ص١٣٩ وما بعدها.

جرت محاولة للاتفاق مع خويبون. فإن انقرة بعثت الى احسان نوري بوعد بالعفو عنه وتعيينه ملحقاً عسكرياً بإحدى السفارات. الا انه لم يوافق على هذه الصفقة.[١٧]

لكنه ما كان مقدراً لآمال انقرة ان تتحقق سريعاً في اقرار التهدئة في كوردستان التركية. فإن الكورد رفضوا رفضاً حازماً السياسة الجارية رسمياً على عدم الاعتراف بتشابههم القومي وما يتبع ذلك باللغة، اي انهم رفضوا سياسة التذويب التي هي سياسة الامر الواقع المركزية الكمالية بشأن المسألة القومية في تركيا التي اعلنت ان جميع المواطنين في تركيا هم اتراك. وهذا السبب الرئيسي في الصراع القومي بشرق تركيا لم تستطع اية اجراءات مبتورة ولا مناورات السلطات ان تستبعده. كما ان الاضطهاد المتواصل بلا انقطاع ما كان من شأنه الا ان يصب الزيت على النار. واما بصدد الاصلاحات الموعودة وتحسين حالة المنطقة اجتماعيا واقتصادياً، فهي اما ان بقيت حبراً على ورق او جرى تنفيذها باقل درجات البطء وبدون متابعة، بحيث كانت النتائج تافهة (وحتى هذا كان في خدمة مصالح الشرائح الثرية). وكما كانت عليه الحال في الولايات الكوردية من تركيا فإنها قد بقيت هكذا ولايات باقصى درجات الفقر والتخلف في البلاد. وفضلا عن ذلك فإن الحالة الاقتصادية لسكان الولايات الشرقية قد تعرضت الى قحط مميت كان قد اصابها لمدة ثلاث سنين متتالية، بالاضافة الى عواقب الازمة الزراعية العالمية بصفتها جزءا لايتجزأ من "الكساد العظيم" في نهاية السنوات العشرينيات وبداية الثلاثينيات التي اثرت تأثيرا قاتلا على تطور البلدان[١٨]. وبهذه الصورة فقد بقيت موجودة في كوردستان تركيا تلك الاسباب التي تولدت عنها الانتفاضات الدورية المتكررة المسلحة المناضلة من اجل التحرر الوطني للشعب. وان الانتفاضة الجديدة لم تعط لنفسها وقتا طويلا للانتظار.

في عام ١٩٢٧ سجلت مجابهات قتالية جديدة بين الثوار الكورد وبين القوات العسكرية الحكومية التركية، حملت طابع المصادمات العرضية، وهي في المراحل الاولى لم تحقق نجاحات ستراتيجية لأي طرف من الطرفين. وفي خلال عام ١٩٢٨، والنصف الاول من عام ١٩٢٩ ضيق الاتراك تدريجيا على الكورد في المناطق الرئيسية الثائرة، الا ان ذلك كان ابعد ما يكون عن تحقيق نجاحات كاملة. بل بالعكس فقد استطاع الكورد تأسيس قاعدة جبارة لهم في المنخفض ما بين سلسلتي جبال آرارات الصغرى والكبرى (تسمى هذه المنطقة كيري) وذلك للتحضير للقيام

---

[١٧] نفس المصدر. ص١٤٠– ١٤٥، "في الشرق الاجنبي" ١٩٣٢، العدد–٢، ص١٣٦، (طشقند).

[١٨] انظر: ماديار ل.، ازمة الاصلاح الزراعي والمجاعة في الشرق "مسألة الاصلاح الزراعي" ١٩٢٩، الكتاب الرابع، ص٦٤.

بانتفاضة جديدة معروفة باسم الآراراتية او "الخويبونية". في اليوم الثاني عشر من حزيران/ يونيو عام ١٩٢٩ دارت هنا عمليات حربية مكثفة.[١٩] وظهرت في مجلة "يارين" (باسطنبول) نداءات الزعماء الكورد الى الشعب، وتضمنت ان الكورد هم "أمة عظيمة". وتضمنت النداءات دعوة الى تحرير الكورد من الاستعباد التركي، والى اقامة دولة حرة مستقلة "بين ايران والعراق".[٢٠] وبحسب اقوال سافراستيان، فإنه قد بدأت "الحرب الثورية الكوردية الثانية"، حيث سترد تفاصيل اكثر عنها في القسم التالي.

لقد دارت المعارك في مناطق جبلية وعرة فضلا عن كونها ان لها احتكاكاً بحالة جيوسياسية على نقطة التقاء حدودية لثلاث دول هي تركيا وايران والاتحاد السوفييتي. وان هذا قد خلق صعوبات لتركيا في مكافحتها ضد الثوار، لأن بامكان العمليات القتالية ان تثير تعقيدات سياسية خارجية. الا ان هذا في الواقع لم يحقق تخفيفاً ملحوظاً للكورد. فإن طهران اتخذت، كما هو شأنها دائما موقفا معاديا للكورد، فسمحت للقوات العسكرية التركية بالمرور عبر اراضيها لغرض تطويق الثوار الكورد. كما ان السلطات السوفييتية في ارمينيا التي تحادد مباشرة منطقة الثورة رفضت ايضاً الالتقاء مع الثوار بسبب العلاقة التي لهم مع الطاشناقيين، مما ادى الى تجريد فصائل الثوار من السلاح واعتقالهم، بعدما اضطروا للانتقال الى الارض السوفييتية. زد على ذلك فإن العمليات الحربية في منطقة الحدود قد ادت الى حدوث توتر طبيعي في العلاقات التركية مع جيرانها. وقدم كورد ايران المساعدة الى اقربائهم. ولهذا فإن انقرة زجت من اجل قمع الانتفاضة بقوات كبيرة جدا من حيث العدد والتجهيزات الالية بما تتفوق مرات عديدة على قوات الثوار. ورغم ذلك فإن تركيا لم تستطع ان تحقق النصر الا في صيف عام ١٩٣١. وكما هي العادة فإن الكورد الذين لا يخضعون قد تعرضوا الى اعمال انتقامية قاسية. فقد كانت مئات القرى قد سويت بالارض، وابيد عشرات الالوف من الثوار والسكان المدنيين، واصدرت المحاكم قرارات بالاعدام والزج في السجون على العشرات بل والمئات من نُشطاء الحركة الكوردية.[٢١]

هكذا كانت الخطوط الخارجية للاحداث المرتبطة بانتفاضة آرارات. وخلف هذه الاحداث تختفي تفاصيل تمثل اهمية كبيرة للمؤرخين، حيث ان هذه التفاصيل موجودة في الوثائق

---

[١٩] هسرتيان م. أ.، اكراد تركيا في احدث العصور، ص١٥٠– ١٥١، "في الشرق الاجنبي" ١٩٣٢، العدد ٢، ص١٣٦.

[٢٠] "اورينت موديرنو"، العدد–٨، آب/ اغسطس ١٩٣٠، ص٣٦٦.

[٢١] هسرتيان م. أ. اوكرابينا، تأليف، ص١٥٠– ١٦٨.

الارشيفية بالدرجة الاولى، وتتحدث عن النوايا الحقيقية للجوانب المتعاملة بهذه الصورة او تلك في النزاعات التي كانت تدور في ذلك الوقت في مناطق مختلفة من كوردستان.

ان لجنة "خويبون" قامت بعمل نشيط من بعد تأسيسها فوراً حول توحيد جميع الكورد حول فكرة كوردستان المستقلة. وارتأوا ان يكون البدرخانيون[٢٢] على رأس هذه القضية (رئيس اللجنة هو جلادت وآخرون)، الا ان دورهم كان على الارجح دوراً رمزياً. فإن هذه اللجنة كانت من الناحية العملية مجرد مركز ايديولوجي للقومية الكوردية وكذلك مقرا للقيادة العامة الى حد ما للحركة القومية. فقد انتمى الى هذه اللجنة لا اكثر من ١٠٠ شخص. ورغم ذلك فإن التنظيم الدقيق لنشاطهم جرى بواسطة لجنة المبعوثين والزعماء القبليين المحليين الذين ينفذون مهمات محددة في مناطقهم المعينة.

تتضمن وثائق الاجهزة البريطانية الخاصة في العراق معلومات مهمة حول نشاط خويبون ومن ترسلهم من المبعوثين الى كوردستان في المنطقة العربية بالمرتبة الاولى وكذلك الى المناطق الكوردستانية الاخرى. فمثلا ان المدعو امين افندي بيروسكي، سكرتير الشيخ سعيد والمؤيد لنجله علي رضا الذي كان تحت مراقبة البوليس العراقي، واستقر في اربيل كان يدعو الى فكرة "استقلال كوردستان تحت الوصاية البريطانية" وانه قام بزيارة الى طهران ثم حاول الوصول الى سوريا (حيث لم يسمحوا له بذلك). وكان هناك ارتياب منه بكونه استفزازياً وعميلاً لتركيا. الا ان هذه الشكوك لايوجد ما يدعمها[٢٣]. وعاش في اربيل ايضاً فهمي بن بلال (وهو نفسه إجّلي فهمي)، وهو ايضاً مشارك في انتفاضة الشيخ سعيد ومؤيد لانكلترا التي يعتبرها المدافع الوحيد عن الكورد في تركيا. وكان هذا عضواً بعدة جمعيات كوردية ومن بينها خويبون ايضاً.

وكان فهمي هذا قد افاد عن مجموعة من المعلومات المهمة عن خطط خويبون في ذلك الوقت. وكان اهتمامه الرئيسي منصباً على البحث عن الوسائل التي يحتاجها لممارسة نشاطه. وان واحدا من مصادره غير المعروفة لحد الآن هي منظمة تدعى "حركة الاقلية الأممية في اوديسا" التي أسسها الكومينتيرن، كما هو واضح، والدائرة السياسية الدولية المتحدة التابعة لمجلس الوزراء في الاتحاد السوفييتي. وقدمت هذه المنظمة الى خويبون بعض الاموال شرط وقوف الكورد في مواقع ضد الانكليز. وقررت خويبون ان ترسل الى جميع اطراف مناطق كوردستان ممثلين عنها بمهمة

---

[٢٢] "نشرة انباء للشرق الاوسط" ١٩٢٨، العدد٦– ٧، ص٢٤.

[٢٣] مستلة من تقرير (مأمور الخدمة الخاصة)، اربيكل س.، ١٨/ ٤/ ١٩٢٨.

بث دعاية ضد الانكليز واستنهاض الكورد للمشاركة في النضال المعادي للامبريالية وارسال اعلام بذلك الى اوديسا على امل الحصول على مساعدات مالية جديدة.

ولكن المصادر والمؤلفات تخلو مما يشير الى ان اتصالات خويبون مع البلاشفة قد تواصلت فيما بعد؟ ومما لاشك فيه تماما انه لم تكن هناك في خويبون نفسها وحدة في الرأي حول هذه المسألة. ان فهمي بالذات وبعضا من "المتعقلين" الاخرين في خويبون عارضوا السياسة المعادية للانكليز معتبرين اياها "سياسة رديئة". فإنهم كانوا بعكس ذلك، اذ انهم يؤيدون الوصاية الانكليزية على كوردستان المستقلة، ويرون ان الانكليز افضل من الاتراك في جميع الاحوال. وكان المبعوثون من العراق قد ارسلوا فقط الى ولايتي ملاطية وديرسيم ولكن بتعليمات غير معروفة.[٢٤]

لقد سبق القول ان علاقات وثيقة قد اقيمت ما بين خويبون وطاشناق التي ساهمت في تاسيس خويبون منذ البداية الاولى. وتواصلت هذه العلاقة فيما بعد، لدرجة ان خويبون كانوا يسمونها "الجمعية الكوردية الارمنية". وان الموظفين الارمن والكورد الذين كانوا يعملون في اقسام خويبون، اصدروا كراسات مشتركة، وتقاويم دعائية ونشروا مقالات في الصحف العربية.[٢٥] الا انه توجد براهين تشهد على وجود عدم ثقة قاهرة بين الارمن والكورد، كما هو الشأن بداخل خويبون نفسها او في المنظمات الاخرى. ومن الامثلة على ذلك ان مجموعة من الشخصيات الكوردية وشيوخ القبائل وزعمائها ذكروا في رسالة نشرت بجريدة "الشعب" في (دمشق) وتضمنت دعوة الى "القومية العربية المجيدة ان تساعد الكورد في النضال من اجل استقلال كوردستان" وجاء في هذه الرسالة: اننا نحن قادة الثورة الكوردية نعلن بأننا لم نشترك في اتفاقية مع الطاشناق الذين يخدعون الكورد فيحولونهم الى ادوات في النضال ضد الاتراك بهدف تأسيس "ارض اعراس ارمنية" حيث يصبح الكورد عبيدا فيها". وعلى العموم فإن نفوذ خويبون بين نشاط الحركة الكوردية كان بعيداً عن الهيمنة. فقد بقيت الخلافات بشأن تكتيك النضال، وحول ما يتعلق بمجال اتجاه السياسة الخارجية. وكان من بين اعضاء خويبون من هم مع الاتجاه الفرنسي والانكليزي ومع المؤيدين لاقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتي وايطاليا.[٢٦]

وعلى الرغم من بقاء الطاشناقيين اقرب الحلفاء لخويبون، فقد كان يتعاون مع هذه اللجنة الكوردية العديد من قوى المعارضة الاخرى في الشرق الاوسط وفي اوربا ومن ضمنهم الفوضويون

---

[٢٤] نفس المصدر ، ص٨٦، تبليغ في ٢٦/ ٤/ ١٩٢٧.

[٢٥] المصدر نفسه، ص٨٦، تبليغ من محمود (؟) في بغداد، ١٢/ ٥/ ١٩٢٨

[٢٦] المصدر نفسه، ص١٠٤– ١٠٥، تقرير استخباري للشرطة العراقية، رقم ٢٠ في ١٩/ ٥/ ١٩٢٨.

الاتراك بل وحتى مع منظمات الحرس الابيض الروسية الذين حطوا بالدرجة الاولى في باريس[٢٧] (!).

كانت خويبون قد اقامت قاعدتها الرئيسية في سوريا (مع مركز في حلب) وأسست لها بعض القواعد في العراق، ولكن هدفها الاول ليس المناطق العربية من كوردستان، وذلك لأنها كانت تستند على المساعدات من فرنسا وانكلترا اللتين هما صاحبتا السيادة على هذه المناطق. وكانت هواجس خويبون متركزة كلها مرة اخرى نحو تركيا التي كانت قد تقرر ان تكون رأس الجسر الاساسي للثورة الكوردية الشاملة. اما الاجزاء الكوردية في ايران، فضلاً عما في العراق وسوريا فقد بقيت من المهمات الاكثر بعدا عن خويبون. وبالنسبة الى تركيا فإن خطط خويبون لم تكن سرية بالطبع واثارت فزعاً كبيراً لديها. ووجهت انقرة الاتهام الى القنصلية البريطانية في حلب والى بعض الزعماء الكورد في شمال العراق (ومن بينهم سيد طه المشهور) في تقديم المساعدة الى "مثيري الفزع" (هكذا كانوا يصفون اعضاء خويبون احياناً) الذين عقدوا مؤتمرهم في راوندوز (اي على الارض العراقية)[٢٨].

ان دقة هذه المعلومات لايمكن التأكد منها دائما. فإن "مثيري الفزع" اقاموا اتصالات فعلية، بحسب معلومات المخابرات الانكليزية، مع بعض من الزعماء الكورد في تركيا (خواجه ونايف وغيرهما) بصدد ارسال اثنين من البعوثين الى تركيا بغية التحضير لانتفاضة في ساسون. ولكن نجاحاتهم في العراق كانت مشكوكا بها، رغم ان بعض الزعماء (مثل خورشيد افندي) رحبوا بالتقارب مع الارمن. اما سيد طه فقد رفض ان تكون له صلة مع خويبون، اذ كان مؤيداً للسياسة التدريجية في حل المسألة الكوردية، اي انه كان يؤيد التحسين التدريجي للاوضاع الكوردية وذلك في التربية والصحة وما شابه ذلك، وبعبارة اخرى فإنه تضامن مع السياسة التي تنتهجها سلطات الانتداب. وكانت وجهة نظره الى مثيري الفزع انهم "مجرد هاربين بدون اي مواقع او سمعة"[٢٩].

وبصدد موقف هذه السلطات تجاه خويبون فإنها تبدو مواقف غير محددة المعالم بما فيه الكفاية. ومن الطبيعي ان تبدي الادارة البريطانية في العراق اهتماما باقامة اتصالات مع القوميين الكورد، لغرض رئيسي بالدرجة الاولى هو فرض نفوذها عليهم. الا ان لندن كانت، بعد تسوية

---

[٢٧] المصدر نفسه، ص١١٩، تبليغ من مقر قيادة القوات الجوية البريطانية في العراق في ١٤/ ٦/ ١٩٢٨.

[٢٨] المصدر نفسه، ص١٢٦– ١٢٧، من المفتش الاداري في الموصل الى مستشار وزارة الداخلية العراقية، في ١٢/ ٦/ ١٩٢٨.

[٢٩] المصدر نفسه، ص١٤١. تبليغ من مقر استخبارات القوات الجوية البريطانية الى مقر القيادة الرئيسي للقوات الجوية البريطانية (بغداد) في ٣٠/ ٦/ ١٩٢٨.

قضية الموصل قد وجهت اهتماما بصورة خاصة نحو تحسين علاقاتها مع انقرة، ولم ترغب في تحويل المسألة الكوردية الى حجر عثرة في طريق هذه العملية. وعلى العموم فإن انكلترا كانت تعمل ضد توطيد الحركة القومية الكوردية وتوسيعها حيث تحتمل انها ستهدد مواقعها الامبراطورية في الشرق الاوسط، ولا سيما في العراق وايران قبل كل شيء. فإنها قد اضطرت بل وانها شجعت "مثيري الفزع" بصفتهم اداة لممارسة ضغط محتمل على تركيا وسوريا لا اكثر من ذلك. لقد حمل هذا الازدواج في التعامل الى السلطات البريطانية في العراق متاعب ليست قليلة. وفي جميع الاحوال فإن هذه السلطات اعارت اكثر انواع الانتباه تركيزا الى النشاط العملي لخويبون الذي انعكس في الوثائق التي تمتلكها.

وعلى العموم فإن المؤيدين لخويبون في العراق اذا لم يكونوا قد تعرضوا للمتابعة المباشرة، فإن السلطات لم تعطهم مجالا للحركة. وكانت السلطات مضطرة الى ان تأخذ احتجاج الحكومة التركية بنظر الاعتبار ضد منح الشخصيات النشيطة في خويبون فيزات السفر او المرور. وكان قد اعد كشف باسماء شخصيات من "القوميين الكورد والارمن" الذين ينبغي عدم اعطائهم فيزات سفر. وفي عداد هؤلاء تسعة اعضاء من اسرة بدرخان واحسان نوري باشا وغيرهم (وهم على العموم ٥٦ اسماً ومن ضمنهم اسماء من الارمن). وكان قد صدر امر بمنع دخول مطبوعات خويبون الى العراق "مجزرة الكورد في تركيا" وهي ما سارعت الحكومة العراقية الى ابلاغ تركيا عنها[٣٠]. وكانت قد اقيمت رقابة صارمة على جميع تحركات ومصادر التمويل المالي للمبعوثين من قبل خويبون فوق الارض العراقية. وبحسب رأي المخابرات البريطانية فإن توجهات "مثيري الفزع" كانت غير ثابتة ومتقلبة وان اختلافاتها راجعة لدى مختلف القادة الى مصادر التمويل المالي. والموارد الاساسية كانت تأتيهم من الطاشناقيين وكذلك فإنهم كانوا يحصلون عليها من "المنظمات الشرعية" التركية ومن الحرس الابيض الروسي. واعطى هذا للانكليز الأسس للحديث عن "الحركة القومية الكوردية الارمنية". وكان الوكيل الرئيسي لخويبون في العراق هو شكري محمود. واكثر المناطق نشاطاً هي منطقة شرق سوريا حيث تمركز هناك الفارون الكورد والارمن، ومنطقة آرارات– بايزيد– ماكو. الا ان خويبون لم تحظ في كوردستان ايران على تأييد ملحوظ وذلك بسبب علاقاتها مع الارمن بالذات[٣١].

---

[٣٠] المصدر نفسه، ص ١٤٨–١٤٩، من سكرتارية المندوب السامي في العراق الى وزارة الخارجية البريطانية في ١٩٢٨/٧/١٠، ص ٢٢٥، من غ. دوبس الى السفير في القسطنطينية ١٩٢٨/٩/٢٠ وهناك ايضاً قضية ٣٦٢، ص ١–٣ في ٦شباط ١٩٢٩.

[٣١] المصدر نفسه، ص١٥٨– ١٦٠، من دوبس الى وزير المستعمرات، ل. ايمري، ١٤/ ٧/ ١٩٢٨، ص١٧٨، مستلات من تقارير اخبارية في ١٤/ ٧/ ١٩٢٨.

ومن الصعب ان تستحق الثقة المطلقة جميع هذه المعلومات المحرفة بجميع الاحتمالات. الا ان مما لاشك فيه ان نشاط خويبون قد اثار انتباها مركزاً وغير قليل من القلق في لندن والعواصم الغربية الاخرى. وعبرت وزارة الخارجية البريطانية عن الانزعاج بشأن "الدسائس المعادية للكماليين" التي يقوم بها الكورد في العراق، وطلبت معلومات اضافية حول ذلك. وتهيأت السلطات الفرنسية في سوريا لحل لجنة "خويبون" في حلب. وفي الغرب اعاروا اهتماماً خاصاً نحو العلاقات الكوردية الارمنية معتبرين اياها مصدراً لتعقيدات غير متوقعة. وقام دوبس بتهدئة وزارة الخارجية البريطانية باعلامها ان ما بين بابازيان (زعيم الطاشناقيين) وبين اكراد شمال العراق لايوجد اي تفاهم متبادل وان العلاقات بينهما محصورة بالمصالح المادية فقط: فإن خويبون بحاجة الى الاموال التي يزود اغنياء الارمن بها الطاشناقيين[٣٢].

هناك معلومات مهمة عن النشاط الخارجي لخويبون اخبر عنها القنصل البريطاني في ديتيرويت جون كاميرون، من المخبرين لديه المعروفين من قبل ت. أي. لورينس وبعض الضباط من مقر قيادة الجنرال اللينبي. وان احد قياديي خويبون ثوريا بدرخان امضى سبعة شهور في الولايات المتحدة الامريكية، حيث قام بجمع اموال من اجل الكورد والتقى مع ممثل لجنة مساعدة الارمن غريغوري فارتانيان الذي من الواضح ان له ارتباطاً مع الدائرة السياسية الدولية المتحدة التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفييتي الذي وصل من يريفإن. وفي طريقه الى امريكا كان ثوريا بدرخان قد استقبل في روما من قبل موسيليني الذي وعده بتقديم المساعدة له. وفي نيويورك أعد المندوب السوفييتي (كاميرون) لقاءً مع ثوريا. ومن بعد ذلك استعد ثوريا لزيارة انكلترا واليونان. وتهيأ الكورد الامريكان لجمع دولار واحد بكل اسبوع من كل فرد منهم (!) لسد حاجات خويبون. واعطى ثوريا وعداً من جانبه باستنهاض ١٥٠ ألف كوردي. ومما هو جدير بالملاحظة ان السلطات البريطانية في العراق وجهت الامر بعدم منح ثوريا وفارتانيان فيزة مرور في البلاد[٣٣].

وبهذه الصورة فإن تشكيل خويبون مع خطواتها الاولى اثارت اصداء عالمية محدودة وجذبت انتباه الحكومات الشرقية وكذلك الدول الغربية التي لها مصالح في المسألة الكوردية. وفي نفس ذلك الوقت لوحظ ان بريطانيا وفرنسا وبقية الدول الاخرى (بما فيها الاتحاد السوفييتي) لم تعقد كلها على

---

[٣٢] المصدر نفسه، ص٢٦٥، من وزارة الخارجية البريطانية الى غ. دوبس، ٢٩/ ١٠/ ١٩٢٨، ص٢٧١– ٢٧٢، من غ. دوبس الى ج. شاكبيرغ رئيس قسم الشرق الاوسط في وزارة المستعمرات في ١٧/ ١١/ ١٩٢٨.

[٣٣] المصدر نفسه، ص٣٢٣– ٣٢٦، ٣٣٢، من ج. كاميرون الى أو. تشيمبرلن، في ١٨/ ٤/ ١٩٢٩. مستنسخة، ٢٢/ ٥/ ١٩٢٩.

خويبون اي أمل جدي مهما كان، ولم تبدِ الاستعداد لأن تقدم لهذه اللجنة الكوردية الوليدة تأييدا فعالا، ناظرة اليها وكأنها نوع من قوة احتياطية بامكانها ان تتحول الى قوة مفيدة في ظروف معينة اكثر ملاءمة. وبعبارة اخرى فإن نظرة اوربا الى خويبون، كما هو الشأن بنظرتها الى عموم الحركة القومية الكوردية، قد كانت مجرد نظرة وظيفية.

ان المرحلة الزمنية حتى عام ١٩٢٩ عندما اندلعت انتفاضة آرارات، يمكن اعتبارها مرحلة تحضيرية في نشاط خويبون غير الطويل زمنياً، فإن لجنة خويبون ساهمت في التحضير للحركة الثورية وتنظيمها، باذلة لأجله الجهد دائماً باقامة علاقات وثيقة مع الطاشناقيين. وكان الطاشناقيون قد ساروا منذ عام ١٩٢٥ على سياسة المشاركة المباشرة في النضال المسلح للكورد. وفي المؤتمر الحادي عشر للطاشناقيين الذي انعقد في نيسان/ ابريل عام ١٩٢٩، قد صدر عنه هذا الاعلان: "ان المؤتمر يتوجه بترحيب خاص الى انتفاضة الكورد ضد الاتراك. ويرى المؤتمر ان هذه الحركة ضرورية لحل المسألة الارمنية والكوردية، واستدعاء الانتباه والمواساة ﴿هكذا جاء في النص بحسب قول المؤلف﴾ للادراك الارمني لهذا النضال البطولي الذي لا مثيل له". وكذلك فإن الطاشناقيين عرضوا فكرة التوحيد العنصري، حيث انهم لهذا الغرض، دعوا الى اتحاد "آري" يضم الفرس والارمن والكورد وغيرهم من شعوب الاريين ضد الترك[٣٤]. وجرى التخطيط لعقد مؤتمر مشترك بلبنان في ايلول/ سبتمبر عام ١٩٢٩ لكل من خويبون والطاشناق، يفترض فيه ان يحدد السياسة المستقبلية "للحركة الكوردية الارمنية". ولكنه لم يتم الاحتفاظ بايّ معلومات مهما كان نوعها عن هذا المؤتمر[٣٥].

ان تأييد الارمن لخويبون استمر حتى في المستقبل. فإن اللجنة المركزية للطاشناقيين المصريين، توجهت في شهر شباط/ فبراير عام ١٩٣١، بنداء جاء فيه: "ان الكورد هم جيران لنا ويعيشون معنا على ارض واحدة وانهم اقرباؤنا من حيث الأصل..."[٣٦]. الا ان هذا التأييد كان

---

[٣٤] اكوبوف أ.، المسألة الكوردية والطاشناق، دعوات مماثلة كانت تعج بها ايضاً الصحافة الاجنبية الامريكية.

[٣٥] ارشيف السياسة الخارجية الروسية، تسلسل أ، القضية ٣٦٢، ص٣٦، مستلة من تقرير للبوليس العراقي، الرقم ٣٤ في ٢/ ٨/ ١٩٢٩. وبعد ذلك بوقت قليل وصل خبر عن المؤتمر المقبل لخويبون وحدها فقط في بيروت وعن المساعدة المالية التي كانت خويبون قد وعدت بها من قبل بعض الكنديين "الروس البيض" والاثرياء،(نفس المصدر، العدد٣٧ في ١٤/ ٩/ ١٩٢٩)، التأكد من صحة هذا الخبر غير ممكن.

[٣٦] بكوشبان أ.، الكورد الاذربيجانيون. اللاتشين والكيلباجاري والناخكاري. مقالة. باكو ١٩٣٢، ص٧٦، يبدو ان بيانات التكريد قد لعبت بالنسبة للطاشناقيين دوراً خدمهم في نضالهم ضد الموسويين الاذربيجانيين، الذين بحسب تأكيد

مرهونا بشروط محدودة جغرافيا، اي ان تكون الحركة الكوردية محدودة بالاستقلال ضمن اراضي تركيا فقط، اما الكورد في ايران والعراق وسوريا فقد رأى الطاشناقيون انهم يجب ان يحصلوا على حق الادارة الذاتية المحلية.[٣٧]

هكذا يبدو تحالف الطاشناق مع خويبون، فهو من جانب الطاشناق قد اتسم بشرط ذي طابع اناني، من حيث المعنى السياسي. وكان هذا بالطبع ليس سراً بالنسبة للقوميين الكورد، ولم يساعد في توطيد الاتحاد الكوردي الارمني في النشاط العملي الرئيسي. وفضلاً عن ذلك فلم تكن هناك وحدة في الرأي بين الطاشناقيين حول المسألة الكوردية. فإن الجناح اليساري من الحركة الطاشناقية كان متشرباً بالشكوك نحو "مثيري الفزع". ومثلاً على ذلك فإن "اراتش" الصحيفة الناطقة باسم اليساريين الطاشناقيين كتبت بعددها الصادر في ٥ شباط/ فبراير عام ١٩٣١: "ان من الواجب على مجموعتنا ان تخوض نضالاً حازماً ضد الخط السياسي الاناني المغامر للزعماء الطاشناقيين. ولاينبغي علينا بأي حال من الاحوال ان نساعد الحركة الكوردية بأيدي منظمات غريبة. فقد اتضح من مصادر مختلفة ان الحركة الكوردية الاخيرة هي من تنظيم الانكليز"[٣٨].

ولهذا فإن الاتحاد مع الطاشناقيين لم يجلب في نهاية المطاف اي منافع جوهرية لانتفاضة آرارات، وخاصة من الناحية المادية والحربية، اذ ان القضية ظلت محصورة في حدود الدعاية والحث المعنوي، وهو ما لعب دوراً ثانوياً فقط. اما مصير هذه الانتفاضة فهو قد صار اخيراً بيد زعماء القبائل المحلية كما هو شأن مثيلاتها دائماً.

كانت خويبون تحاول ان تلعب دور المركز التنظيمي للانتفاضة، غير انها لم تكن لديها القواعد المناسبة لمثل هذا العمل في كوردستان نفسها. فإن لجنة ارضروم التي كان المفترض ان تضطلع بهذا الدور، قد اكتشفتها السلطات في عام ١٩٢٩ وتعرضت للمطاردات واعتقل اعضاؤها او جرى نفيهم.[٣٩] وكانت التوجيهات والدعايات تأتي من الخارج بواسطة المبعوثين من خويبون، حيث يصلون بالدرجة الاساسية من سوريا ولبنان. ومن الامثلة عن احد هؤلاء المبعوثين، هو كور حسين باشا الزعيم الكوردي المشهور لكونفيدرالية حيدران الذي كان مرسلاً من سوريا الى

الطاشناقيين مارسوا سياسة شوفينية معادية للكورد (وهو ما يتفق مع الحقيقة) وارادوا من الكورد تشكيل وحدة قفقاسية في النضال ضد ارمينيا الطاشناقية المزمع تأسيسها. ونفس المصدر، ص٦٨– ٧٠.

[٣٧] اكوبوف أ.، المسألة الكوردية والطاشناق. ص٤١.

[٣٨] المصدر نفسه، ص٤٢.

[٣٩] كروس ت.، الوضع الداخلي في تركيا "الحياة الدولية" ١٩٣٠، العدد٧–٨، ص٦٣.

كوردستان العراق نحو الشيخ احمد البارزاني، ومن ثم من هناك الى نوح بيك، في بـيران، الـتي هـي احد مراكز الحركة الكوردية في تركيا. ومن بعد ذلـك توجـه الى ايـران، الا انـه قـد تعـرض للقتـل في طريقه عبر منطقة ساسون في ظروف غامضة. وبحسب احدى المعلومات فإن رجـال نـوح بيـك هـم الذين اردوه صريعاً، وان هؤلاء القتلة قد تعرضوا بدورهم للقتل بـأمر مـن احمـد البـارزاني، بينمـا ذكرت رواية اخرى، ان عملية الاغتيال قـد دبرهـا هـذا الاخـير بتحـريض مـن قبـل الاتـراك. وكـذلك فسرعان ما تعرض نوح بيك نفسه للقتل ايضاً بسبب ما لديه من تفاصـيل اكثـر ممـا ينبغـي عـن هذه القضية.[٤٠]

لقـد حـاول قـادة خويبـون بكـل الوسـائل تأكيـد دورهـم القيـادي والتنظيمـي في ادارة وقيـادة الانتفاضة الكوردية، واظهار نفوذهم وتدابيرهم امام انظار الغرب على وجه الخصوص. وكان ثوريـا بدرخان قد أكد في رسـالة الى المنـدوب الـسامي البريطـاني في العـراق، كليتـون، ان لـدى خويبـون وكلاء في جميع القبائل، وانها تنفخ روح المقاومة بـين الاوسـاط الكورديـة في تركيـا. وان خويبـون تمارس عملا دعائياً كبيراً في جميع الاقاليم التُركية وخاصة بين المثقفين الكورد المنفـيين وزعمـاء القبائل. وتعرضـت للاخفـاق محـاولات الـسلطات التركيـة عرقلـة نفـوذ خويبـون بتطبيـق "اسـلوب الكعكة"، وقد انضم اغلب الزعماء العائدين من المنافي الى منظمة خويبـون. وقـرر مـؤتمر خويبـون تأسيس لجنة مركزية ناطقة باسم خويبون (وهذا يعني انها لم تكن موجودة قبل ذلـك!). واقيمـت مراكز "مثيري الفزع" في المدن الكوردستانية الكبيرة وفي وسط القبائل. وبحسب قـول ثوريـا فـإن خويبون تستعد لاعلان انتفاضة عامة ريثمـا يتحـدد تأسـيس مقـرات المقاومـة المـسلحة في آرارات وساسون وديرسيم.[٤١]

كما يبدو، فإن احد زعماء خويبون أحاط نفسه بهالـة ثمينـة. امـا في حقيقـة الامـر، فـإن القـوميين مـا كانوا على العموم اسـياد الموقـف في الجـزء الكوردسـتاني مـن تركيـا، نـاهيكم عـن الاجـزاء الكوردسـتانية المجاورة، مثلما حاولوا ان يصوروا ذلك بأمل الحصول على مساعدة من الغرب، ولهذا فإنهم لـيس هنـاك مـا يضارعهم في مجالات الخطط المغامرة والمغرية. وكانت الصحافة ووكالات الانباء قد كتبـت كـثيرا عـن نوايـا "مثيري الفزع" في النضال من اجل اقامة دولة تتـألف مـن كوردسـتان تركيـا وايـران وكوردسـتان ارمينيـا

---

[٤٠] ارشيف السياسة الخارجية الروسية، صندوق الارشيف الوطني الهندي، التسلسل أ، القضية ٣٦٢، ص٣، ٦–٧، مستلة من تقرير استخباراتي للاجهزة الخاصة في العراق. رقم ٢٥ في ٢٢/ ٦/ ١٩٢٩.

[٤١] المصدر نفسه، ص٧–٩، رسالة في ٣٠/ ٦/ ١٩٢٩.

تمتد حتى البحر الاسود ثم تضم فيما بعد القفقاس الجنوبية (اي ارمينيا واذربيجان السوفيتيتان)[٤٢]. وحتى فيما لو اجري تقليص على هذه المغالاة التي لا مفر منها والتشويه المباشر الذي سمح لهذا الفزع الكوردي الذي روجت له الصحافة التركية والفارسية فسيتضح تمام الوضوح عدم واقعية خطط خويبون الستراتيجية.

لقد بقيت معلومات موثقة غير قليلة نسبياً عن الاشتراك المباشر لخويبون بانتفاضة آرارات. وعن هذا الاشتراك كتبت الجريدة الايرانية "تبريز" في بداية ايلول/ سبتمبر عام ١٩٣٠، عن ان خويبون ارسلت كتيبة من ٥٠٠ فارس مساعدة للكورد في موش للهجوم على بتليس. ووقعت المدينة بعض الوقت بيد الثوار. وفي نفس هذا الوقت بعث احسان نوري باشا، من بيروت الى منطقة آرارات، برجاله وبالاموال وساعد في اقامة اتصالات للكورد بآرارات مع الاثوريين في الموصل الذين التحق قسم منهم بالثوار.[٤٣] و اثناء تصاعد حدة الانتفاضة عندما اخذ يظهر التفوق التركي، فإن المبعوثين من قبل خويبون دعوا الكورد الى الاستمرار في المقاومة: "...ان سقوط آرارات سيعني النهاية للأمة الكوردية وسيؤدي الى آبادتها آبادة تامة". كان هكذا نداء المبعوثين.[٤٤]

لقد سبق وقيل ان خويبون في اثناء تأسيسها كانت قد حاولت التظاهر بالمباشرة من دون تخويل، كما يقال، بتشكيل دوائر للدولة الكوردية المرسومة (الحكومة وما يتبعها). غير انه لم يمكن الكشف عن علامات حقيقية جوهرية او وظيفية، حتى ولو عن ولادة دوائر هذه الدولة في جميع المصادر والمؤلفات الحاصلة وبجميع الاحوال. فكيف وصلت الى طهران أخبار لم يكن لها ما يؤكدها حول تشكيل حكومة كوردية في منطقة آرارات، حتى من وزارة الخارجية الايرانية[٤٥]. ومن الطبيعي ان اي اثر لنشاط هذه الحكومة لم يبق له وجود. ومن الممكن ان يضاف الى ذلك، خبر عن وصول الطاشناقي روبين باشا الى طهران المكلف من قبل "وزير دفاع ارمينيا في عام

---

[٤٢] المصدر نفسه، القضية ٣٦٣، ص٢٣٥–٢٣٦، الملحق رقم٣ مع بلاغ الملحقية العسكرية البريطانية في طهران، المقدم دود في ٢٦/ ٨/ ١٩٣٠.

[٤٣] المصدر نفسه، القضية ٣٦٤، ص٣٥– ٣٦، من القنصل البريطاني العام في طرابزون سينفورد بالمير الى السفير في طهران، ب. كلايف، رقم ١٦٣ في ١٤/ ٩/ ١٩٣٠، مستنسخة.

[٤٤] المصدر نفسه، ص١٤٠– ١٤٢، من بالمير الى كلايف في ١٨/ ٩/ ١٩٣٠.

[٤٥] المصدر نفسه، القضية ٢٩٤، ص٤٧، من السفير البريطاني في طهران الى المندوب السامي الانكليزي في العراق، الرقم ٥٧ في ١٦/ ٤/ ١٩٣٠، مستنسخة.

١٩١٤"(!) بمهمة سرية تستهدف الحصول على دعم الحكومتين البريطانية والايرانية لاكراد آرارات عبر العراق. وحول هذا الموضوع، فإن الملحق العسكري لبريطانيا العظمى في تركيا المقدم بيرسي دود الذي ابلغ بذلك قد رأى، ان هذا الاقتراح مثير للسخرية وهو من مكائد السوفيتيين الذين ساعدوا الاتراك في قمع الحركة الكوردية لغرض التوغل الآمن نحو السواحل الجنوبية لبحر الخزر ومن ثم نحو الجنوب الى العراق.[٤٦]

وعلى ضوء اقتراب الاندحار النهائي لانتفاضة آرارات، مال الى الهبوط المتواصل، النفوذ السياسي لخويبون. وكانت خويبون اعجز من ان تستطيع تلافي الانهيار. وتناهت الى الاسماع اخبار عن خلافات بين الثوار وخويبون. وكثير من الناس عدواً احسان نوري هارباً فرّ من ساحة القتال عام ١٩٣٠ في اشد اللحظات حسماً. وتدهورت سمعته تدهوراً شديداً. وعرضت خويبون على الثوار اقتراحاً باختيار زعيم جديد. ووقع الاختيار على من يدعى فرزند. وصار ولده ابراهيم القائد العام. ولم يفلح هذا التغيير في تعزيز قيادة الانتفاضة. وفشلت ايضاً محاولات القوميين الكورد (ابراهيم باشا هسكي) بالحصول من انقرة على اي نوع من التنازلات. وهب الطاشناقيون مسرعين لدعم خويبون، حيث لديهم قاعدة في تبريز. ونفذ مبعوثوهم دور "سعاة بريد" بين قيادة خويبون وبين اكراد آرارات. وان بعضا من هؤلاء الذين نفذوا مهمة الاتصالات متهمون باتصالات مع الدائرة السياسية الدولية المتحدة التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتي، الامر الذي انزل ضرراً كبيراً بـ"الحلف الكوردي الارمني". وقامت السلطات الايرانية من جانبها بقطع الطريق بسرعة على هذه النشاطات.[٤٧]

في بداية عام ١٩٣١ وصل الى بيروت نجل صلاح الدين، عثمان فؤاد وابن آخر الخلفاء العثمانيين عبد الحميد، احمد توفيق اللذان كانا لاجئين يتناوبان العيش في فرنسا والنمسا ولهما علاقات مع خويبون. وسمع عنهما ان وصولهما ذو صلة بانتفاضة عامة للكورد خطط للقيام بها في ربيع عام ١٩٣١، وانهما اقاما علاقات وثيقة مع منظمات القوميين الكورد في كوردستان التركية والايرانية والعراقية والسورية. ودارت افتراضات بانهما كانا قريبين من الاوساط الرجعية والدينية

---

[٤٦] المصدر نفسه، القضية ١١٤، ص٦، من دود الى كلايف ٢٨/ ٦/ ١٩٣٠.

[٤٧] المصدر نفسه، القضية ٣٦٣، ص١٢– ١٣، من أو. س. ادموندس احد افراد البعثة البريطانية في انقرة الى بغداد، في ١٧/ ٨/ ١٩٣٠، القضية ٣٦٥، ص٩٣– ٩٤، من كتابات القنصل الانكليزي العام في طرابزون سينهوب بالمير الى القائم المؤقت بالاعمال البريطاني في طهران، حول الوضع في كوردستان الشمالية حتى ٤تموز/ يوليو ١٩٣١ و١٦/ ٧/ ١٩٣١، ونفس هذا الموضوع، القضية ٢٥٢، ص٨٧– ٨٨، رسالة سرية من القنصل البريطاني في طهران الى القائم المؤقت بالاعمال البريطاني في طهران، العدد٦٠٦، في ١٦/ ٧/ ١٩٣١، مستنسخة.

التركية التي كانت تتهيأ للقيام بما يسمى بالانتفاضة الخليفية. ورغم الشكوك التي تحيق بصدقية هذه المعلومات الا ان ظهورها بالذات هو امر عرضي.[٤٨]

وبهذه الصورة فإن خويبون لم تفلح في ان تصبح قائداً اصيلاً لانتفاضة كورد آرارات لا من الجانب الحربي ولا من الجانب السياسي، على الرغم من جميع المساعدات من جانب الطاشناقيين. وفي هذه الانتفاضة، كما في جميع الانتفاضات التي سبقتها، قد سيطرت البدايات العفوية، الامر الذي قرر فشلها.

ولكن خويبون لم تستسلم بعد الفشل الواضح الذي تعرضت له بالحصول على موطئ القدم التركي في نضال الكورد القومي. فإن العاملين فيها قد ضاعفوا جهودهم من اجل الفوز بمواقع في اجزاء اخرى من كوردستان، الواقعة تحت الادارة المباشرة او النفوذ غير المباشر لكل من انكلترا وفرنسا. وتبعا لذلك فإن اهتمام العاملين في خويبون قد زاد اكثر من ذي قبل في توطيد العلاقات مع الانكليز والفرنسيين لغرض الحصول على المساعدات منهما (مما دفعهم ليعملوا بتضامن مع الطاشناقيين). ولكنهم كانوا قد بدأوا بهذا التعاون مبكرين عندما كانت الانتفاضة ما تزال في آرارات لم تصل الى أوجها.

لقد ظهر فرع لخويبون في الموصل. وهناك تم تشكيل لجنة "ريجنون" كانت ذات اتجاه نحو انكلترا بحسب بعض المعلومات. ولاتوجد الا معلومات قليلة معروفة عن نشاطها، ما عدا ان على رأسها شخصية من اسرة بابان التي كانت معروفة في يوم ما، وهي الاسرة التي استعدت، كما يزعمون، على "ادراج" ميسوبوتاميا ضمن الولايات الكوردية لتركيا.[٤٩] في بداية تموز/ يوليو عام ١٩٢٩ قام ثوريا بدرخان بزيارة لبغداد، ومعه بجيبه رسالة باللغة الفرنسية الى المندوب السامي الانكليزي الجديد في العراق ج.كليتون، مؤرخة في ٣٠ حزيران/ يونيو عام ١٩٢٩. وهو يؤكد بها ان ميسوبوتاميا يندرج فيها "الوطن الكوردي" الذي يعتبر قطب الرحى في السياسة البريطانية حول المسألة الكوردية و"مكان الاشراف على كوردستان المحتلة من قبل الاتراك". وان خويبون تأمل، بحسب ما واصل ثوريا، ان تواصل انكلترا في المستقبل سياسة سيفر، وان "لاتخيب آمال خويبون" في المسألة الكوردية. ان اصدقائي وانا، كما واصل ثوريا في الرسالة، على ثقة بانه

---

[٤٨] المصدر نفسه، القضية ٣٦٥، ص١، مستلة من تقرير البوليس العراقي، العدد٥، في ٣١/ ١/ ١٩٣١.

[٤٩] ارشيف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، صندوق ١٣٢، القضية ٢٣، ص٦، ٧، ١٢، انكلترا والمسألة الكوردية (وثيقة).

"توجد مبدئياً" سياسة محددة لانكلترا في كوردستان". ان بريطانيا العظمى لها القول الفصل في تقرير الحلول للمسألة الكوردية[٥٠].

لم يكن قدوم ثوريا الى بغداد مرحباً به، حيث اعتبروه "شخصا مثيرا للقلاقل" الذي سيكون "للانتيليجنس سيرفيس"– المخابرات البريطانية معه كثير من القلق. فإن ما ينقله من اخبار عن الحالة في تركيا لاتستحق الثقة من حيث وجهة نظر الموظفين في السلطة الاستعمارية. وان صراع القوات الحكومية ضد الثوار الكورد يجري بشكل اكثر نجاحاً مما يريد ثوريا ان يصوره. وان استمرار الانتفاضة يتعارض مع مصالح بريطانيا العظمى[٥١].

لكن خويبون ظلت فضلا عن ذلك، ورغم العقبات من جانب الادارة البريطانية، تبحث عن حلفاء لها في العراق. فإن الزعيم الايزدي اسماعيل بيك، وهو من راوندوز، الذي كانت له علاقات مع الادارة الفرنسية في سوريا وكذلك مع فروع خويبون في امريكا، تقارب مع البدرخانيين، وتوجه الى الشيخ احمد البارزاني راجياً منه ابداء التأييد "للبرنامج القومي الكوردي". ورغم ان الشيخ احمد لم يكن شديد الرغبة بذلك، الا انه وعد بتقديم المساعدة. وشاع في كوردستان العراق نداءات معادية ضد تركيا تدعو الزعماء الكورد الى التوقف نهائياً عن الصراعات الداخلية ولو لمدة سنتين[٥٢]. وتضامن الطاشناقيون في العراق مع الكورد في هذه الدعاية. ومن بين اكثرهم حماسة هما سامي بيك وروبين ديرميناريان اللذان حاولت السلطات منع وصولهما الى العراق.[٥٣]

في ربيع سنة ١٩٣١ اقام توفيق وهبي بيك ويوسف ملك اللذان هما من اعضاء خويبون اتصالات من حلب مع الزعماء الكورد المقيمين في بغداد. واقنعوهم بالانضمام الى خويبون. وكان قد تم تنظيم لقاء مع نجل الشيخ محمود البرزنجي، حيث نوقشت خلاله قضية توجيه "مضبطة" الى عصبة الأمم والى المندوب السامي البريطاني في العراق، حول ضمانات الحقوق القومية للكورد في العراق المستقل. لقد اذيع نص هذا النداء من خلال اذاعة اللواء الشمالي العراقي.[٥٤]

---

[٥٠] ارشيف السياسة الخارجية الروسية. القضية ٣٦٢، ص٧–٨.

[٥١] المصدر نفسه، ص١١–١٢، من كليتون الى القنصل الانكليزي العام في بيروت ساتو، في ١٧/ ٧/ ١٩٢٩. مستنسخة.

[٥٢] المصدر نفسه، ص٤٤، ٤٥، من وزارة الداخلية العراقية في ١٤/ ٩/ ١٩٢٩، من تقرير المفتش الاداري البريطاني في اربيل خلال سبتمبر/ ايلول عام ١٩٢٩، القضية ٣٦٣، وثائق خويبون.

[٥٣] المصدر نفسه، القضية ٣٦٣، ص٢٨– ٢٩، من السكرتير الشرقي للمندوب السامي البريطاني في العراق الى وزير الداخلية. في ١٣/ ٥/ ١٩٣٠، الرقم ٥٥٩.

[٥٤] المصدر نفسه، القضية ٣٦٥، ص٣٨، مستلة من تقرير استخباراتي للبوليس العراقي في ٢/ ٥/ ١٩٣١، مستنسخة.

وحسبما يبدو فإن اتصالات وثيقة اقامتها مع خويبون ("جمعية تأييد الكورد") التي تعمل في بغداد وحلب "كومەلّی پشتیوانی کورد" التي تحظى بتأييد الشيخ محمود البرزنجي. واراد الشيخ محمود من اعضائها تشكيل وفد كوردي منفرد للذهاب الى جنيف لحضور المناقشات في عصبة الأمم حول تصفية الانتداب البريطاني واعطاء العراق رسمياً السيادة الكاملة. ويجب ان يكون هذا الوفد برئاسة شريف باشا، اما الاعضاء فهم مصطفى باشا واسماعيل شاويس. واقام الوفد اتصالات مع الشيخ احمد البارزاني.[٥٥]

قامت هذه الجمعية بتوزيع بيانات بشكل واسع "منشور". وهي تدحض الاشاعات التي تقول ان الحركة الكوردية كانت بتحريض من الدول الاجنبية، كما تضمنت نداءات الى انكلترا داعية اياها الى تنفيذ قرارات عصبة الأمم حول حقوق الكورد في العراق، وادانت الاوساط الحاكمة في تركيا والبلدان العربية في مساعيها لتقويض الأمة الكوردية، ودعت سكان السليمانية الى مقاطعة الانتخابات التي تنظمها الحكومة. واستعرضت المنشورات نجاحات الثوار الكورد في تركيا، واكدت ان الكورد سيسيطرون قريباً على ولايات ارضروم ووان وبتليس وديار بكر[٥٦]

وفي نفس هذا الوقت (اواسط عام ١٩٣٠) بدأت تتوزع في العراق وبلدان الشرق الاوسط الاخرى مجلة "لي اورينت""الشرق" التي تأسست من قبل البدرخانيين في بيروت، وذلك باللغات الكوردية والفرنسية والانكليزية، وهي مكرسة "للدعاية بين الكورد والارمن ولصالح التعاون ما بينهم لغرض تحقيق الاستقلال لكل من كوردستان وارمينيا" ومن الطريف ان لاجئا روسياً يدعى ريكوف، وهو متزوج من امرأة امريكية ثرية ومتعاطف مع الطاشناقيين قد تبرع بمليون دولار لأجل اصدار هذه المجلة.[٥٧] وعلى العموم فإن الدعاية الطاشناقية قد اعلنت، من حيث وجهة نظرها السياسية، وبكل الوسائل، عن علاقاتها الوثيقة مع القوميين الكورد المتموضعين في ارض العراق، واكدت، ولكن بدون أسس يعتد بها، وذلك "بحسب كلام جريدة "يريفإن" الارمنية التي كانت تصدر في باريس"، ان انتفاضة آرارات كانت تقاد من جنوب كوردستان، وان الموصل وراوندوز كانتا المركز الرئيسي للدعاية الكوردية، وان الانكليز، كما لو انهم بواسطة غير مباشرة من قبل العقيد لورينس

---

[٥٥] المصدر نفسه، القضية ٣٦٣، ص٦٩، مستلة من تقرير استخباراتي للبوليس العراقي في ٢١/ ٦/ ١٩٣٠، العدد٢٥.

[٥٦] المصدر نفسه، ص١٨١–١٨٢، مستلة من تقرير استخباراتي للبوليس العراقي. العدد٣٢، في ١١/ ٨/ ١٩٣٠.

[٥٧] المصدر نفسه، ص٨٢.

قد شجعوا الحركة الكوردية. اما هدف الخويبونيون فقد كان متمثلاً بوقف زحف القوات التركية بمنطقة دياربكر– نصيبين.[٥٨] ولم تتعب الجريدة نفسها في ايراد الادلة على ذلك.

في اثناء انتفاضة آرارات سعت خويبون بصورة خاصة الى تعزيز نفوذها في اوساط السكان الكورد بإيران، متوخية اهدافا عسكرية صرفة، (إسداء العون للثوار في سوح المعارك بمنطقة جبال آرارات) وكذلك اغراضاً سياسية اكثر بعداً من ذلك (توحيد كوردستان التركية والايرانية). الا انه كان من الصعب اكثر على القوميين الكورد العمل في ايران مما في العراق الذي استطاعوا فيه ممارسة النشاط بحرية اوسع نسبياً، بسبب ان الانكليز والقيادات العربية العليا يريدون التحكم، كل من جهته، لخدمة اغراضه الخاصة به، بالحركة الكوردية، بل وحتى انهم هادنوها في بعض الاحيان. اما بالنسبة الى طهران وكذلك انقرة فإن نظرتهما الى المتغطرسين السياسيين "مثيري الفزع الكورد" هي نظرة عدائية قاطعة بصفتهم العدو الرئيسي لوحدة الدولة. وكان تيمور تاش الوزير المتنفذ انذاك في بلاط حكومة الشاه قد وصف الحالة، في حديثه مع كلايف السفير الانكليزي بهذه الصورة:

انه لايستطيع اخفاء الفزع من الحركة الكوردية الساعية الى تحقيق فكرة كوردستان الموحدة اقتداءً بأرمينيا المستقلة. وعبر الوزير عن الأمل في ان يفلح كورد ايران بعدم التعرض لهذا الخطر، ولكنه تذمر من تركيا التي لها سياسة تجاه الكورد "كانت دائما مصدرا للخوف بالنسبة للحكومة الايرانية" (انه يعني بذلك ما يشاع عن وزير الخارجية باقامة ما يسمى بحكومة كوردستان المستقلة في منطقة آرارات). وعبر تيمور تاش عن امتعاضه من سياسة الحكومة البريطانية في العراق التي زعم انها تتعاطف مع سياسة "كوردستان المستقلة". وان الشيخ محمود البرزنجي يقيم علاقات مع زعماء هذه الحركة. وفضلا عن ذلك فإن تيمورتاش طلب راجياً ايضاًحا بشأن انباء الصحافة التركية والعراقية عن وجود لورينس في كوردستان. ولكن كلايف نفى هذه الانباء. وفي الاخير ابدى تيمور تاش اهتماماً خاصاً عن العلاقة المتبادلة للطاشناقيين مع خويبون ومع الموسويين المناضلين من اجل استقلال وتوحيد اذربيجان الذين يقع مقر قيادتهم في اسطنبول[٥٩]

---

[٥٨] **المصدر نفسه، ص٨٥. مستلة من تقرير استخباراتي للبوليس العراقي. العدد٢٥ في ٥/ ٧/ ١٩٣٠.**

[٥٩] المصدر نفسه، ص١٥–١٦، من كلايف الى المندوب السامي البريطاني في العراق ف. همفري، في ١٦/ ٣/ ١٩٣٠، العدد٥٧.

بناء على طلب من كلايف فقد وصل جواب يستدعي الهدوء من بغداد. وجوهر هذا الجواب يتلخص في انه استنادا الى تسوية قضية الموصل فإن الحكومة البريطانية اتخذت تعهداً على نفسها بأن تعطي الى كورد العراق بعض الحقوق الخاصة التي من بينها استخدام اللغة الأم في المنطقة وما شابه ذلك. وستسعى السلطات البريطانية الى الحيلولة دون تحول العراق الى "مركز للدسائس القومية الكوردية". وقد اجابوا من بغداد انه لاتوجد أسس مطلقاً لشكوك وزير البلاط الايراني حول دعم تبديه انكلترا لحركة إستقلال كوردستان.[٦٠]

وبناء على ذلك فإن لجنة خويبون لم تنجح في مد جذور لها في العراق ولا في ايران فضلاً عن تركيا لأسباب مفهومة، والاستحواذ في هذه البلدان على مواقع وطيدة ولو الى حد ما. اما في سوريا فهذه قضية اخرى. فإن القوميين الكورد أحسوا في سوريا احساساً اكثر راحة، لأن المسألة الكوردية في سوريا لم تكن بتلك الحدة التي هي عليها في البلدان الاخرى التي تتقاسم كوردستان. ويتلخص الفرق ليس في ان كورد سوريا كانوا سلبيين سياسياً او غير مكترثين بالافكار القومية بل في ان الحركة الكوردية في سوريا، ولأسباب تاريخية وجغرافية لم تتعرض الى عوامل الانفصال والتفتيت. فإن كورد سوريا لم يطالبوا بالحكم الذاتي، فضلاً عن عدم مطالبتهم بالتدويل، بل انهم طالبوا فقط بالاعتراف بحقوقهم القومية وعبروا عن تضامنهم الطبيعي مع نضال اخوانهم الكورد خارج حدودهم.

من الطبيعي ان السلطات الاستعمارية الفرنسية، في قمعها للحركة المعادية للامبريالية في سوريا ولبنان لم يضعوا اي فرق بين الكورد والعرب. فعندما عبر الكورد السوريون عن تضامنهم مع النضال الوطني في الاجزاء الاخرى من كوردستان وقدموا تأييدهم لها، كانت باريس وادارة الانتداب الفرنسية تمارس عملياً سياسة خاصة. وان الادارة الفرنسية لم تكن بعيدة عن استغلال الحركة الكوردية في خدمة مصالحها السياسية في الشرق الاوسط، وذلك لممارسة ضغط على تركيا والعراق الذي هو تحت سلطة انكلترا. ولهذا فإن الفرنسيين كانوا يغضون النظر عن النشاط الفعال للقوميين الكورد على ارض سوريا، بل وانهم كانوا يشجعون هذا النشاط في بعض الاحيان. وقد لعب دوراً معروفاً الضغط الذي مارسته جوانب كثيرة من الشخصيات الارمنية المنتشرين في فرنسا الذين حيوا تقارب القوميين الارمن مع الكورد.

في ربيع عام ١٩٣٠ وخلال تصاعد حدة انتفاضة آرارات فإن الفرنسيين سمحوا لابناء جميل باشا، وهما ابراهيم باشا وحاجو آغا بفتح فرع لخويبون في القامشلي المركز الكوردي الرئيسي في

---

[٦٠] المصدر نفسه، ص١٧–١٨، من همفري الى كلايف، في ٢٥/ ٤/ ١٩٣٠، مستنسخة.

شمال شرقي سوريا. واقامت خويبون هنا مقر قيادتها العامة الذي اقام اتصالات منتظمة مع الزعماء الكورد في شمال العراق، اي مع (الايزديين واسماعيل حقي شاويس وسامي بيك وشكري محمد ومحمود البرزنجي وغيرهم).[٦١]

كان من عواقب التأييد الفرنسي لنشاط خويبون، خلق توتر ليس على الحدود التركية السورية فحسب بل وفي العلاقات الانكليزية الفرنسية، وانهالت الادانات المتبادلة من جميع الجهات. وأكدت الاوساط الموالية للفرنسيين، ان ممارسات العقيد لورينس هي التي حرضت على نشوب الانتفاضة الكوردية في تركيا، حيث زعموا انه كان موجودا على الحدود التركية السورية. وذكرت الصحف العربية ان مقر قيادة لورينس كان موجودا على مسافة عدة مئات من الكيلومترات شمال ماكو. ولم يصدقوا بالتفنيدات. وما بين سيفيريك وديابكر امسك الاتراك بوجبة من ثلاثة آلاف مقاتل من الاكراد المحاربين مستعدين للتسلل من سوريا. ولعدم رغبة السلطات الفرنسية بتأزيم الحالة أمروا الزعماء الكورد بالانسحاب الى عمق البلاد مع تجمعات قواتهم. ووجه الزعماء الارمن المنتشرون في سوريا دعوات حارة للتوحد مع الكورد.[٦٢]

سعت السلطات الفرنسية في سوريا، تأييدا منها لخويبون، ان تقود نشاطها بعنان قصير. ولاحظ المراقبون، ان كورد سوريا يظهرون "اهتماماً عظيماً" نحو انتفاضات اخوانهم اكراد تركيا ويريدون الاستقلال، الا ان الفرنسيين كانوا جاهزين لقمع اي تحرك من هذا النوع، مع اعارتهم الانتباه الخاص بنفس الوقت الى الجانب الدعائي. وجدير بالذكر ان الهدف المقصود في هذه الدعاية هو جانب البلاشفة التي تزعم انهم يقدمون الدعم للثوار الكورد في تركيا، وهو مجرد افتراء صار معروفا في الواقع.[٦٣]

في اثناء رقابتهم الصارمة على القوميين الكورد في داخل سوريا فإن الفرنسيين واصلوا تأييدهم للقوميين الكورد في خارج محيط الحدود السورية. فبحسب معلومات المخابرات العراقية فإن الادارة الفرنسية في سوريا عقدت اتفاقية في حلب مع خويبون حول تزويدها بالسلاح والعتاد والمال (٥٠٠ ألف فرنك تحت الاشراف الفرنسي). وكان من المفترض على خويبون ان تنظم عددا من المراكز للعمل على الارض التركية واجراء دعاية "مركزة" مؤيدة لسوريا وفرنسا بين الايزديين،

---

[٦١] المصدر نفسه، ص٢٠–٢١، مستلة من تقرير استخباراتي للبوليس العراقي، العدد١٨، في ٣/ ٥/ ١٩٣٠.

[٦٢] المصدر نفسه، القضية ٣٦٤، ص١٤٣، من جيفري القنصل البريطاني في حلب، الى أ. هيندرسون في وزارة الخارجية، في ٩/ ٩/ ١٩٣٠.

[٦٣] المصدر نفسه، ص١٦٢ من جيفري الى هيندرسون، في ١٧/ ٩/ ١٩٣٠ العدد ٦٨.

بما فيها منطقة سنجار في سوريا. وبدأ الفرنسيون تسهيل تعليم الضباط من القومية العربية، اللغة الكوردية.[٦٤]

وهكذا فإن خويبون عجزت عن تشكيل تلك البنية، في جميع اجزاء كوردستان، بما يؤهلها لممارسة التأثير الحاسم في الوضع السياسي خلال مرحلة تصاعد الحركة القومية الكوردية على حدود السنوات العشرينيات والثلاثينيات. ولهذا فإن دورها في الانتفاضات الكوردية كان غير كبيرة نسبياً، ولاسيما في تركيا قبل غيرها. فإن اعداء استقلال كوردستان، سواء المحليون منهم أم الغربيون، استطاعوا بدون اي جهد خاص، التغلب على انصار خويبون. وباستثناء سوريا فقط فإن انصار خويبون استطاعوا فيها العمل بصورة سافرة، الا انهم رغم ذلك، فقد كانوا موجودين عملياً تحت التغطية الفرنسية. ولم تترك نشاطات خويبون اثاراً ملحوظة حتى على المسرح العالمي.

انها لم يحسبوا لها حساباً لا في عصبة الأمم، ولا في المنظمات العالمية الاخرى. فإن الدول التي كان لها مصالح في القضايا الكوردية قد استغلت "مثيري الفزع" في الدوائر الاستعمارية والاجهزة الخاصة فقط، دون اعطائهم اي اهمية لها وزن كبير. وكانوا في الاتحاد السوفييتي يحسبون اعضاء خويبون عملاء في كل شيء للانكليز والفرنسيين وحلفاء للطاشناقيين "اعداء الثورة". وأعير بعض الاهتمام للقوميين الكورد خلال ذلك الوقت، من قبل اوساط غربية انسانية وسياسية قليلة النفوذ، وقبل كل شيء من قبل "أممية العمل الاشتراكية" وريثة "الأممية الثانية" التي كانت قد وحدت الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية الغربية.

لقد مثل الطاشناقيون الذين هم اعضاء في "الأممية الاشتراكية"، القوميين الكورد على المسرح العالمي. فمنذ عام ١٩٢٥ قدم الطاشناق مذكرة الى المؤتمر العالمي الذي انعقد في مارسيل، حول المسألة الكوردية.[٦٥] ومنذ ذلك الوقت، وبالذات بعد تأسيس خويبون، فإن الطاشناق كانوا يطرحون بصورة دورية المسألة الكوردية على بساط بحث مختلف الندوات العالمية، يؤيدون فيها استقلال كوردستان. ومثلا على ذلك فإنهم في عام ١٩٢٨، في اثناء انعقاد مؤتمر "اتحاد الجمعيات المؤيدة لعصبة الأمم" قد تحقق بمبادرة منهم إتخاذ قرار حازم كل الحزم، حول السياسة القومية التركية، مع نداء الى مجلس عصبة الأمم للتدخل الحاسم في هذا الشأن.[٦٦]

---

[٦٤] المصدر نفسه، ص٣٢، مستلة من تقرير استخباراتي للبوليس العراقين في ٤/ ٤/ ١٩٣١. مستنسخة.

[٦٥] اكوبوف أ. المسألة الكوردية والطاشناق، ص٣٨– ٣٩.

[٦٦] عصبة الأمم والقوميون "الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية ١٩٢٩ العدد–١، ص١١٨.

وبعد الحاح طويل متواصل نجح الطاشناق اخيراً في ادراج المسألة الكوردية في دورة انعقاد اللجنة التنفيذية "للأممية الاشتراكية" التي انعقدت في زيوريخ خلال ٢٢–٢٥ آب/ اغسطس عام ١٩٣١. وكان ديبروكر الذي رأس تلك الدورة قد اعترف انه غير مختص بالمسألة الكوردية، وعبر عن الشكر "للرفاق الارمن" على المعلومات. وعبر عن المخاوف من امكانية ان تصبح المسألة الكوردية من الجانب التركي "عنصراً لمنازعات عالمية بين الدول المعنية بها" ويمكن ان تؤدي "الى حروب خطرة على ساحات واسعة من الشرق الاوسط". واعترفوا في الدورة بعدم وجود امكانية لتدخل فعال يخدم الكورد من خلال عصبة الأمم. ولم تحصل موافقة على ارسال لجنة لتقصي الاحوال في كوردستان. وانحصرت المناقشات بالقرار الذي اتخذ في (٣٠ آب/ اغسطس عام ١٩٣٠) الذي ندد بـ"البربرية الدموية" للحكومة التركية تجاه الكورد، الذين ذاقوا نفس الاعمال الوحشية التي تعرض لها الارمن على يد الحكومة التركية. كما ندد القرار بانتهاك القوات العسكرية التركية للحدود الايرانية، وانتقد القرار عصبة الأمم لعدم فعاليتها. وصارت مناقشة القضية الكوردية حتى من نصيب الأممية الثالثة بفضل نشاط الوكلاء الطاشناقيين بين الكورد. وبهذه الصورة كانت قد استنفدت هذه القضية.[٦٧]

وعلى هذا المنوال، فإن خويبون حتى على الرغم من مساعدة الطاشناق لها فإنها اظهرت عجزها التام عن ان تضع المسألة الكوردية في الواجهة العالمية القانونية والدفاع عن المصالح السياسية للقومية الكوردية على المسرح العالمي. وقد كان هذا دليلا على الهزال الداخلي للقوميين الكورد العاملين تحت شعارات خويبون التي رفعوها في مرحلة انتفاضة آرارات. فبعد اندحار تلك الانتفاضة انتقلت خويبون سياسياً وتنظيمياً الى جمود تام وانحسرت عن المسرح السياسي. وتحددت مهمات خويبون في المستقبل على التركيز في العمل الثقافي التربوي، حيث قامت باعمال، فائدتها ليست قليلة. ان تاريخ خويبون بصفتها منظماً وقائداً للحركة القومية التحررية الكوردية قد ظهر انه تاريخ قصير وقليل الفائدة.

---

[٦٧] اكوبوف أ. المسألة الكوردية والطاشناق، ص٤٩–٤٠، غوتفريد ل. الفاشية القومية عن المسألة الكوردية "نشرة صحفية للشرق الاوسط"، ١٩٣٢، العدد١٣/ ١٤، ص١١٩–١٢٠، فيلتشيفسكي أو. ل.، الحركة القومية الكوردية، ص١٣٤– ١٤٥، جابان س. س.، كوردستان، الوطن المجزأ في الشرق الاوسط، ص٢٦.